عدد خاص

AL-HADAF
الهدف
كل الحقيقة للجماهير
فلسطينية عربية ديمقراطية بهوية يسارية

في المسألة القومية مجدداً
رُؤى نَقديّة

الهدف - فلسطين - العدد 45 (1519) - كانون ثاني / يناير 2023

الذكرى 55 لانطلاقة
الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين

ناصر أبو حميد
حُرٌّ حيًا .. وشهيدًا
أَنَا بودع شُعَب بَطَل عَظِيمٌ ،
حَتَّى الْتَحَقَ بقافلة شُهَدَاء
فِلَسْطِين ، وَجُزْءٌ كَبِيرٌ مِنْهُمْ
هُمْ رِفَاق دربي وَأَنَا سَعِيد بِلِقَائِهِم
AL-HADAF
الهدف
كل الحقيقة للجماهير
فلسطينية عربية ديمقراطية بهوية يسارية

سياسية عربية
كل الحقيقة للجماهير

الهدف
AL-HADAF

الهدف - فلسطين العدد 45(1519) كانون ثاني / يناير 2023

كلـــــمة

يأتي هذا العددُ - الخاص - من الهدف، بمناسبة الذكرى الـ 55 لانطلاقة الجبهة الشعبيّة لتحرير فلسطين، وفي هذه المناسبة تجدّدُ «الهدف» اعتزازها وفخرها، بقافلة الشهداء والأسرى الذينَ بذلوا حياتهم وحريّتهم في سبيل فلسطين، كما نتوجّهُ بالتحيّة والتهنئة لعموم قيادة وكوادر وأعضاء وأنصار الجبهة وعمومَ شعبنا الفلسطيني في كل مكان؛ مجددين العهدَ على الاستمرار في قتال العدوّ، بكل الوسائل والسبل حتى تحرير فلسطين وتحقيق أهدافنا الوطنية والقوميّة.

يتضمنُ هذا العددُ ملفًا رئيسيًا، بمناسبة ذكرى الانطلاقة: «الذكرى الـ55 لانطلاقة الجبهة الشعبيّة لتحرير فلسطين في المسألة القوميّة مجدّدًا: رؤى نقديّة»؛ تناول مقالات في تحليل وتشخيص المسألة القوميّة، والفكر القومي، وحول الجبهةِ الشعبيّةِ ومسارها وبعض جوانب نقدها.

كما يحتوي العددُ ملفًا آخر حول الكيان الصهيوني يتضمنُ مقالات تحلّل الواقع والمسار التاريخي للكيان في ظل الائتلاف الجديد، إضافة إلى هذا يحتوي العدد على ملف ثقافيٍّ متنوّع وثريٍّ كما عوديناكم، وبهذا نتوجّهُ بالشكر والتقدير لكل من أسهم من كتّاب ومفكّرين ومثقّفين وقادة سياسيين من مختلف بلدان وطننا العربي وأوروبا وكندا وغيرها، في الكتابة لهذا العدد، حيث كانت استجابتهم لطلب الكتابة؛ تعبّرُ عن اهتمامٍ خاصٍّ بالموضوع وتقديرٍ لدور «الهدف» على هذا الصعيد.

ختامًا، نتوجّهُ بالتهنئة الحارة لجميع المسحيين العرب وأحرار العالم بمناسبة الميلاد المجيد؛ متمنين عامًا يعم علينا وعليهم بالحريةِ والعودة والاستقلال والعدالة والوحدة والسلام والاشتراكيّة. وأيضًا بمناسبة العام الجديد نتمنى لجميع قرائنا ولشعبنا وأمتنا تحقيق الأماني والانتصار الناجز وكل عامٍ وأنتم بخير ■

الغلافين الأول والرابع
جيفارا عبد القادر

الغلاف الثاني:
نضال أبو مايلة

المقالات المنشورة لا تتطابق مع وجهة نظر الهدف بالضرورة

المشرف العام
كايد الغول

رئيس التحرير
د. وسام الفقعاوي

مدير التحرير
سامي يوسف

تحرير وتنفيذ
أحمد مصطفى جابر

المدقق اللغوي
أيوب جمال الشنباري

يسمح بالنقل وإعادة النشر بشرط الإشارة إلى المصدر.

عناوين بوابة الهدف
غزة- بجوار مستشفى الشفاء- نهاية شارع الثورة
الهاتف
082836472
البريد الإلكتروني
info@hadfnews.ps

تصدر عن دائرة الإعلام المركزي
في الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين

شارك في هذا العدد

الافتتاحية بقلم أبو علي حسن: لماذا طرح المسألة القومية مجدداً؟.....6

(الملف): الذكرى الـ55 لانطلاقة الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين:
في المسألة القومية مجددا- رؤى نقدية

حوار مع محمد أمين الناتي: فادي الشافعي..... 8...
طلال عوكل: في الهدف- وحدة اليسار مهمة عاجلة.....13
عبد الحسين شعبان: في المسألة القومية قراءة جديدة ورؤى نقدية.....14
ماهر الطاهر: الفكر القومي العربي وضرورات التجديد.....22
وسام الفقعاوي: فلسطين في عمقها القومي.....26
إبراهيم ناجي علوش: الإقليمية الفلسطينية مدخلا للمشروع التسووي.....28
محمد حسن خليل: القومية والأمة بين الفكر والدين والاقتصاد.....30
مجدي عبد الهادي: في التحرر العربي ثلاثية التفكك والتخلف والتبعية.....34
المحجوب الحبيبي: الدولة الوطنية الديمقراطية.....36
الطاهر المعز: المسألة القومية.....38
البدالي صافي الدين: القومية بين زمان الانغلاق وزمان العولمة.....40
عبد النبي العكري: من الهوية الجامعة إلى الهوية الفرعية.....42
عبد الله الغرياني: لأجل استمرار النضال المشترك.....45
كاظم الموسوي: في المسألة القومية- رؤية جديدة.....46
عابد الزريعي: المسألة القومية بين حدي الفكرة والحركة.....48
مفيد قطيش: رؤية مهدي عامل لحركة عربية ثورية من طراز جديد.....50
فهمي الكتوت: واقع حركة التحرر العربي وآفاق المستقبل.....52
عدنان برجي: التجربة الناصرية والواقع الراهن.....54
محمد صوان: العودة إلى الجذور في البعدين القومي والأممي.....56
كمال الساكري: الحركة القومية العربية- رؤية نقدية.....58
محمود البوسيفي: دعوة أخرى للقراءة..... 60
صالح السروي: القومية والعروبة..... 61

ماجد الياسري: في تجديد الفكر القومي العربي.....62
محمد صالح التومي: المسألة القومية في مرحلة العولمة.....64
سعدناجي جواد: الحركة القومية العربية في العراق.....66
لبيب قمحاوي: التطبيع طبيعته الجديدة وأهمية مقاومته.....69
مروان عبد العال: تطبيع القرن: من الهيمنة إلى الصهينة.....70
عليان عليان: الجامعة العربية من مؤسسة تضامن العربي إلى إطار للردة والتطبيع.....76
رضي الموسوي: ما يزال الوهج مستمرا.....78
غسان سرحان: في ذكرى الانطلاقة مجددا المسؤولية القومية والسلام المزعوم.....80
أدهم شقير: العرب والتنمية.....82
موفق محادين: فلسفة المقاومة.....84
صلاح صلاح: فلسطين في فكر حركة القوميين العرب.....86
حسن شاهين: 55 عاما على الانطلاقة.....88
علي سيف: في الطريق إلى عدن.....90
حسن حميد: في حضرة الانطلاقة.....92
وليد عبد الرحيم: الجبهة الشعبية فصيل أم فكرة؟.....94
محمد أبو شريفة: الجبهة الشعبية والمسألة القومية 96

شؤون العدو..

تيسير محيسن: صعود اليمين المتطرف في إسرائيل.....98
حاتم استانبولي: المسألة اليهودية بين الفكرة الدينية والقومية.....100
أكرم عطا الله: المسألة القومية اليهودية.....102
أحمد مصطفى جابر: الكيان الصهيوني: الفاشية بألوان ليبرالية.....104
سامي الشيخ محمد: نقض الوعد المزعوم.....109

الهدف لثقافي..

الافتتاحية: القومي اليساري العربي جورج حبش.....113
علاء حمد: الثقافة النصية.....114
رياض حمادي: المقاومة بالسينما.....116
عبد الرحمن بسيسو: قراءة في قصيدة «فعلها صغيرهم هذا عنان» (2)..... ... 119
تغريد بومرعي: ملحمة جلجامش.....122
جمال بعلي: محمد العبد الله آل خليفة شاعر ملحمي.....124
مقتطفات من قضايا ماركسية معاصرة: (خاص الهدف).....125
محمد جبر الريفي: اللغة العربية فكر الأمة.....126

الافتتاحية

لماذا طرح المسألة القومية مجددًا؟

كتبها: عضو اللجنة المركزية العامة للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين أبو علي حسن

في تصدّينا في هذا العدد الخاصّ من مجلّتنا «الهدف» للمسألة القوميّة في واقعنا العربيّ - الذي يصدرُ إحياءً للذكرى الخامسة والخمسين لانطلاقة الجبهة الشعبيّة لتحرير فلسطين - وكما عوّدنا قراءنا الأعزّاء - فإنّنا نناقشُ ونتناولُ القضايا والمواضيع الوطنيّة والقوميّة - الاجتماعيّة والاقتصاديّة - والثقافيّة والإعلاميّة... وغيرها، من بوّابة المناسبات التي قد تبدو للبعض أنّها خاصّة، ويرجّحُ أن يتمَّ تناولها فئويًّا. وعليه؛ سيكونُ هذا العدد مكرّسًا، لتناول المسألة القوميّة كما أسلفنا، بعنوان: في المسألة القوميّة مجدّدًا.. رؤى نقديّة، خاصّة وأنّنا في أكثر من عدد تناولنا هذا الأمر في سياق ملفّات تضمنتها. إنّنا من خلال هذا التكريس؛ نستهدفُ تسليط الضوء على الفكرة القوميّة العربيّة باستفاضة؛ مراجعةً ونقدًا ورؤيةً للمستقبل؛ منطلقين من أنّ الفكرة القوميّة - رغمَ كلّ ما لحق بها من استهداف وتراجع وتشويه - كامنةٌ وحيّة؛ لأنّها انعكاسٌ لواقع تعيشه الأمّة، ولا تُفرضُ عليها فرضًا من قوًى أو أحزاب، إنّما هي تكوينٌ أصيلٌ وتاريخيٌّ وثقافيّ؛ لم يزل يشكلُ قوّة دفع للسير في الطريق الآمن لوحدة الأمة ووجودها وتحرّرها الماديّ والإنسانيّ، بل هي قدرُ الأمة وصولًا لتشكلها النهائي.

إنّ اللحظة السياسيّة الراهنة التي قد تبدو فيها الحركةُ القوميّةُ العربيّةُ في تراجع؛ تقتضي أن يرفع الستار مجدّدًا عن نشأتها ومسارها؛ صعودًا وهبوطًا في الواقع العربيّ، وصولًا إلى أزمتها الراهنة، وفشل/إفشال مشروعها القوميّ؛ لإفساح المجال لمشاريع تغريبيّة وإسلامويّة معاديةٍ للشخصيّة العربيّة، وهذا ما سوف يتناوله الكُتّاب والمُفكّرون في هذا العدد الخاصّ.

لا شكّ أنّ المسألة القوميّة هي ظاهرةٌ سياسيّةٌ وثقافيّةٌ وأدبيّةٌ ومسارٌ سياسيّ؛ نهضت به البرجوازيّةُ الصاعدةُ في الأمم الأوروبيّة، في محاولة لتوحيد الشتات القوميّ الموزّع على جغرافيا الممالك والإمبراطوريّات كالعثمانيّة والنمساويّة والرومانيّة المقدّسة وغيرها، والسعي إلى مركزة وتوحيد الأسواق لخدمة الصعود الرأسماليّ في تلك البلدان والممالك، وفي محاولة لتركيم رأس المال وتوزيعه وانتشاره وصولًا إلى مرحلة اقتصاديّة اجتماعيّة سياسيّة أكثر استقرارًا وتقدّميّة. وعليه؛ فهي دعوة للتجمّع القوميّ من أجل لم الشمل، وتحقيق الوحدة السياسيّة وإقامة الدولة القوميّة (الأمّة/الدولة). ومن اللافت أن البرجوازيّة الصاعدة في القرن التاسع عشر، وبعد أن استكملت مشروعها القوميّ وجسّدت هُويّتها الوطنيّة والقوميّة ورسّختها دوليًّا؛ حوّلت الدول التي أنشأتها إلى بلدان مستبدّة وعدوانيّة واستعماريّة ناهبة لخيرات الشعوب؛ في مسعى لاستمرار تدفّق الموارد لتقوية تلك الأمم في مواجهة أعدائها وتحقيق الرفاه لشعوبها على حساب الشعوب الأخرى الأضعف، التي تصادف أنّها أكثر مواردًا.

غير أنّ نشأة الحركة القوميّة العربيّة في الواقع العربيّ «المسألة القوميّة»، أتت بعيدةً في أسبابها وواقعها عن نشأة القوميّة الأوروبيّة وأحداثها؛ إذ إنّ المنطقة العربيّة كانت ترزح تحت نير الاستعمار العثماني ومظلّة الخلافة الإسلاميّة من جهة، والاستعمار الغربيّ من جهة أخرى، حيث بدأ الشعور القوميّ لدى الشعوب العربيّة؛ يأخذ مسارًا عاطفيًّا وثقافيًّا مع منتصف عصر القوميّات، وتبلور حقوقها، في «القرن التاسع عشر» مع ازدياد معاناة العرب من الاستلاب الإنساني والاقتصاديّ والعبوديّة؛ عبر سياسات الدولة العثمانيّة وسياسة التتريك، وسياسات الغرب الاستعماريّة في الضمّ والسلب والنهب؛ هذا الواقع الاستعماري كان سببًا موضوعيًّا لانبعاث الهُويّة العربيّة، وتفجّر المسألة القوميّة، والبحث والتأصيل للشخصيّة العربيّة، مما جعل المسألة القوميّة العربيّة؛ مسارًا سياسيًّا وثقافيًّا ومرتبطة بالتحرّر الوطنيّ من الاستعمار أكثر منها ارتباطًا بخلفيّة المسألة القوميّة في أوروبا

وعلاقتها بغايات التوسّع الرأسمالي وصعود البرجوازيّة الأوروبيّة، حيث لم تكن البرجوازيات العربيّة قد استكملت بناءها الرأسمالي والتوسّعي.

وفي سياق النضال من أجل التحرّر من ربقة الاستعمار؛ تفجّرت «اليقظة العربيّة» التي أحدثت نقلة نوعيّة في مجال الحياة الأدبيّة والسياسيّة والاجتماعيّة والثقافيّة، التي أسهمت في تبلور فكرة القوميّة العربيّة وخصائصها، وكانت إرهاصاتها الأولى مع عبد الرحمن الكواكبي وجمال الأفغاني ومحمد عبده وغيرهم من رواد اليقظة العربيّة، وانتشار الجمعيّات السياسيّة العربيّة كجمعيّة الفتاة، والإخاء العربي - العثماني، والقحطانية، وجمعية العهد في مصر بزعامة عزيز المصري، وغيرها. بيدَ أنّ هذه البدايات وحواملها من رواد وجمعيات لم تحدد مفاهيميًا وتطبيقيًا المسألة القوميّة، بقدر ما دعت إلى نهضة عربيّة متأثّرة بالحداثة الأوروبيّة، وكانت من نتيجة هذهً البدايات في اليقظة العربيّة أن عقد المؤتمر العربي الأوّل الذي عقد في مارس عام 1913 من مندوبين لمعظم البلدان العربيّةٍ، وهنا أصبح الوعي العربيّ القوميّ يأخذ أبعادًا وأشكالًا عمليّة سياسيّة وكفاحيّة. وكان من ثمرة هذا الوعي أن بدأت بالتوازي؛ تفجّر حركة أدبيّة عربيّة في الغرب وأمريكا، أسهمت في إحداث ثوّرة أدبيّة وشعريّة وتأسيس صالوناتٍ ثقافيّةٍ عربيّة، كما اضطلعً مفكّرونً وأدباء مسيحيّونً بدورٍ محوريٍ في رفع لواء القوميّة العربيّة، عبر الارتقاء بالأدب العربي واللغة العربية، مثال: الإقدام على تأليف قواميس اللغة العربية، كقاموس محيط المحيط لبطرس البستاني وخلافه.

وفي المرحلة الثانية لمرحلة اليقظة العربيّة بدأت الحركةُ القوميّة؛ عبرَ روّادها بتطوير المفاهيم النظريّة والسياسيّة للمسألة القوميّة، مثال: ساطع الحصري، وزكي الأرسوزي وقسطنطين زريق، ورواد آخرين، حيث آثروا المسألة القوميّة العربيّة مفاهيميًا ونظريًا وتطبيقيًا، وتحديد العلاقة بين الدين والعروبة؛ مؤكدين على أنّ العرب يشكّلون أمّة واحدة قائمة بذاتها، ويشكلون جماعة مستقرّة تاريخيًا، وذات لغة واحدة، وجغرافيا واحدة، وتكوين نفسي مشترك تجسّده الثقافة المشتركة، وأنّ الأمم تقومُ قبل كلّ شيءٍ على لغاتها، وتشعر بذاتها، وتكوّن شخصيّتها بواسطةً تاريخها.

وبعد هذا التحديد لمقومات القوميّة العربيّة؛ أضحت التيّاراتُ القوميّةُ أداةً نضاليّةً لمواجهة أزمات الأمة وتفككها ومواجهة الغرب الإمبريالي وغزوه الصهيوني الذي قسم ومن ثم احتل الوطن العربي وقلبه: فلسطين، حيث شُكّلت أحزابٌ قوميّةٌ كحزب البعث العربي، والحزب القومي السوري، وحركة القوميين العرب التي أدّت دورًا محوريًا في إيقاظ الحالة العربيّة على مستوى الوطن العربي؛ بيد أن ثورة 23 يوليو 1952، شكلت أهم تجسيد للحركة القومية العربية، حيث وحدت الوجدان العربي من المحيط إلى الخليج، وعززت مفهوم العروبة والقومية وتصدت للاستعمار والإمبريالية والأحلاف المرتبطة بها... كما حدثت انقلابات وتحولات في أكثر من بلد عربي؛ تأثرًا بغايات وأهداف الحركة القوميّة العربيّة؛ غير أن الحركات والأحزاب القوميّة لم تكن على مساحة واحدة أو مشتركة ولا وفاق على السياسات والشعارات وتطبيقات المفاهيمً القومية، حيث اختلفت مساراتها ورؤاها؛ الأمر الذي أضعفها، وحولها إلى كيانات قطريّة استهوتها السلطة على حساب مفاهيم وغايات الحركة القومية. فانقسم حزب البعث الذي استلم السلطة في العراق وسوريا على نفسه، وامتد الخلاف والقطيعة لأكثر من ثلاثة عقود... وتكالب الأعداء على الناصرية عبر الاستعمار والرجعيات العربية، وأسهمت القوى المعادية والرجعيات العربية في هزيمة مشروعها القومي؛ فكانت هزيمة حزيران عام 1967 التي أسهمت في تراجع الحركة القومية.

لقد عاشت الحركةُ القوميّةُ العربيّةُ صراعاتها الحادة التي أدّت إلى فشل المشروع القومي الذي رفع الشعارات البراقة «الحرية والوحدة والاشتراكية»؛ دون أن يحقّق أيًا منها، مما أفسح المجال لتكريس القطريّات العربيّة ونشوء الهُويّات القطرية والطائفيّة والإثنيّة التي ضربت مفاهيم الحركة القومية. إن تراجع الحركة القومية العربية، وتاليًا تعبيراتها الدولتية لا يستند إلى الحملات المعادية فحسب، إنما يستند إلى مفاهيمَ نظريّة أو تغييب لمفاهيم الحياة السياسية والحداثة؛ فأزمة الحركة القومية العربية تنطلق نظريًا وبالممارسة من تغييب الجانب الطبقي ودور الطبقة العاملة في عملية التغيير.

وكذلك الأمر؛ فالحركةُ القوميّةُ قد أهملت في تعريفها لمقومات الأمة وتشكلها الجوانب المادية والعوامل الاقتصادية ودورها الحاسم أيضًا في تشكل القوميّة العربيّة، واكتفت بالتركيز على الجوانب المعنوية والنفسية والتراثية.

ومن عوامل أزمتها أيضًا التغييب العملي للممارسة الديمقراطيّة في الحياة السياسيّة على صعيد الأحزاب القومية أو الدولة القومية، مما أوجد المركزيّات الحادة في إدارة الحزب أو الدولة وتعظيم الدكتاتورية في الحياة السياسية، وإهمال الدور الجماهيري ودور المثقفين والمفكرين في الإسهام في بناء الدولة والحكم.

وفي السياق الأزمويّ جاءت تلك الممارسة لما يسمى «الاشتراكية العربية» في بناء الدولة، أو الاشتراكيات المتعددة كمفاهيم مختلفة الممارسة والبناء والتي لم تتجاوز التهويمات النظرية أو الممارسات التجريبية التي أفضت بالنهاية إلى أسوأ أشكال الفوضى الرأسمالية وضرب القطاع العام في كل القطريات العربية.

أخيرًا: تناول المسألة القومية، من خلال هذا العدد الخاص؛ ينطلق من فتح نقاش متجدّد في مسألة حيويّة، بل مصيريّةٌ لوجود وحريّةٌ وحقوقٌ ووحدة الأرض والأمة العربية التي بات حجم وطبيعة الاستهداف لها أوضح وأكثر شراسة من قبل المشروع المعادي؛ من أية مرحلة أخرى، قد يكون تكثيفه في محاولات تحرير فلسطين منً العرب والعكس... في حين الحقيقة هي أن معضلة الوجود القومي ومواجهة المشروع المعادي، كانت وستبقى في إبقاء البوصلة العربية نحو فلسطين، على طريق تحقيق أهداف وآمال الأمة العربية ومنها الشعب الفلسطيني ■

الهدف تحاور أ.د محمد الأمين الناتي

المناضلُ العربيُّ والأمينُ العامُ لاتّحاد الكتّاب والأدباء الموريتانيين:

هذا الكيان الصهيوني لا يمكنّ التعامل معه إلا بمنطق الاشتباك والاستئصال

أجرى المقابلة: فادي الشافعي. محرّر ومعدّ تقارير / الهدف

حوار:

أيّ نزوع قطري، بطبيعة الحال، هو نوع من التعارض مع الانتماء القومي إلى هذه الأمّة بشكل عام

الأستاذ الدكتور محمد الأمين الناتي من مواليد عام 1959 في شنقيط بموريتانيا؛ حاصل على شهادة دكتوراه في الآداب العربية من جامعة محمد الخامس بتقدير "مشرف جدا": 2008 (عنوان الأطروحة: "الثقافة الشنقيطية: مقاربة نسقية")، وشهادة المتريز في اللغة الإنجليزية وآدابها – جامعة انواكشوط: 2003، ودبلوم الدراسات العليا (دكتوراه سلك ثالث) – جامعة محمد الخامس – الرباط – المملكة المغربية: 1997، وشهادة الدراسات المعمقة في الآداب – جامعة محمد الخامس – الرباط – المملكة المغربية (تخصص الأدب الأندلسي والمغربي): 1987، شهادة الليسانس في اللغة العربية وآدابها – جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية بالرياض – المملكة العربية السعودية: 1980، شهادة البكالوريا في الآداب العصرية: 1976، وله العديد من الدراسات والكتب المنشورة.

– عمل أستاذاً في المرحلة الثانوية من 1980 ـ 1986، وأستاذاً بجامعة نواكشوط من 1988 – 1992، إلى جانب عمله مدير ديوان كتابة الدولة المكلفة بشؤون اتحاد المغرب العربي سابقاً، ويشغل حاليّا موقع رئيس قسم اللغة العربية بكلية الآداب والعلوم الإنسانية ـ جامعة نواكشوط.

– يعد من الشخصيات السياسية المرموقة موريتانيّا، ومناضلا قوميّا عربيّا، حيث يشغل حاليّا: أمين عام اتحاد الكتاب والأدباء الموريتانيين وعضوًا المؤتمر القومي العربي.

*** عملُ الاستعمار على تغذية كلّ عوامل الفرقة والتجزئة والانقسام عربيّا منذ منتصف القرن التاسع عشر، وفي سبيل ذلك اعتمدت الخطط وصكت الاتفاقيّات واستعمرّ الوطن العربي، وكنا أمام عمليّة تاريخيّة طويلة، على طريق تكريس الكيانات والهويّات القطريّة والفرعية: فهل فعلا لم يكن رادٌّ لهذا المسار التّاريخي الطّويل؟ لماذا استطاع الاستعمار أن يصل بنا إلى واقع الحال هذا؟**

** إنّ هذا السؤالَ جدليٌّ، علينا أن ندقّقَ في المفاهيم بدايةً، فنحن نقولُ إنّ الاستعمار عملَ بشكل عام على تغذية التجزئة والانقسام، وفي الواقع فإنّنا هنا نتحدّثُ عن سبب ونتيجة في ذات الوقت، بمعنًى أنّ الاستعمار وإن وجد الوطن العربي في واقعٍ إلى حدٍّ ما متخلّف، ومحكومٌ بالتجزئة بشكلٍ عام إلا أنّها ليست

تجزئةً مقوننةً ومجسّدةً وفقَ حدود تكاد تكون ثابتةً وقارّة؛ حيث إنّنا نجدُ بعض الأقاليم إلى حدّ ما كانت تحكمها عشائرُ أو قبائلُ أو شبه ممالك إلا أنّها لم تكن على درجة من الصرامة في أنظمتها والصيغة التي تحكم بها؛ لم تجعلَ تلك البلدان معزولة كل الانعزال عما حواليها من أقاليم الوطن العربي الأخرى بشكل عام، ناهيك عن أنّنا في فضاءات متّسعة كما هو الحال، وأبرز مثال على ذلك أنّ التواصلَ الحميمً ظل إلى حدّ بعيد، بين الشعب العربي في المغرب العربي عمومًا والشامً. هذه الفكرة الأولى التي يجب أنّ نؤكد عليها في سياق المفاهيم بشكل عام، وينبغي أنّ نصحح المفاهيم وأن نتحرّر منها، خاصّةً أنّها مفاهيم فرض علينا تعاطيها، وهي مفاهيمُ خاطئة، تأتي وفقًا للتفكير التقسيمي والتجزيئي والانفصالي إنّ جاز التعبير.

وفي هذا السياق أقول: كان متاحًا للشعب العربي، ولا أقولُ الشعوب، نوعٌ من حريّة التنقل ما أتاح له التواصل بين مختلف أقاليمه، حتى تلك التي كانت تبدو وكأنها ممالك أو دول منفصلة لم يكن لديها القدرة على أنّ توصد الأبواب في وجه التواصل الطبيعيّ والحميمي مع من حولها من الأقطار والفضاءات العربية الأخرى، وحتى أننا نجد هذا التواصل كان سائغًا لأسباب دينيّة على سبيل المثال، كما هو الحال في المملكة العربيّة السعوديّة بحكم احتضانها ورعايتها الأماكن الإسلاميّة المقدّسة؛ فلم يكن أمامها سوى أن تترك بلادها مفتوحة أمامَ العرب والمسلمين بشكل عام، خاصّةً في مواسم الحج والعمرة، وإن بدا هذا النوع من التواصل إجباريًا إلا أنّ التواصل بين مختلف الأقطار العربيّة ظلّ هو الحالة السائدة، وإلى حدٍّ عام لم تكن الأنظمة أو الكيانات السياسية الحاكمة تملك القدرة بأن تفرض، على الشعب العربي فيها، أي نوع من الانعزال أو القطيعة مع الأخوة والأشقاء في الأقاليمَ الأخرى، وفي الحركة النشطة والقويّة، تاريخيًا، بين بلدان الشام والمغرب العربي ومصر والسودان وما حواليها دلالة على ذلك، هذه هي الحقيقة التاريخية.

حين دخل الاستعمار إلى هذه المنطقة، كان هذا الواقع هو الساري، لكنه عمل على إنشاء ثم تعزيز عوامل التفرقة؛ بزرع الكيانات التي ترعى الحدود وتفرض واقع التجزئة وغذى عوامل التجزئة بمحتوى فكري وأيديولوجي وحوّل الاختلاف الطبيعي والإثني إلى هُويّات مصطنعة وانتماءات انعزاليّة مرتبطة بأقاليمَ معيّنة، هذا توصيفٌ عامٌ للحالة، إلاّ أنّ الواقعً هذه الأيام، أكثر تعقيدًا خاصّةً في فلسطين، فقد اختار الاستعمار هذه البقعة الجغرافيّة ليزرع فيها كيانًا غريبًا في محاولة لمنع التواصل الطبيعي بين الشعب العربيّ ويؤسّسُ عليه ثقافة الانعزال ومفهوم «الخصوصيّات» وستجدُ أنّ هذه السياسات الاستعماريّة أخذت شكلًا آخر، مع تراجع أشكال الاستعمار التقليديّة، وصعود الولايات المتحدة الأمريكيّة وريثًا لهذا الاستعمار، وظهر ما يمكنُ أنّ نسميه «الاستعمار الجديد» بفرض الولايات المتحدة هيمنتها وأنموذجها الثقافي الذي هيمن وأخذ صيغته التي تسمى بـ«الكونية» أو «العالمية»،

إنّ ما نجدُهُ في الأقاليم/الأطراف هو ما جعل هذه الأقاليم تكاد تكون المجال الثاني للحركة الاستهدافيّة في الوطن العربي وتعزيز الفكر الانعزالي وإحياء الإثنيات والعرقيات والمفهوم العقدي والمذهبي ومنها جرى استهداف الوطن العربي بشكل عام وما تمثّله، إلى حدٍّ بعيد، طبيعة الجغرافيا في ما يعرفً ب «حالة الجنوب» لأنّ هذا الجنوب يمثل، بشكل عام، الطرف القصي من الوطن العربي من مشرقه إلى مغربه، هذا الجنوب هو الذي يشكّل التواصل مع الآخر، سواء أكان أفريقيًا أو آسيويًا، وبهذا كان نوعًا من الإجهاز إن جاز التعبير على ذلك التفاعل الذي بموجبه

استطاع العربُ والثقافة العربيّة-الإسلاميّة أن تقدم نفسها ثقافةً مندمجةً وتقبل الإساغة والهضم والتجاوز وأقامت بذلك تواصلًا طبيعيًا مع أفريقيا عبر نشر الإسلام، وكان هذا إلى حد ما المرآة التي يمكن أن يستدل من خلالها على الانسجام الثقافي وحتى العرقي، بغض النظر، عن مفهوم العرقية والإثنيات والأصول التي ليست عربيّةً كالأمازيغ أو زنجية أو كردية وما إليها.

إذن، وفق هذا كان توظيف العامل الثقافي، يخدم ويمكّن للسياسة الانعزالية والتشويش الذي أُحدث في النسيج الثقافي الذي ضمن الوحدة لأقطار الوطن العربي بشكل عام وفي مختلف أقاليمه. ونحن ندرك جيدًا حقيقة المعطيات التاريخية؛ فرغم هذه الإرادة وحرص بعض الأنظمة على أن تحمي نفسها وتجسد وتكرس التقوقع في كياناتها بأبعادها

-الوحدة العربية هي أملنا في تحرير فلسطين وفى عودة حقوق شعب فلسطين إلى شعبه

-إن الذين يَحِقّ لهم أن يأملوا في النصر، أما الذين لا يقاتلون فلا ينتظرون شيئًا سوى القتل

!

جمال عبد الباصر

الجغرافية وحدودها المصطنعة، فإنّ ما يسمى الفصل الثقافي لم يكن متاحًا في أي لحظة من لحظات تاريخنا العربيّ قديمًا وحديثًا، وهذا هو الخطر الذي أدركه الاستعمار الجديد، وفات حتى على الذين يروجون لثقافة الانعزال والاختلاف والتعدّد العرقي والإثني والهُويّات الانعزاليّة، هذه مثلًا تأخذ تجليها في العمل العربي الإبداعي على سبيل المثال كتابًا أو قصّة أو مسرحيّة، يكتبها الكاتب في أيّ إقليم من أقاليم الوطن العربي، فيصبح في متناول كل الشعب العربي بشكل عام وتتعاطاه النخبة، ورغم أنّ هذه الأعمال لا يتاح لها أنْ تأخذ مكانها في الأنظمة التربوية، حتى لا يُنشأ هذا النشء الاندماجي الذي يعزز الفهم الملتحم بطبيعته، النازع إلى الالتحام- لكن رغم ذلك فإنّ آثارها تبقى ولا تتوقف ولا تنتظر تأشيرة للدخول إلى كلّ بيت عربيّ وإلى كلّ متلقٍّ عربيٍّ؛ لتفعل به فعلها؛ وتبقى عاملًا أساسيًّا من عوامل وحدة الثقافة العربية. إنّ التقصي في هذا الجانب يتطلب حديثًا مطوّلًا، وبرأيي أنّ العامل الثقافي هو الذي يمثّل جوهر مسألة التجزئة والانعزال علّه أخطر شأنًا من العوامل الأخرى الاقتصاديّة والسياسيّة، أعتقد أنّ العامل الثقافي بصموده وقدرته على المغالبة يبقى تأثيره مستمرًا في الذات العربيّة، وهذا يجعل كل الأحكام التي تطلق جزافًا على أنّ المفهوم الوحدوي الاندماجي متجاوزٌ، ليست صائبة، وأعتقد أنّ هذا النزوع الوحدوي نجده، الآن، في الوطن العربي بشكل عام يقوى كلما استشرت الهجمة على الذات العربية والثقافة العربية والفكر القومي والنزوع الوحدوي لتفتيته وإعطائه زخمًا نجدُهُ في كثير من المناسبات والتجلّيات، ولعلّ التعبير الصارخ عن الإحساس القومي، الذي نلمسه في التظاهرات، وفي المؤتمرات والمناسبات العربيّة، خصوصًا المهرجانات الثقافيّة والأدبيّة، وأخيرًا الرياضيّة دالٌّ على ذلك أعمق دلالة وأصدقها.

*** بينَ الهُويّات الفرعيّة والهُويّة الجامعة يتّسعُ ويضيقُ الاختلاف حول مفهوم الوحدة القوميّة، حيث عدَّ البعض استقلال الدول العربيّة مرحلة انتقاليّة نحو بناء الوحدة العربيّة، لكن الواقع جاء ليقول عكس ذلك، برأيك: هل المشكلة في فهم أولويّات الوحدة القوميّة في إطار الأبعاد الوطنيّة؟ أم إن التحفيز الكياني الوطني (القطري) كان بالأساس في مواجهة الوحدة القوميّة؟ وهذا بدوره ما يطرحُ سؤالًا حول صحّة فرضيّة الوحدة الاندماجيّة بعد فشل تجربة الجامعة العربيّة؟**

** في الحقيقة الإجابة على هذا السؤال مرتبطةٌ بالإجابة على السؤال الأوّل؛ لأنّ ما غذّى الهُويّات الفرعيّة والقُطريّة وما أعطاها معنى هو الاستعمار والقوى الانعزاليّة بشكل عام، نعرف أنّ ثمة قوى داخليّة بطبيعتها انفصاليّة، وربّما تكوّن إلى حدّ ما، أنوية فكرها لم تكن قائمةً من قبل على النحو الذي نجده الآن واضحًا ويمثّلُ نسقًا فكريًا واضحَ المعالم، لكن كانت موجودة، في أشكال أخرى، وهو ما سمّاه الفارابي «النوابت الفكرية» إلى حدٍّ بعيد، بمعنى أنّها كأنوية فكريّة كانت موجودة لكن بحدود ضيّقة، وكان وجودها خجولًا؛ فجاء الاستعمار وغذاها هذه التغذية التي أنعشت، كما قلت من قبل، متمثّلةً في النزعة الأمازيغيّة، متّصلة في الدعوات المختلفة التي تهتمّ بالأصول، ونحن فهمنا للثقافة العربية والقومية لم يكن يومًا مبنيًّا أساسًا على مفهوم «النقاء العرقي» ولا على الانتماء الذي تمثله السلاسل النسبية وما إليها، إنّ الانتماء في منطلقنا، واقعٌ ثقافيّ تؤدي فيه اللغةُ دورًا أساسيًّا في الإحساس بالانتماء إلى هذه الأمة، ومن ثمَّ فالعروبة واقعٌ ثقافيٌّ أكثر مما هي انتماء عرقيّ معتمد على الأصول، بهذا المفهوم يكون الانتماء إلى الهُويّات الفرعيّة لا معنى له، أي من الهُويّات الفرعيّة اللغويّة يمكنُ أن توصف جزءًا من الشعب العربيّ، ولا يشكّ في عروبتها وفقَ هذا المفهوم، ولا يخرجُ التعدّد اللغويّ الأقليات الأخرى من العروبة، لهذا فإنّ اللغة العربيّة تؤدي دورًا كبيرًا في صياغة الوجدان لشعوب المنطقة، وهذا ما يسمّى «الموجود الثقافي» و«الكيان الثقافي»، وهذا ليس العربيّ فيه أكثر انتماءً ولا أقوى وفق هذا المفهوم من الأمازيغي ولا من الذي أصله أفريقي، إذًا وفق هذا فهذه الكيانات التي كانت موجودةً من قبل وعززها الاستعمار لم يكن وجودها له معنى، والآن يأخذ شكل إنعاشها وتعزيزها شكلًا آخر من أشكال الصراع اللغوي، على سبيل المثال.

ولذلك قلتُ لكم عندما نحتفي في اليوم العالمي للغة العربية لا نحتفي بها لأنّها مجرد لغة إنّما هي ذات وكيان ووعاء ثقافي وفكري وهي إطار الانتماء ومحدد الهوية؛ لذلك فإنّ محاربتها جزء من السلاح الجديد الذي يستخدم لتفتيت الكيان العربي وهذا الوجدان الذي هو واقع معيش يراد التشويش عليه، ليكون ثمة أسباب للانعزال والانفصال عنه، فإذا معناه أنّ أيّ نزوع قطري، بطبيعة الحال، هو نوع من التعارض مع الانتماء القومي إلى هذه الأمة بشكل عام، ولا يمكن أن يكون أصلًا حتى إذا آمنا الكيان الجغرافي والسياسي الموحد وفق هذا الانتماء، ورافقه الوجود الجغرافي بأنّ أثنية أو عرقية معينة تحيا في إقليم معين داخله يمكنها وفق ذلك أن تتمتع بخصوصيتها وأن تمارسها بمعزل عن الهوية العامة دونما إحداث شرخ في الولاء أو الانتماء العام، وبحث لا يكون ممارسة هذه الخصوصية كنوع من تعزيز الانفصال الاقتصادي والسياسي وإعاقة للوحدة والانسجام.

وهنا طبعًا لا يفوتني لفت الانتباه للبعض الذي ذهب إلى أنّ من الشعارات التي نادينا بها مثل: الحرية والاشتراكية والوحدة، عملت على تقوية هذا التعارض بين مسألة الانتماء إلى هُويّة معيّنة وإلى قطر معيّن، كأنّما كيانُهُ أصلب من الصلابة الذي يجعله يتعارضُ فيً الانتماء إلى أمّة كاملة يتحقّقُ فيها التكاملُ الاقتصاديّ والاجتماعيّ؛ لأنّ الثقافيً لم يغب يومًا عن وحدتها، ولم تنل منه محاولات التشويش.

*** يذهبُ البعضُ إلى أن التخلّف العام في الواقع العربي، تكمن بعض جذوره التكوينية الأساسية في حالة التفكك الجيوسياسي العربي نفسها ابتداءً، ومن ثم استشراء التبعية وغياب السياسات المستقلة، وعليه سيادة النزعة القطرية الضيقة: أين تقف من هذا القول؟**

** بكلّ تأكيد أنّ التخلّف بحد ذاته يتعارضُ مع النزوع إلى الوحدة العربيّةً، وهو من أسباب وجود هذه «الكانتونات»، أي الأنظمة القطرية التي تحجب حيّزًا وجزءًا من الشعب العربي من أن يتفاعل مع مكوّناته تفاعلًا طبيعيًّا، بما يقتضيه التكامل بينه وبين إخوته وبين الشعب العربي بشكل عام حتى في مجال ما نسمّيه الآن «التجمّعات الاقتصاديّة الكُبرى» وحريّة التنقل وحريّة الرساميل والبشر والعمالة وما يرتبط

بهما، وهذا المنع يضر حتى بالقطر المنعزل نفسه، لأنه لو انفتح على الأقطار الأخرى لكان سيجد من إمكانيات التطور وتحسين الأداء الاقتصادي وتكييفه مع مقدراتها، بما يؤدي إلى رفع الإنتاج وتنفيذ الخطط التنموية في سوق أكثر سعة في حال كان جزءًا من حالة تكامل مع الاقتصادات العربية الأخرى، باستيعاب عناصر أخرى غير موجودة في القطر الواحد، إذن، في هذا السياق يعد غياب الوحدة نوعا من التخلف؛ فالتخلف والتجزئة مترابطان. وعليه فإنّ التكامل الاقتصادي معطى ينتج عن التكامل الوحدوي في ضوء نظرة شاملة وتكاملية تنعكس على كل مقومات النهوض؛ بالقضاء على التخلف في التربية والتعليم وبالقضاء على الاختلالات في توزيع الثروة الوطنية كونها مظاهرا من مظاهر الأنظمة والاقتصادات القطرية، وتتعارض بشكل أكيد مع الرؤية والمنظور الشامل. ونظام الحكم الذي يمكّن وصفُه بأنه نظام حكم تقدمي يسعى إلى القضاء على الاختلالات التربوية والاقتصادية، وإتاحة الفرص الكاملة والحد الأدنى من التكافؤ بين المواطنين في الوطن العربي المتكامل.

*** هناك الكثيرُ مما يقالُ حول نشأة الفكر القومي في الواقع العربي وتوزّعه بين تيّارات متعدّدة تقليديّة وحداثيّة، من يحاول أن يؤسّس له منذ ظهور الإسلام ومَن يربطه بفكرة الأمة/الدولة.. بين الأصالة والمعاصرة وترسانة التراث العربي- والانتماء التاريخي: كيف بنا أن نؤسس لرؤية أكثر وضوحًا ورسوخًا للفكر القومي، ارتباطا بدروس الماضي وتحدّيات الحاضر والمستقبل؟**

** الإجابة على هذا السؤال تطلّبُ العودة إلى التمهيد الأوّل الذي أشرتُ إليه حول «المفاهيم». الأمور بعضها يؤدي إلى بعض، وجميع المفاهيم التي ذكرتها في السؤال تربطها علاقةٌ جدليّةٌ واضحةٌ، وعليه أعتقد أنّنا حين ندعو إلى كيانٍ عربيٍّ لا بدّ أن يكون كيانًا عربيًّا نحاول فيه أن نتمسّكَ بثوابتنا الحضاريّة ومقاوماتنا الروحيّة وهويتنا/لغتنا، هذه المركّبات هي الأساسيّة عندنا، ويجبُ أنّ ننظر إليها في الوقت ذاته نظرةً تكامليّة، وهذا ينشأ في اعترافنا أنّ «الإسلام» هو دين الأغلبية في الوطن العربي، وحتى وإن كنا نعتقد أنّ إسلامنا يوحّدُ العرب، ونؤمنُ بذلك المفهوم الذي جعله إلى حدٍّ ما أمميًّا بقدر ما يكون فيه العربُ يلعبون الدور المؤثّر، هذا يجعلُ الإسلام كما قلنا نواةً صلبةً في المشروع الحضاري الثقافي العربي لكنّه الإسلام التنويري، الذي ينظر إلى جوهره ولا يتثبت بالتطبيقات والممارسات التي لجأ إليها نظامٌ أو آخر في مرحلة معيّنة من التاريخ، ولا حتّى الإسلام الذي يقرّ ويصوغ له اختلافًا فكريًّا بين شيعة وسنّة أو مذهبيّة داخل أحدهما، هذا المفهومُ الصحيحُ الذي يتجاوزُ كلّ تلك المؤثّرات والخبرة التاريخيّة التي نبت فيها الخلاف وغاب فيها الانسجام العقدي، ليس هذا الإسلام الذي نعنيه بالإسلام الذي في جوهره يوحّد. وهنا تجدر الإشارة إلى أنّ اللغة العربيّة تؤدي دور الوعاء وكمحدد للانتماء إلى هذه الأمة، هذه -برأيي- الثوابت التراثية التي يجب أنّ نتشبّث بها، ونتمسّك، بعد ذلك نؤمن بالعلم والتطوّر وأنّ مسيرة التاريخ هي تراكم وتجاوز، وهذا علينا أنّ نطبقه على مفهوم الهُويّة، ونحن نتحدّثُ عن العرب في الفترة التي ظهر فيها الإسلام لكون وجودهم أساسا في شبه الجزيرة العربيّة، وفي بلاد الشام؛ وعليه فإنّ مفهوم الإساغة والتجاوز والهضم هو الذي جعلَ هذا المفهوم الديناميكي للهُويّة العربيّة، وهو الذي يجعلُ الوطن العربي الآن يمتدُّ من الماء إلى الماء، وجعل الانتماء إلى العروبة يقوم أساسًا على المشاركة الوجدانية واللحمة الثقافية وعلى هذه اللغة. وفق ذلك هذه هي الثوابت التي تحدد الانتماء وتجعل التمسك بالتراث والتشبث أساسيًا في ضوء النظرة الحداثية الديناميكية هذه، على أن تحكمها السماحة؛ استطعنا أن نحكم الأندلس، وتمكنت الأقليات الأخرى، غير المسلمة أن تستمر، في التعايش معنا وأن تلعب دورها في النهوض وأنشأنا مجتمعًا عربيًا يهوديًا - مسيحيا - مسلمًا قدّم نموذجًا وحضارة منفتحة للإنسانية، وأسهم إسهامًا كبيرًا في العلوم والثقافة والحضارة الإنسانية عمومًا. هذا المفهوم هو ما تقتضيه اكتشافات العلوم حتى في النهج السياسي، وخاصة الديمقراطية بمعناها الحقيقي «التشاور» وإتاحة الفرصة لكل الفاعلين السياسيين والاجتماعيين لممارسة دورهم في الحكم ومحاربة الفساد والمحسوبية، لكونها معطيات ونتائج للتخلف. قد يبدو حديثي ذا شجون، لكن أرى أنّ هذه هي الملامح الكبرى لأيّ مشروع تقدم ندعو إليه ونعتقد أنه آت لا محالة، وستكون مقدمته تحرير الأرض المحتلة، خاصة في فلسطين وتحرير الأقاليم العربية بشكل عام من التبعية والأنظمة المتخلفة التي ليست هي أقل قسوة من الكيان الصهيوني الغاصب، ولا من كيد وتدبير الولايات المتحدة ونموذجها الثقافي الذي تريد أن تفرضه علينا. هذا هو معنى ومفهومنا للتحرر وحينئذ يأتي دور الإيمان بالعلم وحرية الإنسان وقدرته على الإبداع وبرسالته الإنسانية، ثم باستثمار مقدراتنا المتعددة نستطيع أنّ نضمن مستقبلا زاهرًا.

*** من أبرز القضايا التي واجهت حركة التحرر العربية وأحزابها، بعد ما سمي بمرحلة الاستقلال السياسي؛ مهام التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وتحقيق الديمقراطية، والتصدي للمشروع الصهيوني التوسعي بعد احتلال فلسطين وتحقيق الوحدة العربية: أين الفجوة الحقيقة التي تبدو بين الأطروحات النظرية وتطبيقاتها العملية في تجربة أحزاب وحركات التحرر العربية؟**

** إذا أردنا أن ندعو إلى الديمقراطية الحقيقية؛ علينا أن نمارسها على ذواتنا، هذه المسألة محل إجماع عند كثير من الدارسين في الحقل السياسي، ولذلك لعل من أخطر ما واجه الأحزاب العربية أولًا أنها لم تعتمد على الديمقراطية الداخلية، نهجًا وممارسة، وأنها كانت رهينة للأنظمة السياسية القائمة إلى حد ما، وتناغمها وتتعاطى معها، وكانت في جلها وفي كثير منها نوعًا من تسويق رؤية هذه الأنظمة الانعزالية والرجعية والتابعة والملحقة بالهيمنة والنموذج الذي تسوّق له الولايات المتحدة الأمريكية وترعاه، أي أنها بطريقة أو أخرى لم تكن أحزابًا ولا حركات، تمتلك مقومات التغيير الحقيقية ولا آلياته ولم تعمد عليه كنهج لرؤيتها وفي ممارستها، ومن ثمّ كان الخلل البنيويّ إلى جانب ما يسمى «اللوث الفكري» وعدم وضوح الرؤية - وفق ما ذكرنا أعلاه- وما ينشأ عن الانسجام الطبيعي بين رؤية تحافظ على ثوابتنا ومقوماتنا الحضارية والروحية ونزوعنا نحو التقدّم والتطوير والحداثة.

هنا أؤكد بأنه لا بدّ أن نوفّر شروط الحياة الكريمة، لو أخذنا على سبيل المثال حرية الرأي وحرية الاقتراع وربطناها في

مقومات الحياة الأساسية؛ فما دام الإنسان لا يملك قوته اليومي ولا يملك شروط الحياة العادية، فإنه سيكون مرتهنًا، إلى حد ما، لذلك الذي يوفر له حدًا أدنى منها، ولو أنّ المواطن انتبه إلى هذا الربط ووعاه ورأى أنّ ما يعطى إليه ليس إلا شيئًا زهيدًا، وهو حق له يجب أن يناله وهنا تتأكد أهمية التكامل بين الحريات المختلفة، ولعل بدايتها تكون من معالجة الجانب الثقافي، أي أنّ نبدأ بصقل الوعي بالشكل الصحيح وبتحديد الانتماء على أسسه الثابتة، وأنّ ننهض ونهتم بالتربية والتعليم حتى نعد الإنسان الذي يستطيع أن يسهم كعضو صالح، ثانيًا يعي ويقدر على المواءمة بين حقوقه وواجباته وحينئذ ستكون التنمية الاجتماعية أو الحد الأدنى مما ينبغي أن يهيأ له نحو التقدم والتطور والحرية بأبعادها كافة.

وفي هذا السياق أؤكد أنّ العاملين الثقافي والتربوي عاملان أساسيان، يجب أن يمنحا الأولوية، على خلاف المقاربة التقليدية. إنّ الدليل على أنّ الأنظمة العربية لا تريد التنمية الحقيقية أنها تملك من المقدرات ما لو رصد 20 بالمئة منه ضمن عملية التنمية على غرار ما فعلت البلدان الأخرى في قطاع التربية والتعليم لكنّا على درجة من التطور العلمي والمعرفي ستقودنا بالضرورة إلى التخطيط السليم والتطوّر الذي نمتلك مقاومته وإلى استغلال قدراتنا ومواردنا الطبيعية وتوظيفها بالاستجابة لحاجاتنا الحيوية وإحداث تنمية متكاملة. إذن، وفق هذا يجب أنّ نتوجه إلى تطوير قطاع التربية والتعليم؛ لأنّ ذلك سيكون الطريق الصحيح، وشرط أساسي للتقدّم والتطوّر.

*** اليوم هناك العديد من المنتديات واللقاءات والمؤتمرات القومية، إلى جانب الأحزاب والحركات والتيارات القومية أيضًا على مساحة بلدان الوطن العربي: فهل ترى أنها تقوم بالدور المناط بها أم تحولت إلى منتديات موسمية فاقدة لعمقها الشعبي؟**

** بكل تأكيد لا نعمم كل التعميم إلا أنّ جلّ هذه المؤتمرات واللقاءات.. إلخ مرتهنة إلى الأنظمة التي تسوق لأطروحاتها وللآراء وبالتالي تشكل مصلحة الجماهير، وتعبئتها تعارضًا صريحًا معها وتهديد خطير لها، وأؤكد مرة أخرى أنّ هذا ليس حكمًا مطلقًا لكنني أتحدث هنا بشكل إجمالي، وفي هذا السياق ألا تجد أنّ النزوع إلى القومية والدعوة التحررية أصبحت ثقافة ومفاهيم ونهجا لا بدّ منه لإطالة عمر النظام، فالأنظمة تعمد إلى هذا الخطاب من أجل تحسين وجهها وصورتها حتى تظل مقبولة ولو إلى حين، ومن ثم توظّف هذه المنتديات بطريقة غير طبيعتها وما هو مأمول منها، فتتحول إلى وسائل لممارسة الضغط والاقصاء والتهميش ويحال بينهم وبين إمكانية التأثير، لكن الخير أبقى وإن طال الزمان به، وعليه فإننا نرى أنه بفعل التراكمات سيقوى صوت الفئات التي تفهم دورها جيدًا، وبعد المغالبة سيكون البقاء لها لكونها هي الأقوى والأصلح.

*** سعى الاستعمار قديمًا وحديثًا إلى فك عرى العلاقة بين فلسطين جغرافيا وشعبيا عن عمقها العربي، منذ ما قبل سايكس بيكو وتصريح بلفور وصولًا إلى التخلي عن كونها القضية المركزية من قبل الأنظمة الرسمية العربية، فالتخلي عن فلسطين كان مقدّمة لأي مشروع قطري، وصولًا للاندراج في سياق التطبيع والخضوع للهيمنة الغربية الأمريكية ومشروعها الشرق الأوسطي: فهل ستكون الأوسطي بديلا لاستيعاب المسألة الفلسطينية وتجاوز المسألة القومية وتعبيراتها المادية والمعنوية؟**

** ذلك ما يظنونه ويسعون من أجله جاديّن، لكن في الحقيقة إنّ الأوسطية هي الوجه الآخر القميء والقبيح لما يسمى «التطبيع» وهو آليتها، وحتى تكون «إسرائيل» ليست غريبة، ومهما كانت «إسرائيل» قوية فإنها لن تقوى ومهما مكن لها ستبقى معزولة في المحيط الذي يختلف عنها، وستظل امكانياتها معطلة عن التفاعل مع ما حولها، ولن تستمر في إطار السير الديناميكي للنشوء، وبالتأكيد إنّ منطق الصراع قائم، وفي هذا السياق لا بدّ أن نعود أيضًا، كما نعود دائمًا، إلى المشكلة الثقافية، وعليه يجب أنّ نظل نقاوم التطبيع، خاصة في الجانب الثقافي، لأنه أخطر من التطبيع السياسي. حين وجد الشرق الأوسط الجديد تناسى القائمون عليه أنّ «إسرائيل» دولة غاصبة وأقيمت على أرض فلسطين المحتلة وأنها وجدت للحيلولة دون إمكانية التواصل بين أوصال الجسم العربي وأنها تعطيل لأيّ إمكانية وأي نزوع نحو التكامل؛ تعطله بحكم احتلالها للمركز لإعاقة التواصل الطبيعي، وفي هذا السياق جاء التطبيع ليخدم نسيان هذا الحقيقة ويتجاوزها، على أساس أنّ التواصل مع «إسرائيل» ظاهرة طبيعية لحذف حقيقة أنّ «إسرائيل» هي مجرد كيان صهيوني، لتسويغ مفهوم «الشرق الأوسط الجديد».

بكل تأكيد إنّ الشعب العربي، مهما كان وعيه وتحصيله العلمي، فإن موقفه التلقائي الذي ينمو ويقوى بعيد حين هو الرفض لهذا الجسم الغريب وهذا النوع من العلاقات معه ولهذه الثقافة البديلة عمّا داخل وجدانه وأصبح جزءًا منه وهو أنّ «إسرائيل» عدوّ لنا وأنّ وجودنا مرتبط بزوالها، ولطبيعتها لا يمكن أن تكون صديقًا للعرب، ومنطق التنافي هو الذي يحكم علاقتنا بها.

*** لا يمكن تحميل واقع حال القضية الفلسطينية في ظل اللحظة الراهنة لبؤس الواقع الرسمي وغير الرسمي العربي وحده، بالتأكيد فقد وقعنا كحركة وطنية فلسطينية في جملة أخطاء ساهمت في الوصول إلى هذا الواقع واستمراره، برأيك: ومن منطلق رؤيتك القومية، ما هي أبرز الأخطاء التي وقعنا فيها وساهمت في إنتاج هذا الواقع البائس؟**

** إنّ النخبة العربية وقوى التغيير في الوطن العربي انتابها نوع من الانكسار، وما نسقطه علينا، بحكم رؤيتنا القومية، نسقطه على إخوتنا في فلسطين، لكن الخوض في الأخطاء التي وقع بها الفلسطينيون ليست معزولة عن الأخطاء التي وقعت بها النخبة العربية عمومًا، وستبقى الأخطاء في فلسطين لها عذر - من وجهة نظرنا- بحكم صمود الفلسطينيين منقطع النظير، وبالتالي إننا ننظر إلى هذه الأخطاء على أنها أخطاء يسيرة مقارنة مع حجم التحدي الذي يواجهونه، ومع ذلك فإنّ أيّ استجابة لأيّ مخطط يميز ما بين فلسطين المقاومة والجسم العربي حولها الذي ارتبط وجوده بها بشكل عام. لا أريد أنّ أخوض بالتفاصيل، لكنني أجد التشرذم بين الفلسطينيين لا مبرر له، ويحكمه حدود معينة من الأنانية السياسية ونوع من ضيق الأفق، وما يجمع الإخوة هو المقاومة ورفض الاحتلال الصهيوني ويجب أن يكون هذا الاجماع هو ما يجمع لا ما يفرّق، ونأمل أنّ يتمكن

الإخوة الفلسطينيون من تجاوز هذه الخلافات الخفيفة واعتبار الظهير العربي هو الظهير الحقيقي والاستراتيجي وأنّ البعد القومي العربي يجب أن يظل حاضرًا دائمًا في كل المجالات ولا بدّ من التصحيح في هذا المجال، والأجدر أن تكون الوحدة سواء في فلسطين أو مع العرب هي القائمة.

*** في سياق مواجهة الاندفاعة الصهيونية الأمريكية نحو التطبيع مع العديد من الأنظمة الرسمية العربية تحت ما عرف بالاتفاقات الإبراهيمية، وبالتزامن مع الذكرى الرابعة والخمسين لانطلاقة الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين (العام الماضي)، دعت إلى تشكيل جبهة عربية لمواجهة التطبيع والتصفية، وها قد مر عام دون أن نصل لذلك: ما هو المطلوب لتحقيقها إن كنت ترى فيها ضرورة؟**

** بكل تأكيد هي ضرورة، إنّ مقاومة التطبيع هي أحد أوجه الصراع والمغالبة مع العدو الصهيوني على مستوى الوطن العربي بشكل عام، وإذا كان لهذا الطرح المتقدم جدًا، الذي طرح كفكرة منذ سنة أو ما يقرب منها، وما زالت لم تصل إلى نتائج معينة، فلا بد أنّ يمر عليها حين من الدهر كي تختمر ثم تشق طريقها وتصبح حقيقة واقعة.

وهنا في موريتانيا على سبيل المثال عندنا هيئات إقليمية وقطرية لمقاومة التطبيع كالهيئة المغاربية لمقاومة التطبيع مع العدو الصهيوني التي – أنا عضو فيها- وهي أيضًا تضم أعضاء من تونس والمغرب، ويقومون بدور مستميت، وفي هذا السياق نشير إلى دور الدكتور المغربي أحمد ويحمان الذي لا ينفك يحاكم ويسجن، وآخرون في الجزائر وليبيا، وهذا معناه أننا في كل يوم نسير على هذا الطريق، إلا أنّ الوصول إلى الإنجاز الملموس مشروع وبحاجة إلى صبر، وفي رأيي من المبكر أنّ نطرح أسئلة من هذا القبيل لنحاكم هذه التجربة، ونلفت إلى أنّ دعوة الشعبية هي مباردة مهمة وطيّبة ومن الأفضل في مثل هذه المبادرات تغليب النفس الطول.

*** كقومي ومناضل عربي موريتاني وعضو في المؤتمر القومي العربي وكأمين عام اتحاد الكتاب والأدباء الموريتانيين: كلمتك التي توجهها لشعوب أمتنا العربية ومنها شعبنا الفلسطيني؟**

** رسالتنا إلى الشعب الفلسطيني، ناضلوا ونحن معكم وإلى جانبكم، ونأمل أن يأتي اليوم الذي نكون فيه قادرين على ممارسة دورنا في النضال كما تمارسون أنتم الآن دوركم، ونؤكد أنّ ما أخذ بالقوة لا يسترد إلا بالقوة، وطبيعة هذا الكيان الصهيوني أنّه لا يمكن التعامل معه إلا بمنطق الاشتباك والاستئصال وأنّ الصراع معه صراع وجود، وعليه فإنّ دعوات السلام والتطبيع وما شاكلها مجرد أوهام، وندعو إلى نبذ الخلافات الداخلية وتحديد أولوياتنا، التي تؤكد أننا كلنا في الهم سواء وأنّ هذا هو قدرنا ونحن وإن عاقتنا المسافات والحدود سيأتي يوم، قد يكون قريبًا، يكون فيه الإنسان العربي قادرًا على ممارسة دوره النضالي من أجل فلسطين، ويقدم دعمه، بطريقة أو بأخرى، حتى يتحقق هدفنا باستعادة فلسطين السليبة، وحين تستعاد فلسطين لن تكون هذه إلا خطوة لمد جسور التواصل الطبيعي بين الجسم العربي، وهي مرحلة تتلوها مراحل أخرى وإنّ غدًا لناظره لقريب ■

وحدةُ اليسارِ مهمّةٌ عاجلةٌ..

طلال عوكل
كاتب ومحلل سياسي/ فلسطين

في الهدف

ونحنُ نتابعُ الأحداثُ والتطوّرات، ومن خلفيّة الوفاء العميق والصادق، أسجّل احترامي وتقديري للرفاق في الجبهة الشعبيّة لتحرير فلسطين، الذين يتابعون حمل الراية، والمضي قدمًا نحو الالتزام الحازم، بالأهداف التي وضعها المؤسّسون وتتطابق مع أهداف الشعب الفلسطيني في الحرية والاستقلال التام.

هي رسالةُ استحقاق، للجيل الذي يقودُ الجبهة، وأغلبيّة من الشباب الذين قال قادة الصهاينة: في يوم من الأيّام أنّهم ينسون، لأنّهم لم يعايشوا أحداث النكبة.

في رحاب الذكرى الخامسة والخمسين لانطلاقة الجبهة، وكما تعودَ الرفاق عند إحياء هذه المناسبة على مدار السنوات السابقة، تتمُّ عمليّةُ مراجعة نقديّة لما سبق، وتحديد أولويات المرحلة اللاحقة.

بعد أن تؤكّدَ الجبهةُ وقد أكّدت التزامها الصارم والحازم باستراتيجيتها السياسيّة التي تقوم على الالتزام بتحقيق هدف تحرير فلسطين كل فلسطين من النهر إلى البحر، يحدوني أملٌ بأنّ تمسك الجبهة، بهدف مباشر وهو تحقيق وحدة اليسار، نعم فشلت محاولاتٍ ومبادرات كثيرة، لكن الأفق ليس مغلقًا أمام تحقيق هذا الهدف. إنّ من يطالب ويسعى بشكل حقيقيٍّ لإنهاء الانقسام، وتحقيق الوحدةً بين أطياف متنوّعة فكريًّا وسياسيًّا، عليه أن يسأل بجدية ماً إذا كان من الضرورة وبالإمكان تحقيق الوحدة بين أطراف ينتمون إلى فكرٍ واحد، وأهدافٍ واحدة ؟

أمامَ قوى اليسارِ خلافًا كان حقيقيًّا فيما يتعلّقُ بالأهداف المرحليّة والاستراتيجيّة، وقد وُضع الجميع أمام حقيقة أكثر من واضحة، وهي أن الصراعَ قد دخل مرحلةً جديدة، لا وجود فيها للمراهنة على تحقيق الأهداف المرحليّة، وبأنّ إسرائيل تدفعُ الأمور نحو صراع وجود، على كل الأراضي، وكل الحقوق السياسيّة، مما يعني أن ما تبقى من عقبات هي ذاتية، لا يجوز تغطيتها بأية ذرائع، لا بدَّ من المبادرة ولا مجال لخسارة المزيد من الوقت، وإهدار المزيد من الإثمان ■

في المسألة القوميّة
قراءة جديدة ورؤى نقديّة

د. عبد الحسين شعبان. أكاديميٌّ ومفكرٌ عراقيٌّ/ لبنان

بعد هزيمة الخامس من حزيران عام 1967 وما أفرزته من نتائج عسكريّة وسياسيّة واجتماعيّة وفكريّة، تم طرح تساؤلات عميقة حول الفكر القومي العربي ومستقبله خاصة بعد حالة المد القومي الذي شهدته الساحة على سبيل التمهيد:

انشغلتُ منذُ وقتٍ مبكّر بالمسألة القوميّة، فعلى الصعيد العربيّ كانت القضيّةُ الفلسطينية، وخصوصًا منذ عام 1967، الشغل الشاغل؛ وذلك ارتباطًا مع صعود حركة المقاومة والعلاقة المتميّزة التي ربطتني بها. أمّا على الصعيد العراقي، فقد كانت المسألة الكرديّة قد احتدمت، لاسيّما بعد عام 1961، وألقت انعكاساتها وصداها فكريًا وعمليًا على الساحة العراقيّة وقواها السياسيّة.

وأدّت المتغيّراتُ في العقود المنصرمة وتعقّد ظروف الصراع دورًا كبيرًا في زيادة الاهتمام بالمسألة القوميّة، وذلك من خلال محطات عديدة، ترافقت مع قراءاتي واجتهادي وفهمي لهذه المسألة التي اتخذت أبعادًا وجدانيّة وإنسانيّة ملموسة ومباشرة لديّ أكثر من غيرها.

وتوقّفتُ عند رؤانا وتحليلاتنا السابقة فوجدتُ الكثير من النواقص تشوبها، وفيها العديد من الثغرات، وأنّ العديد من نقاط الضعف في مواقفنا التي توجب مراجعته ونقده بروح رياضيّة والاعتراف بأخطائنا بأريحيّة وإيجابيّة؛ بهدف تجاوزها، مثلما تلمّست أكثر فأكثر نواقص الأطراف الأخرى إزاء هذه القضيّة ذات الأبعاد الحيويّة، سواءً كانت العربيّة أم الكرديّة. ولذلك حاولت تقديم رؤية جديدة فكريّة وسياسيّة استنادًا إلى تقريض ونقد، وانطلاقا من واقع «الحركة الثوريّة» كما كنّا نطلق عليها بقياداتها المتنوّعة ومواقفها المختلفة للمسألة القوميّة وموقعها في الصراع الدائر جزءًا من قضيّة التحرّر الوطنيّ.

وهنا سأركز على التيار الماركسي الرسميّ السائد كما يطلق عليه والتطبيقات التي رافقت بعض قراءاته المبتسرة، خصوصًا وقد تكوّنت لديّ رؤيةٌ مغايرةٌ ونظرةٌ مفارقةٌ في مسألتين أساسيتين؛ أوّلهما – الموقف من القضيّة الفلسطينيّة وتطوّراتها؛ وثانيهما – الموقف من الوحدة الكيانيّة، وذلك للنقص الحاصل في القراءة والفهم من جهة، وللنزوع الإنسانيّ من جهةٍ أخرى.

الفلسطينيُّ هو النموذجُ الأمميّ:

إذا أردنا الحديث عن الاضطهاد على المستوى الكوني، فلن نجد أكثر كونيّةً وأمميّةً من النموذج الفلسطيني، فقد اقتلع الفلسطيني من أرضه وصودر حقه الإنساني الأوّل في تقرير المصير جماعيًا وفرديًا، وذلك بإلغاء كيانيته في أكبر عمليّة سطو على التاريخ، بدأت منذ قرن وربع قرن من الزمان، خصوصًا عندما عقدت الحركةُ الصهيونيّة مؤتمرها الأوّل في مدينة بال السويسريّة عام 1897، الذي تبنّى فكرة عرّاب الحركة الصهيونيّة المفكر المجري ثيودور هيرتزل: تأسيس دولة لليهود (في فلسطين) وهو عنوانُ كتابه الذي أصدره قبل عامٍ واحدٍ من انعقاد المؤتمر « دولة اليهود» The Jewish State».

ولعلّ فصول الاضطهاد المزدوج والمركّب اكتملت حلقاتها تدريجيًّا بصدور وعد بلفور عام 1917، بعد اتفاقيّة سايكس – بيكو السريّة بين بريطانيا وفرنسا (1916) التي قسّمت البلاد العربيّة، خصوصًا بوضع فلسطين تحت الانتداب البريطانيّ بعد احتلالها في الحرب العالميّة الأولى، وذلك في مؤتمر سان ريمون عام 1920، ومصادقة عصبة الأمم عليه عام 1922.

وخلال فترة الثلاثينات والأربعينات رُفع سقف الهجرة اليهوديّة إلى فلسطين تمهيدًا لإصدار قرار التقسيم رقم 181 عام 1947، وفيما بعد قيام دولة "إسرائيل" في 15 أيار / مايو عام 1948 واندلاع الحرب العربيّة – «الإسرائيليّة» الأولى، واستمرار العدوان «الإسرائيليّ» ضدّ الأمّة العربيّة، سواءً العدوان الثلاثي على مصر في عام 1956 وعدوان عام 1967 ضدّ سوريا ومصر والأردن و (حرب أكتوبر) 1973 و(اجتياح لبنان) في عام 1982 وقبلها ضرب المفاعل النووي العراقي 1981 وفضيحة الفلاشا وهجرة اليهود السوفييت إلى فلسطين (أواخر الثمانينات) والحرب على لبنان بحجة الأسرى (حرب تموز / يوليو) 2006، إضافة إلى حصار غزّة منذ عام 2007 والحروب المتكرّرة عليها.

كلّ هذه المأساة ستكون ماثلةً أمامي، وأنا أتحدّثُ عن الجانب الإنساني، الذي لا يمكنني ولا أستطيع أن أغضّ الطرف عنه لدى تناول أيّة قضيّة أو مسألة من المسائل العقديّة في الصّراع العربّي– «الإسرائيليّ». ومثل تلك النظرة ستكونُ حاضرةً عند تحديد موقفي ورؤيتي من القضيّة الفلسطينيّة موضوعيًا أو ذاتيًا، مباشرةً أو غير مباشرة، خصوصًا وقد كان قيام دولة «إسرائيل» عاملًا أساسيًا في تعطيل التنمية وعرقلة التجارب الجنينيّة الأولى للديمقراطيّة والإصلاح، لا سيّما بالتوجّه نحو التسلّح والعسكرة وتبرير أحكام الطوارئ والأوضاع الاستثنائيّة ومصادرة الحرّيات وانتهاك حقوق الإنسان، والتبرير كان جاهزًا

باستمرار، هو «الخطر الخارجي» الذي يدّق على الأبواب. ولعلّ ذلك أسهم في تكريس سلطات الاستبداد بحجّة «تحرير فلسطين» تحت شعار «لا صوت يعلو فوق صوت المعركة»، الذي كان عمليًّا يعني لا صوت يعلو فوق صوت الحكام وإرادتهم ومصالحهم.

اليسار والمزاج الشعبي:

كنتُ من موقعي مثقّفًا يساريًّا أتحسّسُ القصور والنقص في فهم المسألة القوميّة العربيّة من جهة، وقلّة الانشغال وضعف الاهتمام بها أو تخصيص ما تستحقه من جهود من جهة أخرى، إضافةً إلى التقليلِ من أهمّية الوحدة الكيانيّة للعرب أو إيجاد شكلٍ من أشكال اتّحادها، وذلك ليس عبرَ شعارات أيديولوجيّة أو مزاودات سياسيّة كما فعل القوميّون المتعصّبون، وإنّما باعتبارها حاجةً ماسّةً وضرورةً حضاريّةً وتعبيرًا عن وجود روابطَ مشتركة أساسها: اللغة والتاريخ والثقافة، ناهيكَ عن الأديان، فضلًا عن مصالحَ اقتصاديّة جيوسياسيّة، كلّ ذلك مع مزاجٍ شعبيٍّ ووجدانيٍّ جامعٍ خارجٍ دوائر الأيديولوجيا والسلطات الحاكمة.

لقد كانتْ مهمّةُ الحركة الماركسيّة والشيوعيّة في العالم العربي صعبةً مع استمرار الثغرات الكبيرة الفكريّة، النظريّة والسياسيّة، والعمليّة في الموقف من المسألة القوميّة، وذلك إضافةً إلى الموقف من الدين، ومكمن هذه الصعوبة هو أنّنا خالفنا المزاجَ العام، الشعوري - الفطري في كلتا المسألتين، تحت عناوينَ أيديولوجيّة بتقديم الطبقي والاجتماعي، على الوطني والقومي، بلْ إننا ازدرينا بعض الأطروحات القومية، ناسبين إيّاها إلى البرجوازية، مطبّقين المسطرة الأوروبيّة على المسألة القوميّة، متناسين أنّنا ما زلنا نعيش مرحلةَ التحرّر والانعتاق الوطني والقومي، وحتّى الاستقلال السياسي الذي حصلت عليه الشعوب العربية تقهقر كثيرًا، فما بالكَ بالاستقلال الاقتصادي والتنمية.

لقد تعاملت الأدبيّاتُ الماركسيّةُ العربيّةُ مع المسألة القوميّة باستخفاف كبير، وكنّا غالبًا ما نتندّر على القومية و«القومجية» دون أن نميّز الفارق بين العروبة الحضارية، التي هي انتماءٌ شعوريٌّ وفطريٌّ ووجداني، وبين القوميّة التي هي آيديولوجيا أو عقيدة، باعتبار أن نماذجها هم الحكام الدكتاتوريين، وكنّا نتغنى بالأممية وفضائلها، في حين أن نماذج حكامها لا يقلّون دكتاتوريّةً واستبدادًا عن نماذج حكامنا الدكتاتوريين، بل إن الأخيرين قاموا بتقليد النماذج الشموليّة الأصليّة، وساروا على خطاها في أحيانٍ كثيرة، وانتقل «القمع» إليهم بالعدوى بحكم فيروس الآيديولوجيا الشموليّة والسعي لامتلاك الحقيقة وادّعاء الأفضليّات، مثلما انتقلت مسألة عبادة الفرد وتقديس الخطاب الآيديولوجي الاستعلائي إلى هذا الوسط أيضًا... الخ.

الماركسلوجيا والوعي النقدي:

إذا كانت المسألةُ القوميّة والهويّة والمواطنةُ إحدى شواغلي منذ فترة ليست بالقصيرة، لا سيّما بالقضيّة الفلسطينيّة، فلأنّ الأمرَ يتعلّق أيضًا بغياب أو بضعف الوعي النقدي لدى التيار الماركسي، بحيث يكون دليلًا يساعد في تعزيز نهج ووحدة الهموم العربيّة وكفاحها المصيري من أجل تحقيق كيانيّتها، التي ما تزال تعاني من التشتيت والتشظي.

وظلّ غائبًا موضوعُ تقديم رؤية تطوريّة للوعي التاريخي العربي، على أساس جدليّ هَدفه التّنوير والتّغيير؛ الأمرُ الذي لا يمكنه أن يحدثَ دونَ تحقق الشروط الموضوعيّة لبلورته، ناهيك عن الشروط الذاتيّة بتوفّر الحامل الاجتماعي لذلك. ومثل هذه الأداة لن تتحقّق عبرَ محاولات حزبيّة ضيقة أو مبادرات فرديّة محدودة بالطبع، لأنّه بحاجة إلى استكمال دورته التاريخيّة الموضوعيّة وليس عبر إراديّة ذاتيّة وحسب. والماركسلوجيا تعني «ماركسيّة» ضدّ «الماركسيّة»، بمعنى استخدام أداة التحليل الماركسي بالضدّ من جوهر الماركسيّة وروحها، وهو ما جرى تطبيقه بصدد القضيّة الفلسطينيّة، خصوصًا بتبرير موقف القيادة الستالينيّة بعد أن استدارت لتنتقل من ضفّة إلى أخرى، أي من اعتبار تقسيم فلسطين خطّةً إمبرياليّةً صهيونيّةً إلى كونه أمرًا واقعًا واعترافًا بحقّ تقرير المصير لليهود الذي جاء على حساب سكّان البلاد الأصليّين.

ليست القضيّةُ الفلسطينيّةُ قضيّةَ ربح أو خسارة، أو نجاح أو فشل، وهي لا تخصّ الفلسطينيّ وحدَه، بقدر ما تخص البشر في كل مكان، ولذلك فالصراخ والشعاراتُ الرنانةُ لن تعيد الحق السليب، وليس ردّ الفعل أو المعاملة بالمثل هي العلاج الناجع، لأنّنا سنخطئ مرتين، في المرّة الأولى سنبرّر الفعل الإجرامي بفعل مقابل، ولعلّ من عالج ذلك على نحو مبدع هو إدوارد سعيد في حواراته المثيرة مع ديفيد باسمليان، التي ترجمها توفيق الأسدي والموسومة بعنوان «القلم والسيف» حين تساءل مخاطبًا نفسه: لو كنتُ في وضع يجعلني أحرزُ في يوم من الأيّام تعويضًا سياسيًّا عن كلّ معاناة شعبي، لكنت، كما أعتقدُ حسّاسًا جدًّا لإمكانيّة إيذاء شعب آخر.

ولعلّ هذا الموقف الإنسانيّ العالي الشكيمة هوَ تعبيرٌ عن أكبر الأحاجي لمفكّر مثل إدوارد سعيد، وهو لغزٌ عميقٌ كما يعترف، ويضيفُ أن قلّة نسبيًّا بعض الشيء من اليهود و«الإسرائيليين» يشعرون خلاف الإحراج والضيق، حين يقابلون

فلسطينيًّا، بحسّ من الندم والتعاطف، من بشر عانوا ما عانوه هم أنفسهم.

أما الخطأ الثاني فهو أنّنا نخسر أوساطًا مناصرةً لحقوقنا أو محايدةً حين نتصرف في إطار ردود الأفعال، بما يضع الجاني والضحية في كفة ميزان واحدة أحيانًا. لا ينبغي تحويل القضيّة الفلسطينيّة إلى ورقة سياسيّة للصراعات الداخليّة أو لتأجيج الحقد، وكأنّنا نبحث في حلول بدائيّة دون التفكّر فيما تتركه من تأثيرات نفسيّة علينا وعلى الآخر بألوانه المختلفة.

لعلّ حوار إدوارد سعيد هو حوار الذات مع التاريخ في عمق المأساة والألم، فقد كان يدرك أن أطنان الخطابات العربيّة لن تحلّ القضيّة الفلسطينيّة، بل ستبقيها دون حل، وقد يكون في تلك الخسارة ربحٌ للسياسي العربي، لا سيّما في السلطة، إذ سيكون مبرّرًا وضمانًا لوجوده ولانشغاله بحقوق مهدورة ومغتصبة دون البحث في استعادتها، لكن المهم هو أن يكون موجودًا ويستمر في رفع شعارات الدفاع عن «أصحاب الحق» و«المظلومين الفلسطينيين»، في حين أن المسألة الأساسية تظل غائبة وهي استعادة الحقوق.

أقارب هذه المسألة من خلال رؤية المفكر جان جينيه، الذي هو كاتبٌ خلافي، ومتمرّدٌ وفوضوي، لكن عندما عايش تجربة «الأرض الفلسطينيّة» لاحظ على نحو عميق ما وراء السرد السياسي للقضية الفلسطينية، حيث شاهد بأم عينيه، وهو يقول كلمته ويتقنها جيّدًا بشأن مآل وصورة فلسطين، الواقعية، الحقيقية، وليس صورة الوعي السياسيّ المؤطر أيديولوجيًّا في أحيان كثيرة.

أتساءل هل يمكنُ معاينة الأدلة والقرائن الجرمية- الجنائية على جثة مشوّهة وغير واضحة المعالم؟ فلا يكفي الموقف السياسي باعتباره دليلًا على فهمنا للقضية الفلسطينية، الذي بتقديري ينقصها الكثير من التدويل على الرغم من تدويلها، لا سيّما لرؤية مؤسسات المجتمع المدني وهيئات حقوق الإنسان الدولية، وهنا أريد التحدث عن تدويل ثقافة المقاومة ورفض السائد واليومي، بتعميم ثقافة الحق، ولعل مثل هذه الثقافة، تساهم في استمالة الرأي العام العالمي، الذي لا يمكنُ مخاطبته بروح التهديد والوعيد أو الانتقام أو المعاملة بالمثل، وهي عناوين طالما تصدّرت الدعاية العربية بشكل عام والدعاية الفلسطينية بشكل خاص، رغم التحسّن الذي طرأ عليها في ربع القرن الماضي إلّا أنها ما تزال تعمل في إطار ردّ الفعل في الغالب. وكنت قد ردّدت «رذيلتان لا تنتجان فضيلة» و«ظلمان لا ينجبان عدلًا» و«جريمتان لا يعيدان حقًّا».

لا أريدُ أن أذهبَ إلى حدّ «التعريض» بجوانب من قصور الفهم الماركسي للقضيّة القوميّة، ولكن ما يجب التأكيدُ عليه هو القصورُ الذاتي الذي انطوى عليه المفكرون العرب «الماركسيون» أو هكذا يطلقون على أنفسهم في عدم انشغالهم بهذا الجانب المهمّ من البنية التكوينيّة للعقل العربي الوضعي، وذلك لأسباب تتعلّق بالمفهوم الأوروبي المُبسّط للمسألة القوميّة، لا سيّما الاستعانة بخطوطها المعرفية كما هي دون التفكير بالاجتهاد النقدي أو التجديد النوعي المطلوب، وكنت أرى أنّ عدم الاهتمام البحثي والمعرفي بالقضيّة الفلسطينيّة عرّضها للإفقار بقدر تزايد الصراخ والدعاية والتنديد والاحتجاج ظاهرة صوتيّة كما يقال، ودون تحويلها إلى فعل ملموس.

ومن هنا فإنّ اجتراح الماركسيّة كونها نظريّةً شموليّةً ضيّع علينا التفكير بالحاجة الدائمة إلى إغناء تفصيليٍّ وبحث إشكاليّ، ولعلّ من ضمن هذه الإشكالات هو دراسة قضايانا العربيّة بعناية أكبر، والنظر إلى المكوّن الجمعي للشعور الشعبي، إذا ما استعرنا مفهوم كارل غوستاف يونغ بهذا الصدد، وتقرّبنا إلى الطبائع الجمعيّة للمجتمعات العربيّة.

وقد ازداد شغفي شخصيًّا بالأنثربولوجيا في السنوات الأخيرة، وأعدّها مبحثًا أساسيًّا في فهم الإنسان ضمن طبيعته البشريّة من جهة، وأوضاعه الموضوعيّة والتاريخيّة من جهة أخرى، وصولًا إلى فهم متعدّد للوضعيّة الإنسانيّة الفاعلة، ولا يمكن أن نتحدّث عن مفهوم تكامليٍّ لماركسيّة نقديّة فاعلة، دون أن نعنى بالبنى التكوينيّة للمجتمعات العربيّة، وأن يصبح الفهم بحدّ ذاته تجربة، وهذا ما توقفتُ عنه طويلًا في كتابي عن «فقه التسامح في الفكر العربي - الإسلامي» وفي بحوث عن «الإسلام» بشكل عام وقضايا التنوير والمسائل الخاصة بالمجتمع المدني، وغيرها من القضايا التي تأخذ من عادات الناس وطبائعهم ومكوّناتهم الموروثة والمكتسبة نطاقًا للبحث الجدي.

كيف يمكنُ أن نختصر قوانين الماركسية في تشكيلاتها الاجتماعية وتعاقبها وتأصلها ثم تحوّلها، دون أن نفهم المكوّن الوضعي التاريخي لها؟ وبأي معنى يمكننا تجاهل الشروط البنيوية لتاريخ الأمم والشعوب وحركتها؟

كل هذا يشكّل فهمًا جدليًّا تأسيسيًّا لفكر اجتماعيّ ماركسيٍّ جديد أو فهمًا جديدًا لعلم ماركسيّ وضعيٍّ تكوينيٍّ. وأعتقد شخصيًّا أنّ ثمة تساوقًا مفهوميًّا جديدًا لا بدّ أن يكون حاصلًا بين البنية الروحيّة لموروث الشعوب وبين آليات الفهم والتأويل الفلسفي لها، وعلينا ألّا نركن إلى القطيعة العقلية مع هكذا جانب أساسي من الموضوع الخاص بالهويّات والانتماء القوميّ، وألّا فإننا سنتحدث عن مجتمعات لا نعرفها وفي إطار قوانين عامة - جامدة، لا روح فيها.

مفارقات الإسلاموي والقوموي:

مثلما تركنا خزانةَ الكتب التاريخيّة والدينية، للقوى الإسلامية أو «الإسلاموية»، أدرنا الظهر للتراث العربي- والانتماء التاريخي، واعتبرناه من اختصاص أحزاب قوميّة في الغالب أو قوميّة، وبعضها لم يكن بعيدًا عن ترسانة الفكر الأوروبي، وقد استطاعت هذه الأحزاب والقوى تجيير مسألة العروبة لصالحها، بل إنّها سحبت الشارع أحيانًا إلى صفها، وهي بعيدةٌ كل البُعد على تحقيق مستلزمات العروبة، أو الارتقاء بمتطلباتها، فما بالك إذا انفردت بادعاء الوعي التاريخي بأهميتها، كهوّية خاصة ومكوّن أساسي، لا يمكن اغفالها أو التنكّر لها.

كنت أعجبُ كيف أنّ قوميًّا كرديًّا أو ماركسيًّا كرديًّا يعتزّ بكرديّته، «كردايتي» ولا يقابله ماركسيٌّ عربيٌّ أو شيوعيٌّ عربيّ، الاعتزاز ذاته؟ والأمر يحصل بذات الدهشة لي عندما أقابل ماركسيًّا أو شيوعيًّا روسيًّا أو تركيًّا أو إيرانيًّا، يعتزّ بقوميته، في حين لم نكن نجد وسيلة إلّا وحاولنا فيها الانتقاص من الانتماء القومي، لا سيّما العروبي، ولذلك كررت في مناسبات كثيرة اعتزازي بعروبتي وكأن في ذلك جزء من التعويض عن الحرج عند الحديث عن العروبة لدى أصحابنا من الماركسيين «الأقحاح»، في حين أنني أحترم وأقدّر حقوق القوميات الأخرى، لا سيّما حقها في تقرير مصيرها وقيام كيانيتها المستقلة، في إطار تحوّل ديمقراطي حقيقي

ومساواة تامة ومواطنة كاملة، وهذا الأمر هو الذي يؤاخذه عليّ البعض، فإما أن يعتبرني تخلّيت عن ماركسيتي الصارمة «النقية» لحساب الفكرة العروبيّة، أو أنّ البعض الآخر يعدّ إيماني بحقّ تقرير المصير، إنّما هو جنوحٌ باتجاه معاكس للعروبة وتأييدٌ للانفصال وتقسيمُ العراق ودول المنطقةً، خصوصًا المتعدّدة القوميات.

وإذا كان حسنُ الظنّ متوفّرًا، إلاّ أن دهاليز السياسة وتقاطعاتها قد تذهب أبعد من ذلك، فتعتبر مثل هذا الموقف مجاملةً أو ربما تواطؤًا سياسيًّا مع القيادات الكرديّة، وقد يذهب البعض أكثر من ذلك (حسب أصحاب نظرية المؤامرة)، بالاتّجاه المعاكس في اعتبار الموقف الآخر ممالأةً وتساوقًا مع الحركة القوميّة النافذة أو «القومجية» في دعوتهم للعروبة «المرذولة» كما يعتقدون، ويتّم كلا الموقفين من بعض «المتمركسين» أو غيرهم من القوميّين من أصحاب النظرة التبسيطية السطحيّة عن رؤية أحادية، فإما أن يكون الأمر تعبيرًا عن جنوح برجوازيّ أو برجوازيٍّ صغير أو تقلّب وقلق، وفي كل الأحوال دليل عدم انحياز كامل أو ثبات راسخ والمقصود بذلك جمود وتقوقع، وتلك سمة الأفكار الشمولية النسقية التي لا تقبل أي قدر من الاجتهاد، لا سيّما إذا بحثنا في الاتجاهين، في حين أن المسألة مركبة ومتداخلة ومفتوحة، بل متغيّرة في إطار الموقف الثابت من الإنسان وحقوقه على المستوى الجماعي والفردي.

وفي إطار حسن الظن أيضًا يمكنني أن أتفهم الاصطفافات المسبقة والجوانب الانفعالية والعاطفية لدى البعض وعدم قدرتهم على قراءة واستيعاب الظاهرة المعقدة والمركّبة، فكيف يستقيمُ الأمرُ في كونك عروبيًّا وتدافع عن العروبة من خلال فهمك الماركسي النقدي، وأنت في الوقت نفسه مدافعٌ عن حقوق الكرد، لا سيّما المبدأ الحقوقي: حقّ تقرير المصير، بل وتعتبره الأساس في العلاقة مع الآخر.

وبتقديري لا يمكنُ تجزئةُ المواقف، أو تجزئة الحقوق، ومثلما علينا التمسّك بحقوقنا، فعلينا الاعتراف بحقوق الآخرين، لا سيّما حقوق المجموعات الثقافية الدينية والإثنية التي تعيش بين ظهرانينا كالأكراد والتركمان والمسيحيين والأمازيغيين وسكان جنوب السودان وغيرهم، باعتبارها نماذج لاحتكاكات وتعارضات قوميّة ودينيّة أسهمت في تعطيل التنمية في الوطن العربي، وبخاصة عدم حلّها حلًا ديمقراطيًّا والاعتراف الكامل بحقوقها السياسيّة والثقافيّة واللّغويّة والسلاليّة.

وكنت وما أزال أعتز بمواقفي الداعمة لحقوق المجموعات الثقافيّة القوميّة والدينيّة، انطلاقًا من إيماني الكامل بحقوق الإنسان، حتى وإن غلبت السياسة أحيانًا، فإنّ البوصلة المرشدة والهادية تبقى هي كل ما يتعلّق بالحقوق والحريّات.

وإذا كان ماركس وانجلز قد ربطا القضايا القوميّة بإنجاز البروليتاريا لوظيفتها التاريخيّة، واعتبرا أن ذلك سيضع حدًّا للاضطهاد القومي، وشدّدا على أنّ إلغاء الاستغلال الطبقي سيؤدي إلى إلغاء الاستغلال القومي «أزيلوا استغلال الإنسان للإنسان تزيلوا استغلال أمة لأمة أخرى»، وورد على لسان ماركس «إن شعبًا يستعبد شعبًا آخر لا يمكن أن يكون حُرًّا» وهو الرأي الذي يعتبر سقفًا إنسانيًّا للموقف من حقوق المجموعات الثقافيّة، الذي أؤمّن به لكن ماركس وانجلز لم يتمكنا من تطوير مفاهيمهما للمسألة القومية، خصوصًا للبلدان التابعة والمستعمرة بشكل عام، فضلًا عن نظرتها التي تقوم على المركزية الأوروبيّة، وهو الأمر الذي حاول لينين معالجته لاحقًا.

القومي اللّاماركسي والماركسي اللّاعروبي:

يحتار البعض في تصنيف هذه الخلطة الفكرية حتى وإن كانت منسجمة، فقد اعتادوا على الأحادية، فهو إما مع الاتجاه القومي اللّاماركسي بشأن الموقف من العروبة؟ أو مع الاتجاه الماركسي اللّاعروبي واللّاقومي في الموقف من القضيّة الكرديّة ومن مسألة حقوق المجموعات الثقافيّة بشكل عام؟ وتلك مفارقة النظرة المبسطة الأحادية، ولعلّ هذه المواقف المركّبة التي اعتزّ بها لا تقدّم النظرية والتصوّرات المسبقة على حساب الواقع الموضوعي، وهو ما اعتبره استشرافًا للماركسية النقدية الوضعية في قراءتها الجديدة للواقع، والتعامل معها منهجًا وليس مسلّمات سرمديّة.

ولعلّ التجربة المريرة في البلدانً الاشتراكيّة بشأن حلّ المسألة القوميّة لم تكن سوى شعارات ونصوص دستوريّة وقانونيّة مفرّغة من محتواها، على الرّغم من أنّ ما وصلنا من معلومات كانً دعايةً صارخةً وضجيجًا لشعارات كبرى ذات رنين أيديولوجيٍّ عاليّ، لم يتمّ اعتمادُها على أرض الواقع، وأصبحت القوميّات الكبرى هي السائدة والمتحكّمة في مفاصل الحزب والدولة والقيادات العليا دون اعتبار للمبادئ الأمميّة.

لم يكن ثمّةَ وعي نقدي لليسار العربي وللماركسيين العرب بشأن الهُويّة العربيّة وطبيعة الصراع العربيّ - «الإسرائيليّ»، فإضافةً إلى الاتكاليّة والكسل الفكري وتنفيذ تعليمات المركز الأمميّ، فقد كان هناك قصور في فهم طبيعة العلاقة من خلال رؤية مركّبة ومتداخلة للوعي التاريخي العربي، بجعله جدليًّا هادفًا التنوير والتغيير بشروط موضوعيّة لبلورتها وليس عبر محاولات تفسيريّة محدودة وقاصرة.

إنّ الوعي بحاجةٍ إلى استكمال دورته التاريخيّة، بحيث يكون نتاجًا وضعيًّا لما هو مشتركٌ ومُعاشٌ ومُدرك، لا ما هو مُحتملٌ وكامنٌ أو غير متكوّن. لقد ظلّ القصور الماركسي واضحًا بالنسبة للمسألة القوميّة، لاسيّما ضعف الاهتمام بالقضيّة الفلسطينيّة، ناهيكم عن شكلانيّة «المشترك» العربيّ بشكل عام، إنْ كان له مشتركات، ولم يكن الأمرُ سوى تطقيسٍ للقضيّة، وليس الانغماس فيها باعتبارها مسألةً مركزيّةً يتوقّف عليها اندفاع الشعوب العربيّة نحو التنمية والديمقراطية والوحدة الكيانيّة، وهو ما كان ينبغي علينا كماركسيين أن نتبناه ونواصله ونحرّض الشارع عليه، في حين كان اهتمامنا بقضايا دوليّة كبيرًا وقد أعطيناها حيّزًا شاسعًا من نشاطنا، وهي لم تكنً تستحق مثل هذا القدر من الاستغراق، وتلك مفارقة، حيث كان ينبغي انشغالنا الحقيقي بمسألة الوحدة الكيانيّة بين الأقطار العربيّة أو بالقضيّة الفلسطينيّة، التي هي مفتاحُ التحرّر في المنطقة، كأساسٍ لتحركنا وليس أمرًا ثانويًّا أو تكميليًّا.

الشيوعيّة العربيّة الرسميّة والموقف اللّاماركسي!

إذا عدنا إلى الرأي الماركسي باستثناء إرهاصات محدودة، فإنّه بشكل عام اقتفى أثر الموقف الستاليني، الذي تبدّل بين عشيّةٍ وضحاها بالموافقة على قرار التقسيم بعد أن كان يدعو إلىً دولة ديمقراطيّة يتعايش فيها العرب واليهود، وهو الموقف الّذي لا أفهم أي تبرير له ماركسيًّا، إنْ لم يكن هو ضدُّ الماركسيّة، فكيف لمن يدّعي أنه طليعة البروليتاريا العالمية يوافق على تقطيع أوصال بلد وتسليم ما يزيد عن

نصفه إلى مهاجرين جاءوا من أصقاع الدنيا وطرد سكان البلاد العرب الأصليين، إنْ لم يكن ذلك بصفقة قد تمّت من وراء ظهورهم بعد اتفاقية يالطا عام 1945، وضمن تسويات ما بعد الحرب العالمية الثانية، التي شملت بلداناً ومناطق عديدة.

ولعلّ الأمر لا يتعلّق بالسياسة التي قد تصيب وتخطئ وبالإمكان تصحيح الخطأ، لكن المسألة تتعلق بالتنظير الأيديولوجي الخاطئ، واعتماده باعتباره تطبيقًا للماركسيّة في ظرف ملموس هذا من جهة، ومن جهة أخرى المصالح السياسيةً للدولة السوفييتية، وهو الأمر الذي استمر دون نقد ماركسيٍّ حيويّ من جانب الأحزاب الماركسية الرسمية، بل وأحيانًا الاستمرار في تبرير ذلك الموقف الأيديولوجي الخاطئ بتبريرات سياسيّة ساذجة وخاطئة أيضًا.

وبكلّ الأحوال فقد كانً ذلك خطيئةً تاريخيّةً لا يمكن غفرانها، والغريب أن قيادات الأحزاب الشيوعيّة وافقت عليها وتبنّتها، بل وتحمّست لها (باستثناء الحزب الشيوعي السوداني)، كما ذهب إلى ذلك الحزب الشيوعي السوري- اللبناني والحزب الشيوعي المصري والشيوعيين الفلسطينيين والأردنيين، والحزب الشيوعي العراقي، لا سيّما مطارحات زكي خيري الصادمة للمزاج الشعبي، ناهيكم عن خطئها ماركسيًّا باعتبار «اليهود أمة» ولها «الحق في تقرير المصير» وبمقارنة أوضاع «إسرائيل» المغتصبة للحقوق والأرض باعتبارها «دولة ديمقراطية» قياسًا إلى البلدان العربيّة الرجعيّة، ولأنّ فيها حزبًا شيوعيًّا علنيًّا ونقابات مرخص بها، وهو الموقف الخاطئ الذي كان سائدًا في إطار الحركة الماركسيّة العالميّة التي حاول «خيري» تمثيلها آنذاك رغم وجوده في السجن.

وقد نقل يوسف إسماعيل البستاني، الذي كان يدرس في باريس رأي الحزب الشيوعي الفرنسي، والذي صدر بعنوان «أضواء على القضية الفلسطينية»، حيث أثّر على توجهات الحزب الشيوعي العراقي، في حين كان قائده وأمينه العام فهد يقبعُ في السجن، إضافة إلى أركان المكتب السياسي وهما كل من حسين الشبيبي وزكي بسيم (اللذان أعدما مع فهد لاحقاً يوم 13 – 14 شباط / فبراير 1949).

وكانت لدى فهد ملاحظات عديدة على وثيقة «أضواء»، وقد أمر من كان يقرأها داخل السجن بالتوقف عن ذلك معبّرًا عن عدم ارتياحه، خصوصًا استغلال مواقف الاتحاد السوفييتي لشن حملة ضدّ الحركة الشيوعية. وقد حاول استشارة خالد بكداش أمين عام الحزب الشيوعي السوري – اللبناني حول الموقف الصحيح، بعد التشوّش والالتباس الحاصل إثر تغيير موقف الاتحاد السوفييتي، وذلك بحدّ ذاته دليل على التململ وعدم القناعة الكافية في اتخاذ موقف أو عدم القدرة في بلورة رؤية تتعارض مع موقف الاتحاد السوفييتي والمركز الأممي، لا سيّما بعد خطاب غروميكو الصادم في الأمم المتحدة، الذي كان انقلاباً في موقف الحركة الشيوعية، حين أيّد قرار التقسيم وقيام دولتين: يهودية وعربية.

ومن المفارقة حقًا أن الاتحاد السوفييتي كان أوّل دولة في العالم اعترفت «بإسرائيل» بعد قيامها في 15 أيار / مايو 1948، وبحسب فرق التوقيت فإن هناك دقيقة أو أكثر كانت بين صدور قرار الاعتراف، الذي أعقبه صدور قرار «إسرائيل»، الأمرُ الذي يدّل إذا صحّت هذه الرواية على اتفاق مسبق، وهو الأمرُ الذي سبّب احباطًا لدى أوساط واسعة منً الماركسيين، وربما حرم قسمًا كبيرًا منهم من مواصلة عمله مع التنظيمات الشيوعيّة، خصوصًا وأنّه لم يجد مبرّرًا لذلك الموقف اللاّماركسي، لا سيّما وأن لينين نفسه ردَّ على من يقول إنّ اليهود يشكلون أمّة ووقف ضدّ الشيوعيين اليهود الروس «البوند» لتأسيس تنظيم خاصٍّ بهم، معتبرًا ذلك تقسيمًا للطبقة العاملة وكان ماركس يردد: لا تبحث عن سر اليهودي في الدين، بل ابحث عن سر الدين في اليهودي.

ولعلّها كانت مفاجأةً عندما استدارت الأحزابُ الشيوعيّةُ المشرقيّةُ وأصدرت بيانًا مشتركًا بالموافقة على قرار التقسيم بعد موافقة الاتحاد السوفييتي وهو نقيضٌ لمواقفها السابقة، في حين كانت تعتبره مؤامرة استعماريّةً وتدعو إلى التضامن لإحباطه وإقامة الدولة الديمقراطيّة الموحدة، التي يتعايش فيها العرب واليهود بمراعاة الأخيرين كأقليّة متميزة.

ويروي منير شفيق في مذكراته «من جمر إلى جمر» أن فؤاد نصّار الذي كان عضوًا في المكتب السياسي لعصبة التحرّر الوطني (الحزب الشيوعي الأردني) ومسؤولاً عن جريدة الحزب، وكان حينها ينام في المطبعة، وقد كتب مقالة ينددّ فيها بقرار التقسيم للعدد الجديد من الجريدة، لكن عامل المطبعة الذي كان يصف الحروف قام بإيقاظه الساعة الرابعة صباحًا، قائلًا له يا رفيق أبو خالد: لقد وافق الاتحاد السوفييتي على قرار التقسيم، فقام كمن لسعته أفعى، وطلب منه التأكّد من محطة إذاعة موسكو والمحطات الأخرى، وحين توثّق من ذلك سحب مقالته المنددّة بقرار التقسيم، وكتب مقالة مؤيّدة للقرار، وهكذا صدر العدد الجديد، ولعلّ تلك إحدى مفارقات علاقة الأحزاب الشيوعيّة بالمركز الأممي.

وللأسف الشديد لم يبادر الشيوعيون والماركسيون العرب إلى تصحيح ذلك الموقف الخاطئ، والأقرب إلى الخطيئة نظريًّا وعمليًّا، بل كانوا يزوغون عنه كلّما جرى الحديث عن القضية الفلسطينيّة على الرغم من تضحياتهم الجسام، وتراهم بحماسة منقطعة النظير يرددون ويستذكرون «الإنذار السوفييتي» عام 1956 ضدّ العدوان الثلاثي على مصر «إنذار بولغانين» وتسليح بعض البدان العربية، والموقف من حرب الاستنزاف، وهي كلها مواقف مشرّفة للاتحاد السوفييتي والحركة الشيوعية العالمية، في حين أن النقاش كان يتعلّق بقرار التقسيم، بل إن بعضهم يبرّر بسذاجة وسماجة قائلًا: ألم تكن الموافقة على قرار التقسيم أفضل من عدم الحصول على شيء؟ ألا يتمنى العرب حاليًّا العودة إلى قرار التقسيم 181 لعام 1947؟ ألا يكفي مزاودةً وهي التي أوصلتنا إلى ما نحن عليه، حيث ضاعتْ نصفُ فلسطين بموجب القرار، وأصبحنا نوافق على 22% منها حسب اتفاقات أوسلو عام 1993، التي لم تنفذها «إسرائيل»؟!

وكأنهم يريدون القول: إنّ مواقف الحركة الشيوعيّة كانت «ماركسيّة» وأنّها لا تخطئ، مقدّمين تبريرات تتعلّقُ بتفضيل مصالح الدولة السوفييتيّة على مصالحُ الشعب العربي الفلسطيني وحقوقه العادلة والمشروعة، وغير القابلة للتصرّف، ولم توجد هناك سابقةٌ قانونيّةٌ بحيث تقوم الأمم المتحدة بإنشاء دولة على حساب سكان البلدان الأصليين، وتتعهّدُ هذه الدولة باحترام ميثاق الأمم المتّحدة وقرارات الشرعيّة الدوليّة، لكنّها تتنكّر لذلك بما فيها لقرار التقسيم نفسه وللقرار 194 الخاص بحقّ العودة عام 1948 وللقرارات 242 عام 1967 و338 عام 1973 وغيرها من القرارات دون أي إلزام أو إكراه أو عقوبات من مجلس الأمن والأمم المتّحدة.

وإذا كان هذا الموقف الخاطئ قد اتخذه الشيوعيون العرب، فالقوميون كذلك انساقوا وراء موقفٍ خاطئٍ آخر، لأنّهم لم

يميّزوا بين الصهيونيّة كأيديولوجيا وبين اليهوديّة كدين، وإن تمسّكوا بالحق الفلسطيني شكليًا، لكنهم رفعوا شعارات أقل ما يقال عنها دونكيشوتية مثل «رمي اليهود في البحر»، لكنهم حين وصلوا إلى السلطة قاموا بقمع شعوبهم وتكبيل حركتها، بل والتآمر أحيانًا على القيادة الفلسطينية المتمثلة بمنظّمة التحرير الفلسطينية (م.ت.ف)، كما قننت حركتها واغتالت بعض قياداتها.

وإذا كان الموقفُ الأوّلُ صحيحًا من الصهيونية كحركة رجعيّة والتفريق بين اليهوديّة كدين وبين الصهيونية كعقيدة، لكن هذه المواقف ضاعت وتبددت عند تأييد الشيوعيين قيام دولة "إسرائيل"، باعتباره انسجامًا مع مبدأ حقّ تقرير المصير ومنه حق الشعب اليهودي في تقرير مصيره وقيام دولته الخاصة، وأحيانًا بررنا ذلك بالشرعيّة الدوليّة وبمواقف الاتحاد السوفييتي، التي تعدّها الإداراتُ الحزبيّة المحكّ «الحقيقي» الذي تقيس به الخطأ والصواب، والأكثر من ذلك تفسيرنا هذا الخطأ النظري وفقًا للماركسيّة، الأمر الذي يتناقض مع جوهرها ومحتواها.

كان تأسيسُ عصبة مكافحة الصهيونية في العراق عام 1946، من جانب شخصيّات يهوديّة عراقيّة توجّهًا صحيحًا ونقضًا للرواية «الإسرائيليّة»، فضلاً عن انضمام شخصيّات عراقيّة يساريّة إليها، لكن هذا التوجّه تمَّ تسويفُهُ في المواقفَ اللاحقةُ التي تمَّ اتخاذُها، التي ألحقت ضررًا كبيرًا بالحركة الشيوعيّة، علمًا بأنّ فهد (يوسف سلمان يوسف) أمين عام الحزب الشيوعي ورفاقه دفعوا حياتهم ثمن موقفهم من الصهيونيّة يوم تواطأت بريطانيا والإمبرياليّة العالميّة والصهيونيّة والقوى الرجعيّة والمتعصّبة وقامت بإعدامه بعد إعادة محاكمته وتنفيذ حكم الإعدام خلال شهر ونصف من صدوره.

كنتُ قد قلتُ في كتابي «تحطيم المرايا - في الماركسية والاختلاف»: لو قدّر لي أن أعيش مرّة أخرى، لأعطيت العمر كلّه للقضيّة الفلسطينيّة النبيلة، باعتبارها المحور لقضية التحرّر العربيّ على المستوى القوميّ وستكون التنمية والديمقراطيّة وحقوق الإنسان والإشتراكيّة في المنطقة ككل غير مضمونة أو ثابتة دون حل عادل ومشروع للقضيّة الفلسطينيّة، ومثلُ هذا الشّعور صاحب جيلَنا المتمرّد القلق المتعطش إلى التغيير.

القوميّة والماركسيويّة:

أجدُ في مراجعة مواقف الحركة الشيوعيّة من القضية الفلسطينية مسألةَ حيوية، وهي تتفق مع ما كنت أتمناه، لا سيّما تخطئة موقف الاتحاد السوفييتي من قرار التقسيم الذي لم أكن مقتنعا به، وكان ذلك أحد همومي الفكرية آنذاك، وقد كبُر معي واتخذ بُعدًا نفسيًا، لا سيّما بعد عدوان 5 حزيران / يونيو عام 1967، ولهذا تناغمت وبحماسة مع المواقف الناقدة حتى من القوى الأخرى، وخصوصًا مع بعض أطروحات المقاومة الفلسطينية، وقد تبلورت مواقفي لاحقًا، وخصوصًا مع بعض المراجعات التي أجرتها بعض الأحزاب الشيوعية مثل مجموعة القيادة المركزية للحزب الشيوعي العراقي والحزب الشيوعي اللبناني وموقف الحزب الشيوعي السوداني المتميّز.

ما كنتُ أريدُ أن أقوله وأنا أستغرق في نقض الرواية الصهيونية وتفنيد مسوّغاتها القانونية والفكرية، إنّ مواقف الحركة الشيوعيّة بحاجة إلى إعادة نظر لتقويمها وتعميقها، ونبذ ما هو خاطئٌ وسلبيٌّ منها وتعزيزٌ وتطوير ما هو إيجابي، في ضوء المنهج، وكنت أريد نقد مواقف القوى القوميّة أيضًا التي تعكّزت على مسألة فلسطين لتصادر الديمقراطيّة وتعطّل التنمية وتؤجّل الاستحقاقات الاجتماعيّة الضروريّة، ليس هذا فحسب، بل إن الهم الرئيسي لبعضهم أحيانًا كان هو القضاء على الشيوعية بدلًا من اعتبار الصهيونية والإمبريالية، الخطرين الأساسيين.

ولعلّ العودةَ إلى بعض كتابات تلك المرحلة، تراها تقارب مثل هذه الأطروحات الخاطئة، على الرغم من أنها كانت هي الأخرى محكومة بظروف الصراع اللاعقلاني الذي ساد بين التيارين الماركسي- الشيوعي من جهة، والقومي- البعثي من جهةٍ أخرى.

خطوط المقاومة ماركسيًّا!

كيف يمكنُ أن نعطيَ لمواقف الحركة الشيوعيّة من القضيّة الفلسطينيّة نكهة «ماركسيّة» متميّزة، وهو ما كنت أتمناه من صميم قلبي، وقد حاولت التعبير عنه بتواضع شديد فيما كتبت وحاضرت وساعدت في تأهيل كوادرَ ثقافيّة فلسطينيّة على مدى سنوات طويلة، ناهيك عن بلدان الشتاتَ والمخيّماتَ وفي المنافي البعيدة أيضًا، إضافةً إلى الجهود التي بذلتها على صعيد المنظّمات الدوليّة والمؤتمرات الحقوقيّة العالميّة، هذا على الصعيد الفكري.

أما على الصعيد العملي فقد كانت علاقتي طيبة مع منظّمة التحرير الفلسطينيّة (م.ت.ف) وكنت متفرّغًا لها باحثًا ومستشارًا دون أن يلزمني ذلك بشيء، كما كانت علاقتي وطيدة مع الجبهة الشعبية وقياداتها ومجلة الهدف بشكل خاص وعميقة مع الجبهة الديمقراطية وكياناتها وراسخة مع فتح وإداراتها، ولديّ مراسلات مع أبو عمار «ياسر عرفات»، وتواصل مستمر مع جورج حبش وقيادات فلسطينية عديدة، إضافةً إلى علاقات مع جبهة النضال الشعبي وجبهة التحرير الفلسطينية (جماعة أبو العباس) ومع الجبهة الشعبية - القيادة العامة وفتح الانتفاضة وحماس والجهاد من خلال خالد مشعل وموسى أبو مرزوق ورمضان شلح وآخرين، إلّا أن مواقفي مستقلّة وأضع مسافة بيني وبين جميع الأطراف.

ومنذ نحو أربعة عقود من الزمان وأنا أُعلن وأُجاهر بموقفي هذا الذي استُكمل بعد تململات وإرهاصات واعتراضات سبقته بنحو عقد واحد على الأقل، والأكثر من ذلك بمعاناة فائقة حتى اكتملت الصّورة بالدراسة والبحث والتمحيص، بل والاستقلالية في بلورة موقف منسجم مع وجداني من جهة ومع الوضعية النقدية الماركسية التي أعتقد أنها مناسبة لتقييم الموقف من جهة أخرى، وإذا كنتُ قد أشرت إلى خطل الموقف الستاليني السوفييتي وذيوله نظريًا وعمليًا، فثمة أسباب كنت قد جئت عليها، تقفُ في مقدمتها مصالح الدولة السوفييتية ووجود بعض الموظفين اليهود الكبار في إدارات وزارة الخارجية، وربما بعضهم كان متعاطفًا مع الصهيونيّة، وذلك قبل مذبحة الأطباء اليهود والتصفيات التي طالتهم، كما أنه لم يكن بمعزلٍ عن المزاج الشخصي لستالين والارتياحات الخاصة التي تكونُ قد أثرّت عليه.

ومن المفارقة أنّ هذه الآراء التي قلتها في محاضرة لي في مركز الدراسات الفلسطينيّة في دمشق أواسط الثّمانينات ونشرت في صحيفة الحقيقة في بيروت، كان قد قال بها

أيضًا مفكر سوفييتي معاد للصهيونيّة يدعى يفيسيف، حيث نشرت جريدة الثورة السورية مقابلة معه بعد بضعة أسابيع من محاضرتي تلك، لكنها لم تُكمل نشر القسم الثاني كما وعدت، ولعل ذلك كان يعود إلى ضغوط من السفارة السوفييتية في دمشق بعد نشر القسم الأول.

وظنّ البعض أن اتجاهي ذاك قد يكون متأثّرًا بالاتجاه السوفييتي الجديد، لا سيّما وقد شهد عهد أندروبوف تأسيس اللجنة الاجتماعية لمناهضة الصهيونية، وكنت قد عملت مع مجموعة متميّزة من المثقفين العرب وعلى هامش ندوة فكرية لاتحاد الكتاب والصحفيين الفلسطينيين في دمشق، لتأسيس اللجنة العربية لدعم قرار الأمم المتحدة 3379 الخاص بمساواة الصهيونية بالعنصرية، الصادر في 10 تشرين الثاني / نوفمبر 1975، التي ضمت نخبة رائدة بينهم ناجي علوش وإنعام رعد وعبد الرحمن النعيمي وسعدالله مزرعاني وصابر محي الدين وغازي حسين وعبد الهادي النشاش وعبد الفتاح إدريس وغطاس أبو عيطة وجورج جبّور وكاتب السطور وآخرين، حيث تم اختياري أمينًا عامًا للجنة، ثم تحولت اللجنة إلى «اللجنة العربية لمناهضة الصهيونية والعنصرية»، خصوصًا بعد تحذيراتنا من احتمال إعدام القرار 3379، وهو ما حصل بالفعل، بعد تغيّر ميزان القوى على المستوى الدولي ونكوص الكتلة الاشتراكية وإعادة علاقة "إسرائيل" بنحو ثلاثين دولة كانت قد قطعت علاقاتها معها، إضافة إلى إعادة علاقاتها بحميمية غريبة مع الدول الاشتراكية السابقة. وكنت قد عبّرت عن ذلك برسالة خاصّة إلى الرئيس أبو عمّار في نهاية العام 1988، وهو ما أتبعته ببحث منشور في مجلّة شؤون فلسطينية والموسوم «عام 1990 وإعدام القرار 3379» وذلك عام 1990، وأرفقته برسالة أخرى إلى الرئيس أبو عمّار.

من المفارقة أن المفكر السوفييتي يفيسيف عُزل من منصبه في أكاديمية العلوم السوفييتية، ثم سُحبت شهادته بعد اتساع النفوذ الصهيوني في الاتحاد السوفييتي لاتهامه بمعاداة السامية، حيث تم استغلال دعوات الشفافية وأجواء الانفتاح والنقد في عهد الغلاسنوست (العلانية) والبريسترويكا (إعادة البناء) لشن حملة ضد الشخصيات المعادية للصهيونيّة، وأخيرًا وجد مقتولًا في إحدى ضواحي موسكو في ظروف غامضة عام 1990، وفي حينها كتبتُ نعيًا له، وكنتُ قد أشرتُ إليه أيضًا في كلمتي بعد رحيل جورج حبش المنشورة في صحيفة السفير اللبنانية «الاستثناء في التفاصيل أيضا» (2008).

مراجعات ضرورية:

ظلت العديد من الأوساط في الحركة الشيوعية تهرب إلى التاريخ خشيةً من مناقشة الراهن والمستحق من المسائل التي تتعلّق بالقضية الفلسطينية، ولكن ليس إلى تاريخنا، بل إلى تاريخ ماركس ولينين وحتى ستالين إلى سنوات الستينيات وبعضهم إلى تاريخ ماوتسي تونغ حسب الولاءات، وليس إلى الماركسية (المنهج المادي الجدلي) كجزء من تاريخ الفكر الاشتراكي أو إلى جدليّتها في فهم الموقف القوميّ، لتقتبس منه ما يشفي غليلها لكي ترد على الآخرين وتفحمهم كما تعتقد، مثلما كان التاريخ ملاذًا لأصحابنا الإسلاميين أو الإسلامويين، فتراهم يستعيدون الإسلام الأوّل الراشدي، لكي لا يناقشون الحاضر، في محاولة تمجيديّة للماضي وهروبٍ من الحاضر، ومثلما يفعل إخواننا القوميونَ الكلاسيكيون أو القوميون، حين يدللون على عظمة الأمة بالعودة إلى التاريخ والفتوحات والانتصارات والإمبراطورية الإسلامية، أو بتقديس كل ما قام به جمال عبد الناصر الزعيم العربي الكبير، وأخذ ذلك مسلّمات دون نقد أو حتّى تفكير بخطأ أو مراجعة للتجربة بعقليّة منفتحة. ولعلّ عبد الناصر الذي توفي في 28 أيلول / سبتمبر عام 1970 كان أكثر تقدّمًا من بعض الاتجاهات القوميّة الناصريّة التقليديّة، وهي التي جاءت بعده بعدّة عقودٍ من الزمن لدرجة تعتقد وكأن الزمن توقّف لديها!

وتصطدمُ أيضًا حين تلاحظ مواقف البعثيين في الخمسينات والستينات، فقد كانت أكثر تقدّمًا من مواقف الكثيرين منهم في التسعينات أو حتى اليوم، الأمر الذي يحتاج إلى مراجعة ونقد للاتجاهات والتيّارات «الماركسيّة» و«القوميّة» و«الإسلاميّة».

ولعلّ التشوش «الماركسي» إزاء المسألة القوميّة وسيادة الفكر الجاهز والموقف الاستباقي المستعار، والسعي للتقليل من شأنها هو الذي دفعني لمقاربتها، لا من خلال التاريخ حسب، بل من خلال الراهن والآتي والاستشراف المستقبلي، لا سيّما وأن هذا الحقل ظل وكأنه حكرٌ على بعض الكتابات «القومية» بما فيها المتعصبة، وابتعد عنه كتاب ماركسيون حداثيون ومجددون ولم يخوضوا فيه، نظرًا لعقباته وموانعه حسبما يعتقدون.

وهكذا راجت السوقُ بكتابات قوميّة بعضها لم يكن سوى هجوم ضدّ الماركسية، مثلما كانت مقاربة الماركسيين هجوميّةً أيضًا للفكرة القوميّة، خصوصًا بعد عام 1958، وهي مقاربةٌ متعارضةٌ لا تخلو من مشاكسة لتبيان فضائل الأمميّة على القوميّة، خصوصًا الابتعاد عنْ توجّهات الكونفرنس الثاني للحزب الشيوعي العراقي في ظل قيادة سلام عادل عام 1956، وصدور وثيقة مهمّة عنه بعنوان «مهماتنا في التحرّر الوطنيّ والقوميّ في ضوء المؤتمر العشرين للحزب الشيوعي السوفييتي»، الذي كان قد كتبها عامر عبدالله في حينها كما أخبرني، بالتوافق مع سلام عادل وتوجيهاته، وكان ذلك يمثّل توجهًا جديدًا عروبيًا ومراجعةً أوليّةً لمواقفنا من القضيّة الفلسطينيّة، لكن هذا الموقف غاب أو غيّب في ظروف الصراع ما بعد ثورة 14 تموز / يوليو 1958، وقد نشرت هذه الوثيقة التاريخية في كتابي الموسوم «سلام عادل: الدال والمدلول وما يبقى وما يزول»، وذلك بعد مرور نحو 6 عقود على صدور هذه الوثيقة.

الوحدة العربية:

لعل الموقف من القضيّة العربيّة، لا سيّما موضوع الوحدة أو الاتحاد ظلّ يمثل عنصر ضعف لدى الحركة الشيوعية بشكل عام وقد كانت مآخذ الحزب الشيوعي السوري على وحدة مصر وسوريا وتأسيس الجمهورية العربية المتحدّة ومقاطعته هي التي شكلت سقف توجّهات الأحزاب الشيوعيّة العربية، دون النظر إلى الأبعاد الاستراتيجية والجيوسياسية والاجتماعية والاقتصادية لقيامها. وإن تميّز الحزب الشيوعي السوداني بدعوته الصريحة إليها، وفيما بعد ومنذ أواخر الستينيات وبداية السبعينيات حصلت تطورات مهمة لدى الشيوعيين اللبنانيين في مسألة الوحدة العربية والقضية الفلسطينية عموماً، إلّا أن النظرة السائدة ظلّت قاصرة وتعكس قراءة مغلوطة للمنهج الماركسي وفهمًا مسطحًا لأطروحاته

ونصيّته في غير مكانها، خصوصًا وقد كان ماركس يتحدّث عن القومية بمنظار أوروبيٍّ وليس بمنظار التحرّر القومي.

أجد نفسي ألتقيً في هذه القضية مَع المفكر السوري الماركسي العروبي ياسين الحافظ رغم أنه جاء في الزمن الخطأ وبأدوات غير مكتملة، حين حاول دمج الوطني بالاجتماعي والقومي بالطبقي، في إطار حركة عربية ماركسية. ولعلّ القيادة المركزية للحزب الشيوعي كانت قد تبنّت مواقف مقاربة بعد انشطار الحزب عام 1967، لا سيّما بخصوص القضية الفلسطينية.

وكنت أظن أن الموقف من الوحدة العربية نظريًّا وعمليًّا، لا سيّما من جانب بعض القياديين الشيوعيين اختلف عمّا كان عليه عن أطروحات الخمسينات والستينات، لكنني صُدمت بمواقف بعضهم ممن ظلّ مشدودًا إلى الماضي ويعتبر الوحدة أقيمت قسريًّا وبشروط وبخصوصيات مختلفة ويعتبرها: من أخطر المغامرات التيً وقع فيها الرئيس جمال عبد الناصر وكرّرها أكثر من مرّة تتويجًا لأحلامه التي تضمنها كتابه «فلسفة الثورة»، ومثل تلك الأطروحات وغيرها وردت على لسان العديد من القيادات الشيوعيّة التي كتب بعضهم مذكراته.

وكانت بعضُ الأصوات الماركسية أو المتمركسة قد تساوقت مع التوجهات التي حاولت ازدراء العروبة وتحميلها آثام الحكام الدكتاتوريين، لا سيّما بعد احتلال العراق، الأمر الذي يطرح مجدّدًا الحاجة إلى موقفٍ نقديٍّ ماركسيٍّ من القضيّة القوميّة والوحدة الكيانيّة، بعيدًا عن الارتياحات أو الصداقات الشخصيّة أو المصالح الآنية من خلال إعادة قراءة تاريخنا «الماركسي» قراءة صحيحة، بالارتباط مع التجربة التاريخية وما أفرزه احتلال العراق من اصطفافات وما تركه انهيار الاتحاد السوفييتي من مراجعات.

كان على الماركسيين العرب تبنّي شعار الوحدة العربية ذات المضمون الاشتراكي والدعوة إلى تحقيقها بالأسلوب الديمقراطي، خصوصًا وأنّها ستسهم في وحدة الطبقة العاملة العربية وكادحي البلدان العربية، الذين يمكن باتحادهم ودورهم بالنضال الوطني والقومي الإسهام على نحو أكبر بالنضال الاجتماعي والطبقي.

ولذلك كانوا هم الأجدر في استقطاب الجمهور لشعار الوحدة العربية، لا الوقوف ضدها تصريحًا أو تلميحًا أو التشكيك فيها أو وضع عقبات أو شروط عند استحقاق قيامها كما هي نقاط خالد بكداش الثلاثة عشر عشية وحدة مصر وسوريا (قيام الجمهورية العربية المتحدة شباط / فبراير 1958)، أو رفع شعار بديل عنها وهو الاتحاد الفيدرالي في العراق 1958-1959، في حين أن مشاعر الجماهير التي ألهبها عبد الناصر ومعارك السويس البطولية كانت كلها تهتف للوحدة.

وكان عدم حضور جلسة انعقاد البرلمان السوري من جانب خالد بكداش، حيث تم التصويت على قرار الوحدة نقطة ضعف كبيرة ظلّت تلاحق الشيوعيين العرب، حتى وإن دعوا إلى قيام وحدة على أساس ديمقراطيٍّ تخدم مصالح الجماهير الواسعة لكنّهم عمليًّا لم يكونوا معها.

علينا أن نستعيد بعض الشعارات الصراعية التي تنابز بها القوميون والشيوعيون، وقد كان الأخيرون يهتفون بعد أحداث الموصل 8 آذار مارس 1959 وما أعقبها من حملة قمع ضد التيار القومي: «شيلوا سفارتكم منريد وحدتكم»، إشارة إلى مشاركة مصر عبد الناصر في دعم حركة العقيد عبد الوهاب الشواف الانقلابية، وبالمقابل كانت الهتافات القومية والبعثية تصدح: «فلسطين عربية فلتسقط الشيوعية». وهكذا استبدل كلّ منهما العدو الإمبريالي والصهيوني بالحليف الوطني حتّى وقت قريب، وتحوّل الصراع الثانوي إلى صراع أساسي إقصائي وإلغائي، الأمر الذي أضعف الجميع وحوّل الأنظار عن القضيّة الأساسية (فلسطين).

إنّ القراءة الماركسية السليمة ستؤكد أن المستفيد من الوحدة سيكون أصحاب المصلحة الحقيقية، لا سيّما من الطبقات والفئات الفقيرة، ناهيك عن الأمة العربية ككل، إذ أن وجود كيان عربي كبير يمكن أن يسهم بفاعلية على المستوى الدولي سياسيا واقتصاديًّا، ولذلك فمن الأجدر والأبعد نظرًا أن يكون الماركسيون هم أول دعاة الوحدة العربية والمدافعين عنها.

وثمّة من كان يمتلك بُعد نظر من اليساريين العرب الأوائل، ففي عام 1934 انعقد في مدينة زحلة اللبنانية الجميلة مؤتمرًا ليساريّي المشرق العربي تحت شعار الوحدة العربية، وكان الشيوعي اللبناني العروبي سليم خياطة هو المبادر لجمع المثقفين اليساريين، بمن فيهم من كان أميل إلى التيار القومي وبينهم ميشيل عفلق وصلاح البيطار، وقد حضر الاجتماع فؤاد الشايب وكامل عياد ونيقولا شاوي ويوسف خطار الحلو ومصطفى العريس، وصدر عنه بيان يدعو إلى الوحدة العربية ويحدد شروطها وأهدافها، وقامت مجلة الطليعة بنشرها، وكان سليم خياطة يدرك باستشرافه المستقبلي كماركسي نقدي أين تتجه الطريق في المشرق، فأراد إطلاق حركة تقدميّة عربيّة تتفاعل مع احتياجات الأمة العربية وتنطلق منها، خصوصًا بوجهٍ يساريٍّ وعروبيٍّ ومستقلٍّ عن محاولات الكومنترن وسياسته «المركزية» المتشددة.

وعلى الرغم من أن وجهة المؤتمر كانت تستقطب مثل هذا التوجه وتلتف حوله، إلاّ أن الكومنترن لم يكن مرتاحًا له، لأنّه لم يتلقّ التعليمات منه، حيث بادر إلى اعتماد القائد الشيوعي السوري خالد بكداش من موسكو، ليقود اتجاهًا مضادًّا لمؤتمر زحلة، ويعيد الماركسيين إلى حظيرة الكومنترن، وهو الأمرُ الذي انعكس على «التعاون» مع دول التحالف ضد النازية: بريطانيا وفرنسا، في حين اتجه التيار القومي للتعاون أو للاقتراب من دول المحور، لا سيّما ألمانيا النازية وإيطاليا الفاشية.

وقد تعرّض سليم خياطة بعد ذلك إلى حملة ظالمة وشديدة كما هي العادة لأصحاب الرأي، وقد اتّهم بالجنون بعد محاصرته طويلًا، ومن يقرأ كتاب خياطة «حميّات في الغرب» يتوصل إلى استنتاجات مثيرة في قدرة هذا الرجل على استنباط موقف ماركسيٍّ حيويٍّ من خلال بصيرة ثاقبة وتحليل عميق لأزمةً الغرب الرأسمالي، فضلًا عن نظرتُه العرُوبيّة المارُكسيّةُ لمهمّات التحرّر والانعتاق القومي والوحدة الكيانيّة.

لعلّ تلك مجرّد ملاحظات أوّليّة في مراجعة مواقف اليسار العربي انطلاقًا من النقد والنقد الذاتي من المسألة القومية، من خلال قراءة جديدة ورؤى نقدية، دون أن تقلّل هذه الملاحظات من مساهمة التيّار اليساري والماركسي، خصوصًا وحيويّته الفائقة في إثارة أسئلة كبيرة في مواجهة الواقع العربي، ناهيك عن تضحياته وكفاحه ضدّ الإمبريالية ومشاريعها ومخططاتها■

الفكرُ القوميّ العربيّ وضروراتُ التجديد

د. ماهر الطاهر. عضو اللجنة المركزية العامة للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين ومسؤول العلاقات الدولية/ سورية

بعد هزيمة الخامس من حزيران عام 1967 وما أفرزته من نتائج عسكريّة وسياسيّة واجتماعيّة وفكريّة، تم طرح تساؤلات عميقة حول الفكر القومي العربي ومستقبله خاصة بعد حالة المد القومي الذي شهدته الساحة العربية بعد صعود التجربة الناصرية وتأميم قناة السويس وعدوان 1956 على مصر والوحدة السورية المصرية عام 1958.

وتزايدت التساؤلات حول مصير الفكر القومي العربي بعد توقيع اتفاقات كامب ديفيد و أوسلو ووادي عربة وبلغت هذه التساؤلات والأسئلة ذروتها بعد احتلال العراق عام 2003 وبعد ما سمي بالربيع العربي عام 2011 الذي كان من نتائجه تدمير عدد من البلدان العربية بمشاركة من بعض الأنظمة العربية مما جعل البعض يروج لمقولة هل آن الأوان للقول وداعًا لشعار الوحدة العربيّة ووداعًا للفكرة القوميّة ووداعًا لوجود أمة عربيّة واحدة، وبات البعض يعيش حالة من الإرباك والتشتت الفكري ويطرح تساؤلات جادة حول الواقع العربي والفكر القومي ومستقبل الأمة العربية ومستقبل أجيالها.

وجاء مونديال 2022 الذي جرى في دولة عربيّة لأوّل مرّة ليشكّل فرصةً مذهلةً واستثنائيّة، كانت جماهير الأمة العرَبية بأمَس الحاجة لها للتعبير عن مشاعرها الصادقة ومعدنها الأصيل وتمسكها العميق بعروبتها وبتلاحمها ووحدة أهدافها ومصيرها وتمسكها الذي لا يتزعزع بقضية فلسطين، واستمرار إيمانها بأنها القضية المركزية للأمة العربية من محيطها إلى خليجها، وما رفع علم فلسطين في الملاعب والساحات إلا التعبير الحاسم عن رفض التطبيع الذي أقدمت عليه بعض الأنظمة الرجعيّة التابعة والخانعة، وسحب أي شرعيّة عن هذا التطبيع الخياني.

إنّ التفاف الجماهير العربية بدءًا من فلسطين والقدس وغزة وحيفا وأم الفحم مرورًا بكل العواصم العربيّة دون استثناء حول فريق العرب، الفريق الرياضي المغربي بنجومه اللامعين قد أكد وحدّة مشاعر الأمة العربية من موريتانيا وحتى البحرين، وأكد وحدة الهوية والانتماء والمصير.

إن ما جرى في الدوحة أكد مجموعة من الحقائق الساطعة لا يمكن لأحد نكرانها.

الحقيقة الأولى:

هي أن فكرة القومية العربية والعروبة ما زالت حية ومتوهجة في عقل وقلب المواطن العربي الذي برهن من خلال التفافه حول الفريق الرياضي للمغرب، أن كل محاولات تكريس النزعة القطرية والإقليمية سيكون مصيرها الفشل وأن وحدة اللغة والدين والثقافة والتاريخ المشترك والجغرافيا والمصير الواحد الذي يجمع الأمة هو أقوى من كل محاولات تشويه هذه الحقائق.

لقد أكد المواطن العربي في كل أرجاء الوطن العربي الكبير أن الوحدة العربيّة ما زالت حلم وهدف ومشروع وأن الجماهير لن تتخلى عن هذا الهدف رغم كل حالة التمزق والانهيار الذي يشهده النظام الرسمي العربي وإذا كان هذا الانتصار الرياضي لأسود أطلس قد خلق كل هذه الحالة والتفاعل على المستوى الشعبي، فكيف سيكون الأمر إذا تم تحقيق انتصارات عسكرية وسياسية ؟

الحقيقة الثانية:

هي أن قضية فلسطين كانت ولا زالت وستبقى هي القضية المركزية لأبناء الأمة العربية رغم انشغال المواطن العربي بهمومه ومشاكله الكبرى، الاقتصادية والاجتماعية والسياسية.

إن رفع العلم الفلسطيني في الملاعب والساحات والشوارع له معنى كبير وعميق بأن القضية الفلسطينية لا يمكن أن تموت وستبقى حية إلى أن تتحقق أهداف الشعب الفلسطيني في العودة والحرية والاستقلال وتحرير كامل تراب فلسطين.

الحقيقة الثالثة:

هي أن التطبيع مع الكيان الصهيوني لا يحظى بأي شرعية من الجماهير العربية وأنه فعلٌ خيانيٌّ من مجموعات حاكمة وأنظمة تابعة لا تمثل بأي شكل من الأشكال إرادةً الجماهير العربية التي قالت كلمتها بكل وضوح وشجاعة بأنها كانت وستبقى مع شعب فلسطين ومقاومته الباسلة.

ولا شك أن ما شاهدناه خلال الأسابيع الماضية سيكون له انعكاسات إيجابية كبيرة بالنسبة للشباب والجيل الفلسطيني الجديد، الذي يؤسس لمرحلة جديدة في الكفاح الوطني المتواصل للشعب الفلسطيني يقوم على قاعدة إعادة الاعتبار لمعنى فلسطين وتحرير كل ذرة من ترابها.

ارتباطا بما سبق، فإن الفكر القومي العربي

لا زال راسخاً وبعمق في أذهان الجماهير العربية على امتداد الأرض العربية، لكن هذا الفكر يحتاج الى تطوير وتجديد واستخلاص دورس المرحلة الماضية، ولذلك نعيد اليوم نشر مقال تم كتابته لمجلة الهدف عام 1995 تحت عنوان (الفكر القومي العربي وضرورات التجديد) والذي لازال يكتسب راهنية تنطبق على واقعنا في اللحظة السياسية الراهنة.

مثل الفكر السياسي القومي ولا زال محوراً أساسياً في العقل العربي واتجاهات تفكيره، فعلى مدى عقود طويلة تكون تراث ضخم من الآراء والأفكار حول القومية وضرورات الوحدة العربية.

تبلور الفكر القومي العربي المعاصر مع تصاعد نضال الشعب العربي ضد الاستبداد العثماني والتوسع الاستعماري الأوروبي وضد الغزوة الصهيونية الاستيطانية في فلسطين، وأصبح هذا الفكر حقيقة موضوعية تترسخ معالمها وتنمو مقوماتها من خلال النضال العربي من أجل التحرر الوطني والتقدم الاجتماعي والوحدة. تعاظمت قوة الحركة القومية العربية مع نهاية الحرب العالمية الثانية وأفلحت في تحقيق الاستقلال السياسي لمعظم البلدان العربية، كما تعاظمت مكانة حركة التحرر الوطني في المرحلة الناصرية، وشهدت المنطقة العربية حالة مد قومي عارم توّج بوحدة مصر وسوريا عام 1958 مما أقلق الدوائر الامبريالية والصهيونية التي كانت تعد العدة وتتربص الفرصة المناسبة لتطويق عبد الناصر موجهة ضربتها الكبرى في عدوان حزيران 1967 الذي كشف عجز وأمراض الواقع العربي ومشكلاته الخطيرة.

هذا العدوان أحدث زلزالا هائلا في المنطقة العربية وترتب عليه سلسلة من الانهيارات المتتالية التي عبرت بوضوح عن مظاهر أزمة عميقة وشاملة سياسية. واقتصادية واجتماعية يعيشها الوطن العربي كان من أبرز نتائجها وتجلياتها إفراز اتفاقيات كامب ديفيد واتفاق غزة أريحا والمعاهدة الملكية الهاشمية الاسرائيلية إضافة لحروب وصراعات داخلية عربية - عربية لا زالت قائمة ستضع العرب في حال استمرارها على هامش التاريخ.

الأزمة مستحكمة ومتعددة الأبعاد يأتي في مقدمتها المخاطر التي تهدد الاستقلال الوطني والاستقرار الاجتماعي، وتظهر أبرز المخاطر من تصاعد التدخل الأجنبي المباشر في العديد من البلدان العربية وتفشي أعمال العنف والعنف المضاد في عدد آخر من البلدان. ويمثل البعد الاقتصادي في الأزمة بعداً بالغ التأثير فرغم الموارد الضخمة الكامنة لاقتصادات الوطن العربي ككل، ولدى بعض بلدانه فإنها في مجموعها تعاني مشكلات التخلف الاقتصادي وضعف التنمية والتبعية. ورغم الأموال والإمكانيات العربية يقع العديد من البلدان العربية في دائرة ازمة الديون وتعتبر بعض الأقطار العربية من بين الدول الأكثر مديونية عالمياً، حيث تعادل 80% من الناتج القومي لهذه الدول وهناك دول عربية تجاوزت ديونها 100% من الناتج القومي. إن نظرة مدققة للمشهد العربي الذي نعيش تشير إلى واقع مؤلم ومذهل، خاصة بالنسبة للأجيال الشابة التي فقدت الثقة وبدأت تعيد النظر في كل شيء، حتى في المسلمات إنها تتساءل عن هويتها فمن نحن وماذا نريد وكيف يمكن أن نواجه ؟

وفي مثل هذه المنعطفات التاريخية الكبرى وفي مراحل الأزمة والتراجع تشعر الأمم والمجتمعات بحاجتها إلى المراجعة وتأكيد الهوية واستخلاص الدروس تستذكر تاريخها وحضارتها وثقافتها وتراثها للدفاع عن حاضرها ومستقبلها. الهجوم الامبريالي الصهيوني الشامل لا يستهدف السيطرة العسكرية والسياسية والاقتصادية على مقدرات العرب فحسب، بل يسعى إلى تأكيد انتصاره الايديولوجي ومحاربة وتشويه وتهديم كل فكر مناهض له. والفكر القومي العربي كان مناهضاً للاستعمار ولا يزال وإن قلت فاعليته بسبب المأزق الذي يعيشه. فلا شك أن هذا الفكر تعرض لضربات شديدة ويعاني أزمة بسبب عدم قدرته على تجسيد الشعارات والأهداف الكبرى التي طرحها. ولكن لا شك كذلك ورغم الأزمة، فإن الفكر القومي يستند إلى أسس موضوعية مرتبطة بمصالح الشعب العربي ومستقبله يستند إلى أسس راسخة لا يمكن تجاوزها:

وحدة اللغة والتاريخ والجغرافيا والثقافة والحضارة والمصير المشترك والمخاطر المحدقة. وهذه الأسس وحدت العرب عندما توفر العامل الذاتي ولكن عندما كان الخلل يصيب هذا العامل فإن الصورة تختلف تماماً ويذكرنا التاريخ العربي بأنه لم تكن هناك ديمومة لما يمكن أن يسمى (حالة وحدة، أو حالة تجزئة، فالشواهد التاريخية تؤكد هذا المنحى. فليس صحيحاً أن الوطن العربي كما نعرفه اليوم ظل في حالة وحدة شاملة معظم تاريخه، كذلك لم يبق مفتتاً ومجزءاً طوال تاريخه. بل إن التوحد كعملية مجتمعية سياسية كان يمثل اتجاهاً تاريخياً مستمراً وكان التفتت أيضاً كعملية مجتمعية سياسية يمثل اتجاهاً تاريخياً مضاداً، والعمليتان سادتا التاريخ العربي من خلال جدلية مستمرة. وأهم من ذلك بالنسبة إلى المستقبل هو التأكيد على أن عوامل التوحد موجودة بالقوة نفسها التي توجد بها عوامل التفتت في التجزئة الظاهرة في الوقت الحاضر.

إن القول بأزمة وتراجع الفكر القومي لا يعني سقوط مفاهيمه ومنطلقاته الأساسية. فمقولاته الأساسية حول الوحدة والتحرر والاستقلال الاقتصادي والاجتماعي وتحرير فلسطين لا زالت تشكل محور وجوهر طموحات وتطلعات الجماهير العربية. وتشكل مهمات أساسية كبرى يتوجب التصدي لها كونها ضرورات موضوعية ترتبط بمصالح الشعب العربي وأهدافه. وإن كانت بحاجة إلى التجديد والتطوير الملموس الذي يأخذ بعين الاعتبار تاريخ الفكر القومي العربي وتجاربه الماضية، هذا الفكر الذي يراجع مسيرته ويعيد قراءة تاريخه على ضوء تجارب الماضي ومعطيات الواقع الراهن مما يفتح الطريق أمام بلورة مشروع عربي قومي حضاري يمكن أن يوحد جهود وطاقات مختلف التيارات الفكرية السائدة المناهضة للإمبريالية والصهيونية والرجعية والداعية للتحرر والديمقراطية والعدالة والوحدة.

لقد سادت الفكر القومي العربي المعاصر في مرحلة الخمسينات والستينات نزعة رومانسية وعاطفية، رفعت شعارات كبرى ونبيلة التفت حولها الجماهير العربية. لكن لم يجر التدقيق والدراسة في العناصر والعوامل الأساسية التي يمكن أن تجعل من هذه الشعارات ومن الحركة الجماهيرية الواسعة قوة مادية لتغيير الواقع.

صحيح أن الحركة القومية حققت انجازات ومكتسبات ملموسة لكنها لم تنجح في تحقيق هدفها الأساسي بإنجاز الوحدة. إن بناء المشروع الحضاري القومي العربي بات يتطلب استخلاص العناصر التي يمكن أن تؤسس لرؤية أكثر وضوحا ورسوخا للفكر القومي ارتباطا بدروس الماضي وتحديات

الحاضر والمستقبل التي يفرضها الواقع العالمي والعربي الجديد. فما هي أبرز الاستخلاصات؟

أولاً: البعد الديمقراطي في الفكر القومي

الفكر القومي لم يعتن ويبلور بشكل واضح طبيعة الدولة القومية وطبيعة العلاقة بين الأقطار وتكوين السلطة والسبل الديمقراطية للوصول إلى الوحدة العربية ولم يربط غالبية رواد الفكر القومي بين الثورة القومية الوحدوية والديمقراطية. وأكثر من ذلك فقد تمحور الفكر القومي حول شعارات استراتيجية بعيدة المدى دون تحديد الطرائق والسبل الواقعية الممكنة لتحقيقها، كان يرى الأهداف البعيدة ولا يرى الوسائل المفضية لها، فقدس الوحدة والعروبة ونسي الواقع وتعقيداته.

ومن جهة أخرى فإن غياب الفهم السليم للديمقراطية أدى إلى بروز الاحتراب والتقاتل والصراع بين التيارات الفكرية والسياسية العربية القومية والماركسية والاسلامية حيث لم تنشأ علاقة ديمقراطية سليمة بين هذه الاتجاهات مما أضعفها جميعها في مواجهة التناقض الأساسي مع الاستعمار.

لا شك أن غياب وتغييب الديمقراطية شكل أحد أهم العوامل في عدم نجاح المشروع القومي العربي المعاصر وعدم قدرته على تحقيق أهدافه، وهذا لعب دوراً أساسياً في موقف اللامبالاة الذي تقفه قطاعات جماهيرية عربية واسعة من القضايا العامة سواء كانت قطرية أم قومية. وبالتالي فإن الدرس الأساسي المستخلص هو ضرورة الربط الجدلي الوثيق بين الوحدة والديمقراطية لكي لا تبقى العوامل السياسية والاقتصادية رهناً بمواقف الحكام العرب وامزجتهم ومصالحهم الخاصة أي لا بد من المشاركة الشعبية في القرار السياسي واشراك الانسان العربي في تقرير مصيره ومستقبله من خلال نهوضه ومشاركته الفاعلة فلا نهوض للحركة الشعبية في غياب الديمقراطية.

إن الفكر القومي العربي لن يستطيع تجديد نفسه واستعادة فاعليته ونهوضه ما لم ينجح في اعتماد الديمقراطية بمفهومها الشامل كركيزة أساسية من ركائزه

ثانياً: البعد الثقافي

لا شك أن التحدي الثقافي الذي يواجه العرب في الظروف الراهنة كبير وخطير خاصة بعد التطورات الهائلة على صعيد الثورة العلمية التكنيكية، حيث نعيش اليوم عصر اختراق الحدود والعقول. وفي ظل غياب المشروع الحضاري القومي، فإن المواطن العربي سيكون مهيأ لاستقبال ما يتعرض له من تعبئة اعلامية وثقافية مرتبطة بالهجوم الامبريالي الصهيوني الشامل على المنطقة العربية والهادفة إلى تسميم العقول وتشويه المفاهيم في محاولة لسحق الشخصية والهوية العربية واستبدالها بهوية شرق أوسطية، حيث وصلت العنجهية والغطرسة الصهيونية إلى حد مطالبة شمعون بيريز بانضمام اسرائيل إلى جامعة الدول العربية وتغيير اسم الجامعة، ليصبح جامعة الشرق الأوسط.

هذا الهجوم الشامل والمترابط عسكرياً وسياسياً واقتصادياً وثقافياً، يتطلب مواجهة شاملة ويكتسب البعد الثقافي في هذا السياق أهمية محورية لأن الجبهة الثقافية تشكل السياج الحامي لوجودنا الحضاري وهويتنا ومستقبل أجيالنا. فمن المعروف أنه في عصور التقدم والازدهار كانت الثقافة العربية تزدهر وتتقدم وفي عصور التخلف والانهيار كانت الثقافة العربية تتخلف وتتدهور شانها في ذلك شأن كل ظاهرة اجتماعية. وفي الظروف الراهنة تشهد الساحة العربية حالة جدل عميقة تطال مختلف الاتجاهات الفكرية والسياسية السائدة حيث ينكفئ البعض ويندفع باتجاه العودة إلى الماضي والتشبث به تحت شعار فشل الفكر القومي والماركسي ويندفع البعض الآخر باتجاه المستقبل وقبول التحدي المطروح من جانب ثقافات العصر.

يقول الدكتور عابد الجابري: إن الواقع الفكري الثقافي العربي يعاني من ثنائية حادة بين ما هو تقليدي وما هو عصري على جميع المستويات. ثنائية تزداد تفاقماً لتكرس في المجتمع العربي انشطاراً خطيراً وقطيعة فظة بين القديم التليد والجديد الحديث. تحولت في بعض الأقطار العربية إلى حرب أهلية بين الطرفين أحدهما يرفع شعار الأصالة، وهم الأصوليون بينما يلوح الآخر براية الحداثة والتجديد.

وهنا يندفع أمامنا سؤال كبير الا يمكن المواءمة بين الأصالة والتجديد؟ الا يمكن الاستناد للموروث الحضاري ومجاراة روح العصر؟

لقد وقع المفكرون العرب من مختلف الاتجاهات خلال العقود الماضية بأخطار كبيرة عندما ركزوا على عوامل الخلاف والصراع الفكري ووضعوا أسواراً صينية وخنادق متقابلة تمترس كل طرف وراءها دون رؤية ودراسة ما يطرحه الجانب الآخر.

إن نظرة جديدة ورؤية جديدة لا بد أن تتبلور، تنطلق من عناصر اللقاء والتوافق، فلا تعارض بين القومية والإسلام ويمكن للمشروع الحضاري النهضوي العربي أن يستوعب مختلف الاتجاهات الفكرية، إذا أدركت جميعها مستوى التحديات والمخاطر المحيطة، وإذا انطلقت من رؤية علمية منفتحة وغير متعصبة لا تضع أسواراً وقيوداً بين الحفاظ على كل ما هو ايجابي في الموروث الحضاري للأمة العربية وبين متطلبات العصر والمستقبل وأهمية وجود التعددية الفكرية والسياسية وتنوع الآراء والأفكار وتفاعلها السليم.

لقد جهد الاستعمار لمواجهة الدين والاسلام السياسي مع القومية العربية وعمل كل ما يستطيع لاستغلال وتعميق النزاعات الفكرية والسياسية والمذهبية والدينية في المنطقة والرد على ذلك يكون من خلال قيام نوع من التفاهم والتنسيق بين التيارات السياسية حول قضايا وأهداف وطنية وقومية تفرضها التحديات والظروف الراهنة التي تواجه الأمة العربية قضية فلسطين الاستقلال الاقتصادي والتنمية المستقلة عدم التبعية مواجهة التطبيع وثقافة الاختراق. وخطر الصهيونية.

إن انتماء الانسان العربي يتحدد من خلال دوائر عدة في وقت واحد فهو ينتمي إلى قطر عربي بعينه وهذه دائرة أولى. وهو من خلال انتمائه لهذا القطر ينتمي إلى الوطن العربي ككل باعتبار ذلك القطر جزءاً من هذا الوطن القومي وهذه دائرة ثانية. وهو ينتمي في الوقت نفسه إلى الحضارة العربية الاسلامية التي يعيش في ظلها الوطن العربي وهذه دائرة ثالثة. وأخيراً هو ينتمي إلى الانسانية جمعاء مختلف امم العالم وشعوبها وهذه دائرة مع رابعة وليس هناك من تناقض بين الانتماء لهذه الدوائر معاً، الوطنية منها والقومية والحضارية الاسلامية والانسانية إن أحد الدروس المستخلصة من تجربة النضال القومي ضرورة تأسيس علاقة سليمة وعلمية مع التراث والبعد الثقافي فلا تعارض بين الاسلام والقومية لأن الاسلام من صلب التراث العربي شرط الفهم السليم للإسلام

والقومية.

ثالثاً: البعد الاجتماعي والاقتصادي

القومية العربية ذات المضمون التقدمي في زمن الامبريالية لا يمكن أن تعني إلا التحرر من السيطرة الأجنبية في ترابطها الداخلي والخارجي، وهو ما يدفع الحركة القومية إلى أن تصبح حركة الجماهير الواسعة وكل من له مصلحة في الحرية والاستقلال والتقدم. إن معظم أقطار الوطن العربي تعاني من حالة التبعية والارتهان للسوق الرأسمالية فقد حقق كل بلد عربي تنمية منفصلة عن التنمية التي جرت في البلدان العربية الأخرى. وجرت هذه التنمية القطرية بالتعاون والارتباط مع السوق الرأسمالية العالمية بحيث تقوى وتعمق اندماجه فيها. وكشف ذلك عن قوة المصالح الاقتصادية والاجتماعية لسياسية لبعض الفئات والشراء الاجتماعية المتنفذة في كل قطر عربي على حده وهي فئات تعتبر التكامل الاقتصاد ضاراً بمصالحها الضيقة وتتحرك بهمة لابقا التجزئة على حالها. لقد سادت معظم الأقطار العربية برجوازي ذات طبيعة رأسمالية مشوهة وطفيلية، تربع اطماعها الاقتصادية مباشرة بحركة رأس المال العالمي، وبعد قيامها بتشويهٍ الاقتصاد العربي، فإنها مسؤولة أيضاً عن تشو التطور الاجتماعي العربي، بحيث نشأ مجن استهلاكي يتسم بضعف المشاعر الوطني وانحسار الروابط القومية.

في ظل هذا الواقع، فإن الامبريالية والصهيونية تسعيان لإقامة ما يسمى بالسوق والنظام الشرق أوسطي الهادف إلى تفتي الكيان العربي لتدعيم المصالح الأميركي وتغيير بنية المنطقة العربية لدمج اسرائيل فيها وتأمين توسعها الاقتصادي مع بتفوقها العسكري لمواجهة أي نهوض قوم عربي مستقبلا، ومحاولة تحويل اسرائيل دولة اقليمية عظمى بعد أن يكون مشر السوق الشرق أوسطي قد قلب المواز الجغرافية والسياسية والقومية والاقتصاد المنطقة لصالحها، أي احتواء الو العربي وعرقلة شروط نموه وتقدمه المست لتكريس واقع القطرية والتجزئة واحدة المزيد من التشرذم والانقسام من خلال فرق وقائع اقتصادية وسياسية واجتماع وثقافية العرقلة ومحاربة فكرة الوحدة العرب عبر محاولة ضرب اسسها المادي والموضوعية بهدف تحقيق جملة من الأهداف في مقدمتها:

أحكام واستمرار السيطرة الأميركية على الثروة النفطية العربية إنتاجاً وتسويقا وتوزيعاً، والهيمنة على ما يسمى بالنص العالمي الجديد من خلال تأمين عوامل الضغط على أوروبا واليابان وإقامة نظام اقليمي يؤمن حماية الأنظمة الرجعية التابعة وإحداث المزيد من الإخلال بميزان القوى في المنطقة للحفاظ على التفوق الاسرائيلي وتصفية القضية الفلسطينية، والعمل على اضع ومحاصرة جميع القوى العربية الوطنية رسمياً وشعبياً، وتطبيع علاقات الكي الصهيوني مع المحيط العربي، وتأجيج الصراعات العربية ومواجهة العرب بالعرب إن التطورات المتلاحقة والانتكاس الخطيرة التي عاشتها حركة التحرر الوطني العربي خلال العقود الأربعة الماضية، جع بعض القوى الطبقية العربية المرتبط بمصالح الرأسمالية العالمية تطرح بصي مباشرة أن مبدأ الوحدة العربية والتكامل الاقتصادي العربي قد ثبت فشله، وأن الحديث عن عمل عربي مشترك وأمن عربي مشترك قضية أصبحت من مخلفات الماضي، وبالتالي فإن هذه القوى ترى مصلحتها في التسليم بالتبعية المطلقة والحماية الأجنبية ومواجهة فكرة الوحدة العربية.

إن المضمون الاجتماعي والاقتصادي لحركة القومية العربية لم يعد من الممكن إغفاله أو طمسه، فالقضية القومية اليوم باتت قضية وطنية ذات مضمون اجتماعي واقتصادي متقدم، وهذا درس أساسي على الحركة القومية استخلاصه من التجارب السابقة. أي ضرورة الربط بين النضال القومي العربي والنضال الطبقي، حيث تبلورت مصالح مادية لا بد من رؤيتها عند الحديث عن النضال القومي بهدف تحديد القوى الاجتماعية ذات المصلحة الحقيقة في تحقيق الوحدة.

فالصراع من أجل الوحدة العربية بات يتخذ شكل صراع اجتماعي بين الجماهير الواسعة الفقيرة من الشعب العربي والطبقات المستغلة سياسياً واقتصادياً، الساعية لتكريس واقع التجزئة والقطرية حفاظاً على مصالحها الضيقة.

رابعاً: العلاقة بين الوطني والقومي

جدل العلاقة بين الوطني والقومي، أي إشكالية الخصوصية القطرية والتكامل القومي، تعتبر من الاستخلاصات الهامة والأساسية التي أفرزتها تجربة العمل القومي والفكر القومي خلال المرحلة الماضية.

لم يتم إقامة علاقة صحيحة بين القطري والقومي، كما لو كانت المجتمعات العربية متماثلة كل التماثل، لا خصوصية تفصل بينها ولا اختلاف يميز مجتمعاً عن آخر، علماً أن عديداً من التمايزات والاختلافات قائمة بين هذه المجتمعات مع إدراكنا لدور الاستعمار في تضخيمها وتسعيرها، الأمر الذي يفرض بالتالي ممارسة وبلورة رؤية علمية لعلاقة سليمة بين البعدين، فالبعض ركز على العامل القومي متجاهلاً الخصوصيات القطرية والبعض الآخر ركز على القطري مبالغاً في الخصوصية ومهملا للعامل القومي.

إن تجربة النضال الوطني الفلسطيني أفرزت بالملموس أن اهمال وتغييب البعد الوطني في الصراع مع الصهيونية واسرائيل خطأً جسيم. لكنها برهنت بذات الوقت أن تغييب واضعاف البعد القومي العربي لهذا الصراع، تحت شعار القرار الوطني الفلسطيني المستقل خطأً كبير واستراتيجي تدفع ثمنه الحركة الوطنية الفلسطينية اليوم ثمناً باهظاً كان من نتائجه مأساة اتفاق أوسلو - واشنطن بكل ما يحمله من نتائج مدمرة على الصعيد الوطني والقومي.

لا بد من إقامة علاقة جدلية وثيقة بين البعدين. وهنا لا بد من التحذير من المبالغة في الخصوصيات القطرية لأن كثيرين وجدوا في ابراز مقولتي الخصوصية القطرية واختلاف الظروف الاقليمية ما يبرر العجز عن تحقيق الطموحات الوحدوية وتكريس واقع التجزئة.

علينا أن ندقق جيداً في أطروحات الخصوصية واختلاف الظروف وتفاوت التطور.

لا لنتجاهل ذلك في تحليلنا وتشخيصنا للواقع الملموس ورؤيتنا للمعطيات والعوامل الموضوعية والذاتية المعرقلة للوحدة. بل لنواجه ذلك في تحليلنا ونضالنا بصورة علمية سليمة. فالمعطيات والواقع العربي والعالمي الراهن يضع القوى العربية المناضلة أمام تحديات جديدة لم يكن يواجهها الفكر القومي العربي في فترات صعوده الأولى. الأمر الذي يفرض تطوير الفكر القومي فلا يكتفي بمقولاته السابقة وإنما يضيف لها مقولات جديدة مثل العقلانية، التعددية الفكرية والسياسية

العلمانية، الديمقراطية الحداثة وكل هذه العناصر ضرورية لتجديد وإحياء الفكر القومي بعيداً عن زمن البديهيات الذي كان يعتبر الوحدة العربية في متناول اليد وتحرير فلسطين من الصهيونية شأناً قادماً وقريباً. إن تعقيدات وخطورة الوضع الذي نعيش كما الغطرسة الصهيونية والامبريالية تستلزم تضافر جهود وإمكانيات جميع الأطراف المعنية بنهوض قومي عربي جديد أفراداً وأحزاباً ومؤسسات فنهوض كهذا يستلزم حواراً مسؤولاً وتفاعلاً جماعياً بين الساسة والمثقفين والأحزاب وكل من هو حريص على مواجهة الواقع المتردي ومقاومته.

لقد تمكنت الامبريالية والصهيونية العالمية، من خلال هجومها المتواصل والكثيف على الوطن العربي، ومن خلال زرعها لإسرائيل في قلب هذا الوطن من الإبقاء على واقع التجزئة والتخلف والتبعية، واستمرار احتلال فلسطين وأجزاء من الأراضي العربية. واليوم ينتقل الهجوم إلى مستويات نوعية جديدة، لم يعد المواطن العربي قادراً على متابعتها وهو في حالة ذهول شديدة. وما كان لكل ذلك أن يتحقق لولا استناد الامبريالية والصهيونية العالمية لاستراتيجية عمل شاملة، مبرمجة ومدروسة، ترتكز لمجمل طاقات وامكانيات المعسكر المعادي. ولولا استنادها بذات الوقت لضعف وقصور وتشوه العامل الذاتي العربي وعجزه عن بلورة استراتيجية مجابهة مجتمعية شاملة ترتكز لمجمل طاقات وإمكانيات الشعب العربي. فهل تستطيع الأمة العربية وقواها الحية بناء هذه الاستراتيجية القومية، العلمية الشاملة، التي تشكل بداية الهجوم المضاد لينتزع العرب مكانهم اللائق من هذا العالم.

مراجع:

1) مستقبل الأمة العربية – التحديات والخيارات –: مركز دراسات الوحدة العربية، ص 64.

2) د. عابد الجابري: صحيفة تشرين 1994/12/22، عدد 6116.

3) القومية العربية والإسلام – ندوة: مركز دراسات الوحدة العربية، ص 49.

فلسطينُ في عمقِها القوميّ
مراجعةٌ ونقدٌ ومستقبل

د. وسام الفقعاوي. أكاديميٌّ ورئيسُ تحريرِ مجلّةِ الهدفِ وبوّابتِها/ فلسطين

من نافل القول: إنّ مضمون مفهوم العلاقة بين المسألتين؛ الوطنيّة والقوميّة، تبدّل جذريًا من مرحلة الربط الثوريّ بينهما إلى مرحلة الفك الرسميّ والعمليّ، بمعنى فك مصلحة قضيّة الحريّة، عن مصلحة قضيّة فلسطين التي هي مصلحة قضيّة حريّة كل العرب وليس فلسطين فحسب، وحصل هذا سواءً بفعل دور وظيفيّ مرسوم، أدّى دوره بكفاءة، قام به البعض متوسّلًا شعارات وطنيّة، أو بفعل «التهازيّة وطنيّة» عند بعض آخر؛ تفشت قطريّة ضيّقة؛ فالديناميّة الانتهازيّة إن انطلقت تبقى تضيق حلقاتها لتصل في مرحلة من إعلاء مصلحة التنظيم والجماعة، وفي مرحلة تالية تصبح مصلحة الفرد على حساب مصلحة التنظيم/الجماعة، وترتيبًا على ذلك، ليس من المبالغة القول: إنّ الخيانة الوطنيّة هي حصيلة تراكميّة انحداريّة للانتهازيّة؛ صغيرة وطبيعيّة كانت أم جرى خلقها وتحفيزها.

تماسك معسكر الأعداء: تفكّك معسكر الأصدقاء!

ثمّةَ ما يكفي من وثائقَ منشورة عن المخطّط البريطانيّ الاستعماريّ منذ 1840 لإقامة دولة يهوديّة في فلسطين كما جاء في مقالات وزير الخارجيّة بالمرستون، حينذاك، وتعهدات هرتزل وسواه أن تكون القاعدة اليهودية خندقا متقدّمًا لحماية المصالح البريطانيّة في الشرق وحراسة قناة السويس، وحثّت بريطانيا الخطى في دعم المشروع الصهيوني مطلع القرن العشرين من سايكس بيكو مرورًا بوعد بلفور وصولا لإنشاء دولة الكيان عام 1948.

لقد استطاعت الحركة الصهيونيّةُ أن تنسج أقوى وأوثق العلاقات، بل تحالفات استراتيجيّة مع القوى الاستعماريّة، حيث لم تتردّد الولايات المتّحدة منذ عام 1942 (مؤتمر بلتيمور) على الأقل من الدعوة إلى إنشاء «كومنولث يهوديّ» في فلسطين، ولا تتردّد عن تكرار قول: (إنّ إسرائيل مصلحةٌ استراتيجيّةٌ أمريكيّةٌ وجوهرةُ حمايةِ أمنها الذي يصبُ في الأمن القوميّ الأمريكي)، وصولًا لقول جو بايدن مؤخرًا: (لو لم تكن إسرائيل موجودة لأوجدناها)؛ فكما كتب المفكّر اليهوديّ اليساريّ مكسيم رودنسون: إن إسرائيل واقعٌ استعماريٌّ تزامن وكان جزءًا بنيويًا من المشروع الاستعماري الغربي.

وعليه؛ لا يمكن الحديث عن «إسرائيل» إلا كونها تجسيدًا ماديًا للصهيونيّة، في إطار التحالف الاستراتيجي مع المخطّطات الاستعماريّة – الإمبرياليّة التي دخلت حقبة العولمة منذ انهيار حقبة القطبين، حيث غدا الرأسمال الإسرائيلي – الصهيوني؛ مكوّنًا مهمًا من مكوّنات العولمة الرأسماليّة والصهيونيّة وجزءًا لا يتجزّأ من النظام الرأسمالي الاحتكاري الحاكم (بحزبيه) في الولايات المتّحدة الأمريكيّة... أي إنها جزءٌ وما هو أكثر من تحالف!

لقد أدرك جمال عبد الناصر منذ زمن مبكر نسبيًا أنّه لا يحارب العدوّ الإسرائيليّ فقط، بل والأمريكي أيضًا، وهو إدراك يحمل في مضمونه، طبيعة المخطّطات ومن ثمّ الاستهداف لعموم الوطن العربي، من بوّابة السيطرة على الجغرافيا الفلسطينيّة... ففلسطين جزءٌ من الوطن العربي، والشعب الفلسطيني جزءٌ من الأمّة العربيّة، وكان ثمّة تواصل وهجرات وحراك بين شبه الجزيرة العربيّة وبلاد الشام وبلاد النهرين ووادي النيل، منذ ما يزيد عن أربعة إلى خمسة آلاف عام، وقد تعاظم التواصل والهجرة والتبادل في العهود الإغريقيّة والرومانيّة وما تبعها، وصولًا للفتح الإسلامي، حيث توحّد هذا الإقليم لغةً (ودينًا بقدر كبير)، وتوسّع في شمال إفريقيا وذهّب إلى أقاصي الشرق (إيران – الباكستان وأقاليم هندية...).

أما على صعيد اللغة وجذور القبائل والتواصل والهجرات والامتدادات فهي تتكشف أكثر ما تتكشف في المشرق العربي ووادي النيل ولاحقًا شمال إفريقيا... ومن هنا أصبحت تتشكل أركان القوميّة العربيّة (لغة، جغرافية، ثقافة وعادات، سوق...)، وكان يمكن أن تتطور هذه السوق الإقطاعيّة الراكدة إلى سوق رأسماليّة نشطة وسلطة

مركزية واحدة، وما يترتب على ذلك من عملة واحدة وجيش واحد، ومن ثَمَّ أمن واحد؛ لولا المرحلة العثمانيّة التي احتلت البلاد العربيّة وشلّت تطوّرها أربعة قرون متواصلة؛ تلاها المشروع الغربي والرأسمالي الذي استعمر العرب وقسّم وطنهم، وزرع في قلبه الكيان الصهيوني.

لقد كان التاريخ العربي القريب بمجراه العام؛ فلسطينيًا بامتياز، وإذا كانت إسرائيل قد احتلّت فلسطين عام 1948، فإنّ فلسطين بدورها ومنذ ذلك التاريخ -على الأقل- احتلت الحياة السياسيّة العربيّة، وإذا كان «المشروع» القومي العربي ومن ضمنه النضال الفلسطيني سعى لتحرير فلسطين، فإن المشروع المعادي كان يسعى إلى تحرير المنطقة العربية ككل، وليس حياتها السياسية فقط من فلسطين، حيث جسدت قضية فلسطين «صاعق التفجير أو التثوير» في الواقع العربي، وفي الوقت الذي كانت سببًا في وصول أنظمة إلى سدة الحكم، كانت سببًا في سقوط أخرى، ومثلت بالنسبة للجماهير العربية؛ قضية القضايا ومحركة ميادين عواصمها، وكان لا بد من سحب هذا الصاعق وإحباط عملية التثوير، وهذا على ما يبدو اضطلعت في جزء كبير منه القيادة الرسمية الفلسطينية؛ من خلال عزل/فصل القضية الفلسطينية عن جماهيرها العربية، وجعلها في عهدة الأنظمة الرسمية، تحت شعارات: الكيانية الفلسطينية، والقرار الوطني المستقل، ويا وحدنا، وصولًا لعدم التدخل في الشؤون العربية، حيث تبدل مضمون العلاقة بين المسألتين القومية والوطنية؛ بعد أن كانت «القاعدة» أن مصلحة القضية الفلسطينية هي في ثورة عربية شاملة، والأدهى أن دينامية عملية العزل/الفصل لم تقف عند حدود المسألة الوطنية الفلسطينية وعمقها الشعبي العربي، بل طال عزل/فصل الفلسطينيين عن قضيتهم، ووضعها في يد نخبة التسوية المستمرة حلقاتها هبوطا.

تصويب مع العدو على ذات الهدف؟!

لم ينحسر العمق العربي للصراع ولن ينحسر؛ موضوعيًا، بل كان هناك دورًا وظيفيًا وما يزال مستمرًا يستهدف هذا العمق. وإذ أقول أنه «لم ولن ينحسر»، فيعود أيضًا إلى خلفية أنه ليس بالضرورة أن يكون «العمق» و «الصلة» ايجابيين؛ فقد يكونا سلبيين، لناحية أن بؤس حال الداخل - العمق العربي، لا بد وأن ينعكس بنفس الدرجة ونوعها على الوضع الفلسطيني، والعكس صحيح في حال كان الداخل - العمق العربي ايجابيًا. إن عدم الدعم - التخلي هو بحد ذاته؛ تأكيد موضوعي، ولكن سلبي، للعمق - البعد العربي للصراع، وهنا تبرز أزمة القوى التي طالما طرحت نفسها كامتداد للبعد القومي للقضية الفلسطينية، حيث كانت المفارقة أنَّ تراجع الاهتمام «قوميًا»، لم يترافق مع الارتداد «قطريًا» فقط، بل مع الانفلاش «أمميًا» أيضًا. لعلها كانت مناسبة لفحص المراوحة الفكرية والسياسية الفلسطينية بين الحدين «الأقصى و «الأقصى»، دون اكتراث «بالوسط»! فهل يُعقل اكتشاف أهمية «البعيد» ونسيان «القريب»؟!

دون إغفال أو تغافل عن أزمة الحركة القومية العربية عامة، سواء قبل هزيمة عام 1967، لأسباب ذاتية وموضوعية، وتعمقها بعد وقوع الهزيمة، لكن في كل الأحوال كان المشروع المعادي؛ أكثر من وعى خطورة وجود مشروع قومي موحد؛ يعمل على توحيد الجغرافيا والسوق العربية، ومن ثم، في مواجهته له والدعوة للتحرير والاستقلال والوحدة. لكن، وبموضوعية شديدة، وسواء كان هناك وعي لما حصل أم لا، فإن أسوأ ما حصل هو «التقاطع» الذي جرى بين قوى «يسارية» و «ثورية» مع المشروع الصهيوني الإمبريالي - الرجعي لضرب المشروع القومي، كما مثلته الناصرية حينذاك. فلا ريب بأن الانقضاض على المشروع القومي العربي من موقع «اليسار»، كان إطلاقا للنار على نفس الهدف في توقيت متزامن مع الانقضاض عليه من قبل الصهيونية والإمبريالية والرجعية. وترتيبًا عليه؛ فإن الانكفاء اليساري عن المشروع القومي العربي كان ردة فعل على فشله في حرب 1967 التي شُنت أصلًا لتحطيمه، واستطرادًا؛ كان الانكفاء، موضوعيًا؛ استكمالًا للتحطيم. ما حدث في سنة 1967، لم يكن مراجعة في العمق أو السطح حتى، كما قال أو رأى البعض، بل ردة فعل مذعورة، وفرار من المركب الغارق، بل المُغرق لحسناته، في حين أننا لم نرَّ، لضيق أفقنا واستعجالنا، إلا سيئاته. لقد حَرَمَ الهروب - الفرار؛ التجربة من قراءة تستخرج الدروس الواجبة، وهي أن المشروع القومي لم يكن خطأً، بل ناقصًا. ويبقى السؤال: ناقصًا ماذا؟ هل كان بحاجة لمزيد من القومية؟ أم الاشتراكية؟ أم الحرية؟ أم الديمقراطية؟ أم الحداثة... الخ؟

للأسف هذه الأسئلة غابت، وهذا إن دل فإنما يدل على عدم تشكّل رؤية نظرية ولا حتى فكرًا سياسيًا، لا بالنسبة لما مضى من «قومي» ولا بالنسبة للآتي من يساري، وهذا تفسير لذاك الانتقال المُتسرع – المذعور والذي وصل حد المس بالطابع الوطني للصراع، لناحية أن «إسرائيل» تستهدف كامل الوطن، لصالح «رؤية طبقية» وصلت حد إخراج «البرجوازية الصغيرة» من صف الوطنيين، والحصيلة: خروج اليسار من صف الشعب إلى صف طبقة موهومة لم تتبلور أو تنضج بعد. لقد مورس خطآن كبيران، الأول: التخلي عن الماضي دون درس كاف. والثاني: القفز إلى المستقبل دون تُبصر واجب.

والنتيجة: نَسيَّ القوميون العرب مشيّة غراب القومية، ولم يتعلموا سيّر حجل يسار بدأ يصير كسيحًا، بعد أن بات الفكر رسميًا، ويُصنّع في «مركزه»، بمجافاة للواقع، وهنا ضاعت نكسة 1967، كما بُددت نكبة 1948، من أن تكون فرصة للبحث المُعمق.

أين الخلاص؟ أو من أين نبدأ؟

الخلاص ليس وصفة جاهزة، كما أن البداية ليست مع التنظير، بل ممارسة التنظير، وتلك لا يمكن أن تكون دون التشخيص السليم والدقيق للشيء الكبير الذي حصل وجرى وبات واقعًا مترسخًا.. وعلى ذلك؛ فالمسألة هنا تتجاوز إعادة اعتبار فلسطين لعمقها القومي العربي، أي وضع صاعق التفجير/التثوير في مكانه الصحيح فحسب، بل الخلاص والبداية مع إعادة الاعتبار لكل شيء. نعم كل شيء؛ فالصواب وحدة لا تتجزأ. قد نكون بحاجة لنبسط الأمور كثيرًا ونسهلها تمامًا، والمعادلة أن لا قومية ولا وطنية ولا حزبية ففردية؛ دون أن نقلب المعادلة، لتصبح: فردية وحزبية ووطنية فقومية، فهذه منظومة متكاملة، وتحتاج لمعالجة شاملة، تبدأ من كل مكون/حجر لبناء الجدار القوي - العام الذي لا وجود له خارج الخاص. هنا يكون الفرد/الإنسان المُمتلك لذاته وقضيته والحافظ لروحه النقية، وكذلك حزبه الذي هو وسيلة وليس هدفًا؛ السليم في رؤيته ودوره ووظيفته، والذي بدوره سيضبط الوطني الفلسطيني، وعندها سيصنع القومي العربي، أي سيصنع حقيقة وجوهر الصراع وسيضعنا في قلب بوصلته■

الإقليميّةُ الفلسطينيّةُ
مدخلًا للمشروعِ التسووي

د. إبراهيم ناجي علوش. مؤلفٌ وأستاذٌ جامعيّ/ الأردن

حولَ الميزانِ الحسّاسِ بين الوطنيّ والقوميّ والأمميّ: ليست العصبيّةُ الإقليميّة أو الطائفيّة أو القبليّة أن يعتزّ المرءُ بما ينتمي إليه، بل ألّا يرى ما ينتمي إليه ضمنَ السياق الأوسع، وأن يجعل الهُويّاتِ الصغيرة تطغى على الكبيرة. فاسمُك الأخيرُ لا يلغيه اسمُك الأوّل، ولا تلغيه القبيلةُ أو القرية أو المدينة التي يأتي منها اسم أبيك. كذلك لا تلغي هويتَك العربيّةَ البلدةُ أو القضاءُ أو الإقليمُ الذي تأتي منه، ولا يلغيها انتماءُ الوطن العربي إلى العالم الإسلاميّ أو قارتي آسيا وإفريقيا، التي تنتمي جميعها في النهاية إلى العالم بأسره. فالانتماءُ إلى كلّ هذه الدوائر هو الذي يصنعُ هُويّةَ المرء ويغنيها، وهو الذي يجمعُ الإنسان مع غيره ويميّزه عنهم في آنٍ واحد، وكذلك الأمر بالنسبة للمهنة والعرق والجنس وغيره مكوناتٍ للهُويّة الفرديّة، ويكمنُ السرُّ في القدرة على الانتماء إلى كل ما ينتمي إليه المرءُ هو التوازن: سعة الأفق، والقدرة على استيعاب التناقضات الثانويّة، والوقوف مع المظلوم أينما كان.

ربّما يبدو هذا هيّنًا في القول، لكن في الفعل، تتعرّضُ إحدى هذه الدوائر أحيانًا لانقضاض همجيّ يثيرُ فينا كلّ آليات الدفاع الغريزيّة، كما حدث مع الشعب الجزائري إزاءَ الاحتلال الفرنسي، ومع الشعب الفلسطينيّ إزاء الاحتلال الصهيوني. في الحالتين، كان الاحتلالُ استيطانيًّا إحلاليًّا، وكان يستهدفُ شطبَ الهُويّة، بقدر ما كان يستهدفُ احتلالَ الأرض، أي أنّه كان يحملُ بعدًا ثقافيًّا حضاريًّا، لا بعدًا سياسيًّا أو اقتصاديًّا أو عسكريًّا فحسب.

في الحالتين، كان جعلُ الجزائرِ فرنسيّةً أو فلسطينَ يهوديّةً يعني اجتثاث عروبة الجزائر وفلسطين أرضًا وشعبًا. في مثل هاتين الحالتين، تصبحُ الهُويّةُ الجزائريّةُ أو الفلسطينيّة هُويّةً عربيّةً وإسلاميّةً وأمميّة، وتكون الهُويّة المطلوب اجتثاثها استعماريًّا هُويّةً نضاليّةً لا تعصّبًا قطريًّا؛ لأنّها هُويّةٌ معاديةٌ للظلم والاستعمار، لا هُويّة فصّلها الاستعمار ليحمي بها مصالحه الإقليميّة، ولا هُويّة نقيضة للهُويّات العربيّة الأخرى. وهنا، من المنطقيّ أن تصبحَ الحطّة أو الكوفيّة الفلسطينيّة عنوانًا أمميًّا في التظاهرات المناهضة لحكومة الولايات المتّحدة وسياساتها من أندونيسيا إلى واشنطن، وأن تصبح عنوانًا قوميًّا عربيًّا في سياق تفاعل الجمهور العربيّ مع تقدّم المنتخب المغربي في مباريات كأس العالم عام 2022.

التخلّي عن فلسطين مقدّمةٌ لأي مشروع قُطري: كانت مقدّمةُ الوعي الإقليميّ في الأقطار العربيّة دومًا فكّ ارتباط الأنظمة العربيّة ضمنَ حدود التجزئة بالقضيّة الفلسطينيّة تحت شعار التركيز على الذات القطريّة وبنائها. ومن هنا أتى خطاب «نحن فراعنة لا عرب» مقدّمة ضروريّةً لاتفاقيّة كامب ديفيد، ويأتي خطابُ تأصيل حدود التجزئة الاستعماريّة استنادًا إلى تاريخ قديم، من العراق إلى المغرب، فيَ السياق ذاته، سياق التطبيع والخضوع للهيمنة الغربيّة.

من الواضح طبعًا أنّ مثل هذا الطرح القطري، فضلًا عن عدم دقّته التاريخيّة، بحكم كون الأقوام العربيّة القديمة مثل الآشوريّين والآراميّين والأقباط والأمازيع من أرومة واحدة، يتجاهلُ عن سابق إصرار الرّوابط التي تربط العربَ بعضهم بعضًا، الروابط القوميّة والثقافيّة، أي العروبة والإسلام، لكي يصل إلى لاعقلانية اهتمام الإنسان العربي بالقضيّة الفلسطينيّة، فهو يطرحُ هذه الروابط جانبًا بشكل اعتباطي، بالإضافة لتجاهله لاعتباراتٍ التاريخ والجغرافيا السياسيّة والمصالح المشتركة.

توصّل البريطانيّون إلى فكرة «إنشاء وطن لليهود في فلسطين» عام 1840 لمنع تمدّد النفوذ المصري شرقًا تجاهَ الجزيرة العربيّة وبلدان الهلال الخصيب بعد جهود محمد علي باشا التوحيديّة، وما تزال «إسرائيل» منذ تأسّست جزءًا من منظومة إقليميّة تحمي المصالح الاستعماريّةً في بلادنا وجهها الآخر أنظمة التجزئة القطريّة المصطنعة

التي تنتج البطالة والقمع والمهانة الوطنيّة، وبهذا المعنى، باتت تلك المنظومةُ تنتج يوميًّا كلّ ما يربط المواطن العربيّ بفلسطين.

وبهذه الأنظمة القطريّة، تمدّدت فلسطين من المحيط إلى الخليج، وبها أصبح الوطن العربيّ بأسره أراضيَ محتلّة، ولا معنى للحديث عن حريّة الفرد في الأوطان المحتلّة. ولا مستقبلًا اقتصاديًّا أو حلًّا لمشكلات البطالة أو التنمية الاقتصاديّة أو المشكلات الاجتماعيّة المستعصية، خاصّةً في عصر العولمة والوحدات الاقتصاديّة الكبيرة، إلا بالسوق العربيّة المشتركة التي تقف القطريّات العربيّة عائقًا في طريقها. لا يدعو الطرح القُطري، من ثَمَّ، العرب إلى عدم الاهتمام بفلسطين فحسب، بل يدعوهم للتمحور حول الذات المبتسرة، أي أن دعوته بالأساس هي دعوةٌ للتمسّك بالحسّ الإقليميّ والاهتمام المحلّي والفردي في ظلّ أنظمة التجزئة، في الوقت الذي يعلن فيه أنّه يؤيّد استكمال الفسيفساء القُطرية بدويلة فلسطينيّة، لا تتعارض مع هذه المنظومة الإقليميّة، عاصمتها بالقدس الشرقيّة، وحدودها ما زالت تنتظر الترسيم مع «إسرائيل»!

القُطريّةُ الفلسطينيّةُ مدخلًا للتسوية مع العدو الصهيوني: لكنْ، حين تصبح الهُويّة الفلسطينيّة أداةً بيد البعض لمعاداة العروبة لتبرير التسويات المنفردة مع العدو الصهيوني تحت يافطة «القرار الفلسطيني المستقل»، أي حين تستخدمُ تلك الهُويّةُ في سياق توسيع المخطط الصهيونيّ في الوطن العربي، فإنّها تكفُّ كونها هُويّة نضاليّة، وتصبح من ثَمَّ أسوأ وأكثر تخلّفًا من أشدّ القطريّات العربيّة انغلاقًا وإغراقًا في خدمة المخطّط المعادي؛ لأنّها تكون آنذاك موجّهة ضدّ العرب الآخرين لا ضدّ الاحتلال الخارجي.

نلاحظ في هذا السياق أنّ حكومة الولايات المتّحدة والكيان الصهيوني لم تعترفا رسميًّا بهُويّة فلسطينيّة ما إلا بعد الحصول على ضمانات كافيّة لانخراط «الممثّل الشرعيّ الوحيد» الكاملِ بعمليّة التسوية، والتأكّد من تحوّل شرائح من الفلسطينيين للاعتراف بحقّ دولة العدو بالوجود، واستعداد سلطة أوسلو لتعهد أمن الاحتلال بالنيابة، وبعد تحوّل الهدف المعلن من التحرير إلى «الاستقلال» في دولةٍ ما على أجزاء من فلسطين، أي بعد تلمّس استعداد قيادات «م.ت.ف» الجدي للتفاوض على موقع ضمن المنظومة الإقليميّة.

والحقيقة، إنّ مشروعَ الدولة الفلسطينيّة بحدّ ذاته لا يتناقض مع مشروع «الشرق الأوسط الجديد» إذا تمَّ على قاعدة «اندماج» الدولة الصهيونيّة في المحيط العربيّ، لا بل إنّ الدولة الفلسطينيّة ضمنَ سياق مشروع «الشرق الأوسط الجديد» تصبحُ مجرّدَ جزءٍ من لوحة فسيفسائيّة، وموطئ قدمٍ للتغلغل الصهيوني في المنطقة العربيّة. ويسجّل في هذا السياق أنّ اتفاق أوسلو الفلسطيني-«الإسرائيلي» تضمن بنودًا كاملةً عن حريّة وصول الدولة الصهيونيّة إلى الأسواق العربيّة.

يؤكّدُ هذا الأمر أيضًا تصريح السفير الصهيونيّ الأسبق في الأردن ديفيد دادون، قبل أكثر من عشرين عامًا، حسب وكالة الصحافة الفرنسيّة يوم 26 تشرين الأول/أوكتوبر 2001: «فقط في اليوم الذي تخلق فيه دولةٌ فلسطينيّةٌ مستقلّةٌ ذات سيادة سوف تنفتح عقول وقلوب كلّ الشعوب العربيّة لإعطاء المشروعيّة لحقّ الشعب اليهوديّ بدولة خاصّة به... وإذا أردنا هذه المشروعيّة، فإنّ علينا أن نعترف بأن ذلك يرتبط بخلق دولة فلسطينيّة».

تصبحُ القُطريّة الفلسطينيّة، في هذا السياق، غطاءً للمشروع الصهيوني، وتتمّةً للقطريّات العربيّة الأخرى، وعندها فقط يستعدُّ الطرف الأمريكي-الصهيوني أن يعترف بها عن طيب خاطر. وهنا يدور التفاوض حول دورٍ فلسطينيٍّ ما في المشروع الصهيونيّ-الأمريكيّ الموجّه ضدَّ الأمّة العربيّة وأمم جنوب الكرة الأرضيّة وشرقها، لا حول تحرير من أيّ نوع.

ولنلاحظ أنّ أنور السادات كان البادئ بطرح فكرة «م.ت.ف ممثّلًا شرعيًّا وحيدًا» للشعب الفلسطيني في بداية السبعينات؛ كي يعفي نفسه من المسؤوليّة العربيّة الجماعيّة تجاهَ القضيّة الفلسطينيّة، ليجعل فلسطين بهذا الشعار مسؤوليّةً قطريّةً أو فرديّة فلسطينيّةً في السلسلة التي تتكوّن من الأنظمة العربيّة. وقد ترافق ذلك بالطبع مع قيامه بتعزيز القطريّة المصريّة ومحاولة شطب الدور العربيّ لمصر. وكانت تلك بداية التبريرات الرسميّة العربيّة في العلاقة مع العدوّ تحت مبدأ: «نقبل بما يقبل به الفلسطينيّون»!

والحقيقةُ أن تحويل القضيّة الفلسطينيّة إلى مسؤوليّة فلسطينيّة محضة هو المقدّمةُ الضروريّةُ لتصفيتها؛ لأنّ القُطريين حين يطلبون من الشارع العربي أن ينسى فلسطين، أو حين يطلبون من الأنظمة العربيّة أن تفرض على الشارع العربي أن ينسى فلسطين، فإنّهم ومن يمثّلون يطلبون من الفلسطينيين أن ينسوا احتياطاتهم الاستراتيجيّة العربيّة والإسلاميّة والعالميّة بحجة أن الجميع تخلّى عنهم، ولم يعد أمامهم إلا الارتماء في المخطّطات «الواقعيّة»، أي البحث عن دور ضمن مشروع الاحتلال-التجزئة.

الخلاصةُ أنّ أيّ فلسطينيٍّ يعنى جديًّا بتحرير فلسطين، لا بدَّ له أن يفكّر كلّ لحظة بكيفيّة تعبئة احتياطاته الاستراتيجيّة العربيّة والإسلاميّة والعالميّة لمواجهة الطرف الأمريكي - الصهيوني، فهو لا يتمتّعُ برفاهيّة الغرق في الإقليميّة الفلسطينيّة بأيّ شكلٍ من الأشكال، لا بل إنّ مصلحته أكثرُ من أيّ عربيّ آخرَ تكمن في تجاوز كلّ التناقضات الثانوية ضمن معسكر الأصدقاء. وإذا نظر الفلسطيني لنفسه فلسطينيًّا فقط، فإنّه لا يمكن أن يبقى مناضلًا؛ لأنّه سيجد نفسه ريشةً في مهبّ الريح في مواجهة القوى العاتية في المعسكر المعادي الذي يلتئم ضده، وسيقول آنذاك: لا خيار لي إلا قبول شروط الأعداء للتسوية «السلمية».

فالفلسطينيُّ القُطريّ هو تسوويٌّ بالمحصّلة، والفلسطينيُّ المناضلُ غيرُ قطريّ بالضرورة، فلو لم تكن هناك أمّةٌ عربيّةٌ لاختلقها، فما بالكم وحقيقة الوجود القومي لا يرقى إليها الشك! والفلسطيني المناضل لا يتعب من تذكير العرب والمسلمين وأحرار العالم بأنّ تأسيس دولة العدوّ هي مؤامرةٌ ضدهم بالأساس، ولو دفع هو الثمن الأكبر لنشوئها، ويعرف أنّ الأنظمة والشعب العربي ليسا شيئًا واحدًا، وأنّ الشعوب لم تبخل عليه يومًا بموقف أو بتضحية، وأن الخلاص يكمنُ بإعمال الفكر والعمل لتحرير طاقات الأمّة العربيّة من أغلالها وعلى رأسها التعصّب القُطريّ أينما وجد، حتى تقوم القوّة المنظّمة التي سيولد على يدها النصر الأكيد: المشروع القومي■

القوميّةُ والأمةُ بين الفكرِ والدينِ والاقتصادِ
لمحاتٌ من الوضعِ العربي

دكتور محمد حسن خليل. عضو السكرتاريّة المركزيّة للحزب الاشتراكيّ المصريّ/ مصر

يحكي المؤرّخُ الشهيرُ عبد الرحمن الرافعي عن قصّة تأليفه لسفره الضخم في التاريخ المصري فيقول: إنه بدأ عندما قرّر أن يكتبَ كتاباً عن مصطفى كامل بعد وفاته، وهو ما تم بعد ذلك تحت اسم «مصطفى كامل باعث الحركة الوطنيّة»، فتوصل إلي أنّ الحركة القوميّة والوطنيّة لم تبدأ بمصطفى كامل، ولا حتى بمحمد فريد قبله، ولكنها، تعود في جذورها إلى ردّ الفعل على قدوم الحملة الفرنسيّة في مصر (1798- 1801)، ليس فقط من زاوية المقاومة الباسلة للحملة، ولكن مع الدور الخطير الذي لعبه محمد على، بعد أن تولى والولاية لمصر من قبل العثمانيين بتدخل قوي من الزعماء الشعبيين في مصر. وكان هذا بداية الجهد الكبير في تأليف «تاريخ الحركة القومية وتطور نظام الحكم في مصر» الذي استغرقت كتابته نحو ثلاثة عقود، وخرج في ستة عشر مجلدًا يمثل كتاب مصطفى كامل المشار إليه الجزء التاسع منها؛ وسنرى لاحقا مغزى تجربة الرافعي تلك.

مقدمة

تنتشر الكتابات التي تبدأ تأريخ القومية في منطقتنا العربية بالحديث عن نشأة الفكر القومي، ودور المفكرين مثل ساطع الحصري وقسطنطين زريق وغيرهم، ويعرفون القومية العربية (أو العروبة) بأن هناك شعب واحد تجمعه اللغة والثقافة والتاريخ والجغرافيا والمصالح، وبأن دولة عربية واحدة كانت متواجدة منذ أزمنة بعيدة، وستقوم في المستقبل بتجمع العرب ضمن حدودها من المحيط إلى الخليج. وصل ممثلو تلك الحركات إلى الحكم ممثلا بالناصرية والتيار البعثي، وتميزت بقيام الجمهورية العربية المتحدة بين مصر وسوريا عام 1958، كما شهدت محاولات وحدوية أخرى عديدة لم تستمر.

ولكن ألا يمثل هذا الطرح تصورا مثاليا يتضمن أسبقية الفكر على الواقع، حيث إن الواقع في نظر هؤلاء ليس إلا «انعكاسا للفكر»؟ بالطبع الفكر يساهم في صنع الواقع. ولكن لا يمكننا حتى الاكتفاء بجدلية العلاقة بين الفكر والواقع، مادام كلاهما يؤثر في الآخر. ما الأساس في نشوء وتطور الحركة القومية، وبالأحرى، في تحول القومية إلى أمة؟

تمثلت النشأة القديمة للقوميات منذ الانتقال من رابطة الدم التي تسود في الأوضاع القبلية، إلى الدولة التي تقوم على أساس وحدة الأرض، ووحدة السكان القائمين عليها في اللغة والتاريخ والسمات النفسية والفكرية. لهذا فإن دول العالم القديم والوسيط تتمثل في دول قومية على أساس الوحدة التي تتشكل في التاريخ بين البشر على أساس هذه الروابط. وقد عرف التاريخ، بجانب الدول القومية عرف أيضا الإمبراطوريات متعددة القوميات. ولكن تلك الرابطة، رابطة القومية، تتطور إلى أمة تحت تأثير عامل مهم هو تطور الرأسمالية، فالانتقال من الإقطاع السابق على الرأسمالية إلى النظام الرأسمالي هو الانتقال من الاقتصاد الطبيعي إلى الاقتصاد السلعي، والتطور التدريجي للأمة هو تطور السوق الداخلية على النطاق القومي. بدأ العصر الرأسمالي عالميا منذ خمسة قرون، بينما نشأ متأخرا عنها بثلاثة قرون في منطقتنا العربية ليبدأ منذ القرن التاسع عشر.

والانتقال إلى الرأسمالية ليس مجرد إضافة تطور السوق الداخلية إلى عناصر اللغة والتاريخ.. الخ، لأن تطور السوق الداخلي يضيف ويغير من عناصر اللغة، فيطور اللهجات المحلية إلى لهجات أكثر تجانسا، كما يطور من مستوى الترابط الفكري والوجداني. كل هذا يبدأ من تطور وسائل الإنتاج، فينشأ الإنتاج السلعي، الذي ساد العالم تدريجيا واستغرق ثلاثة قرون (من القرن 15 إلى القرن 18) خلال ما عرف بمرحلة الرأسمالية الميركانتيلية أو التجارية عندما تغير الإنتاج من الإنتاج الطبيعي للإنتاج السلعي للسوق التي تزداد اتساعا، وكان هذا نتيجة لتطور الورشة الحرفية أو المانيوفاكتشر. ترابطت تلك المرحلة كما هو معروف مع حركة الكشوف الجغرافية ونشوء ظاهرة الاستعمار على نطاق أوسع كثيرا مما سبق.

ثم جاء التطور الكيفي الثاني في نهاية القرن الثامن عشر، عصر الثورة الصناعية، باختراع الآلة البخارية، لكي تسود مرحلة الرأسمالية الصناعية. كان هذا حديث تطور القومية إلى أمة في الدول المتقدمة، أما في دولنا فقد بدأ هذا التطور في مصر منذ أوائل القرن التاسع عشر، وارتبط في بدايته بحملة نابوليون، ثم في باقي مناطق الدولة العثمانية، وحفزه الاستعمار الغربي لأجزائها، لهذا ارتبط تطور القومية إلى الأمة بالتحرر الوطني من الاحتلال، ولكن أيضا بالتحديث والتطور الإنتاجي والفكري والمؤسسي على غرار الغرب الأوروبي.

التجربة المصرية

والتحول إلى الرأسمالية يتم كما هو معروف بإحدى طريقتين: الطريق الثوري الأمريكي والفرنسي من أسفل بثورة شعبية تقودها البرجوازية، والطريق البروسي الفوقي التدريجي،

كما حدث في بروسيا وتوحيدها لألمانيا من أعلى، أو كما حدث في اليابان عهد ميجي. ومثال الطريق الفوقي أيضا هو دور بطرس الأكبر في روسيا، ودور محمد علي في مصر. وللتحول للرأسمالية دلالاته المتعددة سواء في مجال التصنيع أو نمط تكوين الجيوش، أو تطور التعليم وطرق إدارة الدولة.

ويلقب محمد علي (1805–1849) عن حق ب «مؤسس مصر الحديثة»؛ وهو كما قال عنه ماركس «الرأس الوحيدة تحت العمامة العثمانية». بدأ محمد علي بإصلاح الزراعة، عماد ثروة المصريين، فاعتنى بالريّ وتطهير وشق الترع وتشيّيد الجسور والقناطر. كما وسّع الزراعة السلعية التجارية والمرتبطة بالصناعات التي أنشأها، فزرع التوت لتصنيع الحرير الطبيعي، والزيتون لإنتاج الزيوت، كما غرس الأشجار لتلبية احتياجات بناء السفن وأعمال العمران. كما أدخل زراعة سلالة قطن يصلح لصناعة الملابس، بعد أن كان الصنف الشائع لا يصلح إلا للاستخدام في التنجيد. واستعان في مشروعاته الاقتصادية والعلمية بخبراء أوروبيين ومنهم السان سيمونيون الفرنسيون الذين كانوا يدعون إلى إقامة مجتمع نموذجي على أساس الصناعة المعتمدة على العلم الحديث.

ونلاحظ الترابط في مشروع محمد علي بين تطوير الزراعة والصناعة، وبين تطوير الجيش، وتطور التعليم العسكري والمدني لبناء كل ذلك على نمط الحضارة الأوروبية، فاستعان بالخبراء الأجانب، كما أرسل البعثات الأوروبية بدءا من 1813، ثم بعثة فرنسا الشهيرة عام 1826 لدراسة العلوم العسكرية والإدارية والطب والزراعة والتاريخ الطبيعي والمعادن والكيمياء والهيدروليكا وصب المعادن وصناعة الأسلحة والطباعة والعمارة والترجمة، وتبعها بعثات أخرى إلى إنجلترا والنمسا بجانب فرنسا.

وعمل محمد علي على بناء جيش حديث على الأسس العلمية فأنشأ -تدريجيا- مدرسة للبيادة (المشاه)، ومدرسة للسواري (سلاح الفرسان) وأخرى للمدفعية. كما أسس مدرسة لأركان الحرب، ومدرسة للموسيقى العسكرية، ومدرسة بحرية عملية على ظهر إحدى السفن الحربية. ووصل عدد الجيش المصري إلى 236 ألفا عام 1839، وهو عدد ضخم بالقياس لذلك العصر، وبالقياس كذلك بعدد سكان مصر الذين زاد عددهم من 2,5 مليون عند توليه إلى 4,5 مليون أواخر عهده. كان هذا الجيش أداة توسيع حكمه وتقديم المساعدة للدولة العثمانية في مواجهة أعدائها. شملت دولته في أقصى اتساعها مصر والسودان وشرق ليبيا وفلسطين ولبنان ومعظم سوريا وجزءا من تركيا، وهدد في وقت ما بدخول العاصمة العثمانية الأستانة، وهو ما دفع الدول الأوروبية (انجلترا والنمسا وروسيا وفرنسا) للتدخل العسكري لرفضهم إحلال دولة قوية محل الإمبراطورية العثمانية أو رجل أوروبا المريض، والتي يتوقون لوراثتها. انتهيت الحرب إلى هزيمة مشروعه وإجباره على الاكتفاء بمصر والسودان مع إعطائه حق توريث خلفائه فيهما.

اعتمد هذا الجيش على تأسيس الصناعات العسكرية فأنشئت المصانع لصنع الأسلحة مثل البنادق والمدافع الكبيرة والبارود. كما أنشأ ترسانة لصنع سفن الأسطول على الأنماط الأوروبية الحديثة، وقد بلغ عدد السفن الحربية التي صنعت في تلك الترسانة حتى عام 1837، 28 سفينة حربية من بينها 10 سفن كبيرة كل منها مسلح بمائة مدفع، فاستغنت مصر عن شراء السفن من الخارج.

وفي مجال التعليم أنشأ «المدارس العليا» أي الكليات بالاستعانة بالأوروبيين بدءا من عام 1816، فأسس مدرسة الهندسة (المهندسخانة)، ومدرسة المعادن، ومدرسة الطب وألحق بها مدرسة للصيدلة، وأخرى للقابلات للولادة، ومدرسة الألسن، ومدرسة الزراعة ومدرسة المحاسبة، ومدرسة الطب البيطري ومدرسة الفنون والصنائع. وبينما كان عدد من يتقنون القراءة والكتابة عندما أتى نابوليون إلى مصر لا يتجاوز 200، فقد بلغ مجموع طلاب المدارس العليا زمن محمد علي نحو 4,500 طالب.

وشملت الصناعات المدنية مصانع للغزل والنسيج، والجوخ، والكتان والحرير، والصوف، والحبال المطلوبة للسفن، وترسانة بحرية لبناء السفن (المدنية والعسكرية)، ومعمل لسبك الحديد، ومصنع لألواح النحاس اللازمة لتدريع السفن، ومعامل للسكر، ومصانع للنيلة والصابون ودباغة الجلود، وللشمع والعصر الزيوت. لهذا نمت التجارة الخارجية وازدادت حاصلات مصر الزراعية وخاصة القطن. كما لعب إنشاء الأسطول التجاري وإصلاح ميناء الإسكندرية وتعبيد طريق السويس-القاهرة وتأمينه لتسيير القوافل، دورًا في إعادة حركة التجارة بين الهند وأوروبا عن طريق مصر، فنشطت حركة التجارة الخارجية نشاطا عظيمًا، حتى بلغت قيمة الصادرات 2,196,000 جنيه والواردات 2,679,000 جنيه عام 1836.

وطور محمد علي إدارة الدولة فأسس مجلسًا وزاريا حكوميًا عرف باسم «الديوان العالي» مقره القلعة يترأسه نائب الوالي، ويخضع لسلطة هذا الديوان دواوين تختص بشؤون الحربية والبحرية والتجارة والشؤون الخارجية والمدارس والأبنية والأشغال. كما أنه قسم مصر إداريا إلى سبع مديريات وخمس محافظات مدنية بالقاهرة والإسكندرية والسويس وغيرها. كان نظام حكم محمد علي بالطبع نظاما أوتوقراطيا، ولكنه أنشأ مجلسًا للمشورة يضم كبار رجال الدولة وعدد من الأعيان والعلماء، ينعقد كل عام ويختص بمناقشة مسائل الإدارة والتعليم والأشغال العمومية. وفي عام 1837، وضع محمد علي قانونًا أساسيًا عرف بقانون «السياستنامة»، جنينا لدستور ولكن يخلو من سلطة الشعب (!) ويحدد فيه سلطات كل ديوان من الدواوين الحكومية.

ولعب دورا بارزا في تلك النشأة أول مفكر قومي، رفاعة رافع الطهطاوي، الذي كان في بعثة 1826 إلى فرنسا، وهو الذي أنشأ مدرسة الألسن عام 1835 وأنشأ أقساماً متخصّصة للترجمة (الرياضيات - الطبيعيات - الإنسانيات) وأنشأ مدرسة المحاسبة لدراسة الاقتصاد ومدرسة الإدارة لدراسة العلوم السياسية. وتولى رفاعة الطهطاوي نظارتها، وكانت تضم في أول أمرها فصولاً لتدريس اللغة الفرنسية والإنجليزية والإيطالية والتركية والفارسية، إلى جانب الهندسة والجبر والتاريخ والجغرافيا والشريعة الإسلامية، فكانت في جوهرها بمثابة جامعة شاملة.

كما استصدر الطهطاوي قرار تدريس العلوم والمعارف باللغة العربية، وأصدر جريدة الوقائع المصرية بالعربية بدلا من التركية. وفي العقد الأخير من حياته (توفي عام 1873) أشرف على مكاتب التعليم، ورأس إدارة الترجمة، وأصدر أول مجلة ثقافية في تاريخنا، روضة المدارس، وكتب في التاريخ (أَنْوارُ تَوْفِيقِ الجَلِيلِ فِي أَخْبَارِ مِصْرَ وتَوْثِيقِ بَنِي إِسْمَاعِيلَ)، وَفِي التربية والتعليم والتنشئة (مَبَاهِجُ الأَلْبَابِ المِصْرِيّةِ فِي مَنَاهِجِ الآدَابِ العَصْرِيّةِ)، (المُرْشِدُ الأَمِينِ

للبَنَات والبنَين)، وفي السيرة النبوية (نِهَايَةُ الإيجَازَ فِي تَارِيخ سَاكِن الحِجَاز) ومَن مؤلفَاته أَيضَا (القَول السَديدَ فَي الاجتهاد والتجديد) و (تعريب القانون المدني الفرنساوي). كما وأشرف على قيام تلاميذه تحت إشرافه بترجمة نحو ألفي كتاب للعربية.

وبرز موقفه من الديمقراطية والدولة الحديثة، وتبع ميراث جان جاك روسو في العقد الاجتماعي. كما استند إلى مبدأ المواطنة والذي عبر عنه الطهطاوي بصيغة «المنافع العمومية» التي تقوم على الحرية والإخاء والمساواة بين أبناء الوطن الواحد. ومن الآثار الاجتماعية للطهطاوي: تعهده لزوجته في وثيقة زواجهما بألا يتزوج عليها ولا يتسرى بجواري ولا يطلقها.

واستهدفنا من عرض تفاصيل تجربة محمد علي توضيح عدة دروس منها أسبقية التطور الاقتصادي في هذه الحالة على نشوء فكر قومي، هو ما جاء حصادا للمفكرين الذين تعلموا في أوروبا من بعثاته، وأبرزهم رفاعة الطهطاوي كما أسلفنا. كما استهدفنا رؤية دلائل الرسملة، ليس فقط في تطور الاقتصاد السلعي والسوق الداخلية ونمو التجارة الخارجية، وتطور الفنون الإنتاجية، ولكن أيضا في تطوير الإدارة ونمو الجيش وتطور التعليم.

تمدد التيار القومي جغرافيا، وتواصل تقدمه

ونلاحظ أن التطور الرأسمالي الفوقي في سوريا بدأ بإصلاحات إبراهيم باشا عندما كانت سوريا تحت سيطرته بين عامي 1831 و1839، وشملت التعليم والإدارة وغيرها، وهو ما تواصل بعد عام 1840، وتبدت دلائله في نشاط التجارة والتعليم وغيره. وفي فترة حكم المماليك للعراق (1747– 1831) قاموا بحركة إصلاح في الاقتصاد والنظام العسكري باتجاه الرأسمالية الفوقية أيضا. كما كان نشوء وتطور النزوع القومي العربي رد فعل على تطور النزعة القومية في تركيا على يد تركيا الفتاه وجمعية الاتحاد والترقي، حيث تم طرح مشروع التتريك، وهو ما أثار نزوعا قوميا عربيا دفاعيا ترافق مع روح العصر في التحديث والتطور الرأسمالي كما أسلفنا. ولعب المفكرون القوميون مثل ساطع الحصري وقسطنطين زريق والعديد منهم دورا هاما في تبلور وتطور الفكر القومي في المشرق العربي.

ونلاحظ أن السمة الغالبة على الفكر القومي العربي في القرن التاسع عشر هو اتخاذه طابع الإصلاح الديني، وذلك بدءا من رفاعة الطهطاوي مرورا بالكواكبي؛ ولكن يظل أكبر ممثل سياسي وفكري معا على ذلك المسرح هو جمال الدين الأفغاني الذي قاد، فكرا وحركة، تيار الاستقلال القومي والتحديث على النمط الأوروبي من ناحية الديمقراطية ونظم الحكم، وأهمية التعليم الحديث وتطوير الإنتاج. ونلاحظ التشابه مع الوضع الأوروبي حيث كانت بدايات البرجزة متمثلة في الإصلاح الديني على يد مارتن لوثر وكالفن وغيرهم. وربما جاز أن نعتبر جمال الدين الأفغاني «لوثر العرب».

في أوروبا، كانت آخر دولة قامت فيها الثورة البرجوازية، فرنسا عام 1789، تمثل الفكر الرأسمالي الأكثر نضجا بخلعه عباءة الإصلاح الديني ليصبح فكرا علمانيا على يد المفكرين أمثال ديدرو وفولتير وروسّو. وربما نجد شبيها لهذا في عالمنا العربي، فبينما تغلب تجسيد النهوض القومي في القرن التاسع عشر بالغلاف الديني، فإن انتهاء التجربة المصرية بالذات بهزيمة الثورة العرابية واحتلال إنجلترا مصر دفع لتغير مشابه. حاول محمد عبده لعب دور في تطوير التعليم الأزهري ليضم علوما دنيوية مثل الجغرافيا والرياضة، ولكن هزيمة تلك التجربة بالذات في حياته وعلى يد خلفائه، أدى إلى نشوء مشروع بديل للتعليم المدني. نشأت فكرة إنشاء جامعة مدنية، أهلية، (التي تأسست عام 1908) على يد مصطفى كامل وأحمد لطفي السيد وقاسم أمين وغيرهم. ثم جاءت ثورة 1919 في مصر لترفع شعار الدين لله والوطن للجميع، واستندت على وحدة الهلال والصليب، لتنتج دستورا علمانيا في جوهره هو دستور عام 1923، وتبنت تحويل الجامعة الأهلية إلى أول جامعة حكومية تحت اسم جامعة فؤاد الأول (جامعة القاهرة حاليا). ساهم التمويل الحكومي في توسعها، كما ضم الكليات العملية مثل الهندسة والطب وغيرها إلى قوام الجامعة التي كانت تقتصر قبلها على 4 كليات نظرية. وكان إصلاح التعليم على يد ساطع الحصري مماثلا في جوهره، من حيث ربط التعليم بالفكر القومي. وما أن اكتملت ملامح هذا الفكر العلماني التحديثي حتى أصبح المفكرون الدينيون ممثلين لأشد النزعات الرجعية في المجتمع. كانت حلقة الوصل بين التيارين، التقدمي والرجعي، في مصر، هي رشيد الرضا، وكان فكره أساسا لنهوض فكر الإخوان المسلمين.

ومنذ تأسيس تلك الجمعية السياسية تحت الستار الدعوي عام 1928، وهي تلعب دورا رجعيا، ممالئا للاحتلال الإنجليزي وفي مواجهة ممثل الفكر القومي والإصلاح الرأسمالي في تلك الفترة، أي حزب الوفد. واستمر الدور الرجعي بين صعود وهبوط في المراحل المختلفة بناء على قوة الاتجاه القومي أو ضعفه، ثم في مواجهة التيارات التقدمية والديمقراطية الشعبية حتى الآن. كان تأسيس الجمعية عام 28 ردا ورفضا لإلغاء الخلافة في تركيا ومطالبة بإعادة دولة الخلافة الإسلامية في بلادنا في مواجهة التيار القومي، واستمر على علاقة بالفكر الوهابي والسعودية وولّد جمعيات شقيقة في الكثير من الدول العربية، وانتهى بدور التنظيم الدولي للإخوان (نشأ عام 1982) في مواجهة ثورات الربيع العربي في القرن الحادي والعشرين.

التطور بسبب الحربين العالميتين

أدت الحرب العالمية الأولى إلى انهيار الإمبراطورية العثمانية، بجانب إمبراطوريات النمسا- المجر والنظام الملكي في ألمانيا، واختفت روسيا القيصرية ليحل محلها نظام ثوري يطمح لبناء الاشتراكية. وانعكست هزيمة الإمبراطورية العثمانية على تطلع شعوب المنطقة العربية للاستقلال، لتواجه مؤامرة سايكس بيكو والتقسيم بين فرنسا وانجلترا، ولكي تنهض الحركة القومية ضدهما مطالبة بالاستقلال. لم يتحقق الاستقلال إلا أثناء وبعد الحرب العالمية الثانية، واستفاد من بزوغ تناقض بين زعيمة المعسكر الإمبريالي الجديدة أمريكا والمستعمرين الكولونياليين القدامى، إنجلترا وفرنسا.

في أعقاب الحرب العالمية الثانية لم تكن الطبقات البرجوازية العربية قد استكملت بعد تحولها الرأسمالي بالكامل، فقد استغرق هذا التحول نحو قرن ونصف، ولم يتم إلا في خمسينيات وستينيات القرن العشرين. ولكن الحركة الشعبية والديمقراطية واليسارية قد تطورت بشدة في مواجهة الاحتلال والتخلف والاستبداد بأنواعه. وكانت حركة البرجوازيات القومية، هي والحركة الشعبية، هما فرسا

رهان مرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية. وكان مستوى قوة الحركات الشعبية وتهديدها للرأسمالية كافيا لكي يلعب دوره في نشأة الاستبداد القومي. انتصر الاتجاه القومي الناصري ببرنامجه الوطني الطامح للاستقلال السياسي، والحريص على حل المشاكل أمام المزيد من تطور الرأسمالية سواء بتوسيع السوق عن طريق تحديد الملكية الزراعية، أو بتدخل الدولة في التصنيع بدءا بالحديد والصلب لمد رأس المال الخاص بما عجز عن صنعه. ولكن هذا البرنامج أيضا تضمن، تحت عنوان إقامة حياة ديمقراطية «سليمة» اجتثاث الحزبية ومعها درجة حريات التعبير والصحافة الموجودة، والهجوم على اليسار والحركة النقابية.

لجأ حزب البعث في سوريا للوحدة مع مصر بسبب عجزه في مواجهة تنامي اليسار، ونجحت «الوحدة» في تحقيق هذا الهدف، فكان الانفصال! وفي العراق كان الانقلاب على عبد الكريم قاسم ممثل التيار القومي بعد 1958، بسبب رفضه تقييد الحزب الشيوعي وإتاحته مساحة للحريات الديمقراطية. ومثل انقلاب 1963 حلقة هامة في تمكين الرأسمالية القومية (مثل مصر وسوريا، سواء بشكلها الحر أو كرأسمالية دولة) من إتمام التحول الرأسمالي، وكذلك من القضاء على الحركة الجماهيرية ومنظماتها الحزبية والنقابية، مع الإطاحة بكافة حريات الصحافة والتعبير. وهكذا تحقق البرنامج القومي بالاستقلال السياسي، والاستقلال الاقتصادي النسبي مع درجات من تحديث الهيكل الإنتاجي واستئصال العلاقات السابقة على الرأسمالية. كما نجحت في خطتها ل «تأميم الصراع الطبقي» بإقامة مجزرة واسعة للحركة الديمقراطية والشعبية. وتحققت تلك النتائج في دول مستقلة، مصر وسوريا والعراق، بجانب الجزائر المستقلة، ومع امتدادات التيار القومي في اليمن وليبيا والسودان، بالطبع مع تفاوتات بينها.

ولهذا لم يتحقق وجود طبقة رأسمالية موحدة، وبالتالي لا وجود لطبقة عاملة عربية موحدة. ولكن تلك الأنظمة لم تستطع طويلا الحفاظ على هذا الاستقلال، لأن معاداة الاستعمار بأسلحة من نوع اللعب على تناقضات المعسكرين الاشتراكي والإمبريالي، في ظل تصفية حركة وتنظيم الجماهير، وهي العدو الحقيقي للإمبريالية، ليس لها مستقبل. ومثلت الهزيمة في حرب 1967 مأساة كاملة، ليس فقط لتلك الأنظمة، ولكن أيضا للجماهير. لقد عجزت البرجوازية عن استمرارها في العداء للاستعمار، لتعود تحت ضغوط أزمتها الاقتصادية والهزيمة العسكرية، إلى التبعية الجديدة للمستعمرين القدامى. وانعكس إفلاس الإيديولوجية البرجوازية زمن خضوعها للاستعمار، مع غياب بديل ديمقراطي وثوري بحكم تصفية تلك القوى، انعكس على مرحلة من الردة سيطر فيها الفكر الوهابي الرجعي، متزامنا مع الفورة البترولية عام 1973 وهجرة العمالة إلى الخليج. كما ظهرت آثار الهزيمة على تغول القوى الإقليمية المعادية، إسرائيل وتركيا وإثيوبيا، والهوان القومي بالذات متجسدا في أزمات المياه في مصر وسوريا والعراق.

الفصل الراهن واستنتاجات ضرورية

لم تكن هناك أمة عربية منذ فجر التاريخ. كانت هناك قومية عربية، وارتبط تطور القومية إلى أمة بتطور الرأسمالية (مع ملاحظة أننا نستعمل هنا مصطلح القومية بمعنى الأمة لأن هذا هو الشائع، ولأن نسبة الموضوع إلى الأمة «باسم أممي» سيخلطه بالمعنى العالمي). ولكن عجز البرجوازيات القومية عن تحقيق وحدة قومية عربية لا يعني سوى أنه كانت هناك أمة عربية في طور التكوين، ولكنها، في ظل سيطرة الطبقات البورجوازية، قد فشلت. ولكن هذا لم يلغ الرابطة القومية بين الدول العربية (اللغة الجغرافيا، التاريخ، والسمات الثقافية والنفسية)، ولكنه نقلها من المحور البرجوازي المعادي للاستعمار كما كان الحلم وقتها، إلى المحور الشعبي المناهض لكليهما. أصبحت أمة في طور التكوين على يد الطبقات الشعبية. يربط تلك الشعوب، فضلا عن العناصر السابقة، برنامجها المشترك ضد أعدائها من الإمبريالية والتخلف والفساد والاستبداد، وأيضا نضالها من أجل تغيير ذلك الواقع.

ولعل أبرز دليل على حقيقة الترابط بين الشعوب العربية هو ما حدث فيما عرف بثورات الربيع العربي أعوام 2011-2013. لقد أوضح تسلسل الثورات من بلد لبلد مدى الترابط والتأثير المتبادل، ولم يقتصر هذا على الثورات التي أطاحت بالحكام الموجودين في تونس ومصر واليمن وليبيا، ولكنه امتد أيضا ممثلا في انتفاضات قوية في المغرب والأردن والعراق، بل وحتى أصداء في السعودية والخليج، والتي حققت مكاسب ديمقراطية و/أو حياتية هامة في مواجهة حكامها. كما جاءت الموجة الثانية من الثورات والانتفاضات في الجزائر والسودان ولبنان والعراق أيضا لكي تؤكد على نفس حقيقة الترابط الكفاحي للعرب في مواجهة أعدائهم المشتركين والمتشابهين. لقد مثلت تلك الثورات والانتفاضات في حلقتيها أول وأضخم رجوع جماهيري لساحة النضال منذ فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية.

ونلاحظ أن تطور ثقة الجماهير بنفسها وبقوتها بعد نجاحاتها في الإطاحة بأنظمة وتغيير سلوكيات هامة لأنظمة أخرى. كما نلاحظ انعكاس هذا على هزيمة تيار الإسلام السياسي بفصائله المختلفة، وهذا بالطبع في مجال السياسة، ولكن في مجال الإيديولوجيا لا زال هناك الكثير مما ينتظر النضال من أجله. كما نلاحظ أن الفكر القومي الموجود حاليا بقوة على الساحة السياسية ليس فكرا برجوازيا، فلا يوجد فكر لطبقة انتهى عهدها؛ ولكنه فكر جديد، وسابق طبعا للربيع العربي، فمنذ انتهاء مرحلة عداء الأنظمة للاستعمار وبيع أممها للهوان، تغير الفكر القومي. لقد أصبح فكرا ديمقراطيا يتحالف مع كل التقدميين، ويشترك معهم بالكامل في البرنامج المعادي للاستبداد والفساد والتبعية الاستعمارية. لهذا فبالنسبة للبرنامج يشملهم البرنامج التقدمي مع كل التقدميين، وتبقى خلافات إيديولوجية مثل تعلق بعضهم بحلم إمكانية تحقيق اتحاد عربي عن طريق الأنظمة ولو على غرار السوق الأوروبية، وهو ما يحل فقط في إطار الحركة التقدمية الفعلية في الشارع.

وبالطبع فقوانين الثورات لا تتضمن حلقة واحدة ولا تسير في مسار واحد صعودي حتى تحقيق أهدافها، ولكنها تمر بمراحل تقدم وتراجع، ولكم ما حدث لا ينقضي نتيجة هذا التناقض. وأخيرا لم استهدف هنا تأريخ الحركة القومية العربية، ولكنه، كما ينص العنوان، مجرد لمحات متفرقة، نهدف منها إلى حوار واسع مع جميع السياسيين والمفكرين التقدميين في سياق تنمية حركة فكرية- جماهيرية تقدمية في منطقتنا العربية تهدف للمساهمة في صنع مستقبلها■

في التحرّر العربيّ...
ثُلاثيّةُ التفكّك والتخلّف والتبعيّة

مجدي عبد الهادي. باحثٌ في الاقتصادِ السياسيّ/ مصر

«حيثما ظلّ رأسُ المالِ التجاري سائدًا؛ وُجدت شروطُ التخلّف»، كارل ماركس

لا يتطلّبُ الأمر عبقرية خاصّة لإدراك مدى ضرورة الوحدة العربيّة لأيّ طموح بتحرّر المنطقة أو تقدمّها، ولا معرفة استثنائية لاستنتاج مدى ما يتكلفه العرب من خسائر بمقاييس تاريخية كنتيجة لحالة التفكّك القومي، فلا ينكرُ ذلك إلا ساذجٌ من مهاويس الحفريات الهوياتيّة أو مُغرض من مُرتزقة الهويات المُستجدة المُزوّرة. والواقع أنه بعيدًا عن التصوّرات الأنطولوجيّة عن الهويّة، فالمسألة في عمقها المادي مسألة اقتصاد، قبل أن تكون سياسة أو اجتماع أو ثقافة، فهي في مُبتدأها حتمية إجرائية ولوجستية للسيادة الذاتية على الموارد والسياسات في نظام عالمي تصوغ القوة الصلبة شبكات عمله والإمكانات التاريخية لمكوّناته ومواقعها الإنتاجية منه، وفي منتهاها مُحدّد جوهري لكامل الأداء الاقتصادي والكفاءة الاجتماعية، كليًا وجزئيًا، للكيانات القومية.

وتكمن القانونية العامة للتطوّر المادي للهويات في أن التكنولوجيا هي ما تدفع لنمو الأسواق؛ ليضاهي الطلب الاجتماعي، ويدعم، إمكانات المعروض الإنتاجي، في جدلهما للنمو المُتبادل؛ ما تكون نتيجته، وبشكل شديد التجريدية، تطوّر «وحدات الانتماء» الرمزية، ومعها أحجام المجتمعات البشرية، وتلحقها هوياتها الضرورية، بدءًا من المجموعات شبه العائلية الصغيرة المُعتاشة على الصيد والالتقاط، إلى القبائل الضخمة المسيطرة على مراعي ثابتة نسبيًا بمساحات ضخمة، فالقري متنوّعة الأنشطة الإنتاجية، لكن المُتمحورة حول زراعة مساحة شبه ثابتة من الأراضي الخصبة؛ فالمدن الصغيرة ثم الكبيرة، المسيطرة على مراكز عسكرية وخطوط تجارية لممالك ضخمة، ثم المشتغلة لاحقًا بأنشطة تصنيعية كقلب الجهاز الإنتاجي للمجتمعات الحديثة شديدة الضخامة إنتاجيًا واستهلاكيًا، وجغرافيًا وديموغرافيًا بالتبعية.

وبالنظر في حال العرب، فإنهم يمثّلون اليوم حوالي 5% من سكان العالم، فيما لا تتجاوز حصّتهم 3% من الاقتصاد العالمي، يأتي معظمها من النفط والغاز وما شابه، واللذيّن باتجاههما للنضوب المادي والتقادم التكنولوجي؛ ومن ثم تراجع العوائد، فضلًا عن كونهما أساسًا لا يقيمان نموذجًا اقتصاديًا قابلًا للتطوّر أو الاستدامة؛ إن لم يكن العكس بالضبط؛ ما يتجلّى في التخلّف النوعي الغالب على الاقتصادات العربية، كما يظهر بمحدودية التنويع القطاعي والتعقيد الاقتصادي.

وعلى هذا الصعيد، فإن حصّة الصناعة التحويلية في الناتج المحلي الإجمالي العربي لا تتجاوز 11% عام 2020م، ولا تشغل الزراعة أكثر من 6% منه، فيما تنتفخ الخدمات إلى حوالي 55% من الناتج، بما يتجاوز كثيرًا مستوى التطوّر الهيكلي للاقتصادات العربية في مجموعها، وعلى المستوى القطري، فإن أكبر الاقتصادات العربية، وما يقرب من ثُلثها عددًا، هي اقتصادات نفطية بالأساس، باستثناء اقتصاد مصر الكبير نسبيًا لأسباب ديموغرافية مفهومة، وهكذا فوفقًا لأرقام 2021م، تتصدّر اقتصادات السعودية والإمارات والعراق وقطر والجزائر والكويت الاقتصادات العربية، وتمثل بمجموعها حوالي 73% من إجمالي الناتج الإجمالي العربي لنفس العام، وجميعها اقتصادات متأخرة على مؤشر التعقيد الاقتصادي بدرجات متفاوتة، بدءًا من السعودية التي تحسّنت كثيرًا إلى المرتبة 42 (من إجمالي 133 غطّاها المؤشر) عام 2020م، ومرورًا بمصر في المرتبة 69، وقطر في المرتبة 71، والكويت في المرتبة 86، إلى الإمارات التي تدهورت إلى المرتبة 99، وصولًا إلى الجزائر في المرتبة 108 المتأخرة جدًا على غير المُتوقع، والعراق الذي بلغ من التدهور والانهيار حدّ غياب البيانات.

هذا التخلّف الاقتصادي العام لا يرجع حصرًا إلى النمط الريعي ورأسمالية المحاسيب والدولة الكوربوراتية، على كل

ما في هذه المفهومات والتفسيرات من صحة ومصداقية، فضلاً عن تقاطعاتها الجوهرية وتفارقاتها الثانوية، بل تكمن بعض جذوره التكوينية الأساسية في حالة التفكّك الجيوسياسي العربي نفسها ابتداءً، تلك الحالة التي تخلق ثنائية من، أولاً، ضعف السيادة؛ ومن ثم استشراء التبعية وغياب السياسات المستقلة، وثانيًا، غلبة الوحدات الاجتماعية/القطرية الصغيرة والقزمية على المنطقة؛ بشكل يستحيل معه، كشرط شديد الأوّلية، بناء أسواق نشطة واقتصادات قادرة على التجديد الذاتي وصناعات نامية قادرة على التطوّر بالإنتاج الكبير.

ومما يُزيد الطين بلّة، ضعف التعاون الاقتصادي العربي بشكل يعوّض هذا التفكّك ولو جزئيًا، سواء بالتجارة البينية أو بالاستثمارات الإنتاجية؛ فلا تتجاوز التجارة البينية العربية 10% تقريبًا من إجمالي التجارة العربية، ولا يختلف حال الاستثمار كثيرًا؛ ما يتسق وغلبة التشابه على الهياكل الاقتصادية العربية؛ الناتج منطقيًا عن تخلّفها النوعي المُشترك وضعف تنوّعها السلعي والقطاعي، مع سيطرة تجارة الموارد الطبيعية «تصديرًا»، والمواد الغذائية ومُستلزمات الإنتاج الأساسية «استيرادًا»، على أكبر ومعظم اقتصاداتها.

ولا ينفصل هذا التخلّف النوعي وضعف التعاون عن سيطرة رأس المال التجاري على الاقتصادات العربية التي بالكاد تعرف التصنيع، حتى في أكثر مراكزها تقدمًا، كمصر، التي شهدت عملية تراجع ضخمة للتصنيع منذ رفعت راية الاستسلام السياسي والاقتصادي، المعروفة بالانفتاح أواسط السبعينيات؛ لتعيد لذلك القطاع المتخلّف من رأس المال دفّة القيادة الاقتصادية؛ لتتكوّن رأسمالية محاسيب في ظل دولة كوربوراتية، ينضوي تحت لوائها قطاعيّ البورجوازية المصرية التابعة الأساسيين، البيروقراطية ورأس المال التجاري.

ورغم وضعها المالي الأفضل كثيرًا، فربما يكون الوضع أسوأ نوعيًا في أغلب الاقتصادات العربية النفطية، التي لم تعرف التصنيع يومًا، بل ولا يملك معظمها أصلاً إمكانات التنويع الاقتصادي المأمول؛ بحكم صِغر الأسواق وقلة عدد السكان ومحدودية المساحة الجغرافية والتنوّع المواردي؛ بشكل لا يسمح لمعظمها سوى بوضعية «دول الترانزيت» التجارية والخدمية، أو في أفضل الأحوال، التكامل الإنتاجي، من موقع طَرفي تابع، مع أسواق أكبر واقتصادات أكثر تطورًا.

ولا يختلف الأمر كثيرًا حتى في الاقتصادات والدول العربية الأكبر؛ فكلها دون الخمسين مليون نسمة؛ وهي أحجام غير كافية إستراتيجيًا لبناء وإدامة صناعات كبيرة تنافسية مُستقلة بالمعنى الحديث، وحتى أكبر بلد عربي سكانيًا، وهو مصر، نجده مُختنق جغرافيًا ببيئة صحراوية غير فعّالة اجتماعيًا، اللهم إلا بتكاليف ضخمة وبجدوى محدودة ضمن الإطار الاقتصادي القائم وضارة بمنظور المركزية السياسية المسيطرة، وهكذا تعيش الغالبية العظمى من سكانه في مساحة أقل فعليًا من الإمارات أو الأردن، فيشغل ما يجاوز 98% من السكان أقل من 6% من الأرض؛ ما يخلق كثيرًا من الاختناقات الاقتصادية والأورام الريعية وعوائق الانتشار الاستثماري والصناعي؛ ويقزّم بالجُملة من الحجم الاقتصادي المُفترض للدولة العربية الوحيدة المنتمية لنادي المئة مليون.

هذه القزامة المُزدوجة، اقتصاديًا وسياسيًا، الناتجة عن حالة التفكّك العربي، لا تسمح بنمو وتعميق صناعي؛ مُعزّزة استمرار هيمنة رأس المال التجاري، الذي يعيد بدوره تعزيزها بمصالحه التي يتعارض ضمنها تكامل التجار عديم المعنى اقتصاديًا؛ كونهم متنافسين بالتعريف، دونما أرضية للتعاون الإنتاجي المتبادل، بل وبمصلحة مباشرة في السمسرة والوكالة البالغة حدّ التبعية المباشرة للأسواق المركزية، تصديرًا للموارد الطبيعية، واستيرادًا للسلع المُصنّعة.

وهذه التبعية هي الوجه الآخر للتخلّف المذكور، كما المكوّن الثاني في استمرار حالة التفكّك؛ حيث تُديم، سياسيًا واقتصاديًا، استمرار هيمنة رأس المال التجاري كمفصل الاتصال الاقتصادي الأساسي بالاقتصاد العالمي، فضلاً عن مصلحته بالتكامل مع المراكز الرأسمالية على حساب، وبإعاقة، النمو الذاتي المحلي، صناعيًا وإنتاجيًا بالعموم؛ الذي كان بذاته ليدفع باتجاه نمو قوى اجتماعية إنتاجية ذات مصالح في استقلال وتوسّع الأسواق المحلية، فضلاً عن التبادل التجاري الإقليمي بما ينمو بها جميعًا؛ ومن ثم اتجاه تلك الأسواق المُجزّأة لمزيد من التكامل والتشابك، الذي يوفّر الأرضية الملائمة والضرورية لنمو بنية فوقية مؤسسية، نقدية ومالية مبدئيًا وعلى الأقل؛ توفّر للمنطقة بعضًا من مُعطيات النمو الذاتي والاستقلال النسبي في مواجهة الخارج.

هذه التبعية، وذلك التفكّك، وفي خلفيتهما التخلّف الصناعي، ومن ورائهم ومن أمامهم، رأسمالية المحاسيب التجارية/البيروقراطية كفراء رابط لإدامتهم جميعًا، يلعبون مجتمعين دورًا مركزيًا في دينامية عمل واستمرار المنظومة الكلية للهيمنة الإمبريالية الأمريكية، من خلال سيطرتها على المنطقة العربية ذات الموارد المحورية لعمل الاقتصاد العالمي والموقع الجغرافي المركزي لكافة المنافذ الإستراتيجية للتجارة الدولية، تلك السيطرة السياسية والعسكرية التي تخوّلها إدامة استمرار هيمنتها المالية الدولارية المدعومة بالنفط والغاز العربيين؛ ومن ثم استمرار تدفّق الريع الإمبريالي والقدرة على هيكلة القيم الاقتصادية والعمليات الإنتاجية والتدفقات المالية والنقدية عالميًا من جهة، وتعزيز وضعها الاقتصادي والسياسي، قبل العسكري، في مواجهة منافسيها وخصومها المُحتملين، وعلى رأسهم الصين بالطبع، من جهة أخرى.

يضعنا كلّ هذا أمام ثلاثية مترابطة من التفكّك والتخلّف والتبعية، هي ما تُديم العجز العربي، كشرط لاستمرار تلك الهيمنة ذاتها، كما تجعل محاولة الخروج منه والتمرّد عليه تحديًا جوهريًا لها، واضعةً أمامنا، بمنطق المخالفة البسيط، وفي إعادة تأكيد تاريخية لما نعرفه ونخشى مواجهته، ثلاثية التحرّر والنهوض العربي المناقضة لثلاثية العبودية هذه، وهي ثلاثية «الوحدة والتصنيع والاستقلال»، المُتكاملة فيما بينها ديناميًا، والمشروطة ببعضها تاريخيًا، والتي تبدأ جميعًا بتنحية رأسمالية المحاسيب، بمكوّنيها البيروقراطية ورأس المال التجاري، عن السلطة السياسية والاقتصادية معًا، في سياق المعركة الأشمل لتحرير المنطقة من الهيمنة الخارجية، وتصفية بقايا الاستعمار المباشر، ورأس جسره الأساسي، الكيان الصهيوني في فلسطين ■

الدولةُ الوطنيّةُ الديمقراطيّةُ على طريق القوميّة

د. المحجوب صبيبي. باحثٌ وكاتب/ المغرب

مقدّمة:

بناءً على التجربة التاريخيّة للامم والشعوب، التي يوثّقها بكيفيّة مستفيضة كتاب (تاريخ الحركات القوميّة بأجزائه الخمسة) تأليف وتعريب الدكتور نورَ الدين حاطوم أنّ القوميّة كانت بالنسبة للامم والشعوب ممرًّا تاريخيًّا إجباريًّا في مسار تطوّر الشعوب وارتقائها وتحوّلها نحو الوحدة عبر مراحل ثلاث:

1 –قطريّة ضيقة، كما حددتها مقاييسُ اتفاقية سايكس – بيكو.

2 –أمميّة حالمة، كما حددتها مقاييسُ الفكر الماركسي، التي تبناها الاتحاد السوفياتي، التي لم تتحقّق.

3 –قوميّة موسّعة، كما حددتها النظرياتُ القوميّةُ العربيّةُ بعد انهيار موجة العثمنة.

مبرِّر الهويّة لتوسيع الاختلاف

وفي مواجهة مفهوم الوحدة والقوميّة يثار مفهوم الهوية دعوةً للتمايز والاختلاف حتى وإن كان دعوة للتمزق والتلاشي والقزمية والصراع حتى الدموي منه، وهو مفهوم في هذه الحالة مستمد من مرحلة القبيلة والعشيرة وهو هنا تعبير عن الانتماء التقليدي ما قبل الرأسمالي، وسيتعرض للازدراء من طرف كارل ماركس في (نقد فلسفة الحق) يقول: «يا له من مشهد! إن التقسيم اللامتناهي للمجتمع إلى مجموعة من الأعراق Rassen التي يعارض بعضها بعضا بكراهياته السخيفة، بضميرها المؤنب، بضحالتها الفظة، والتي بسبب الموقف الملتبّس والمشبوه لكل عرق إزاء الآخر، يعاملها أسيادها، كلها وبلا تمييز، على أنها كائنات مسموح بوجودها...!

وصولاً إلى التطرّف القوميّ الذي سينتج الفاشية والنازية. فباسم القومية الأكثر «نقاء» وعنفا وشمولية سترتكب جرائم ضدّ الإنسانيّة بشكل لا سابق له في التكثيف المكاني والزماني في حربين كونيتين. إلا أن مسيرة الدول منذ منظمة الأمم المتحدة تتوجه نحو (نحن) أممية لكن هذا الخيار أجهضه التوحش المعولم. المتجلي في الهوية الغربية المتطرفة والعنصرية التي تمثلها نظرية أنتيغون (للنحن الغربي) و (الآخر) الأمر الذي أفضي إلى بروز منظومات وتيارات تمايز وتفاضل تشكل بالضرورة عنصرا في تعزيز أشكال الانتماءات العرقية والطائفية المتطرفة محلية ودولية باعتبارها وسائل دفاع ذاتية.

لكن الهوية، (بالمعنى الجمودي والساكن والمتمترس وراء حجاب العقل الرافض لثقافة التحرر والديمقراطية والتقدم باعتبارها محرك التجديد المجتمعي والفعل الذي يسمح بإعادة إنتاج وابتكار الذات المتحررة)، لم تعد سوى أنشودة حماسية تعبر عن مشاعر إحباطية نتيجة الهزائم المتعددة الداخلية والخارجية الفكرية والعلمية والسياسية والتربوية والاجتماعية... يبقى من الضروري التذكير بأن الناس يرفضون الشعور بأنهم في أزمة، لأن الهوية عند غالبية البشر أيضا عنصر اطمئنان بامتياز.

أسس ومنطلقات وصراعات حول القومية

وعلى الرغم من أن بعض المفكرين الماركسيين يسقطون من حسابهم أهمية الثقافة وما تحمله من أفكار وعواطف، شاهدها ما حصل ويحصل من تعاطف ومناصرة للفريق المغربي الذي حقق انتصارات غير مسبوقة عربيا وإفريقيا في كأس العالم بقطر حيث هزت الفرحة الأمة من الخليج إلى المحيط جعلت الصحافة الغربية تتساءل عن سبب هذه الفرحة العارمة لكل الشعوب العربية، مهما كانت خلافات أنظمتها، لأن الأصل عند الغربين هو فرح أبناء الوطن المنتصر منتخبه فقط، وهذا تفسير تحكمه مشاعر استعمارية حاقدة تكشف أن كل ما قاموا به من دعايات وأكاذيب للتفرقة لم يجدي فتيلا ... كذلك إن النزوع إلى تفسير التاريخ بعوامل اقتصادية بحتة، حتى وإن كان في بعض مكوناته صحيحا، إلا أنه لا يخلو من مبالغة، حيث لا ينبغي أن نهمل العوامل الثقافية فكرية كانت او وجدانية، وينبغي أن تُضم المعطيات المادية والثقافية إلى بعضها البعض لتشكل رؤية شمولية للواقع الموضوعي الذي تنبني على قاعدته ركائز القومية الواعية كعقد اجتماعي بين مكونات المجتمع. علما أن الذي يُتخوف منه هو نظرية القومية اللاواعية، وهي توجه يتميز بحدة نمو العاطفة القومية على قاعدة الانتماء العرقي (العرقية) وتنمى بين أعضاء الإثنية إياها روحا جياشة من العواطف التضامنية من كرامة وشرف ونقاء في العرق والدم، تلك العوامل التي تتقوى بفعل عوامل الإعلام والدعاية المكثفة الرائجة التي تتغذى باستمرار عبر مختلف الوسائط حيث يصبح البحث عن المميزات بل واختلاقها والمحاججة بها واعتماد المظلومية ضد الآخر وتبخيسه وتحقيره وإبراز مشكلاته وهزائمه وما يشاع عنه، على أساس أنه مؤصل فيه وراثيا وفسيولوجيا... وإثارة كل ما يقوي الحمية من نفخ في الذات حتى يتحول سلوك الفرقة إلى عصبية وشوفينية مقيتة وهكذا كانت النازية... وخير مثال : والذي انتشر انتشار النار في الهشيم هو ما مارسته الإمبريالية الأمريكية والصهيونية والرجعية ضد الناصرية كمشروع قومي، فكانت أغرب التهم التي تم كيلها للزعيم الراحل جمال عبد الناصر لأجل تشويه مواقفه واغتيال شخصيته (هي كونه على صلة بالمخابرات المركزية الأمريكية قبل الثورة) وقد بدأ اتهام نصر سنة 1969 عندما نشر مندوب وكالة المخابرات المركزية الأمريكية (مايلز كوبلاند) كتابه ذائع الصيت (لعبة الأمم) هذا الكتاب الذي أصبح مرجعا أساسيا لكل أعداء عبد الناصر وقد بين (حسنين هيكل) الصحافي

المصري الشهير ومن خلال مجموعة وثائق ورسائل التي تثبت كون (مايلز كوبلاند) نصاب ومحتال وأنه نشر كتابه بأوامر أمريكية وبتمويل سعودي.

المدهش في الأمر أن هناك مجموعة كتب عربية ظهرت كان مرجعها الأساسي هو كتاب (لعبة الأمم) أذكر منها على وجه الخصوص: (كلمتي للمغفلين، وثورة يونيو الأمريكية، وكتاب عبد الناصر ولعبة الأمم...).

مطلب القومية في مواجهة التضليل

ولقد جئت بهذا التقديم لأننا نمر بأسوأ مرحلة من التاريخ حيث تجتاح الوطن العربي هجمة تغريبية بربرية تحالفت فيها نفس القوى النيوليبرالية المتوحشة والصهيونية العالمية والرجعيات العربية لتصفية ما تبقى من الإرث القومي التحرري، بنشر عوامل التفرقة وتمزيق الكيانات القطرية التي كان أملنا ولازال أن تتحول بنضال وإرادة شعوبها دولا وطنية ديمقراطية، قاعدة للمشروع القومي وسيبقى رغم العوائق والمطبات، المشروع القومي قائما مهما تكالبت تلك القوى العدوانية بفعل الأدوار النضالية للشعب الفلسطيني وقواه المقاومة لأنه وبكل تأكيد لا يمكن لأي قوة مهما ملكت من وسائل السيطرة أن تضعف مناعة الانتماء إلى هويتنا العربية المتعددة الثقافات والشعوب، والتي تنتظم مهما تعددت الألسنة في نظمة لغوية موحدة وإن كره المتحذلقون عملاء النيولبيرالية المتوحشة والصهيونية والرجعية، دعاة اللسان الدارج ودعاة التغريب لأن الهوية الثقافية الغنية بتنوعها هي السمة الإنسانية التي تميَّز شعوبنا ونعتزُ بها.

رؤيتنا إلى القومية العربية

فالقومية العربية من الناحية الوجودية هي كينونة اقتصادية واجتماعية وثقافية متكاملة، ومن الناحية المجردة هي فكرة اجتماعية وثقافية ووجدانية لا تستبعد أي مكون من مكوناتها اللغوية والثقافية، من حيث موقعها في منظومة الوحدة التاريخية لفكرة القومية العربية، فإن رؤيتها كما هي تفترض إدراك حالتها وموقعها ضمن مسار التطور التلقائي لتاريخ هذه الشعوب، والذي تعمل القوة النيوكولونيالية المتوحشة وعملائها على اجهاض ارتقائه بكل الوسائل الممكنة والتي تتلون حسب كل مرحلة وصولا إلى مشروع تقسيم المقسم بالعمل على إنشاء دويلات دينية طائفية، أي النكوص بالدولة القطرية العربية إلى مرحلة ما قبل بناء الدولة الحديثة، وهذا المفهوم صاغه نظرياً برنارد لويس، المفكر الصهيوني، وتعمل الإمبريالية الأميركية على تنفيذه، بواسطة مشروع الشرق الأوسط الجديد. وبواسطة التطبيع مع العدو الصهيوني.

ولقد تأكد بالملموس ومرة أخرى أن القومية تعتبر مرحلة تاريخية اجبارية في تطور المجتمعات والأمم وأن تطور أي تشكيلة اجتماعية يتكون من سلسلة حلقات مترابطة كل مقدمة تؤدي وتفضي إلى نتيجة أرقى مشكلة بذلك مجرى تاريخي متصل يصل الحاضر بالماضي ولكن ليس بشكل خطي لأن هذا الاتصال بين حلقات التاريخ ليس ترسيمة رتيبة معادة ومكرورة، فهناك انتقالات مفصلية تعتبر محطات كبرى وملزمة أو اجبارية للتطور بفعل التراكمات الكمية وحركية المجتمع وثقافته فهناك مجتمعات يعرقلها التضليل والقمع والحمولات الإيديولوجية السائدة فتتسم بالبطء والانتقالات التدريجية، وهناك مجتمعات على العكس من ذلك تتميز بحركية قوية وحيوية وتوثب وتحقيق مكاسب إيجابية نتيجة لنضالاتها ووعيها... إذن لكل شعب فترات متميزة اندفاعا وتقدما أو تراجعا وركودا.

النضال الديمقراطي على طريق القومية والنضال الديمقراطي المحددة أهدافه واستراتيجيته يعتمد فيما يعتمده مخططا نحو البناء القومي خطواته تحقيق أولا ثورة ثقافية تقوم على تمتين علاقة المساواة والعدالة بين شرائح المجتمع كافة، من دون تمييز أو تفضيل مع احترام وتقبل الآخر. وإن مقاييس التناوب على الحكم، في مرحلة الدولة الوطنية الديمقراطية، تقوم على قواعد الانتخاب الحر والنزيه والكفاءة والنزاهة، وليس على المحاصصة الطائفية أو المذهبية.

وبعد بناء الدولة الوطنية الديمقراطية بكل مقوماتها وأسسها، فستكون الطريق السليم لبناء وطن قومي عربي سليم وذلك لأن القومية حاجة لتكامل اقتصادي ودفاعي وعلمي بين شتى الأقطار، وهذا ما يجعلها مطلبا تاريخيا ملحا لكل العرب.

شحذ الوعي ضرورة لمواجهة التضليل ومخاطره

ومرة أخرى أؤكد على خطورة ما يشاع من دعايات وما توهمنا به القوى الاستعمارية الجديدة، على أساس أنه تمدن وحضارة وما تثيره من زيف وما تشوهه من مطالب حول الحريات والحقوق والمساواة... وما تشجع على ظهوره وتكرسه من اختلافات إثنية وطائفية ومذهبية... وما تهتم به من فلكلور ومن تسديج للفنون حيث تقدم حولها الدراسات والأبحاث... وما تدعمه وتشجع عليه من نزعات وأفكار زائفة هادفة إلى إشاعة الفرقة وتخريب وحدة الأمة وتمزيقها معرقلة كل الممرات الإجبارية التاريخية والتطورية التي تقتضيها التحولات الكبرى كبناء الدولة الوطنية الديمقراطية وتحقيق القومية ووحدة الأمة، واكتمال استقلال التراب الوطني واستقلال الاقتصاد الوطني... وقد تلجأ إلى القوة والدسائس وخلق الحركات الإرهابية (القاعدة وداعش ومن لفهما) لأجل غرس ما تسميه القيم الجديدة من ديمقراطية مفترى عليها وقبولنا بحصد ثمار التبعية، معتبرة أن استسلام الشعوب وبؤسها وقبولها بالاستبداد ومختلف المظاهر الكاذبة والمضللة والتي تعتبرها حضارة وتمدن» وتفاخر بالنظام الحر وبالأنظمة الاستبدادية، كونها خضعت بنجاح لعملية زرع قيم وأخلاق وتوجيهات المؤسسات الإمبريالية من بنك عالمي وصندوق النقد الدولي، كل ذلك تعتبره تمهيدًا ومقدمة لحصاد ما تنتجه هذه المجتمعات التابعة سواء من خلال هجرة العقول المبدعة واليد العاملة الكفؤة أو ما يتم استنزافه منها من خيرات ومنتوجات فلاحية وخامات معدنية وما تستورده تلك البلدان التابعة من منتوجات وأسلحة للقمع وللحروب الممكن التحريض عليها... كل ذلك لتغذية عجلة الاقتصاد الإمبريالي■

المسألةُ القوميّة

الطاهر المعز. باحثٌ وكاتبٌ سياسيٌّ/ تونس

طُرحت المسألةُ القوميّةُ في أوروبا، خلالَ القرن التاسع عشر، قَبْلَ انهيار الدّولة العثمانيّة واحتلال الإمبرياليتَيْن؛ الفرنسيّة والبريطانيّة معظم أجزاء الوطن العربي التي كانت تحتلّها تركيا العثمانيّة، وما تزال بعضُ بلداننا تحت لاستعمار المباشر والأخرى خاضعة للاستعمار غير المباشر، ما يعني استمرار التناقض مع الإمبريالية في ظل واقع يتميّزُ بالتقسيم والتجزئة، وبُحْكم الفئات الكمبرادوريّة الرّاعية لمصالح الإمبرياليّة وشركاتها التي تنهب الثروات، باستخدام ترسانة القمع لوأد كافة أشكال المعارضة وقوى التحرّر من الاستعمار المباشر وغير المباشر، وقد لا يُؤدّي إنهاء حُكم وكلاء الإمبريالية المحليين حتمًا إلى التحرّر الاقتصادي، كما قد لا تؤدّي الوحدة العربيّة بالضرورة إلى التحرّر الوطني الديمقراطي ولا إلى وضع حدٍّ للاستغلال الطبقي ولاضطهاد فئات أو أقليات أخرى، إذا كانت الوحدة فَوْقيّة، غيرَ ديمقراطية.

تنطلقُ عقيدةُ القوميّةِ العربيّةِ من تشكيل سكّان الوطن العربي أمّة واحدة وجب تجميعها وتجاوز التقسيم الاستعماري لاتفاقية «سايكس/بيكو» 1916 ووعد بلفور، والاستفادة من أخطاء ونواقص محاولات الوحدة الفوقيّة...

يندرجُ طرح هذه المسألة في الفقرات الموالية ضمن الاحتفاء بالذّكرى الخامسة والخمسين لإعلان تأسيس الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين التي يرتبط تاريخها بحركة القوميّين العرب، ليُشكّل ميلاد الجبهة همزة وَصْل بين المسألة الوطنيّة (تحرير فلسطين) والمسألة القوميّة (وحدة الوطن العربي)، وإثراء برنامج التحرّر الوطنيّ والقوميّ بُأفق اشتراكيٍّ أمَمي. كما يندرجُ طرح المسألة القوميّة ضمن التّأكيد على مركزيّة القضيّة الفلسطينيّة، ومقاومة الشعوب العربيّة لمسار التطبيع الرّسمي للأنظمة، بل عرقلته منذ أكثر من أربعة عُقُود، من قِبَل مختلف فئات ومكونات الشعوب العربيّة، لتبْقى القضيّة الفلسطينيّة حاضرة - رَغْم قَمْع الأنظمة ورغم الإمبرياليّة وأجهزة إعلامها ومنظماتها غير الحكومية - في الساحات والشوارع والتظاهرات المحلّيّة، وحتّى في ملاعب الرياضة...

الوحدة العربيّة وصراع الطبقات والأمميّة

تشكّلت حركة القوميين العرب من قبل اليسار الاشتراكيّ العربي الذي اعتبر نفسه امتدادًا لرواد النهضة العربيّة، وناضلت من أجل تحرُّر العرب من الاستعمار ووحدتهم كأمة، بينما اعتبر اليسار التقليدي - الأحزاب الشيوعية التي تبنّت موقف الاتحاد السوفييتي بشأن فلسطين والاعتراف بالكيان الصهيوني - الفكر القومي «شوفينيا»، بل وما يزال بعضهم يستخدم عبارة «القومَجيّة والقُوْمَجيِّين»، استهجانًا للفكرة وللأحزاب القومية، فيما اعتبر آخرون (التيارات التروتسكية) النضال من أجل التحرّر ومقاومة الإمبرياليّة انحرافًا عن الصراع الطبقي وتَهَرُّبًا من مُقاومة الرأسماليّة المَحليّة.

تتمثّلُ إحدى المحاور الرئيسيّة لهذه الورقة في أن العُرُوبة لا تنطلق من معطيات أثنية (أو عرقية)، بل من منطلقات تاريخيّة وجغرافيّة وثقافيّة، ومن الانتماء القُطري نحو الانتماء القوميّ والأمميّ، ومِنْ فرضيّةٍ أنّنا أمّةٌ عربيّةٌ قائمة بفعل وحدة الأرض (الامتداد الجغرافي، من المحيط إلى الخليج) والتاريخ والثقافة (واللغة جزء منها) واستمرار العلاقات والعيش المشترك، والطموح أو الشعور الجَمْعي، منذ قُرُون عديدة، وعرقلت التجزئة والإمبرياليّة والأنظمة العميلة تَوَفّر عنصر الاقتصاد المُشترك (يُستخدم البعض «وحدة السّوق» وهو عبارة رأسمالية بحتة) الذي لا يُلغي غيابه وجود الأمّة العربية التي ليست بصدد التكوين كما يدّعي البعض، بل هي أمّةٌ جُزّأها الاستعمار وفكّكها إلى دويلات، ما يستوجب إعادة صياغة الوعي القومي والهُويّة العربيّة، وربط الصراع الطبقي بالمسألة القومية، والنضال من أجل تحرير الأراضي المحتلّة، من فلسطين إلى سبتة ومليلة والجُزُر الجعفرية وجزر الخالدات، مرورًا بلواء اسكندرونة والأحواز، وإعادة توحيد أجزاء هذه الأمّة، من أسفل (وليس بقرار فَوْقي من الحكومات) وتشكيل كيانٍ مُوَحَّد، قد يكون دولة أو اتّحادًا ديمقراطيًّا يراعي ثقافة وطموحات الأقليات، بمحتوىً اشتراكي، يُحقّق الوحدة الاقتصاديّة وإعادة النظر في نمط الاقتصاد الرّيعي، وتوجيهه نحو الاقتصاد المُنْتج، وإعادة توزيع الثروات، لتكون الوحدة العربيّة منصّة للتضامن مع الشّعُوب المُضْطَهَدة والطبقات المُسْتَغَلّة، وخطوة نحو الأمميّة...

المسألةُ القوميّة والإمبرياليّة

انتشرت في الوطن العربي «مُوضة» إنكار وجود الأمة العربيّة، وتضييق المسألة القوميّة، باسم «التقدّميّة» و«اليسار» و «العلمانيّة»، والمُزايدة بضرورة الاهتمام بالصّراع الطبقي، بدل التركيز على الإمبرياليّة، وكأنّنا تجاوزنا مرحلة الإمبرياليّة، وتجاوزنا مسألة النضال من أجل تحرير فلسطين والأراضي العربيّة المحتلّة، وركّزت هذه القوى على بعض الحقوق الفرْديّة، بهدف تمزيق الرّوابط الوطنيّة والقَوميّة، وتفتيت الشعوب إلى «مُكَوّنات»، وتأييد انفصال الأكراد أو البربر، بدل اندماجهم في كيان عربيّ ديمقراطيّ، فيما يعدّ العديدُ من العرب التّقدّميين الاتّحاد الأوروبي نموذجًا يُحْتَذى، والواقع أنّه اتّحادٌ غيرُ ديمقراطيّ، يخدم مصالح الرأسماليين ضد الكادحين وصغار المزارعين والفُقراء، ولا تُمثلُ مؤسّسات الاتّحاد الأوروبي، سوى مصالح المصارف والشركات العابرة للقارات، ضد مصالح الشعوب والكادحين، فيما يبقى دور نُواب البرلمان الأوروبي المُنتَخبين صوريًّا مقابل النفوذ المُطلق لمُمثّلي الحكومات، أي المُفَوّضيّة...

يعدُّ بعضُ اليسار أن حركات التحرر الوطني والقَوْمي «برجوازية بطبيعتها»، بما فيها المُقاومة الفلسطينية، والمقاومة العراقية ضد الاحتلال الأمريكي، فالإمبريالية مرحلة من مراحل تطور الرأسمالية، تستعمر الأوطان، وتضطهد الأمم وتستغل ثرواتها باستخدام العُنف العسكري بالتوازي مع الاستغلال الطبقي، ما يجعل من النضال من أجل التحرر الوطني والقومي صراعًا طبقيًا أيضًا ضد «المركز الرأسمالي» الذي يعمل على «عَوْلَمَة» الأسواق، منذ القرن التاسع عشر، ويبقى الصراع قائمًا داخل حركات التحرر لإدماج عملية التحرر من الاضطهاد بالتحرر من الاستغلال الطبقي والاجتماعي، ومن أجل المُساواة الكاملة بين المواطنين.

يكمنُ الاختلافُ الجوهريُّ بين القوى القوميّة التقليديّة والقوى التحرّريّة الاشتراكيّة، في ربْط عمليّة النضال من أجل الوحدة العربية بالديمقراطيّة وبإنجازها قاعديًّا (أُفُقيًّا)، وليس عَمُوديًّا وفَوْقيًّا، وتغيير علاقات الإنتاج، وتوجيه الإنتاج نحو تلبية احتياجات المواطنين وليس للتصدير وتلبية احتياجات الأسواق الخارجية، وتأميم الثروات العربية - بدل استغلالها من قِبَل الشركات الأجنبية - وزيادة الإنفاق على البنية التّحتيّة والتعليم والصحة والنقل والمسكن، والاستثمار في قطاعات الإنتاج الصناعي

والزراعي والبحث العلمي، وتحويل الاقتصاد الرّيعي إلى اقتصاد مُنتج، وتوزيع الثروات بشكل عادلٍ لتلبية احتياجات جميع المواطنين بالوطن العربي، بدل خدمة المصالح الإمبريالية أو استيراد الغذاء والأدوية والسّلاح من الدول الإمبريالية.

تحديثُ أطروحاتِ المسألة القوميّة:

يُحاول إعلامُ الاستعمار إنكارَ وجود الأمّة العربيّة ومَحْوَ أي أثر للعروبة في تسمية الوطن العربي «منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا»، وفق صندوق النقد الدّولي، وينْسخ العديد من الأفراد ومن المنظمات والأحزاب هذه التّسمية المَسْمُومَة، عن وعي أو عن غير وعْي، في مناخ جعل موضوع الأمّة والوحدة يتلاشى أو يُهْمَل، ويُلْغى من النقاشات، منذ تسعينيات القرن العشرين، بالتزامن مع هيمنة النيوليبرالية وانهيار الاتحاد السوفييتي والعدوان على العراق، بمباركة ومُشاركة جامعة الأنظمة العربية تحت هيمنة السعودية، وبالتزامن مع التنازلات والتطبيع المَجاني لقيادات منظمة التحرير الفلسطينيَة، بعد انسحاب مصر (أكبر دولة عربية) من جبهة المقاومة، في ظل هيمنة القُطب الإمبريالي الواحد، بزعامة الإمبريالية الأمريكية، ليُصبح من الضّروري إعادة طرح هذا الموضوع (ومُلْحقاته) على جدول الأعمال، وخوض حوارات ونقاشات هادئة وبنّاءَة، دون تشنّج وتخوين.

تستغل الرأسمالية في مرحلتها الإمبريالية ثروات وجهود سكان المُسْتَعْمَرات، ومنها البلدان العربية، وتُصدّرها إلى «المركز»، حيث يتم استثمارها في الصناعات العسكرية والتكنولوجيا الدّقيقة وتحقيق مستوى عالي من الربحية، مع توزيع جزء يسير من الثروات المنهوبة على العاملين والبروليتاريا والفئات الوُسطى، ببلدان المركز الإمبريالي، بهدف المحافظة على مستوى عيشها، وشراء السّلم الاجتماعية، على حساب شُعوب وبروليتاريا بلدان «الأطراف»، وتُساعد تجزئة الوطن العربي على استمرار نهب الثروات، بينما يُساهم التعاون والتنسيق العربي، في التعْبئة والنضال وفي تقريب الشعوب، باستخدَامُ التراث المُشترك واللغة والثقافة، وتخطي الهويّات الضّيِّقَة المُصْطَنَعة التي استغلّتها الرّجعيات العربية (المتحالفة مع الكيان الصهيوني) لتكثيف القمع الدّاخلي، من المغرب إلى البحرَيْن، ولتخريب وتدمير بلدان عربية أخرى (العراق وسوريا واليمن وليبيا...)، والتّخلّي عن فلسطين ودعم الصهاينة ضد «الإخوة» في الدّين (إيران) وفي العُرُوبة (فلسطين وسوريا وليبيا...)، وتُمكن التعبئة العربية الشعبية المُشتركة من توثيق الروابط بين النضال الديمقراطي (الحريات الفردية والجماعية) والمسألة الوطنية والقومية والتحرر من الاحتلال والهيمنة، ومن الأنظمة الحاكمة التي تدعمها الإمبريالية لتُمارس احتلالاً داخليا، يُعَرْقِل بل يحتَجِزُ تَطَوُّرَ المجتمع.

اللغة والمسألة القومية

تُيَسِّرُ وحدة الثقافة واللغة والطموحات عملية التوحيد وبناء وطن عربي كبير، بمختلف مكوناته الدّينية والأثنية والثقافية، التي تتلاشى في حالات المَدّ الثوري، أو خلال فعاليات الدفاع عن فلسطين، ويتطلّبُ إدماج الأقليات في النضال القومي (المُناهض للإمبريالية وللوُكَلاء المحليّين) وضوح هدف القضاء على الاستغلال والاضطهاد، من أجل بناء اقتصاد عربي مُتكامل ومُشتَرَك، في ظل منظومة عربية ديمقراطية، تحقق المساواة الكاملة بين الجميع، بدل التقسيم الذي يُيَسِّرُ عملية الهيمنة، ونظرًا لضَعْف القوى التقدّمية والاشتراكية، فإن إنجاز هذه الخطوات مَنُوط بالأجيال القادمة.

تُشكّل اللغة العربية إحدى ركائز مقومات الأمة، فهي اللغة المُشتركة المكتوبة في كافة البلدان العربية، كما في شمال مالي وتشاد ومناطق أخرى، في آسيا وإفريقيا، وتَمَثّل دور الاستعمار في تغذية بعض النزعات العرقية التي تعتبر أن العرب ولُغَتَهُم دخلاء على المغرب العربي (في محاولة للمُساواة بين مرحلة ما قبل الرأسماليةً ومرحلة الرأسمالية الاحتكارية والإمبريالية)، ليَنْفُوا الحديث عن وطن عربي أو أمة عربية، رغم وجود شعب عربي أغلبي يعيش على مساحة جغرافية، تمتد من الخليج إلى المحيط، وتربط بين أفراده عوامل متعددة كافية لاعتبارنا أمّة قائمة، تضُمُّ مجموعات أو أقليات قومية لها حقوق وواجبات، وعلينا أن نعمل على تحقيق مطالبها في العدالة والمُساواة، دون تدخل إمبريالي، باسم «حقوق الإنسان»....

إن اللغة ليست مُجرّد وسيلة تخاطب واتّصال، بل جزء من الهوية، وِوعاء ثقافي ذي خلفية تاريخية وحضاريَة، ليندرج الدفاع عن الثقافة واللغة العربيتَيْن ضمن مشروع أرْحَبَ، يجعل من وحدة الوطن العربي والأمة العربية خطوة نحو الأمَميّة - خلافا لدعوات الانقسام وسلخ الإنسَان العربي عن هويته وتراثه- ما يستوجب إحياء أو تفعيل حركة التحرر العربي، وبلورة الوعي القومي العربي، ضمن مشروع تقدّمي قاعدي، ينطلق من الأسفل من خلال التنسيق بين القوى المناضلة التي تخوض النضال الوطني، ويقوم (المشروع) على بناء قاعدة شعبية عربية مناهضة للاستعمار المباشر وغير المباشر وللرجعية الحاكمة...

خصوصية المسألة القومية العربية

نحن أمة مُضْطَهَدَة، مُقسّمة إلى دول خلق الاستعمار معظمها وفتّتها ورَسَمَ حُدُودَها، وعرقل تطورها، وزرع الكيان الصهيوني على أرضها، لمَنع تحرُّرها وَوحْدَتها الاقتصادية والسياسية، لذا ما نزال في مرحلة النضال من أجل التحرّر الوطني والقومي ضدّ الإمبريالية والصهيونية، وعُملائهما المحليين، لتكون الوحدة تقدّمية وديمقراطية، ذات مضمون اجتماعي يُنْصف الكادحين والمُنْتجين، يندَرِج ضمن مسار أَرْحَبَ يشْمَلُ نضَالات شعوب إفريقيا وآسيا وأمريكا الجنوبية، والكادحين بالبلدان الرأسمالية المتطورة، ضد الاستعمار والاضطهاد والاستغلال، لتكون عملية التّحرّر والوحدة خطوة نحو الاشتراكية، وهو ما ترفُضُهُ أو تعجز عن تحقيقه «الرأسمالية الوطنية»، رغم رَفْع بعض فئاتها الشعارات «التّقدّمية» وَ «الاشتراكية».

نحن بحاجة إلى صياغة مشروع عربي تقدّمي، مقاوم للاستعمار المباشر، واعتبار القضية الفلسطينية قضية وطنية وقضية قومية، فالاستعمار الاستيطاني الصهيوني يستهدف الوطن العربي ككل، وشمل عدوانه العسكري بلدانا عربية عديدة من تونس إلى العراق، ويقاوم المشروع كذلك الاستعمار غير المباشر، ووكلاءَهُ من الأنظمة الكمبرادورية، ويقاوم كافة مظاهر الهيمنة والتبعية والاستغلال والاضطهاد ونهب الموارد، ويتطلب هذا البرنامج إعادة صياغة مسألة الوحدة العربية، ضمن شكل تختاره الشعوب، لتندرج ضمن حق الشعوب والأمم المضطهدة في تقرير مصيرها، ولذا فهي لا تُمثل انحرافًا عن مهام الصراع الطبقي، بل جُزْءًا من النضال ضد الرأسمالية الاحتكارية (الإمبريالية) ومن نضال شعوب الأمم المُضْطَهَدَة من أجل الاستقلال والتحرر من الهيمنة الإمبريالية، وعدم الاكتفاء بالاستقلال السياسي، بل استكمال الاستقلال الاقتصادي، وتطوير القُوى المنتجة، ضمن تحالف يضمن استقلالية الطبقة العاملة ومنظماتها عن الإيديولوجيات والقوى الشوفينية، لتتمكّن من مكافحة الانحرافات وتطوير مكاسبها والنضال من أجل مجتمع يطالب من كل شخص القيام بواجباته ليُمَكّنَهُ من الحصول على ما يحتاجُهُ■

القوميّةُ بين زمانِ الانغلاقِ وزمانِ العولمة

البدالي صافي الدين. قياديٌّ في حزبِ الطليعةِ الديمقراطيِّ الاشتراكيِّ/ المغرب

إنّ الحديثَ عن المسالة القوميّة يدفعنا إلى طرح الإشكاليّة التالية: القوميّة بين التحوّل المتسارع الذي يعرفهُ العالمُ على المستوى الاستراتيجيّ والاقتصاديّ والاجتماعيّ والسياسيّ والتكنولوجيّ وبين الانغلاق على الذات.. ولتحليل هذه الإشكاليّة لا بدَّ من طرح الأسئلة التالية: أي مفهوم للقوميّة؟ هل القوميّةُ كانت سبيلًا لتحدي الاستعمار والعولمة؟ هل القوميّةُ كانت خيارًا استراتيجيًّا أم إفرازًا اجتماعيًّا أو سياسيًّا؟ هل للدولة القوميّة روافدُ تقويها؟

ا ـ على مستوى مفاهيم القوميّة

هناك عدّةُ أبحاث واجتهادات لتحديد مفهوم القوميّة، ويمكن أن نأخذَ منها ما يلي: القوميّة (Nationalisme) هي كيانٌ سياسيٌّ واجتماعيٌّ واقتصاديٌّ له خصوصيّةٌ معيّنةٌ تتميّزُ بمصالح الجماعة/ الأمة من حيث الحفاظ على السيادة الكاملة على وحدة التراب أي الحكم الذاتي، على اعتبار أن المذهب السياسي يرى أنّه على الأمّة أن تحكم نفسها بنفسها دون أيّ تدخل خارجيٍّ وأن تقرّرَ مصيرها بنفسها (الحق في تقرير المصير بالمفهوم الحديث). كما يمكن تعريف القوميّة على أنّها شكلٌ من أشكال الارتباط بالأرض وبالعادات أو التقاليد وبالآباء والأجداد، وتقديم مصلحة الوطن على المصلحة الشخصيّة. وحسب «كارلتون جاى اتش هايز» (HAYES, CARLTON J.H) وهو مؤرّخٌ أمريكيٌّ يرى أنّ القوميّة هي اندماجٌ عاطفيٌّ حديثٌ لظاهرتين قديمتين للغاية؛ هما: الوطنيّة، والتبعيّة لدولةٍ معيّنة». نماذجُ من القوميّة

– النموذج الأوّل وهو المعروفُ باسم البدائيّة أو المعمرة أي الدائمة أي ما هو مستمرٌ لا يموت، يرى هذا النموذج بأن القوميّة ظاهرةٌ طبيعيّة. ويرى هذا النموذج أنّه على الرغم من أن مفهوم الأمة قد يكون حديث العهد، غير أن الأمم كانت موجودة دائمًا.

– والنموذج الثاني: هو الإثنوسيمبولية، «ethnosymbolisme» وهو منظورٌ معقّدٌ يسعى إلى تفسير دولة قوميّة، أو هُويّة قوميّة، أو قوميّة إقليميّة، أو قوميّة مدنيّة، أو عرقيّة ويسعى إلى تفسير القوميّة من خلال السياق التاريخي ظاهرةً ديناميّةً وتطوّريّةً نتيجة لروابط الدولة الذاتيّة بالرموز الوطنيّة المشبّعة بالتطوّر التاريخيّ.

– النموذج الثالث: والأكثر هيمنةً هو الحداثة « le modernisme» الذي يعدُّ بأنّ القوميّة ظاهرةٌ حديثةٌ هي حاجةٌ إلى العوامل الهيكليّة للمجتمع الحديث كي ينفتح ويخرج للوجود.

– أما على مستوى المصطلحات اللغويّة فإنّه في قاموس المعجم الوسيط: القوميّة هي الجماعةُ من النّاس تجمعهم جامعة يقومون لها، جماعة من الناس تربطهم وحدة اللغة والثقافة والمصالح المشتركة، قومية عرقية، قومية ثقافيّة، قوميّة مدنية، قومية أيديولوجية، مدارس اللاسلطوية التي تعترف بالقومية، قومية الوحدة، قومية الاغتراب. ولقد استخدمت كلمة nation «أمة، قوم» في اللغة الإنجليزية قبل عام 1800 وفي أوروبا للإشارة إلى سكان بلد ما وكذلك إلى الهويات الجماعية التي يمكن أن تشمل التاريخ المشترك، والقانون، واللغة، والحقوق السياسية، والدين والتقاليد، بمعنى أنها أقرب إلى المفهوم الحديث لمفهوم الجماعة. أصبح هذا المصطلح سلبيا بشكل متزايد بعد عام 1914 حسب غليندا جليندا آنا سلوجا (مواليد 29 مايو 1962) وهي أستاذةُ التاريخ الدولي والرأسمالية في معهد الجامعة الأوروبية، في إيطاليا حيث تشغل منصب مَدير مجلس البحوث الأوروبية. لم تكن القوميّة معروفة من الناحية النظريّة تاريخيًّا إلا في نهاية القرن الثامن عشر وتطوّرت في القرن التاسع عشر لدرجة إنشاء دول على أساس الهُويّة القوميّة كالقومية العربيّة مثلا. قبل ولادة عصر القوميّات حيث بنيت الحضارة على أساس دينيّ لا قوميّ، وسادت لغاتٌ مركزيّةٌ مناطق أوسعَ فكانت الشعوب الأوروبيّة تنضوي تحت الحضارة المسيحيّة الغربيّة وكانت اللغة السائدة في الغرب هي اللغة اللاتينية. بينما سادت في الشرقين الأدنى والأوسط، الحضارة الإسلامية واللغة العربية. ونحو عام 1835ـ تنبه المؤرخون والسياسيون لدلالة القومية في الثقافة الغربية، حيث احتل مفهوم القومية مكانة بارزة في الفكر السياسي والتاريخي والاجتماعي والثقافي. فإن نشأة هذا المفهوم كانت في أوائل القرن التاسع عشر وأن نشأته أتت ضمن ما يسمى «نظريات العقد الاجتماعي»، هذا المفهوم بديلًا عن الانتماء العقائدي الديني بعد كوارث حكم الكنيسة في أوروبا (عصر الوطنية والقومية والشيوعية والعلمانية والليبرالية) كلها انتماءات وضعيّةٌ لتكون بديلًا عن تلك الانتماءات العقائدية ليتأسس مفهومNationalisme بالإنجليزية والقوميّة بالعربيّة كلاهما حديثان، يعود هذا المصطلح إلى عام 1844، على الرغم من أن هذا المفهوم قديم. أصبح مهما في القرن التاسع عشر. كما أنه أصبح سلبيًّا بشكل متزايد في دلالاته بعد عام 1914. تُلاحظ غليندا سلوغا أن «القرن العشرين، كان فترة مخيبة للآمال جدًّا للقوميّة، كان أيضًا العصر العظيم للعولمة».

نشأة القوميّة:

تمَّ إنشاءُ هذا النظام من قبل بعض الأشخاص الذين يعتقدون بأنّ بلادهم أفضل من الآخرين، ويعود ذلك الاعتقاد إلى بعض الجذور العرقيّة لديهم، ويمكن لبعض البلدان إنشاء القوميّة على أسس اللغة، أو الدين، أو الثقافة، أو مجموعة من القيم الاجتماعيّة المشتركة، حيث إنّ القوميّين لا ينضمون إلى منظّمات عالميّة، ولا يتعاونون مع دول أخرى، فهم يطالبون بالاستقلال عن الدول الأخرى، ويهدفون إلى إنشاء دولة ذات حكم ذاتيٍّ لتحقيق المصلحة الذّاتيّة للأمّة... ويعتقد الأشخاص القوميّون بأنّهِ يمكن لمصالحهم المشتركة أن تحل محلّ جميع المصالح الفرديّة أو الجماعيّة للأفراد الآخرين، كما يعتقدون بأن لهم الحق في السيطرة على أمّة أو قوم آخر بسبب تفوّقهم عليهم، ويميلونَ إلى العدوان في بعض الحالات التي تهدّدهم، ويُبدون معارضتهم

للعولمة أو الإمبراطورية، ويتظاهرون ضدَّ أي فلسفة في بلادهم، مثل الدين، بينما يتميز الأشخاص الوطنيون بفخرهم ببلدهم ورغبتهم في الدفاع عنه.. أوّل مظهر للقوميّة برز في أمريكا، وكان برفض النظام الحاكم القديمً ونقلٍ إلى الشعب، وتحرير الأمة من الاضطهاد والاستبداد داخليًّا وخارجيًّا ولم يكن مجرّد دوافع وطنيّة، وكما قال هانز كوهن في عام 1957م إن القومية لا يمكن تصورها دون وجود السيادة الشعبية، وأشار كارلتون هايز إلى أنّ القومية هي اندماجٌ عاطفيٌّ حديث لظاهرتين قديمتين للغاية؛ هما: الوطنية، والتبعية لدولة معينة.

القومية العربية: أو العروبة في مفهومها المعاصر هي الإيمان بأن الشعب العربي شعب واحد تجمعه اللغة والدين والثقافة والتاريخ والجغرافيا والمصالح.

في عام 1913 اجتمع بعض المفكرين والسياسيين العرب في باريس في المؤتمر العربي الأول. وتوصلوا إلى قائمة من المطالب للحكم الذاتي داخل الدولة العثمانية. وطالبوا كذلك ألا يُطلب من المجندين العرب في الجيش العثماني أن يخدموا خارج أقاليمهم إلا في وقت الحرب. وتزايدت المشاعر القومية خلال انهيار السلطة العثمانية. كما تزايد القمع العنيف للجمعيات السرية في دمشق وبيروت من قبل جمال باشا وإعدامه الكثير من الوطنيين في عامي 1915 و1916، ساعدا على تقوية المشاعر المضادة للأتراك. وفي نفس الوقت قام البريطانيون من جانبهم بتحريض حاكم مكة، الشريف حسين على الثورة العربية خلال الحرب العالمية الأولى. هُزم العثمانيون بدعم من بريطانيا ودخلت القبائل العربية الموالية لفيصل، ابن الشريف حسين، دمشق عام 1918. حينها شهدت القومية العربية أول محاولاتها الفاشلة المتمثلة في إقامة المملكة العربية بقيادة الملك فيصل الأوّل ثم استمرت هذه الحركة وفي هذه المرة كانت لمواجهة الاحتلال الإنجليزي والفرنسي والإيطالي للبلدان العربية. وبعد سنوات من النضال استطاعت البلدان التحرر من الاحتلال الأوروبي لها. إلا أن المحتل البريطاني قام بتنفيذ وعد بلفور وتأسيس وطن لليهود على أرض فلسطين.

يبدو مما سلف بأنّ القومية رسمت لها حدودًا على أساس قوميّة عرقيّة أو قوميّة أو دينيّة أو قوميّة مدنيّة أو أيديولوجيّةً أو قوميّة الوحدة أو الاغتراب. وأنها بجلالتها هذه فإنها خالية من أية تطوّرات سياسيّة وفق متغيّرات المحيط العام الذي أصبح يوصف بالمحيط الدولي، كما أنّها خالية من أية مضامين وأبعاد فكريّة تجعلها قادرة على الانفتاح والانخراط الإيجابي في سيرورة الحياة العامة، مما جعلها تفقد أسباب القوة وخلق المناخ السياسي الذي يجعل من القوى السياسية قادرة على النهوض ومعالجة مشاكلها على المستوى الفكري والتكوين والبحث وسبل الانفلات من قبضة الجمود والغموض والانحلال؛ ذلك لأنّ القوميّة لا تمتلك في حد ذاتها فكرة شمولية عن الكون وعلاقته بالإنسان وبالحياة العامة. فالقومية لا يمكنها المساهمة في تحرير الإنسان من الوثنية ومن الارتباط الأعمى المعتقد، وهي لا تمتلك قواعدَ فكريّة ولا منهاجًا ثقافيًّا تساعد على الاكتشاف وبلورة المواقف الصحيحة في الوقت المناسب والمكان المناسب، كانت فكريّةً أو عقائديّةً أو سياسيًّا. إنّها تنطوي على أسباب الضعف والفشل السياسي وتعطيل حركة التقدم وديناميّة التحدي لشروط العولمة. وعليه فالقوميّة لا تصلح أساسًا، بل هي داءٌ قاتل للقوى السياسيّة، سواءً أكانتْ هذه القوى. تقوم على فكرةٍ عالميّةٍ أم لا، وخطرها القاتل يتعدّى القوى السياسيّة ليشمل القوّة العالميّة التي تقوم عليها هذه القوى، فهي من الأسباب التي ولدت النزاعات والصراعات والحروب والتشرذم للقوى السياسية في العالم.

إنّ القوميّة هي بمثابة سلاح قاتل؛ لأنّها بوضعها وبمرتكزاتها المبنية أساسًا علىً اللغة أو العرق أو الأقلية كانت مستهدفةً من الاستعمار الإمبريالي وأداة لخلق كيانات موالية للدول العظمى حيث كانت القومية كفكرة سياسية عند الغرب لمعالجة خطر سيطرة الدول الكبرى على القوى السياسية الصغرى والضعيفة، مما جعلها ترسم سياساتها لحماية نفسها من خطر القومية، وقامت باستغلال القومية سياسيا واستراتيجيا بنشرها أو خلقها في مناطق عدة من العالم من أجل السيطرة واستعمار الشعوب، بافتعال النزاعات والصراعات والحروب بينها أو إضفاء الشرعية على سيطرتها واستعمارها وترسيخ فكرة القومية، تحت شعارات تعتبر سلاحا قاتلا للشعوب التابعة أو المستعمرة، كحق الشعوب في تقرير مصيرها وانفصالها واستقلالها أو باسم السيادة القومية والدولة القومية، ومن خلال هذا المنطلق القاتل تم تضليل القوى السياسية في العالم بجعل شعار القومية أساساً لها مع العلم أن القومية فارغة من أية قوة فكرية أو سياسية تجعلها تتفاعل مع حقيقة التحول وأهداف العولمة الرامية إلى السيطرة السياسية والعسكرية والاستراتيجية والاقتصادية والمالية، في حين أن الدول الكبرى تستمر في عملية التضليل الفكري والسياسي من خلال مفهوم الثقافة القومية، والاقتصاد القومي، والمصلحة القومية، وهي في الحقيقة ثقافة غربية رأسمالية، واقتصاد رأسمالي، ومصلحة للرأسماليين. وحين طهور الفكرة الشيوعية في الواقع، سارت على ضلال وتضليل الرأسمالية، فاعترفت بالقومية، وعمدت إلى استغلالها ضد الشعوب الضعيفة، ورسمت سياساتها لحماية كيانها من خطر القومية وعمدت أمريكا إلى بناء فكرة التحرير على أساس رأسمالي وقومي، وأمريكا الآن تعمد إلى العمل على تفتيت روسيا وأوروبا والصين على أساس القومية والوطنية والرأسمالية بالمفهوم الأمريكي. إن القومية كانت سببا في آلاف الضحايا في أوروبا، ومن خلالها قامت بريطانيا وفرنسا بتمزيق الخلافة الإسلامية في الشرق والقوميات العربية وضرب الإسلام، وبواسطتها تمكنت بريطانيا من إحكام سيطرتها على أمريكا الشمالية وكندا، وتتولى أمريكا حاليا بنشر سم القومية من أجل إحكام سيطرتها على العالم، مع أنها في الواقع من أكثر الدول قابلة للتفكك وللتشرذم والموت بسهولة بسبب القومية، لأنها تتكون من قوميات مختلفة، فهي ليست كيانا متجانسا من ناحية القومية كألمانيا واليابان مثلا، وبالتالي هي قابلة للتمزيق إلى أكثر من مائة دولة،

القومية البديل

في خضم عملية تفتيت الشعوب من خلال القومية وسلبياتها التي استغلتها الدول الاستعمارية للهيمنة والاستغلال الهمجي لثرواتها الطبيعية كانت القومية العربية واعية كل الوعي بأبعاد ومخاطر الدول الاستعمارية/الإمبريالية وبخطر امتداد سيطرتها على منطقة الخليج العربي وشمال إفريقيا، حيث في نهاية القرن التاسع عشر، بدأت الحركة القومية العربية بالتأسيس لمواجهة الحكم العثماني للبلدان العربية، وتحديداً عام ا ا عند تأسيس الجمعية العربية الفتاة في باريس، فكانت أول إرهاصات القومية العربية في بلاد الشام بعد حملة محمد علي والتدخل الأوروبي الذي تبع ذلك. في البداية كانت مطالب القوميين العرب محدودة بالإصلاح داخل

الدولة العثمانية، واستخدام أوسع للغة العربية في التعليم والإدارات المحلية، وإبقاء المجندين العرب في وقت السلم في خدمات محلية، إلا أن هذه المطالب كثيرا ما كانت تلقى الرفض. في ذلك الوقت لم يمثل القوميون العرب تيارا شعبيا قويا يعتد به حتى في سوريا معقلها الأقوى آنذاك، حيث معظم العرب كانوا يهتمون بولائهم لدينهم أو طائفتهم أو قبيلتهم أو حكوماتهم المحلية.

وفكرة القومية العربية جاءت في سياق تاريخي مشحون بالحروب وباستعمار الشعوب واستغلال القوميات التي لا تمتلك القوة اللازمة للصمود أمام القوميات الاستعمارية في أروبا وأمريكا الشمالية وفي أروبا الشرقية (الستالينية والنازية والميسولونية) خاصة بعد الحرب العالمية الأولى (1914) والحرب العالمية الثانية سنة 1939، هي فكرة القومية العربية التقدمية التي بدأت تتبلور منذ بداية القرن العشرين وكان من أهدافها تجاوز الخلافات وتأسيس كيان عربي يواجه الاستعمار في إطار حركة تحررية عالمية ودعم الشعوب العربية من أجل التحرر من قيود الاستعمار والهيمنة الرجعية. وقد لقي هذا المبتغى تجاوبا من لدن المفكرين والسياسيين العرب في كل من سوريا والعراق ولبنان ومصر. وتجسدت فكرة القومية العربية التقدمية على أرض الواقع من خلال الإعلان عن الوحدة المصرية السورية 1952-1958 والنضال من أجل القضية العربية وإصلاح الأراضي ومناهضة الاستعمار. وهي القومية الوحيدة التي حاربت فكرة القومية المنعزلة أو الضعيفة محاربة لا هوادة فيها، لأن هده القوميات تعتبر مقدمات لتغلغل الاستعمار، خاصة الاستعمار الصهيوني الذي عبر عن قدومه لمنطقة الخليج العربي عبر احتلال فلسطين في إطار التوازنات الاستراتيجية للدول الإمبريالية. وفي هذا السياق التاريخي تم الإعلان عن جمهورية العربية المتحدة، الاسم الرسمي للكيان السياسي للوحدة، المتشكل بين جمهوريتي مصر وسوريا. في 22 فبراير / شباط 1958 بتوقيع ميثاق الجمهورية المتحدة من قبل رئيسي سوريا شكري القوتلي ومصر جمال عبد الناصر. لقد كان الإجراء الوحدوي بتابة بداية قوة القومية العربية. لكن المخطط الامبريالي الصهيوني الذي يعتمد على القوميات العرقية أو العقائدية أو اللغوية من أجل إفشال امتداد القومية العربية حتى لا تشكل خطرا على إسرائيل وعلى مشروعه الشرق الأوسطي، وما هزيمة حرب 1967 وما تلاها من تفتيت للقوى السياسية والحركات التحررية إلا نتيجة الاختراق والمؤامرات الداخلية والخارجية على بناء قومية عربية وخاصة لما أصبح مشروع القومية العربية هو المقاومة ضد الاستعمار الصهيوني وضد برنجه الاستعماري التوسعي (الشرق الأوسط الكبير) بزعامة إسرائيل. إنه بالرغم من مخططات الاستعمار الصهيوني فإن الانتصار عليه لن يكون إلا في إطار جبهة عربية تقدمية مندمجة ومنفتحة على كل الحركات التقدمية التي تتصدى للاستعمار بشتى أشكاله ■

من الهُويّة الجامعة إلى الهُويّات الفرعيّة
كيف وصلنا إلى هنا؟

عبد النبي العكري. كاتبٌ سياسيٌّ/ البحرين

يمكنُ القولُ: إنّ الهُويّةَ العربيّةَ الجامعةَ ترافقت مع الدعوةِ الإسلاميّة وتبلورت مع توطد دولة الخلافة الإسلاميّة في ظلّ حكم الدولة العباسيّة في أوج سيطرتها، أي حتّى حكم الخليفة المعتصم، التي سيطرتْ على أراضٍ ما يعرف الآنَ بالوطن العربيّ، إلى جانب مناطقَ في آسيا الوسطى وإيران ومناطق إفريقيّة، إلى جانب سيطرة الخلافة الأمويّة على الأندلس. وهنا فإنّ الهُويّة الجامعة هي الإسلامُ بمعناه الثقافيّ وليس المعتقديّ، إلى جانب الهُويّة العربيّة، بنسبٍ متفاوتةٍ في المناطق التي ينتمي سكانها أصلًا إلى الجنس العربيّ، مثل: الجزيرة العربيّة وبعض بلاد الشام والعراق، أو التي شهدت هجراتٍ عربيّةً كبيرةً ترافقتْ مع الفتوحات الإسلاميّة، كمصر والسودان والمغرب العربي. والانتماءُ إلى الهُويّة العربيّة يشمل العرب ومن تعرّبوا من مسلمين ومسيحيين وأتباع ديانات أخرى. وبالطبع، فإنّ الهُويّة العربيّة الإسلاميّة متجاورةٌ ومتداخلةٌ مع هُويّات فرعيّة دينيّة وقوميّة وإثنيّة وغيرها، التي كانت سائدةً لدى الشعوب والمناطق التي شهدتْ الفتوحات الإسلاميّة، التي حافظتْ عليها في ظلّ عمليّة أسلمة المجتمع وتعريبه.

لكن هذه الهُويّة الإسلاميّة العربيّة الجامعة قد تعرّضت للإضعاف والتراجع مع تراجع سيطرة الدولة العباسيّة؛ بفعل عوامل عدّة، أهمُّها: غزوات قوى غيرَ عربيّة وسيطرتها على أجزاءٍ متفرّقة من دولة الخلافة العباسيّة الإسلاميّة، وأهمُّها: المغول الذين وصلتْ سيطرتهم إلى عاصمة الخلافة بغداد عبرَ آسيا الوسطى، والتتار الذين سيطروا على أجزاءٍ من الدولة العباسيّة، والبويهيين الذين هيمنوا على الدولة العباسيّة. كما أنّه مع تراجع سيطرة الدولة العباسيّة وضعفها فقد نشأت دولٌ إسلاميّة، تتفاوتُ في رقعة سيطرتها وحقب حكمها والمناطق الجغرافيّة التي سادتْ فيها، ومن هذه الدول الحمدانيّون والمرابطون والفاطميّون والمرينيون والأيوبيون والأمويون في الأندلس، ولاحقًا الصويون والعثمانيون وغيرهم في مناطق مختلفة من البلاد الإسلاميّة. وهناك العاملُ الناتجُ عن تفرّع الدين الإسلاميّ إلى مذاهبَ عدّة وتبنّي كلّ من هذه الدول مذهبًا معيّنًا وفرضه بالإكراه على رعايا هذه الدولة. أما العاملُ الآخرُ فناتجٌ عن تأثير الغزوات الصليبيّة، التي ترتّبَ عليها إقامةُ الحكم الصليبيّ ذات الطابع الاستيطانيّ وفرض المسيحيّة بالإكراه، الذي امتدَّ لأكثرَ من مائة عام، الذي شمل ما يعرف بشرقي المتوسّط من أنطاكيّة شمالًا حتّى دلتا النيل بمصر جنوبًا. كما أنّ الصراع ما بين الدولتين العثمانيّة التركيّة السنيّة والصفويّة الإيرانيّة الشيعيّة، تسبّب في تقوية الهُويّات الفرعيّة وإضعاف الهُويّة العربيّة الإسلاميّة الجامعة.

لا شكّ أنّ تفتّت الدولة الإسلاميّة الجامعة وسيطرة قوى غير إسلاميّة أو غير عربيّة وغيرها من العوامل، قد أضعف الهُويّة الإسلاميّة العربيّة الجامعة وخلّق هُويّات فرعيّة بتأثير الدولة الحاكمة أو المنطقة الجغرافيّة أو الدين أو المذهب السائد أو القوميّات والأقليّات غير العربيّة.

وتبع هذه الحقبة سيطرة الدولة العثمانيّة على مناطقَ شاسعةٍ من

البلاد العربيّة، ومنها الشام والعراق ومصر والحجاز وشرقي الجزيرة العربيّة، وفرضت التتريك واللغة التركيّة والثقافة التركيّة من خلال التعليم والإعلام وأجهزة الدولة، ولا شكَّ أنّ النخب العربيّة في هذه البلدان الخاضعة للاستعمار الغربيّ وتركيا تتأثّر بهُويّة المستعمر وثقافته وقيمه.

في ظلّ غياب الدولة الإسلاميّة الجامعة ونشوء دول وكيانات محلّيّة وإقليميّة، جرت الغزوات، ثم السيطرة الغربيّة الاستعماريّة الغربيّة بعد انهيار دولة الخلافة الإسلاميّة في الأندلس، وتراجع السيطرة الإسلاميّة العربيّة في شمال المتوسّط. ومنذ بداية القرن السادس عشر بدأ البرتغاليّون بالسيطرة على الثغور والموانئ على طرق الملاحة في العالم القديم، ومنها بلدانٌ عربيّة، مثل: المغرب وجنوب اليمن وعُمان والخليج بضفتيه أو بها حكم أو نفوذ عربيّ إسلاميّ، مثل: شرق إفريقيا. تبع ذلك تنافس محموم فيما بين الدول والإمبراطوريّات الغربيّة للسيطرة على البلدان العربيّة، وذلك ضمنَ ظاهرة الاستعمار للاستحواذ على الموارد الطبيعيّة أو طرق الملاحة ومن هذه الدول والإمبراطوريّات: إسبانيا وفرنسا وبريطانيا العظمى وإيطاليا، التي اقتسمت أيضًا التركة العثمانيّة في البلاد العربيّة. ومن أهم معالم تقاسم البلاد العربيّة: اتّفاق سايكس بيكو ما بين الدولتين الاستعمارتين بريطانيا العظمى وفرنسا في 1916 ووعد بلفور وزير خارجية بريطانيا المنتدبة على فلسطين بإعطاء اليهود وطنًا قوميًّا في فلسطين في 1917، وتتميّز فرنسا بأنّها عمدت إلى العمل لفرنسة مستعمراتها، خصوصًا الجزائر وبدرجة أقل في المغرب وتونس وسوريا ولبنان، ما أسهم في إضعاف الهُويّة العربيّة لهذه البلدان.

الكيانات القُطريُّة والهويّات الفرعيّة

إنّ تشكّل الكيانات العربيّة هي عمليّة تاريخيّة طويلة، لكن تقاسم الدول الاستعماريّة للوطن العربيّ مستعمرات أو محميّات ورسم حدود لهذه الكيانات، قد أسهم في تكريس هذه الكيانات وتأكيد الهُويّة القطريّة المستندة إلى عوامل موضوعيّة أخرى مستحدثة. إنّ غالبية الكيانات العربيّة القائمة اليوم كانت قائمةً حتى قبل وفي ظلّ الاستعمار الغربيّ أو الحماية، لكن الانتقال إلى مرحلة الاستقلال قد ارتبط باتجاهين متناقضين، الأوّل: يعدّ الاستقلال مرحلةً انتقاليّةً نحو بناء الوحدة العربيّة. ومن ثَمَّ، فالهُويّة العربيّة متكاملة مع الهُويّة الوطنيّة. والثاني: يعدّ أنّ الاستقلال تأكيدٌ وتكريسٌ للهُويّة القطريّة، وأنّ الانتماء للعروبة لا يرقى إلى الهُويّة الجامعة. وهناك عواملُ عدّةٌ أسهمت في تعزيز الهُويّة القُطريّة على حساب الهُويّة القوميّة الجامعة. من هذه أنّ الدولة العربيّة المستقلّة قد اعترف بحدودها وسيادتها على أراضيها وكيانها المستقل، وقبلت عضويتها في جامعة الدول العربيّة ومنظّمة الأمم المتّحدة وغيرها من المنظّمات الإقليميّة والدوليّة كيانات نهائيّة. وقد أسهمت الأنظمة القائمة في عهد الاستقلال إلى توسيع وتعميق الخصوصيّة والشخصيّة والانتماء القطري بمختلف السبل، إلى حدِّ اعتبار أنّ تاريخه الخاص ممتدٌّ لأعماق التاريخ. من هنا، فإنّ تشكيل جامعة الدول العربيّة صيغةً ضعيفةً للربط بين الدول العربيّة، تكرّس التجزئة ولا تقود إلى الوحدة، أي تكريس الهُويّة القطريّة، ولم تنجح الجامعة في تعزيز الهُويّة العربيّة الجامعة كما هو حال الاتّحاد الأوروبيّ من خلال العمل المشترك. وما نلاحظه في الأنظمة العربيّة هو تضخيم الخصوصيّة والتاريخ والشخصيّة القُطريّة، ومن ثَمَّ التأكيد على تاريخيّة وخصوصيّة وأبديّة الهُويّة القطريّة، الذي يصل أحيانًا إلى العنصريّة. ولقد ترتّب على ذلك تواتر النزاعات فيم بين الدول العربيّة إلى حدّ الحروب، مثل: الاحتلال العراقي للكويت والاقتتال الحدوديّ بين الجزائر والمغرب وما بين مصر وليبيا وغيرها، في تناقض مع المصلحة العربيّة العليا والهُويّة العربيّة الجامعة، ووصل الأمرُ إلى اعتبار البعض أن الصهاينة أصدقاء، في تناقض فادح مع اعتبار أنّ الكيان الصهيوني هو العدوُّ وأنّ الفلسطينيَّ هُو الشقيقُ وأن الهُويّة العربيّة في تناقض مع المشروع الصهيونيّ.

إنّ مجمل استراتيجيّاتِ وسياسات الدول العربيّة لا تقود إلى

التنسيق العربيّ الشامل، لينتهي بكيانٍ وحدويّ أو اتّحاديّ، بل إضعاف الروابط العربيّة والالتحاق بتكتّلاتٍ غير عربيّة، وأخطرها التحالف الإبراهيمي، ما بين دول عربيّةٍ والكيان الصهيوني وأمريكا، ومن ثمّ محو الهُويّة العربيّة وتشجيع الهُويّة الإبراهيميّة المفبركة.

المشروع التحرريّ الوحدويّ العربيُّ والهويّة العربيّة الجامعة

وفي موازاة بل في مواجهة التأكيد على الهُويّة القطريّة والكيانات القطريّة، فقد كانت دعوات وحركات قوميّة تدعو إلى تحرير البلاد العربيّة من السيطرة الأجنبيّة العثمانيّة والاستعماريّة الغربيّة، والتأكيد على أنّ هذه مهمّة قوميّة لدعم النضال التحرّري الوطنيّ، ويتضحُ ذلك من تشكيل منظّمات من النخب العربيّة في إسطنبول عاصمة الدولة العثمانيّة تدعو إلى الانعتاق من الدولة العثمانيّة، وإقامة الدولة العربيّة الواحدة، وتجسّد ذلك في مشاركة نخبٍ عربيّة في ما يعرف بالثورة العربيّة الكبرى للتحرّر منَ الاحتلال العثماني في الحجاز والشام والعراق، رغم استغلاله لتكريس السيطرة الاستعماريّة البريطانيّة والفرنسيّة. كما تجسّد في تطوّع العديد من العرب في فلسطين في مختلف مراحل مقاومتها للاحتلال البريطاني والاحتلال والاغتصاب الصهيوني لفلسطين حتى وقتٍ قريب، ممّا يؤكد الإيمان بالعروبة والهُويّة العربيّة الجامعة وفلسطين عنوانها. كما تجسّد ذلك في تطوّع ومساندة أبناء المغرب الكبير لدم نضالات إخوانهم في مختلف أقطار المغرب العربي الكبير ضد الاستعمار الفرنسي، وخصوصًا كفاح الشعب الجزائري.

وفي خضم حركة الكفاح والنضال ضد الاستعمار وقيام جبهاتِ تحرير وتنظيمات وطنيّة ونشوء ثمّ تطوّر الفكر الوطنيّ، فقد كان إلى جانبه نشُوء وتطور الحركات والتنظيمات والفكر القومي. ففي المغرب العربي، فقد ترافق الكفاحُ ضدّ الاستعمار الفرنسي بالدعوة إلى قيام دولة مغاربيّة واحدة، والتأكيد على الهُويّة المغاربيّة. أمّا في المشرقِ العربيِ وفي خضمّ النضال من ضدّ الاستعمار وخطّة التقسيم واغتصاب فلسطين، فقد تبلورت الدعوة لوحدة بلاد الشام المجزأة ووحدة الخليج العربي المحتلّ ومشروع وحدة الأمّة العربيّة والتأكيد على الهُويّة العربيّة الجامعة وقيام تنظيمات وحدويّة، مثل: حزب البعث العربي الاشتراكي، الذي وصل إلىً الحكم في العراق وسوريا وحركة القوميين العرب والحركة الناصرية. ومن أهم تجليات هذا الفكر التأكيد على الهُويّة العربيّة الجامعة والدعوة الوحدويّة، وتجسّد في وحدة سورية ومصر في دولة الوحدة القصيرة الأجل وانتهت بالانفصال. وفي ظلّ رؤية الأنظمة العربيّة الحاكمة واحتواء الطرح الوحدويّ، ظهرت مشاريعُ الاتّحادات العربيّة وأبرزها مجلس التعاون الخليجي المستمرّ، الذي يؤكّد على الهُويّة الخليجيّة والاتّحاد العربيّ، الذي انتهى والاتّحاد المغاربي المتعثّر الذي يؤكّدُ على الهُويّة المغاربيّة.

تراجع الهُويّة العربيُّة الجامعة وصعود الهويّات الفرعيّة

من خلال استعراضنا السابق نرى أنّه يمكن أن تكون الهُويّات الفرعيّة بكلّ تجلّياتها مكوّنات في الهُويّة، ولكن ضمن إطار الهُويّة العربيّة الجامعة، لكن الذي يجري هو تقويّة الهُويّاتَ الفرعيّة على حساب الهويّة الجامعة، وهذا له أسبابه وأهمّها:

1- استمرارُ وجود الكيانات الإقليميّة العربيّة، سواءً أكانت ملكيّةً وراثيّة أو جمهوريّةً مديدة، وتكرس التمترس في مواقع السلطة وتجذر مصالح اقتصاديّة غير مشروعة، ما يتطلّبُ الإبقاء على هذه الكيانات وإضفاء المشروعيّة على الأنظمة الحاكمة باعتبارها حامية الوطن.

2- العملُ على الإبقاء وتعزيز الهُويّة القُطريّة وتصويرها بأنّها هُويّةٌ أزليّةٌ دعامةٌ أساسيّة لاستمرار الوطن والكيان.

3- إلى جانب الهُويّة القُطريّة تبرز وتتعزّز هُويّاتٌ فرعيّةٌ أخرى، ومنها الدينيّة والمذهبيّة والعرقيّة والقبليّة وغيرها. وإذا كان الانتماء المعقول لهذه الهُويّات مقبول بحكم الانتماء الطبيعي، فإنّ تضخّمها يعود لأسبابٍ عدّة، ومنها: حكم الاستبداد بحقّ الشعب والتمييز أو الاضطهاد أو التهميش أو القمع، بحق فئات من المواطنين بحكم انتماءاتهم أو كونهم أقليّة أو كونهم في تناقضٍ مع السلطة الحاكمة.

4- اكتسبت الدعوةُ القوميّة ومنها التأكيد على الهُويّة القوميّة الجامعة قوّةً إثرَ كارثة فلسطين في 1948، حيث ارتفعت الدعوات بضرورة المشروع القومي في مواجه المشروع الصهيوني المدعوم غربيًّا، والتأكيد على الطابع القومي للصراع، وإثر سقوط أنظمة عربيّة متورّطة في هزيمة 1948 وقيام أنظمة وطنيّة على أنقاضها، شهد الوطن العربيّ مدًّا قوميًّا والدعوة للوحدة العربيّة والتأكيد على الهُويّة القوميّة العربيّة الجامعة، لكن هذا المدُّ القوميُّ لم يستمرَّ في زخمه طويلًا، فقد تفككت الوحدة المصرية السورية وتفجرت الصراعات، فيما بين أطراف ودول المشروع القومي ما بين البعث ودولتيه؛ سوريا والعراق، في مواجهة مع مصر عبد الناصر والتيار القومي الذي يمثله ثمّ الصراع البعثي البعثي، وجاءت هزيمة يونيو 1967 لتشكّل ليس هزيمة لدول الطوق، بل هزيمة للمشروع القومي الوحدوي برمته وانكفاء مصر عبد الناصر وسوريا البعث لإزالة الاحتلال الصهيوني، مما تتطلّب تنازلات لصالح الأنظمة القُطريّة المحافظة.

5- أدّت اتّفاقيّات الصلح من قبل مصر والأردن ومنظمة التحرير الفلسطينيّة، ثم تبعتها لاحقًا دولٌ عربيّةٌ أخرى إلى قلب الأولويات، من مواجهة قوميّة للعدوّ الصهيونيّ إلى الصلح معه ودفع القضيّة الفلسطينيّةً عنوان الصراع إلى الخلف. ترتب على ذلك التذرع بالمصلحة القطريّة والإلحاح المفرط على الهُويّة القطريّة على حساب المصلحة القوميّة والهُويّة القوميّة الجامعة.

6- جاءت الفورة النفطيّة إثر حرب أكتوبر 1973 وصعود دول النفط الخليجيّة وقيادتها للنظام الرسميّ العربيّ، ليشكّل عاملًا مهما في تراجع المشروع القوميّ والتقدّميّ، لصالح المشروع المحافظ، الذي يؤكّد على الهُويّة الإقليميّة والهُويّة الإسلاميّة المحافظة بديلًا للهُويّة القويّة بأبعادها التقدّميّة.

7-مثل ما يعرف بالربيع العربي قاسمًا مشتركًا ما بين الشعوب العربيّة وترابطًا ما بين قوى ثورات وانتفاضات الربيع العربيّ، ما أسهم في انتعاش المشترك، ومنه الهُويّة العربيّة الجامعة، ولكن ذلك لم يدم طويلًا، إذ تطوّرت الأوضاع إلى فوضى وحروب أهليّة في ليبيا وسوريا واليمن وعودة سيطرة الدولة العميقة في البلدان الأخرى ومرحلة قمع لا سابق لها وتعزيز النزعة القُطريّة والهُويّة القُطريّة، وكذلك الهُويّات الفرعيّة بفعل الحروب والنزاعات، هذه بعض وليس كلّ عوامل انحسار الهُويّة العربيّة الجامعة لصالح الهُويّات الفرعيّة■

لأجلِ استمرارِ النضالِ المشترك

عبد الله الغرياني. كاتبٌ وناشط ليبي/ ألمانيا

القضيّةُ الأم «فلسطين» التي منذ ولادتنا ونحن ندافعُ عنها من خلال مواقفنا الثابتة من مراحل أعمارنا المختلفة، في المدرسة الابتدائيّة هتفنا صباحًا «فلسطين عربيّة لا حدود اصطناعيّة» وفي المنزل شاهدنا وقائع الانتفاضة الثانية والكفاح الفلسطينيّ لأجل الخلاص وتحرير الأرض، كبرنا أكثر واكتشفنا نضالًا وكفاحًا آخر تمثّل في الحركات والمنظمات الفلسطينيّة المتعدّدة ومن أبرزها، الجبهة الشعبيّة لتحرير فلسطين، التي نستذكر اليوم الذكرى الخامسة والخمسين لتأسيسها، الجبهة التي أسهمت في تكوين عقولنا وصناعتنا لنصبح مقاومين محليين داخل بلادنا لأنظمة الظلم والاستبداد فالجبهة بتضحياتها ونضالها الكبير ضربت عمق المضطهدين كافة على هذه الأرض كما فعلت باقي حركات ومنظمات التحرر العالميّة.

لا شكّ، أننا كجيل نشأنا في حيّز واقع سياسيّ صعب للغاية، فليبيا لم تسلم من موجة الانقلابات العسكرية الّتي أتت بحكم العقيد القذافي، الذي وظّف القضيّة القوميّة وعمقها الفلسطينيّة لأجل تقوية حكمه وللوصول لزعامة الأمّة العربيّة عن طريقها، لينحرف بعد ذلك العقيد ويعزز الانقسام الفلسطيني من خلال الأموال المنهوبة من خزائن الشعب الليبي، وهذا العبث جعل أجيال الليبيين ينظرون لهاتين القضيتين كقضية شعارات يحكم من خلالها المستبد القذافي بالحديد والنار، ليعدم من خلال هذا الاستغلال التضامن الشعبي الذي كان قد يؤسّس لنضال مشترك لأجل «فلسطين»، رغم ذلك بقي النضال الفلسطينيّ شعلةً تُزيل الضباب الذي خلقه هذا الاستغلال والتوظيف، فمن التاريخ النضاليّ للجبهة الشعبيّة لتحرير فلسطين استمر الإيمان المطلق والأبدي بالقضية الفلسطينية ولا يمكننا جيل بعد الآخر نسيان الشهيد الأديب الكاتب «غسان كنفاني» الوجه الشاب كما أوضحت لنا صوره الأخيرة، ويداه التي كتبت أعمالًا أدبيّةً متنوّعةً ما زلنا نلجأ لها عندما نحنّ إليه أو نشعر بأن واقعنا المحلي أبعدنا عن فلسطين ونضال شعبها التاريخي وكفاح «غسان».

أسعى من خلال تلك السطور نحو التأكيد على ضرورة الاستمرار في النضال المشترك لأجل قضية الشعب الفلسطيني المروية بدماء عشرات الآلاف من الشهداء والجرحى من فلسطين وخارجها، يجب الثبات على مبدأ استرداد الأرض ونيل الحقوق الفلسطينية كاملة والتعبئة للتصدي للصهيونية أينما وجدت، في هذه المرحلة الحساسة تحديدًا نحتاج لنشر الوعي لدي الأجيال الناشئة في دولنا من بينها بلدي ليبيا التي وجدت الأجيال نفسها أمام صراعات محليّة مدعومة إقليميًّا ودوليًّا دمّرت البلاد وتزيد في انهيارها وإفقار شعبها من جميع الجوانب العلمية والاقتصادية والسياسية، ولكي لا ينعزل هذا الجيل كما انعزل الذي من قبله عن الدفاع على عدالة قضية الشعب الفلسطيني، وعلينا في الصراع الدائر بين المحورين التذكير بأن قضيتنا كانت وستبقى قضيّةً إنسانيّة فلا يعقل بأي شكل من الأشكال القبول بهذا الاحتلال الصهيوني الذي سلب أرضً فلسطين وشرّد شعبها ونفذ بحقه المجازر وزج بعشرات الآلاف من أبنائها داخل المعتقلات، لقد شاهدنا كفاح الشعوب أجمع لنصرة فلسطين طوال العقود الماضية، ولدينا وإرث ورصيد كبير من التضامن التاريخي والالتزام الوطني الإنساني اتجاه هذه القضية يجعلنا اليوم نقف في اتجاه واحد للكفاح صفًا واحدًا لأجل نصرتها أينما كنا، لا بدّ من استرجاع هذه القضيّة من يد السماسرة والأنظمة المستبدة في المنطقة العربيّة والدول الإقليميّة التي شوّهت النضال الفلسطينيّ لتحقّق مكاسبها الذاتيّة عن طريق حركات وجماعات دمّرت قضيّة فلسطين وشعوب المنطقة الأخرى.

لا بدَّ من عودة النضال العربي والإنساني المشترك لأجل نصرة القضيّة الأم، عن طريق ما توفر لدينا اليوم من أدوات نطلق من خلالها صرخة العودة لاسترداد الحقّ المسلوب، وفضح الصهانيّة المحتلّين أمامَ أجالينا التي أصبحت تبتعدُ شيئًا فشيئًا عن فلسطين، لتخرجَ هذه الصرخةُ اليوم وتتوجه لكافة أحرار الأمم ولينطلق العمل المشترك نسير به نحو عودة فلسطين الحبيبة، يجب أن ينهض اليسار من جديد بعيدًا عن الحسابات الخاصة بعناوين عريضة يكافح بشجاعة وحزم لانقاذ الحاضر والمستقبل.

لا يمكننا التخلي أو نسيان جرائم هذه الاحتلال الصهيوني وتضحيات مناضلين الجبهة والشعب الفلسطيني، فلتسقط النظم المنبطحة ولتذهب إلى مزبلة التاريخ وليعيش نضال الشعوب وليرتفع صوتها، لن نرضخ لصراعات السلطة والنفوذ ولا نقبل التخاذل تجاه قضيتنا الأم «فلسطين» علينا النهوض في هذه الذكرى المجيدة، ذكرى ولادة جبهة النضال والكفاح «الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين» ذكرى تجديد العهد لغسان والحكيم ومن سطر بدمه وجسده ملاحم النضال لأجل فلسطين.

عاش نضال الشعب الفلسطيني والعربي خالدًا ويتجدّد حتى اللقاء على أرض فلسطين أو عند الله مخلصين وأوفياء للعهد والأمانة ■

في المسألةِ القوميّة... رؤيةٌ جديدة

د. كاظم الموسوي. أكاديميٌّ وباحثٌ في التاريخِ السياسيّ/ العراق

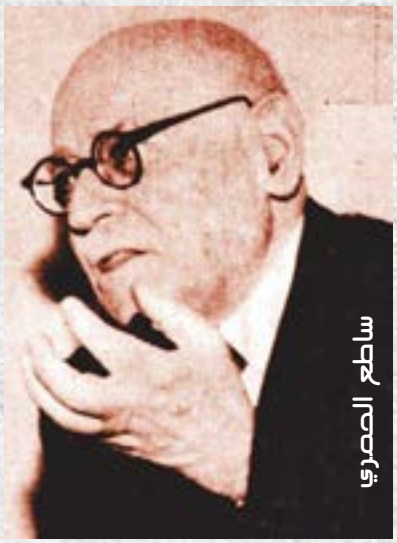

ما تزالُ المسألةُ القوميّةُ في الوطن العربي موضعَ بحث ودراسة ومحاولات تطوير وتحديث، للمفهوم وعوامله وللمصطلح وتكونه. ولهذا تكونُ إضافةَ رؤيةٍ جديدة للعنوان، لها موقعها في القراءة والتجديد المنشود لفهم المسألة القوميّة، وتعريفها الصحيح والمعبّر عنها واقعيًا وملموسًا، والسؤال الحاضر: لماذا رؤيةٌ جديدةٌ في المسألة القوميّة؟

تتفرّعُ الإجابةُ عن السؤال، إلى موضوعين، الأوّل يتعلّقُ بأداة الاستفهام، لماذا، وما تعنيه أو تتطلّبه الإجابة لما بعدها، من تحليل وتقدير موقف. والثاني، يتطلّب قراءةً تاريخيّةً سريعةً أو استعادةَ مؤشّرات ونقاطٍ دالّة لعَقودٍ قريبةٍ من الزمن، ولتكن من النصف الثاني للقرن الماضي، تقديرًا وتقريبًا. خاصّةً تلكَ التي طرحت فيها تعريفات المفهوم وتطوير المصطلح في التعبير عن المسألة القوميّة، والصراعات الداخليّة بين التيارات الفاعلة في الأمّة ومراجعات بعضها أو مساعي العمل للخروج بما يخدمُ مشروعًا حضاريًّا نهضويًّا على أساس فهم الحاجة الملّحة للأمة للدخول في التاريخ الحديث كما يجب أن تكون عليه. لا سيّما وأن الواقع الحاضر للأمة يتصف عمومًا والوطن العربي بشكل خاصٍّ بحالات من الأزمات العميقة والخيبات المتشعبّة والفشل العام في أغلب القضايا، السياسيّة والاقتصاديّة والاجتماعيّة والثقافيّة، رغمَ كلّ الثروات التي تتميّز بها الأمة والوطن، الماديّة والبشريّة. الأمرُ الذي يدعو دائمًا إلى رؤية علميّة واقعيّة بوعيّ استراتيجيٍّ وإدراك مخلص لبناء الأمة وإعمار الوطن وتجاوز العقباتِ والعراقيل القائمة، الكامنة والظاهرة، المخفيّة والمعروفة، العلنيّة والسّريّة.

تمثّل التعبير عن المسألة القوميّة منذ بدايات تلك الفترة بتناقض مواقف التيارات السياسيّة والفكريّة، النظريّة، ومواجهات بينها إلى حدود الصدام والقمع والتصفيات، باسم الشعارات والمفاهيم التي ضاعت فيها حدود الخطاب النظري والممارسات العمليّة، في جانبيها الأيديولوجيّ والحركي، القطريّ والقوميّ، المناطقي والإقليمي، مشرقًا ومغربًا، حتّى باتت التناقضات بينها حادة، داخل التيارات وبينها.

كتب ساطع الحصري (1879- 1968) العديد من الكتب والمقالات، وهو من بين الأبرز ممن أسهم نظريًّا في الكتابة والتعريف حول القوميّة العربيّة، وما هي القوميّة، والعروبة أوّلًا، والعروبة بين دعاتها ومعارضيها، وغيرها من العناوين المتقاربة منها، مقتنعًا بأسلوبه الحواري، ومنتهيًا في «كلمة ختامية في نتيجة الأبحاث، أن الوقائع والأحداث التي وصفناها وشرحناها، والنظرية التي استعرضناها وناقشناها، في مختلف فصول هذا الكتاب، تؤدّي بنا إلى تقرير الحقائق التالية:

أنّ أس الأساس في تكوين الأمة وبناء القومية هو: وحدة اللغة ووحدة التاريخ، لأن الوحدة في هذين الميدانين، هي التي تؤدي إلى وحدة المشاعر والمنازع، ووحدة الآلام والآمال، ووحدة الثقافة... وبكل ذلك، تجعل الناس يشعرون بأنهم أبناء أمة واحدة، متميزة عن الأمم الأخرى» (يراجع كتاب الحصري، ما هي القومية، نسخة الكترونية ص 210).

وأضافَ لما سبق في كتابه الآخر، حولَ القوميّة العربيّة، ما يلي: «ولكن لا الدين، ولا الدولة، ولا الحياة الاقتصاديّة تدخل بين مقومات الأمة الأساسية. كما أن الرقعة الجغرافية أيضًا لا يمكن أن تعتبر من المقومات الأساسية» (حول القومية العربية، ص44).

ترك هذا التعريف نقاشًا واسعًا في الأوساط المعنيّة بالمسألة أساسًا، واستعرض هو ما ورد في الكتابات والدراسات الغربيّة بتوسع وإضافة، ووقع في تعصّبه لها في حالات القطع والتناقض مع غيره، حتى في الوطن العربي. فنشر الحصري مثلًا تعريفات ومواقف عديدة لكتّاب ودارسين غربيين عن القومية والأمة. واستشهد بقول مانتشيني، الأستاذ في جامعة تورينو، الإيطالية، من خطاب له ألقاه في عام 1851، حيث عرف الأمة بما يلي: «الأمة مجتمع طبيعي من البشر، يرتبط بعضها ببعض بوحدة الأرض والأصل، والعادات، واللغة، من جراء الاشتراك في الحياة وفي الشعور الاجتماعي» (ص35). وعرض كثيرًا من آراء أخرى تصب في الاتجاه نفسه وظل مواصلا نقاشاته أيضًا، ونقل رأيًا «للمفكر الألماني الشهير ماكس نورداو عبر عن رأيه في الفكرة القومية بصريح العبارات وأجسمها، حيث قال: «إن الذين فقدوا البصيرة، هم وحدهم يزعمون أن الفكرة القومية، هي من الآراء الطارئة التي لا تلبث أن تندثر، مثل اندثار الموضات» (ص22).

ظلّ الموضوعُ متداولًا تقليديًّا وفي نقاشٍ

وجدل بين المهتمين به والدارسين لتطوّراته نظريًّا وعمليًّا، وخلص علماء اجتماع غربيون وشرقيون، في تسعينات القرن الماضي إلى تعريف بنديكت أندرسون للأمة بأنها: «جماعةٌ سياسيّةٌ متخيّلة»، وليست خياليةً. وبنظرة روحيّة، أكّد: أن الانتماء لقوميّةٍ ما، أوً كما يفضل المرء أن يعبّر عنه بالنظر إلى تعدّد دلالات هذه الكلمة: الاندماج في أمة إضافةً إلى النزوع القومي، هي منتجاتٌ ثقافيّةٌ من نوع خاص، ولكي نفهمها على نحو صحيح فإنّنا بحاجة إلى أن نبحث بعناية كيف ظهرتً إلى الوجود تاريخيًّا وبأي سبل تغيرت معانيها عبر الزمان، ولماذا تحظى اليوم هذه الشرعية الوجدانية العميقة (ينظر كتاب: علم اجتماع القومية، ديفيد ماك، ترجمة: سامي خشبة، نسخة الكترونية، ص 25).

هذه التعريفاتُ المتقاربة، التقليدية أو حتى الكلاسيكية تتطابق بعمومها مع وضع الأمة العربية، لغةً وتاريخًا، ويضاف لها أرضًا وعقائد دينية متعايشة، ومقومات اقتصادية، ومصالح مشتركة، وأهدافها جامعة، في المشاعر والتواصل والآمال، لكنها تفتقد إرادات حاسمة من أبنائها لوضعها على السكة المطلوبة من التقدم والتطور على الأصعدة المختلفة، إنسانيًّا واقتصاديًّا وثقافيًّا واجتماعيًّا، وتتجاوز التخلف والتفاوت والانحطاط الذي يفرض عليها. وأخذ بهذه الآراء عددٌ ممن خلف الحصري اهتمامًا بالمسألة، ومنهم من واصلها نظريًّا، ومنهم من حاول تطبيقها ولكن بعضًا من دعاتها مارس تناقضًا لها وخلافًا للشعارات التي رفعت باسمها، وعكس عمليًّا وعيًا متخلفًا وجهلًا مركبًا وأساء حتى لمصطلحها حسب تجربته المرة وفهمه لمشروعها ودورها ومكانتها التاريخية.

ليس دعاة المسألة القومية وحدهم من انشغل بها وخالفها، فقد شغلت بال الماركسيين نظريًّا وعمليًّا، كما تحدّث الدكتور هشام غصيب في ورقة بحثيّة له، «إذ تناولها ماركس وإنغلز بإسهابٍ وبخاصة في سياق ثورات 1848 التيً عمت القارة الأوروبية برمتها. وركزا على علاقة القوميات والحركات القومية بالثورة الاجتماعية. ثم عادا وتناولاها في سياق آخر، متسائلًا ما هي الأبعاد التي تركّز عليها النظريّة الماركسية في تناولها المسألة القومية؟

إنَّ النظريّةَ الماركسيّةَ نظريّةٌ تاريخانيّةٌ ومن ثمّ فإنّها لا تعترف بالمطلقات والجواهر الثابتة وإنّما تعدّ كلّ شيءٍ متغيّرًا وفي صيرورة، وهذا ينطبقً على الأمة والقومية أيضًا. لذلك فهي معنيّةٌ بالإجابة عن أسئلة كالآتية: كيف تنشأ الكيانات الاجتماعية التاريخية التي نسميها الأمم؟ وهل تنشأ جميعًا بالكيفية ذاتها وتحت الظروف ذاتها؟ وكيف تتطور وتهيمن على بعضها وتتراجع وربما تتفكك وتندثر؟ وكثير من الأسئلة». وهو ما تبيّن في الصراعات بين التياريين البارزين، القوماني والماركسوي، في الأمة في فهم المسألة القومية ودورها في التحرر الوطني والكفاح السياسي، ويقدم دروسًا وعبرًا لا مفرَّ من الاعتبار منها وبها وتطويرها إيجابيًّا في بناء الرؤى الجديدة.

تتعارضُ التيّارات السياسيّة والفكريّة العربيّة في الوطن العربي، وهو ما أشرنا له من وقوعها في التناقض والصراع بين الأهداف والشعارات والبرامج وتجسيدها على أرض الواقع، عاكسةً فشلًا كارثيًّا وانكسارًا حادًا في الوعي العربي وتخلّفًا في إدراكه وفهم عوامله والبحث عن سبل التغيير والتجديد، طيلة العقود الأخيرة، ولفترة ليست قليلة، ختمته أغلب إدارات تلكً التيارات بالوقوف أمام إعادة الاحتلالات الإمبرياليّة لبلدان الوطن العربي، وتوفير الأسباب والطرق لها، وتعميق التفاوت الطبقي والاجتماعي، وتبذير الثروات وتدمير الطاقات، وتهافت أطراف منها على التنكر لحقوق الشعب العربي الفلسطيني وتصفية القضية الفلسطينية واقعًا والتلهي بالتكاذب الإعلامي وشراء الذمم والعقول.

بوضوح أكثرَ وبروح نقديّة واعية واستمرارًا للكتابة النقديّة، التنظيرً الفكري والسياسي للمسألة القومية، طرح ياسين الحافظ (1930- 1978) مشروعًا فكريًّا متجدّدًا، دعا فيه حسب قراءة دكتور عبد الله تركماني، في دراسة له عنه، إلى الارتفاع من مستوى المشاعر القومية العربية إلى بناء الأمة، بما ينطوي عليه ذلك من أساس ديمقراطيٍّ لهذا البناء. وأضاف تركمّاني: لقد أمسك الحافظ بمفهوم التأخر التاريخي للمجتمع العربي، الذي يتجلى سياسيًّا بغياب الرأي العام وبكونه صاغرًا وعزوفًا، ويتجلى اقتصاديًّا بكون الاقتصاد العربي مندلقًا نحو الخارج وتابعًا، ويتجلّى اجتماعيًّا بسيطرة بنى اجتماعيّة ما قبل قومية (طائفية، عشائرية، عائلية، محلية..)، ويتجلّى فكريًّا بسيطرة فكر تقليديٍّ تمتدُّ جذوره إلى العصر الوسيط. لذلك فهو ينتقل من نقد «السطح السياسي» إلى نقد «العمق الاجتماعي» الذي يصوغ الحيز السياسي ويفرزه. وحرر الخطاب القومي من البلاغية المترهلة، وأنقذ الماركسية العربية من ضيق العبارة والأفق وتكلس الصيغ، حين استعاد روحها النقدية، بوصفها سؤالًا مشرعًا ضدّ الثبات والسكون والامتثال والعقائدية المنغلقة على نفسها.

إن الرؤى المتعددة التي تقدمت في توصيف المسألة القومية، سواء التقليدية منها أو التجديدية، المحسوبة على اليمين القومي أو اليسار الديمقراطي بقيت في أدراج المكاتب ورفوف الكتب فقط، وتركت الأوضاع العربية بمختلف مستوياتها تنحدر إلى درجات كارثيّة، أضافت لها ممارسات دعاة القومية التقليدية اليمينية تشريع أبواب الاحتلال الغربي من جديدٍ للوطن العربي والعمل بإصرار على تصفية القضية الفلسطينية قضيّةَ تحرّر وطنيٍّ مركزية، وركن أساس لقضايا التحرر الوطني والقومي في أغلب البلدان التي أعيد احتلالها إمبرياليًّا بأشكال مختلفة، سواءً بالتخادم السياسي المباشر وغيره أو بالقواعد العسكرية وتنفيذ المخططات التآمرية بالضد من المصالح الوطنية والقومية.

المسألة القوميّةُ بحاجةٍ ماسةٍ وعاجلة وضروريةٍ الآن إلى رؤى جديدة تبدأُ من وعي واقع الأمة والوطن، من خلال تحليلٍ ملموس للواقع الملموس، والعمل على استنهاض الطاقات الكامنة، البشرية والماديّة والمعنويّة، وتوحيد كفاح الساحات وتنسيق كلّ جهودها وتحديد الأهداف ومدياتها وتجديد الشعارات، بما يوازي المتغيّرات الدوليّة والتطوّرات العالميّة والثورات العلمية الراهنة، وتمتين الجبهات، السياسية والفكرية والثقافيّة والاقتصاديّة والاجتماعيّة، واعتبارها قوّةً قادرةً على الإنجاز والتقدّم والتنمية والتطوّر، مع اعتبار الأزمات وتصاعدها والانتباه للمعوقات وآثارها ومجابهة التحديات وتداعياها، شرطًا رئيسيًّا للنهوض والتغيير ■

المسألةُ القوميّةُ بين حدّي الفكرةِ والحركة

د.عابد الزريعي. مديرُ مركزِ دراساتِ أرضِ فلسطين للتنميةِ والانتماء/ تونس

كتاباتٌ كثيرةٌ تدورُ حولَ المسألة القوميّة، بعضُها يذهبُ باتّجاه وصفيّ ينضوي على حدٍّ عالٍ من التبجيل والتثمين. وبعضُها يذهبُ باتّجاه النّقد، سواءٌ كان النقدُ من منطلقِ البحث عن آليّات للتطوير والتقدّم والبناء، أو من منطلق الهدم والتقويض. وعلى الرغم من المسافةِ الواضحة بين تلك الأطروحات مضمونًا وغاية، إلا إنّ إغلبها يقعُ في شرك عدم التقاط مفصّل العلاقة بين المسألة القوميّة فكرة، والمسألة القوميّة حركة، بما يترتّبُ على ذلك من خلطٍ بين الثابت والمتغيّر.

وإذا كان من الصحيح أنّ المسألة القوميّة العربيّة قد ولدت فكرةً في سياق حركتها، إلّا أنّ الصحيح أيضًا أنّ الفكرة لم تخلق من عدم، أو تسقطُ على أرض جرداء، بقدر ما كانت توصيفًا وتقنينًا علميًّا لما هو سابقٌ ومتشكّلٌ على مدى قرون طويلة من الزمن. كما أنّ عمليّة التوصيف والتقنين في مرحلة تبلوّر الفكرة لم تكن ترفًا فكريًّا مجردًا، بقدر ما كانت استجابةً لتحدّيات قائمة؛ الأمرُ الذي يجعلُ من الربط بين الفكرة والحركة في تناول المسألة القوميّة مسألةً ضروريّة. إلّا أنّ ذلك لا يشكّل مانعًا أو عائقًا أمام الفصل بين الناحيتين من أجل استكشاف الجديد الطارئ، بما يمكنُ من إعطاء المسألة زخمها الفكريّ والعمليّ، خاصّةً وأن الفكريّ والحركيّ يغنيان بعضهما البعض. لا سيّما وأنّ المسألة القوميّة في الواقع العربي الراهن باتت محاطةً بأسئلة كثيرة ومتنوّعة، تبدأ بسؤال الجدوى، ولا تنتهي بسؤال القدرة على الاستمرار باتجاه تحقيق الأهداف والشعارات التي رفعتها على مدى عقود طويلة من الزمان.

أوّلًا: المسألة القوميّة فكرةً: تتلخّصُ المسألةُ القوميّةُ فكرةً في تعريف المصطلح المحدّد للأمّة العربيّة بوصفها النتاج الطبيعي للتراكمات التاريخيّة لكلّ الحضارات السابقة، بأبعادها الثقافيّة والاقتصاديّة، التي بناها الإنسانُ وتجسّدت وقائعَ ملموسةً على هذه الأرض، بمحدّداتها الجغرافيّة المعروفة، بكلّ ما تتميّزُ به من تواصل وانفتاح. وبالنتيجة فإنّ المسألة القوميّة واقعٌ تاريخيٌّ له وجودٌ حقيقيٌّ وفعّالٌ وتعبيراتٌ واضحة، تتجلّى في جميع مستويات الحياة الاجتماعيّة واليوميّة للشعوب العربيّة.

وعلى الرغم من أن المسألة القوميّة فكرة تتّسمُ بنوعٍ من الثبات، إلّا أنّ ثباتها ليس مطلقًا، بما يجعلها غير قابلة للتفكير من جديد، فالفكرة في حدِّ ذاتها تواجه تحدّيات عديدة في مراحلَ تاريخيّة قد تطولُ المسافة بينها، لكنّها تفرضُ إعادة البحث وتشغيل الفكر من أجل ضمان فاعليّة الفكرة وديمومتها وقدرتها على مواجهة عمليّات الاستهداف. وفي ظلّ الواقع العربي فإنّ المسألة التي باتت تبرزُ في الآونة الأخيرة تتلخّص في ضرورة الانتباه إلى أنّ مفهوم التنوّع الناتج عن المسار التاريخيّ لتشكّل الأمّة، لا يتناقضُ مع مفهوم وحدة الأمّة، ولا يشكّلُ بديلًا لها. وهو الأمرُ الذي يتمُّ الاشتغال عليه من قبل القوى الإمبرياليّة وأتباعها، ويقومُ على أخذ هذه الخصوصيّة أو تلك وتضخيمها لتصبح موازيةً مع الكلّ، ثمَّ العملِ على أنْ تكون متناقضةً ومتصارعةً معه. ويمكنُ أنْ نلحظَ هذا الاشتغال على المستوى الفكري في مصطلح يبدو بسيطًا وعابرًا من نوع (الأممُ والقوميّات العربيّة المختلفة) الذي يسعى إلى تقويض المفهوم بادّعاء أنّ كلّ من المكوّنات العرقيّة تشكّلُ أمّةً بحد ذاتها. أن القاعدة الأساسيّة لنقد ونقض، مثل هذه الأطروحات، من الضروريّ أن تنهضَ على أساس أن العروبة إطارٌ جامعٌ ومستوعبٌ للتعدّديّة والتنوّع، ذات دلالات ثقافيّة بالأساس، ولم تعد ذات طابعٍ عرقيٍّ ضيّقٍ ومحصور في إطار محدّد؛ الأمرُ الذي يفتح المجال لتجسير التناقض/ التعارض بين الطابع المشترك بين كلّ أبناء الأمّة، وبين الذاتيّة والخصوصيّة التي تتجلّى في واقع تاريخ المجموعات الإنسانيّة بشكلٍ واضح، ممّا يوجبُ طرح

المسألة القوميّة في حدّها الفكريّ باتجاه ديمقراطيٍّ وإنسانيٍّ قادر على خلق التوافق والتناغم بين العامّ والخاصّ.

ثانيًا: المسألةُ القوميّةُ حركةً: تتبدّى المسألةُ القوميّةُ حركةً في مجموعة الأطر والأدوات السياسيّة التي تعتمدها أو تعتمدُ عليها الأمّةُ من أجل تحقيق الأهداف السياسيّة والاقتصاديّة والاجتماعيّة المنبثقة عن الفكرة ذاتها، ومواجهة التحدّيات التي تنتصبُ أمامها وتعملُ على تقويضها. ومن الملاحظ أنّ النقد غالبًا ما ينصبّ على الجانب الحركي ليأخذ في طريقه الجانب الفكريّ، وذلك من خلال التركيز على حالة العجز والتشتّت التي تعانيها القوى القوميّة بوصفها التعبيرات الأساسيّة عن الجانب الحركي للمسألة القوميّة، والوصول من خلال ذلك إلى القول إنّ الفكرة ذاتها لم تعد صالحة، أو تجاوزها العصر. ومن الجليّ أنّ الجانب الحركي للمسألة القوميّة يتّسمُ بكونه الأكثر مرونة، وقابلية للتغيير منذ ظهور القوميّة العربيّة حركةَ تحرّر واستقلال قوميّ، من نير الإمبراطوريّة العثمانيّة تحت لواء الثورة العربيّة الكبرى بقيادة الشريف حسين. ويتبدّى الآن في مختلف القوى القوميّة المنتشرة على الساحة العربيّة بعنوانيها وأسمائها المتعدّدة.

ثالثًا: ما هو الواقع؟ ما هو الجديد؟ تتبدّى الإشكاليّة التي تواجهه المسألة القوميّة في بنيتها الحركيّة، وليس أطروحتها الفكريّة، وذلك لا يعني أنّ الأطروحة الفكريّة قد بلغت حدّ التمام الذي ليس بعده مجال للتطوير. فهناك قضايا عديدة تحتاج إلى إعادة نظر وتناول، وإنّما المقصود أن الجانبَ الحركي في حال صلابته وصحته سيمضي بالضرورة نحو الانتباه الى الجانب الفكري، وسيعمل من أجل معالجة قضاياه التي تستدعي المعالجة. لكن المشكلة تتلخّص في أنّ الواقع الحركي للمسالة القوميّة ليس على تلك الدرجة من الصلابة التي تمنحه القدرة على تلك المعالجة. ولا يحتاجُ الأمرُ إلى اجتهاد كثير، وقدرة ثاقبة على الملاحظة ليُدرك المرء أنّ المسألةَ القوميّةَ على المستوى الحركي تعاني من عديد الإشكاليّات التي يمكن رصدُ أهمّها فيما يلي:

1 ـ التحدّي التنظيميّ: تتجسّدُ الحركة القوميّة في بنى تنظيميّة منشرة تقريبًا في أغلب البلدان العربيّة، لكنّها تعاني من نوعين من التشتّت؛ الأوّل التشتّت الداخلي أي على مستوى القطر الواحد للبنى التنظيميّة، هذا التشتّت الذي يصلُ في حدوده الدنيا إلى وجود أكثر من تنظيم قوميٍّ في بلد واحد تحت حجّة / تيّارات مختلفة/ وفي حدوده القصوى وجود أكثر من تنظيم قوميٍّ داخل البلد الواحد وجميعها تحمل ذات الاسم بزيادة أو نقصان كلمة. والثاني التشتّت الخارجي ويتبدّى في تفكّك العلاقة بين تلك القوى على مستوى الوطن العربي، وفي عدم القدرة على الانتظام ضمن إطار جبهويٍّ واحد قادر على تنظيم الجهد، وإن وجدتْ هذهِ الأطرُ فهي تسميات بلا مسمى في أغلب الأحيان. وكلّ ذلك يحد من الفاعليّة النضالية لتلك القوى التي بات كثيرٌ منها يكتفي بالاسم والعنوان القوميّ بديلًا عن الممارسة الفعليّة.

2 ـ تحدّيات المهام: تشكّل المهام المطروحة أمام القوى القوميّة في جوهرها، تطويرًا للاستجابة لذات التحدّيات التي انبثقتْ أمام الحركة القوميّة في بداياتها، متجسّدةً في الهجمة الاستعماريّة، ولكن بعد أن استطاعت تلك الهجمة من تحقيق مجموعة إنجازات متمثّلة في تكريس الدولة القطرية التابعة، والعمل على تحويلها في الراهن السياسيّ إلى موقع جديد لتموضع للكيان الصهيونيّ الذيْ تمّ استيلادُهُ بالتوازي مع عمليّة استيلاد الدولة القطرية، بما يستدعيه ذلك إلى تفكيك وتفتيت عراها الداخليّة، بعد تفكيك عراها القوميّة، من أجل توفّر كلّ عناصر الاطمئنان والاستمرار والهيمنة للكيان الصهيوني. ذلك يطرحُ ضرورة التوقّف أمام الشعار الثلاثيّ الجامع بمفرداته الثلاثة، تحرير الأرض والقضاء على التبعيّة والوحدة العربيّة. لا يشكّ أحدٌ في صحّة مفاصل الشعار الثلاثة التي تبقى الأمّةُ معطوبةً من دون تحقيقها، ولكن ما هي الاشتقاقات العمليّة اليوميّة لهذا الشعار التي يمكنُ أن تنزل به من اليافطة المعلّقة إلى خطى الناس وحناجرها وقبضاتها في شوارع ومواجهات النضال اليومي، بما يعنيه ذلك من قدرة على الاستجابة للتحدّيات بمستوييها العام والتفصيلي. وبمعنى أدقّ كيف نشتقّ من الشعار العام مهامًّا يوميّةً محدّدة، تستطيعُ القوى القوميّة من خلال الاشتغال عليها تجسيد حضورها الدائم في ميدان الفعل النضاليّ والجماهيريّ؟

3 ـ تحدّي التقييم: بات واضحًا أنّ الساحة ليست خالية على القوى القوميّة فقط، هناك قوى أخرى موجودةٌ في الساحة. الإشكاليّة الأكثر وضوحًا في الراهن السياسيّ هي القوى ذات الطابع الإسلامي، التي كثيرًا ما توصفُ بقوى الإسلام السياسي، بغض النظر عن دقّة المصطلح من عدمه. ومن الملاحظ أن هناك خلطًا وتعميمًا في قراءة هذه القوى، وبالنتيجة في تحديد الموقف منها. وإذا كان من الصحيح أن بعضها يقف في الموقع النقيض تمامًا، إلى حدّ أنّه يذهبُ في تعريق القوميّة العربيّة بالقول: «حركةٌ سياسيّةٌ فكريّةٌ متعصّبة، تدعو إلى تمجيد العرب، وإقامة دولة موحّدة لهم، على أساس من رابطة الدّم واللغة والتاريخ، وإحلالها محلّ رابطة الدين. وهي صدى للفكر القوميّ الذي سبق أن ظهر في أوروبا». لكن الصحيح أيضًا يستدعي امتلاك القدرة على فهم وقراءة كلّ ساحة بخصوصيّتها وعمقها التاريخي، بل وقراءة كلّ قوّة من هذه القوى بخصوصيّتها وساحتها وممارساتها. إن الخارطة التفصيلية إذا لم تكشف عن مواطن ومواقع استفادة، فستكشف عما يسمحُ بخوض الصراع ضد هذه القوى دون الانزلاق إلى الخندق الذي تريد، الذي يتحوّل فيه خطاب الصراع إلى اصطدام مع وجدان ومعتقدات الناس.

خاتمة:

إنّ التقاط مفصل العلاقة بين الفكري والحركي بوصفهما حدي المسألة القوميّة يشكّلُ أرضيّةً ضروريّةً لنقل المسألة القوميّة برمّتها من الحضور الكامن على مستوى الوجدان العام، إلى الحضور الفاعل على مستوى الممارسة اليوميّة النضاليّة الكفيلة بتحقيق الشعارات التي مضى على رفعها عقودٌ طويلة، وما زالتْ مجرّدَ يافطات مرفوعة، وفي هذا السياق يشكّلُ التقاطُ القوى القوميّة للتحدّيات المطروحة أمامها مدخلًا لا بدَّ منه للإجابة على التحدّيات المفروضة والخروج من المأزق الراهن ■

رؤيةُ مهدي عامل لحركةٍ عربيّةٍ ثوريّةٍ من طرازٍ جديد

د. مفيد قطيش. أكاديمي وباحث سياسي لبناني/ لبنان

صاغ مهدي عامل رؤيتَهُ لحركة التحرّر الوطنيّ العربيّة عمومًا ولإنتاج حركة جديدة بشكل خاص، في إطار نقده للفهم السائد للعمل الثوريّ واستهدافاتهِ من قبل الأحزاب الثوريّة وَالمثقّفينَ الثوريّين. وقد طال النقدُ مفهومَ ومضمونَ السيرورة الثوريّة في بلادنا والوضع المأزوم الذي دخلته منذ فترةٍ طويلة، كما عالجَ أسبابَ هذهِ الأزمة وأساليب التعاطي معها والمخرج الثوريّ منها.

قدّم مهدي رؤيتَهُ منذ ما يزيدُ عن ثلاثة عقود. لكن الواقع الذي عالجه مهدي لم يتغيّر إلا لجهة تفاقم تناقضاته، ولذلك فهذا أمرٌ يستدعي تثوير الممارسة الفكريّة التي أرسى قواعدها أعلام نبتوا في هذه التربة العربيّة، فعملوا على إعادة صياغة الواقع فكريًّا ونضاليًّا، بما يفضحُ محاولات تشويهه وإبتذال صورته وبما يفتح أفقًا للتغيير، بعد أن كشفوا جوهر واقعنا وصولا لجذوره، فكانوا مثقّفين جذريين، يستحقّ تراثهم انبعاثًا وتطويرًا وتجسيدًا من قبل الحركة الثوريّة العربيّة.

لقد كثّف مهدي رؤيته هذه في صياغة مفهوم التحرّر وأزمة التحرّر وتقديم الحلّ الثوريّ لهذه الأزمة، ببناء حركة تحرّر عربيّة من نوع جديد، عبر قراءته قراءة ماديّة تاريخيّة (ماركسيّة) لبنيتنا الاجتماعية ولمآلاتٍ تطورها منذ الاستقلال وحتى استشهاده. لن نستعيد في هذه الكلمة مسار الفكر الذي أنتج هذه الرؤية، وإنما سنعرض لنتائج التحليل الذي أجراه مهدي، دون الغوص في تفاصيله.

بدأ مهدي من التعريف: ما هي حركة التحرر الوطني؟ ما هو التحرر الوطني؟ ولماذا يدخل في أزمة؟

يقول مهدي إنّ عملية التحرر الوطني هي في مفهومها النظري، عملية تحويل ثوري لعلاقات الإنتاج الرأسمالية القائمة بعلاقة تبعيتها البنيوية للإمبريالية، فهذه العلاقات تشكل القاعدة المادية لسيطرة الإمبريالية على بلادنا ونهب ثرواتها، عبر شبكة واسعة من العلاقات المختلفة والأنظمة السياسيّة القائمة في بلادنا. لذلك فالتحرُّرُ هو عمليّة قطع مع الإمبرياليّة والاستقلال عنها، وهذا ما يملي ضرورة تحويل هذه العلاقات من الإنتاج، ذلك أن تجدد هذه العلاقات يجدد علاقة التبعية بالإمبرياليّة ويجدّد سيطرتها. أمّا وأنّها عمليّةُ تحويل ثوريٍّ لعلاقات الإنتاج الرأسمالية، فهذا يعني أن سيرورة التحرر الوطني في بلادنا هي سيرورة الانتقال إلى الإشتراكية التي هي بدورها، عملية تغيير بنية علاقات الإنتاج الرأسمالية بشكلها التبعي، وبهذا المعنى تعتبر حركة التحرر الوطني جزءًا من الثورة الاشتراكيّة العالميّة.

وباختصار مكثّف، فإنّ حركة التحرّر الوطني هي عمليّةُ تحرّر من الرأسمالية القائمة، وليست عمليّة تحرير لها من قيود التبعية، هي عملية صراعٍ ضد البرجوازيّة التبعيّة المحليّة وضد البرجوازية الإمبرياليّة، هي حركة عداء للإمبريالية مترافقة بالعداء للرأسمالية، عداء لا يستقيم ولا يثمر ما لم يترافق بالعداء للرأسمالية، وحيث تفارق العداء للإمبريالية عن العداءِ للرأسمالية فشل التحرر الوطني وتحول العداء للإمبريالية إلى تساوم معها ولاحقًا إلى خضوعٍ لها وإلى تجديد علاقات الإنتاج الرأسمالية والتبعية بالإمبريالية، لا بل إنّ سيرورَة التحرّر الوطني تحولت إلى عداءٍ للحركة الثوريّة ولعائق أمام مسيرتها.

من هذا التعريف لعمليّة التحرّر الوطنيّ تتحدّدُ القوة الطبقيّة المؤهلة لإيصالها إلى نهايتها المنطقيّة - للتحرّر والاشتراكيّة. إنّها الطبقة العاملة، لكن هذا الواقع النظريّ يختلفُ عن الواقع التاريخيّ التجريبيّ، فقد حالت الظروفُ التاريخيّةُ في بلادنا، دون تحقّق ذلك لأسبابٍ موضوعيّةٍ متعلّقة بولادة الطبقة العاملة في ظلّ رأسماليّة مكبوحة في تطوّرها وتوسّعها وعاجزة عن تصفية علاقات الإنتاج ما قبل الرأسمالية وتحويل القوى الاجتماعيّة المرتبطة بها، ولأسبابٍ ذاتيّة متعلّقة بعجز الأحزاب الثوريّة الممثلة للطبقة العاملة، التي لم ترتقِ إلى مرتبة القيادة الثوريّة للعمليّة التحرّريّة، إمّا بسبب نهجها السياسي القاصر أو بسبب من رؤيتها الفكرية التي لم ترَ في التحرر الوطني مسألةً تخص الطبقة العاملة، كونها الطبقة المكرسة لتحقيق الانتقال إلى الاشتراكية، وكون المرحلة مرحلة انتقال إلى الرأسمالية، وهو ما يذكر بالموقف الدوغمائي من العملية التاريخية المنسوب زورًا للماركسية.

لقد تمكّنت البرجوازيّات العربيّة من احتلال موقع القيادة في حركة التحرر الوطني، وبسبب من طبيعتها أقفلت عملية التحرر على نيل الاستقلال السياسي، دون استكمال الاستقلال الاقتصادي المتمثّل في تغيير النظام الاقتصادي، وهذا أمرٌ طبيعي؛ إذ إنّ البرجوازية اصطدمت بحدود طبقيّة هي حدودُ تجديد الأنظمة التابعة التي تتسيد فيها، ولذا فهي غيرُ قادرة ولا مصلحة لها أساسًا في تقويضِ أسس هذا النظام الذي يضمن وجودها الطبَقي. كل هذا يُظهر عدم اتّساق عدائها للإمبرياليّة المعلن مع عدائها للرأسماليّة، وهو ما يكشف عجزها عن قيادة الثورة الوطنيّة الديمقراطيّة من جرّاء عدم تلازم عدائها للإمبرياليّة مع عدائها للرأسماليّة، وبسبب من استحالة عدائها للرأسمالية، علمًا أنّ التحرّر من الإمبريالية مستحيلٌ دون التحرّر من الرأسماليّة، والعكس صحيح.

هذه الحالة غير الطبيعية – احتلال البرجوازية لموقع القيادة في حركة التحرر الوطني، يسميه مهدي عامل، انزياح المجرى التاريخي للتحرر الوطني عن مجراه النظري، بسبب من تبوّأ قوّة طبقيّة لا مصلحة لها، بل معاديةٌ لعملية تحويل علاقات الإنتاج الرأسمالية ومعادية لتغيير النظام هي البرجوازية، وبموجب ذلك لا تنوجد البرجوازية ولا الطبقة العاملة في موقعهما الطبيعي: فالطبقة العاملة التي ينبغي أن تقود التحرر الوطني موجودة في موقع تبعي، بينما البرجوازية تحتلّ موقع

القيادة وهي معاديةٌ لعملية التحرّر، وهذا ليس موقعها، هذه الحالة تجسّد أزمة حركة التحرر الوطني، بما هي أزمة قيادتها البرجوازية وأزمة البديل الثوري. وإذا كان طبيعيًّا أن تصل البرجوازية بالحركة التحررية إلى مأزقها وهو ما يتناسب مع مصالحها، يرى مهدي أنّه من غير الطبيعي أن تبقى الطبقة العاملة وأحزابها الثورية، مستنكفةً عن تأدية دورها التاريخي في قيادة حركة التَحرر وإخراجها من أزمتها. من هنا يخرج مهدي باستنتاج حول ضرورة بناء حركة تحرر وطني عربية جديدة، بقيادتها وبرنامجها وبنهجها السياسي.

في رؤية مهدي لحركة التحرر تتشابك أسئلة الأزمة مع أسئلة الخروج منها، والمشكلة ليست في الأولى وإنما في الثانية. إذ لا يكفي القول باستحالة قيادة البرجوازية للسيرورة الثورية وبضرورة أن تكون القيادة للطبقة العاملة، تماشيا مع موقعها في علاقات الإنتاج كطبقة مهيمنة نقيض، فالمسألة تكمن في الشروط الضرورية التي تتيح للطبقة العاملة احتلال هذا الموقع وهي شرط احتلالها للموقع الطليعي وللموقع القيادي في السيرورة الثورية، من أجل وصول الحركة إلى نهايتها المنطقية، وتتأكد أهمية هذه الأسئلة المرتبطة بحل الأزمة في ضوء ما شهدته البلدان العربية ومنها لبنان من انتفاضات شعبية باءت بالفشل، وانتهت إلى تبديل طواقم حاكمة، دون مساس بالأنظمة القائمة. إلى ذلك ما زال الصراع قائما بين أطراف يسارية مختلفة حول العلاقة فيما بين أطراف التحالف الثوري الموضوعي وبين الممثلين السياسيين لهذه الأطراف، ونشهد ما يشبه تكرارا للتاريخ، ففشل الأحزاب البرجوازية الصغيرة والفئات الوسطية غير الهيمنية التي وصلت إلى السلطة لتحل محل البرجوازية التبعية، والتي تحولت لاحقا إلى برجوازية تبعية متجددة، لم يؤدِ لاستنتاج بضرورة الضغط لمنع تكرار هذه التجربة. بدل ذلك تستمر محاولات فصل السياسي عن الاقتصادي، ومحاولات الفصل بين العداء للإمبريالية والعداء للرأسمالية، ومحاولات فرض العلاقات غير الديمقراطية بين أطراف التحالف الموضوعي وبين ممثلي أطرافه، كما تستمر بدعة اعتبار المرحلة الراهنة مرحلة الانتقال إلى الرأسمالية وما تتطلبه من قيادة طبقية متناسبة معها. كل هذا يتكثف في مسألة قيادة السيرورة الثورية ومسألة الموقع الطليعي والموقع القيادي في التحالف السياسي الثوري وفي طبيعة البرنامج الثوري.

يوضح مهدي أن الحركة الثورية الجديدة المطلوبة هي حركة تحالف طبقي ثوري، متمحور حول الطبقة العاملة، تواجه تحالفا رجعيا يتمحور حول البرجوازية التبعية المرتبطة بالإمبريالية والمدعومة منها، فبين التحالفين: تناقض هو التناقض الرئيسي (السياسي) بصدد السلطة السياسية. يسعى التحالف الثوري إلى تغيير النظام الاقتصادي-الاجتماعي-السياسي القائم، بينما يستميت التحالف الرجعي لتأبيد هذا النظام، ويسعى كل قطب لجذب الفئات الوسطية وعزل الطرف الآخر. فبحركة هذا التناقض يتمحور التاريخ والصراع التحرري، هذا الأمر يطرح على الطبقة العاملة وحزبها الثوري أن تحتل الموقع الطليعي والموقع القيادي في التحالف الثوري والسيرورة الثورية، لكي تتمكن من بناء حركة تحرّر وطنيٍّ من طراز جديد. يؤكّدُ مهدي أنّ هذا الموقع الطليعي موقعٌ سياسيٌّ يتحقّقُ بمقدار ما يكون النهج السياسي للبروليتاريا وحزبها نهجًا ثوريًّا، أي متّسقٌ مع موقعها في بنية علاقات الإنتاج، الذي بموجبه هي مؤهلة لقيادة عملية التغيير الثوري والانتقال إلى الاشتراكية. ويتحدّدُ هذا الموقع في حقل الصراعات الطبقية، وتخلف حزبها عن تأمين هذا النهج يفسح المجال أمام الأطراف الأخرى لاحتلاله ويفسح المجال لتشويه الحركة الثورية وانحرافها أو تعثرها. فالطليعية إذن نهج سياسي في قيادة السيرورة الثورية، تتجسد في الخطوات المطروحة لمحاصرة مواقع البرجوازية، وبعناصر البرنامج الثوري للتغيير في جميع المجالات، وهي أيضا نوع خاص من العلاقات الديمقراطية بين أطراف التحالف الثوري وإشعارها بالاهتمام بمصالحها التي تتجاهلها البرجوازية، وهذا الموقع الطليعي هو الأساس السياسي لوصول الطبقة العاملة وحزبها إلى الموقع القيادي في الحركة الثورية والذي هو أيضا موقع سياسي يتحدد في حقل التناقضات الثانوية بين أطراف التحالف الثوري، وهو يتحدد بدوره بالنهج السياسي للحزب الثوري. ويميز مهدي هنا بين الموقعين الطليعي والقيادي. إذ يمكن للحزب أن يكون طليعيا دون أن يحتل موقع القيادة، لكنه لن يحتل الموقع القيادي ما لم يكن طليعيا، فليس باستطاعة حزب متخلّف فكريًّا ونضاليًّا، لا يفقه منطق الثورة ومهماتها: أن يكون طليعيًّا ومن ثمَّ قياديًّا.

يتوقف مهدي عند طبيعة القيادة الثورية: لمن تكون القيادة في الثورة؟ وهل القيادة ضرورة أو تترك الثورة لعفويتها؟ وبالمناسبة بقي هذا السؤال عالقا طيلة الفترة التي استغرقتها إنتفاضة 17 تشرين في لبنان، بدون إجابة.

يجيب مهدي: الثورة ليست ممكنةً دون قيادة، ودونها تسير إلى الفشل، غير أن المسألة تكمن في العلاقة بين طبيعة الثورة وطبيعة قيادتها، ولأنّ العلاقة بين طبيعة حركة التحرّر وطبيعة قيادتها البرجوازية لم تكن متسقة، بل متناقضة، وصلت إلى الأزمة، لذلك فإن الحل يكون بتغيير قيادتها الطبقية. ويحذر بأنه لا يكفي القول: بأن تكون القيادة للتحالف الثوري ككل أو أن تكون للطبقة العاملة، بل من الضروري تحديد الطرف المهيمن في التحالف، بمعنى الطرف الذي يكتسب ثقة الأطراف واقتناعهم بنهجه وبرنامجه وبأهليته للقيادة واشتمال برنامجه لمصالح الحلفاء، لا الطرف الذي يملي هيمنته بالتعسف والقمع.

لكن الواقع التجربة غير ذلك، فالطبقة العاملة غير مؤهلة لتأدية هذا الدور، وكذلك الأمر أحزابها، وهو ما أتاح الفرصة لأحزاب البرجوازية والفئات الوسطى من احتلاله، لذا تأكد القانون الذي يحكم السيرورة الثورية: كلما كانت القيادة الطبقية في هذه السيرورة لقوى طبقية وسطية غير هيمنية باءت الثورة بالفشل، لأنها لا تحمل خيارًا اجتماعيًّا بديلًا.

إنَّ حلَّ التناقض الأساسي (الاقتصادي) بتغيير علاقات الإنتاج والانتقال إلى الاشتراكية، مرتبط بحل التناقض الرئيسي (السياسي) بانتزاع السلطة السياسية، وهذا أمر لن يتحقق بدون قيادة بروليتارية وحزب ثوري. أما وأن الطبقة العاملة غير مؤهلة للقيام بهذا الدور، فإن المهمة السياسية التاريخية للحزب الثوري يتمثل في تأهيلها للعب هذا الدور، بدءا من صياغة البرنامج وتنظيم صفوفها والإرتقاء بوعيها وتنظيم نضالاتها وبناء التحالف الطبقي الثوري الضروري وإرساء علاقات ديمقراطية داخله بين أطرافه، وهذا ما افتقرت إليه التجارب التحالفية في سياق الثورة التحررية الوطنية العربية■

واقع حركة التحرر العربي وآفاق المستقبل

فهمي الكتوت. باحث وخبير في الاقتصاد السياسي/ الأردن

اكتسبتْ حركةُ التحرّر الوطني أهميّتَها بعدَ الحرب العالميّة الثانية، مستفيدةً من انهيار اقتصادات الدول الاستعماريّة، وانتصار الاتّحاد السوفييتي على الفاشية وتوفّر مناخٍ سياسيّ مكّن حركات التحرّر في معظم القارات الثلاث ـ آسيا وإفريقيا وأميركا الجنوبيّة- التخلص من نيّر الاستعمار الكولونيالي وإنجاز استقلالها السياسي. ومن المعروف أنّ حركة التحرّر العربيّة تشكّلتْ من قوى اجتماعيّة متعدّدة، من العمال والفلاحين والمثقفين الثوريين والبرجوازية الناشئة؛ بسبب تناقضِ مصالحها الوطنيّة والاجتماعيّة، مع سياسة الهيمنة الاقتصاديّة الاستعماريّة.

حقّقتْ حركةُ التحرّر العربيّة إنجازاتٍ مهمّة بعد فشل العدوان الثلاثي على مصر عام 1956، وهزيمة حلف بغداد، ونجاحِ الحكومة البرلمانية المنتخبة في الأردن بإلغاء المعاهدة البريطانية تحت ضربات الحركات الشعبيّة التوّاقة للحريّة والاستقلال. قبل أن تصطدم في السياسات الإمبرياليّة الأميركيّة التي عدت نفسها لتحلّ مكان الاستعمار الكولونيالي، عبر مشروعها الذي عرف بسياسة «ملء الفراغ» وإخضاع عددٍ من البلدان العربيّة إلى التبعيّة الأميركيّة بعد نيل الاستقلال.

على الرغم من اتّساع تأثير الأحزاب والتيارات القوميّةٍ واليساريّة الفتيّة ودورها في قيادة الجماهير الشعبيّة، إلا أنّ هناك أسبابًا موضوعيّةً وذاتيّةً أسهمت في عدم تمكّنها من مواصلة دورها في إنجاز مهامِّ التحرّر الوطنيّ والاجتماعي، منها ضعفُ دور الطبقة العاملة في قيادة التحرّر الوطني، وهشاشة البُنى الاجتماعيّة، وتولي البرجوازيّة الناشئة الدور القيادي، وضراوة الهجوم التي تعرّضت له من قبل التحالف الإمبريالي - الصهيوني - الرجعي.

من أبرز القضايا التي واجهتْ حركة التحرّر العربيّة، بعد الاستقلال السياسي؛ مهام التنمية الاقتصاديّة والاجتماعيّة، وتحقيق الديمقراطية، والتصدي للمشروع الصهيوني التوسّعي بعد احتلال فلسطين وتشريد الشعب الفلسطيني من أرض وطنه وقيام «إسرائيل» كيانًا مغتصبًا خدمةً للاحتكارات الرأسماليّة والمصالح الإمبرياليّة في مواجهة حركة التحرر الوطني والاجتماعي، وتحقيق الوحدة العربية. وبما أنّ الاستقلال السياسي يعدّ الخطوة الأولى في سبيل التحرّر من السيطرة الخارجيّة والتخلّص من التبعيّة الأجنبيّة، فقد اتّجهت عددٌ من الدول العربيّة التي نالت استقلالها السياسي نحو التحوّلات الاقتصاديّة والاجتماعيّة في سبيل إنجاز مهام الثورة الوطنيّة الديمقراطيّة (مصر، سوريا، العراق، الجزائر)، حيث واجهت هذه الدول وغيرها من الدول التي اختارت طريق التحرّر، تحدّيات داخليّة وخارجيّة، فقد اشتدّ الصراع الطبقي داخليًا، وتم تجنيد قوى الشد العكسي وصولا للتدخل الإمبريالي المباشر وغير المباشر، من أجل تحديد مسار هذه الدول والاستيلاء على ثرواتها، وإخضاعها لشروطها.

ومن أبرز الأسباب التي أسهمت في إضعاف حركة التحرّر العربي؛ الصراعات التي شهدتها التياراتِ الفكريّة والسياسيّة فيما بينها، وخاصّةً الصراع الذي نشأ بين (الشيوعيين والبعثيين) وتعبيراته المختلفة، وبين البعثيين فيما بينهم (سوريا والعراق)، و (البعثيين والناصريين) وأخيرًا بين الماركسيين من منابتَ فكريّة مختلفة (اليمن الجنوبي). وبدلًا من استثمارِ طاقاتها الفكرية والسياسية والتنظيمية في بناء إطارٍ وطنيٍّ يدافعُ عن مكاسبها، دخلت في صراعٍ حادٍّ فيما بينها، استنزف طاقاتها، وأضعف قدراتها في مواجهة المستعمرين ووكلائهم. وكان الإقصاء والاستئثار بالسلطة يحتلّ أولوياتها، مما أدخلها في صراعاتٍ دمويّةٍ أوصلتها إلى حالة الانهيار، ومكّن أعداءها من النيل منها.

كان غيابُ الديموقراطيّة -ممارسةً ومنهاجَ عمل- قد غيّب دور الجماهير الشعبيّة في اتّخاذ القرار والدفاع عن المنجزات الوطنيّة في المعارك التي خاضتها مع الأعداء المستعمرين أو الطبقيين. كما كشفت التجربة التاريخيّة لحركة التحرر الوطني عدم جدّيّة شعار الوحدة العربيّة لدى الأحزاب التي وصلت إلى السلطة في أكثر من قطرٍ عربيّ؛ فقد تغلبت الخلافات التي وُصفَت بالعقائدية على وحدة المصير،

وتراجع شعار الوحدة العربيّة الأوسع انتشارًا بين الجماهير، واحتلّ الصراع على السلطة المقامَ الأول.

فالتجربةُ المصريّةُ التي حققت نجاحات ملموسةً في مجال ترسيخ الاستقلال السياسي، وإنجاز بعض المهام الاقتصادية والاجتماعية، الذي أكسبها تأييدًا شعبيًّا واسعًا في الوطن العربي عامة، وقعت هذه التجربة بفخ الممارسات البوليسية ضد حلفاء الثورة مما أسهم بإضعافها، وسهَّل مهمة وصول عناصر انتهازية - رجعية إلى قيادتها (السادات)، فانقضّت على التيار الناصري نفسه في انقلاب 15 أيار 1971، وسهّلت انتقال مصر إلى معسكر الأعداء، وأقدمت على توقيع اتفاقية كامب ديفيد وأقامت صلحًا منفردًا مع العدو الصهيوني، في حين ما يزال الاحتلال جاثمًا على فلسطين والجولان وأراض عربيّة، وقد ترافقت هذه الخطوات مع تخليها عن المنجزات الاقتصاديّة والاجتماعيّة.

ومع انهيار الاتّحاد السوفييتي فقدت حركةُ التحرّر العالمي سندًا رئيسيًّا لها، علمًا أنّها كان تعدّ جزءًا من القوى الثوريّة الثلاث (المعسكر الاشتراكي، الطبقة العاملة، حركة التحرر العالمي) بالمقابل هيمنة الأحادية القطبية وتوالت الضغوط السياسية والاقتصادية والعسكرية، بعد إغراق البلدان العربية بالمديونية وإخضاعها لشروط صندوق النقد والبنك الدوليين، وفرض السياسات الليبراليّة، حيث فقدت معظمُ البلدان العربيّة استقلالها السياسي أمام سياسة الخصخصة وتوسيع السوق الرأسمالي، وفرض آليات السوق المنفلتة، وسحق الغالبية العظمى من العمال والفلاحين والحرفيين والمهنيين والبرجوازية الصغيرة، وترافق نهج تشديد الاستغلال مع سياسات القمع ومصادرة الحريات العامة؛ الأمرُ الذي أدّى إلى انفجار الحركة الشعبية في عددٍ من البلدان العربيّة.

لقد سقطت أعتى الديكتاتوريات في وقت قياسيّ في كلٍ من تونس ومصر، وهوَ أمرٌ مفاجئٌ وغيرُ مألوف، واللافتُ صدور بيانات من البيت الأبيض متزامنةً مع ذروة الحركة الشعبيّة، تطالب زين العابدين بن علي وحسني مبارك بالتنحي عن الحكم، ليس دعمًا للحركات الشعبيّة، بل لإجهاضها، وذلك باستبدال أشخاص انتهت صلاحيتهم، والإبقاء على أنظمة الحكم التابعة للإمبرياليّة، خاصّةً أن المراكز الرأسماليّة كانت تعاني من تداعيات الأزمة المالية والاقتصادية العالمية، وتتوجّس من الأخطار الجسيمة التي تهدد مصالح الاحتكارات الرأسمالية إذا عادت دولة عربية وازنة بحجم مصر إلى قيادة حركة التحرر العربي.

لقد مهّدت تداعيات ما عرف بالربيع العربي الطريق أمامَ أنظمة عربيّة لا تمثّل إرادة شعوبها، ولم تُفكّر يومًا في استفتاء شعبي، لإقامة علاقات مع العدو الصهيوني، في الوقت الذي يزداد شراسةً وعدوانًا على الشعب الفلسطيني، وقفت بكل صلافة دعمًا وتأييدًا لجرائم العدو ضد الشعب الفلسطيني خاصة، والأمة العربية عامة، فقد جاء الاختراق الجديد متزامنًا مع ما يسمى بصفقة القرن، وبعد القرار الأميركي المشين بفرض السيادة «الإسرائيلية» على القدس واعتبارها عاصمة للعدو الصهيوني، وشرعنة ضم معظم أراضي الضفة الغربية بعد ضم الجولان السورية وفرض يهوديّة الدولة، وبعد تقطيع أوصال الضفة الغربيّة ومحاصرتها بالمستوطنات الصهيونية، ومواصلة الحصار لقطاع غزة، وحرمانه من الغذاء والدواء.

لقد مهّدت اتّفاقيّات الإذعان - كامب ديفيد وأوسلو ووادي عربة - لما يشهده الوطن العربي في هذه الأيام، من تنكّر للحقوق الوطنيّة والقوميّة للشعبِ الفلسطيني، وشكّلت اعتداءً صارخًا على السيادة الوطنيّة للبلدان العربية، وجاء احتلال العراق وليبيا، والحرب على اليمن وسوريا لإحداث تغييرات جوهريّة في موازين القوى، والتفرد في البلدانُ العربية وصولًا إلى تهافت الأنظمة العربيّة على إقامة العلاقات السياسية والاقتصادية والثقافية ومحاولات إنشاء حلف مع العدو الصهيوني وتبرئته من أبشع الجرائم التي ارتكبها بحق الشعوب العربية عامة والشعب العربي الفلسطيني خاصة.

أما السؤال الجوهري؛ هل قامت حركة التحرر العربي بدورها بحكم طبيعتها ومهماتها؟

من المعروف أنّ حركةَ التحرّر العربية هي حركةٌ واسعةٌ تتكوّن من قوى اجتماعيّةٍ وفكريّة متعدّدة، من العمال والفلاحين والبرجوازية الصغيرة والمثقفين، ومن تيارات فكريّة متعددة، تأثّرت بالحركات الثوريّة العالميّة، وحقّقت إنجازات ملموسةً في عدد من الدول العربية، لم تتمكن من إنجاز مهام الثورة الوطنيّة والديمقراطيّة، لأسباب موضوعيّة وذاتية منها مستوى التطورِ الاجتماعيّ في الوطن العربي، والطبيعة الطبقية والفكرية لقيادتها، في حين نجحت بعض حركات التحرر العالمية، خاصةً في البلدان التي تمكنت الأحزابُ اليساريّةُ والماركسيّة من قيادتها في الدفاع عن استقلالها بعيدًا عن سياسة التبعية للاحتكارات الرأسمالية. فقد شهد العالم بروز دول نامية متحرّرة مثل الصين التي قطعتْ شوطًا مهمًّا في بناء اقتصادات متطورة ضاهت الدول المتقدّمة، وغدتْ تنافس على الموقع الأوّل عالميًّا، وفتحت آفاقًا واسعةً أمام الدول النامية بفك التبعية مع الإمبريالية، وإقامة شراكة اقتصاديّة، ما يؤكّد أن أحد أهم أسباب فشل حركة التحرر العربي في إنجاز مهامها التاريخية الطبيعة الطبقية والفكرية لقيادة الحركة.

إنّ المرحلة الحالية؛ هي مرحلةُ تحرّرٍ وطنيٍّ ديمقراطيٍّ اجتماعيّ، في مواجهة السياسات الإمبرياليّة -الصهيونية - الرجعية، واستنهاض حركة التحرر العربي، لدعم المقاومة الفلسطينية والعربية بكافة أشكالها، بهدف لجم المحتلين، والتحرير والعودة وتقرير المصير، مستفيدين من التحولات الدولية، خاصّةً وأن العالم على أعتاب مرحلة جديدة بالانتقال لنظام دوليٍّ متعدّدِ الأقطاب، وانتهاءِ مرحلةِ الهيمنة الأحادية القطبية وفرضِ التبعيةِ الأطلسية السياسية والعسكرية.

-كما أنّ الأحزاب اليسارية والقومية التي تسترشد بالمنهجية العلمية في تفسيرها للواقع السياسي والاقتصادي والاجتماعي في الوطن العربي، وتعمل على تغييره من أجل التحرّر وإنجاز مهامّ الثورة الوطنيّة الديمقراطيّة، وبصرف النظَر عن منابتها الفكرية، مدعوة للانخراط في إطار سياسيّ يجمعها ضمن مشروع وطنيٍّ واحدٍ لتشكّل العمود الفقريّ لحركة التحرر العربي، من أجل فكّ التبعية، وتكنيس الاحتلالات الأجنبية في الوطن العربي، وتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وتحرير الإنسان من الاضطهاد والاستغلال، لتشكّل قوّة سياسيّة واجتماعيّة من أجل النهوض في الوطن العربي■

التجربة الناصرية والواقع الراهن

عدنان برجي. مدير المركز الوطني للدراسات/ لبنان

الخائفون لا يصنعون الحرية، والضعفاء لا يخلقون الكرامة.

الحديث عن التجربة الناصرية والواقع الراهن يستدعي التذكير بمرتكزات التجربة الناصرية وتوصيفات للواقع الراهن.

مرتكزات التجربة الناصرية تتمثل بالمبادئ الستة التي اعلنتها الثورة وبثوابت السياسة التي انتهجتها قيادة الثورة وطورتها خلال مراحل التجربة القصيرة في عمر الشعوب (1952–1970) ذلك انه منذ لحظة وفاة القائد جمال عبد الناصر بدأت سياسات مناقضة لمبادئ وثوابت التجربة الناصرية.

– المبادئ الستة المختصرة هي:

- القضاء على الإقطاع
- القضاء على الاستعمار
- القضاء على سيطرة رأس المال على الحكم
- إقامة جيش وطني
- إقامة عدالة اجتماعية
- إقامة حياة ديمقراطية سليمة.

هذه المبادئ الستة كانت تعبيرًا عن الرد الوطني والقومي على تحديات الواقع الراهن آنذاك. فعلى الصعيد الداخلي كان الإقطاع الزراعي مسيطرًا إذ أن 0,5 بالمئة من كبار الملاكين كانوا يسيطرون على 95% من الأراضي الزراعية. والاستعمار كان لا يزال مقيمًا مباشرة كما في اغلب الدول العربية او موارية كما في حالة مصر نفسها، وأيضا كانت البنوك وكبار الرأسماليّين يتحكمون بالحياة السياسيّة والاقتصاديّة. وجاءت الأهداف العريضة لضمان الأمن الوطني والقومي من خلال الجيش الوطني، حيث خبر قائد ثورة يوليو جمال عبد الناصر وهو يقاتل في الفلوجة في فلسطين أن أساس تحرير فلسطين يبدأ بتحرير الإرادة الوطنية لمصر وللدول العربية كافة، ولضمان علاقة طبيعية تربط بين المواطن والحاكم لابد من العدل الاجتماعي والسياسي سعيًا لإقامة مجتمع العدالة وتكافؤ الفرص.

أما الثوابت التي انتهجتها الثورة فكان أبرزها:

- مصر دولة عربية، إفريقية، إسلامية، ولها دورها وتأثيرها ومسؤولياتها في الدوائر الثلاث، وهي بموقعها الجغرافي والسكاني ليست منعزلة عن دول العالم التي تتشابه ظروفها وتطلعاتها معها. لذلك سعت الثورة إلى مساندة كل حركات التحرر في الوطن العربي وفي إفريقيا والدول الإسلامية. فكانت السند الحقيقي لثورة الجزائر التي تحررت بفضل مقاومتها وبسالة شعبها والمساندة العربية لها بعد 132 سنة من الاستعمار الفرنسي الغاشم. وكذلك تحررت باقي دول المغرب العربي واليمن ودول الخليج من الاستعمار البريطاني، كذلك تحررت دول إفريقية وإسلامية، كما فتحت الثورة أبواب الجامعات المصرية والأزهر الشريف لكل طالب علم من الدول العربية والإفريقية والإسلامية بعيدًا عن كل تعصب فئوي أو مذهبي أو طائفي أو عرقي، وتم تطوير المناهج الدراسيّة في الأزهر لتشمل ميادين العلوم كافة وليس فقط العلوم الدينية.
- إذ كانت الدول المنتصرة في الحرب العالمية الثانية تحاول تقسيم العالم بين تابع للغرب الأطلسي وتابع للاتحاد السوفياتي، فقد سعت التجربة الناصرية إلى الحياد الإيجابي من خلال دول عدم الانحياز التي اجتمعت في باندونغ عام 1955 وكان لهذه الدول بزعامة ناصر وتيتو ونهرو التأثير الكبير في مجريات أحداث العالم.
- مواجهة الاحتلال الصهيوني والاستعمار الغربي ورفض مشاريعه وأحلافه. وقد كان لانتصار مصر في مواجهة العدوان الثلاثي (فرنسا- بريطانيا- الكيان الصهيوني) الأثر المباشر في انهاء الاستعمار القديم (فرنسا وبريطانيا) وفي إذكاء الروح الثورية عند الشباب في الدول الإفريقية والآسيوية وأميركا اللاتينية.
- مركزيّة القضيّة الفلسطينيّة بالنسبة للعرب، فقد أدركت ثورة يوليو وقائدها أن احتلال فلسطين من الصهاينة بدعم مباشر من قوى الاستعمار وحتى من الاتحاد السوفياتي الصديق للعرب، إنما يهدف وكما جاء في وثائق كامبل بنرمان إلى زرع كيان غريب يفصل المشرق العربي عن مغربه ويحافظ على التجزئة العربية وعلى التخلف بين أبناء العربية. هذا المشروع كما هو معلوم لم ينشأ في بداية القرن العشرين أو مع وعد بلفور المشؤوم (1917)، إنما يعود تاريخه إلى العام 1840 حين أقر مجلس وزراء بريطانيا برئاسة بالمرستون ضرورة زرع كيان غريب في فلسطين يفصل بين المشرق العربي ومغربه.
- التكامل بين الوطنيّة والقوميّة العربيّة، فالعروبة ليست إلغاءً لأية وطنيّة، والوحدة ليست قصرية ولا إلغائية، انما هي تكامل بين الوطنيّات العربيّة. وإذا كان البعض يأخذ على الثورة وقيادتها الوحدة الاندماجيّة السريعة بين مصر وسوريا، فقد كانت لهذه الوحدة الاندماجية أسبابها الموضوعية ومنها التهديدات التركيّة لسورية ومحاولة وضع سورية بين فكي كماشة: الأتراك من جهة والصهاينة من

جهة ثانية. لقد قال عبد الناصر وهو يقدم وصفًا للوحدة انها وحدة تصون ولا تهدّد، تحمي ولا تبدّد، تشدّ أزر الصديق وتردّ كيد العدو.

- الخلافات العربيّة -العربيّة تحل ضمن الأسرة العربية، ذلك ما حصل عام 1961 بين الكويت والعراق، وما حصل عام 1970 بين الأردن والمقاومة الفلسطينيّة، وقد دفع عبد الناصر حياته ثمنًا لوقف نهر الدماء بين المقاومة الفلسطينية والجيش الأردني وتنفيذا لمقولتين راسختين في التجربة الناصرية: لا صوت يعلو فوق صوت المعركة ضد العدو الصهيوني، والمقاومة الفلسطينية وجدت لتبقى وسوف تبقى.

- التوأمة بين جناحي الديمقراطيّة وعنيت الحريّة الاجتماعيّة والحريّة السياسيّة، فلا استقلال مع الاستغلال، ولا حرية مع الجوع والفقر. لقد كان أول قانون أقرته الثورة وهي في أيامها الأولى هو قانون الإصلاح الزراعي، وكانت الصناعة الوطنيّة مجالًا لتشغيل اليد العاملة وضمان استقلالية الوطن وسيادته.

أما فيما يتعلق بتوصيف الواقع الراهن فيمكن الاختصار بالقول: أن الواقع الراهن هو نقيض التجربة الناصرية بممارساتها وتطلعاتها وآمالها وذلك للأسباب التالية:

- فصل بين الوطنيّة والقوميّة، بل تغليب للقطرية الضيّقة على الانتماء القومي والعمل العربي المشترك، حتى التضامن العربي بمعناه الضيّق بات معدومًا إلى درجة أن كل دولة عربيّة تستقوي بالخارج على الشقيق العربي في أي خلاف بين دولة وأخرى.

- تغليب للعصبيّات الطائفيّة والمذهبيّة والعرقيّة على الانتماء الوطني والانتماء القومي حتى أصبحت أكثر من دولة عربيّة مهددة بالتقسيم والتفتيت وفي أغلبها حروب داخلية هي أشبه بحروب داحس والغبراء. إنه لمن المؤسف والمؤلم ألا تجد مبعوثا عربيًا يسعى إلى لم الشمل بين المتنازعين في أي دولة عربية فيما نرى المبعوثين الأجانب ينفذون أجندات دول بعيدة وقريبة. على العكس فقد وصل الأمر بالجامعة العربيّة إلى طرد دولة عربيّة مؤسِّسة من مجلسها (سورية) وإلى استدعاء التدخل الأجنبي المباشر في دولة أخرى (ليبيا) والوقوف إلى جانب المحتل في دولة العراق.

- غياب الأمن الاجتماعي والسياسي فلا عدالة اجتماعية ولا مجتمع لتكافؤ الفرص، بل سعي حثيث نحو هجرة العقول والأدمغة والعمالة الماهرة والقوى الشبابيّة.

- تغييب القضية المركزية للعرب، اي القضية الفلسطينية، والهرولة إلى التطبيع مع العدو الصهيوني الذي بدأته مصر في عهد الرئيس السادات من خلال اتفاقيات كمب دافيد ثم جرت اتفاقيات الإذعان والاستسلام.

السؤال الذي يطرح نفسه هل يمكن للتجربة الناصرية أن تتكرر أو أن تكون السبيل إلى تغيير الواقع المؤلم والبدء بالنهوض العربي المأمول؟

الجواب الذي أعتقده أن أعادة التجربة كما كانت هو أمر مستحيل وغير منطقي، ذلك أن الظروف والمعطيات والأساليب قد تغيرّت وتبدلّت وتطورت. لكن الاسترشاد بالتجربة والأخذ بثوابتها ومرتكزاتها ومبادئها هو السبيل الوحيد لبدء مشوار النهوض وتحرير فلسطين كل فلسطين. فعلى الرغم من كل الواقع السلبي الظاهر فإن قوى المقاومة في الأمة إلى مزيد من الثبات والقوة. إن ما يقدمه الشباب الفلسطيني كل يوم في الأرض المحتلة يثبت أن هذا الشعب لا يمكن أن يرضخ أو أن يستكين وكما تحررت الجزائر بفعل مقاومتها سوف تتحرر فلسطين بفضل مقاومتها وبسالة شعبها.

إن المقاومة في لبنان دحرت العدو الصهيوني عام 2000 وانتصرت عليه عام 2006، والمقاومة في العراق أسقطت المشروع الأميركي وحولت أميركا من قوة عظمى وحيدة في العالم إلى إحدى القوى العظمى في العالم، وهو ما تثبته المتغيرّات الدوليّة التي نشهدها والتي تظهر أن الغرب الاستعماري إلى أفول وأن الشرق المستنير الداعي إلى المصير المشترك للبشريّة الى سطوع.

لكن على الرغم من هذه القناعة التي تعززها المعطيات فإن ذلك لا يتحقق بدون العمل العربي كل من موقعه وبقدراته وامكانياته وهي قدرات كبيرة وامكانيّات هائلة إذا ما استخدمت استخدامًا جيدًا.

لقد راهن البعض على خفوت الشعور القومي العربي نتيجة تراجع الأحزاب والحركات القوميّة، لكن ذلك سقط بالملموس وبإعلان صريح لكل العالم من خلال الوقفة العربيّة الشعبيّة الواحدة مع الفرق العربيّة الرياضية في الدوحة. لقد ظهر أن فلسطين هي في قلب وعقل وضمير كل عربي حر، أي أنها لا تزال بالنسبة للشعوب هي القضيّة المركزية الأولى.

إن اعتماد الشباب العربي لبرنامج نضالي بأساليب ديمقراطية وبما يتوافق مع ظروف وقدرات وامكانيات كل مشارك يمكن أن يحدث تغييرًا كبيرًا وسريعًا في الوطن العربي. لقد اختصر مدير مركز الحوار العربي الاستاذ صبحي غندور البرنامج المطلوب بنقاط أربعة: «دعه يمر. دعه يعمل. دعه يفكّر. دعه يقول». ذلك يختصر الدعوة إلى حريّة التنقل بين الدول العربيّة، أي التكامل التجاري والاقتصادي والسياحي والتعليمي. كما يختصر تقوية التجارة البينية ورفع الحدود الجمركية وقيام السوق العربية المشتركة. كذلك يختصر الدفاع عن الإبداع وحرية الفكر والقول، فالكلمة الحرّة هي أساس الديمقراطيّة، والديمقراطية هي السبيل للتطور والتقدم والازدهار.

إن الظروف مؤاتية للعمل بمفهوم الحياد الإيجابي وعدم الانحياز، وقد رأينا مقدّمات لافتة ومعبّرة وواعدة، فالقمم الثلاث التي عُقدت في المملكة العربيّة السعوديّة مع الصين ليس حدثًا عابرًا، ولا هي تكتيكًا لخدمة هدف سياسي مرحلي بقدر ما هي تعبير عن إدراك عربي للمتغيرّات الدوليّة واستعدادا لمواكبة هذه المتغيرّات.

كما أن ما نشهده من بطولات فلسطينية كل يوم، يؤكد أن ما يطرحه العدو الصهيوني من أسئلة وجوديّة ليست مجرد مقالات إعلاميّة تخدم هذا الطرف السياسي الصهيوني أو ذاك، بقدر ما هي تعبير عن مخاوف يعيشها الكيان الغاصب كل لحظة.

إن السبيل لوقف الحروب الداخلية في أكثر من دولة عربية هو العمل بمقتضيات الأمن القومي العربي وحل القضايا داخل البيت العربي، وإذا كانت قمة الجزائر العربيّة، وبالأخص رئيس دولة الجزائر قد سعت إلى إنهاء الانقسام الفلسطيني وقبله دولة مصر، فإن هذا الانقسام لا بد أن ينتهي على قاعدة العمل النضالي المقاوم للاحتلال وإنهاء مسيرة التراجع التي بدأت في أوسلو، وعلى الشباب الفلسطيني والعربي الضغط بهذا الاتجاه بكل الوسائل والسبل المتاحة.

ختامًا لا بد من توجيه تحية إجلال وإكبار إلى شهداء الجبهة الشعبيّة لتحرير فلسطين وإلى شهداء فلسطين وشهداء الأمّة والى شهيد الثورة الناصريّة جمال عبد الناصر.. وإنها لثورة حتى التحرير والنصر المؤزر ■

العودةُ إلى الجذور... في البعدينِ القوميّ والأمميّ

محمد صوان. كاتبٌ سياسيٌّ فلسطينيٌّ/ تركيا

على مدار نصف قرن ويزيد مرّت حركةُ المقاومة الفلسطينيّة بمراحل صعود وتجدّد وَضمور... ثمّ تأمّل، وتمرُّ اليوم التجربةُ الفلسطينيّة بواحدة من المنعطفات الصعبة، وذلك بسبب كثافة الصراع على الأرض، وتكاثر الأسئلة الوجوديّة والخوف من المستقبل، إضافةً لنهوضٍ نضاليٍّ وسياسيٍّ جديد.

في الجوهر لا تستطيعُ فصائلُ العمل الوطنيّ الفلسطينيّ الرسميّة وشبه الرسميّة التحرّك إلا ضمنَ مساحة ضيّقة، وذلك بحكم أوضاعها البنيويّةً والسياسيّة، وهذا واضحٌ في واقع سلطة رام الله المكبّلة بالتنسيق الأمنيّ والاتفاقيّات الدوليّة، والمحاصرة... كما هو حال «الحصار» على قطاع غزة، في ظل القيود المفروضة على حريّات الفلسطينيين وحركتهم من الجانبين «الإسرائيلي والمصري».

إنّ تواصل القهر والاحتقان والاحتلال أدّى مع الوقت إلى ظهور قوى فلسطينيّة جديدة تحملُ بعداً سياسيًّا وكفاحيًّا ومضموناً فكريًّا مختلفًا، ويقع على هذه القوى مسؤوليّة ملء هذا الفراغ، كما حدث مع «الجبهة الشعبيّة وحركة فتح» عقب هزيمة حزيران 1967.

في محاولة لتحليل ظاهرة «ملء الفراغ» فإنّنا نتلمسُ عناصرَ القوّة والقدرة والاستبسال، وأخرى من الضعف والتفتت... لننظر على سبيل المثال إلى مكانة النضال الفلسطيني وعمقه القوميّ الحاضن في سبعينات وثمانينات القرن الماضي، عندما كان التركيز على تحرير الأرض والإنسان وفي ظلّ تصوّر متقدّم يدعو إلى «إقامة الدولة الديمقراطيّة الواحدة» المتحرّرة من الصهيونيّة على كامل فلسطين التاريخيّة، التي تتعايشُ فيها جميع الأديان والمذاهب والطوائف والأقليّات... ذلك التصوّر الذي تجلّى في مرحلة نهوض وقوّة تمّ بلورتُهُ في حينهِ على يدِ حركات سياسيّة وكفاحيّةَ جديدة مثل: «حركة فتح والجبهة الشعبيّة» في محاولة للإجابة على تساؤلات الإقليم والعالم عن «مصير اليهود»، لكن ذلك التصوّر بالتحديد تحوّل اعتبارًا من عام 1973 إلى «برنامج مرحليّ» لإقامة دولة فلسطينيّة في حدود عام 1967، وهوَ برنامجٌ لم يتصادم في حينها مع «الحل الجذريّ» على كامل فلسطين التاريخيّة.

عبر دروس من التاريخ، لا يمكن إعادة عجلة التاريخ المتوقد بكل تفاصيلها إلى الوراء.. لكنها تعلّمنا كثيرًا، وتساعدنا على قراءة وتحليل عناصر النجاح والإخفاق من خلال انعطافاتها المفصلية، الأمر الذي يملي على الجميع العودة إلى تلك القدرة والوعي بأهمية «الوحدة مع التنوّع» التي ميّزت المناضلين الفلسطينيين والمؤيدين لهم.. ففي مرحلة من التاريخ النضالي منذ عام 1967 استطاع جميع المناضلين في صفوف حركة المقاومة من صياغة نموذج «وحدة الاتفاق والاختلاف» في إطار برنامج تعمل على هدْيه مؤسسات سياسية ومدنية كـ «منظمة التحرير الفلسطينية، المجلس الوطني الفلسطيني، الاتحادات المهنية والنقابية والمنظمات الشعبية».

لقد تمكنت حركة المقاومة الفلسطينية في سبعينيات وثمانينيات القرن الماضي من تذليل التباينات فيما بينها، وفي الوقت نفسه حشد الأصدقاء وعزل الأعداء، وفي حالات كثيرة كسب صداقات عدد من اليهود اليساريين الذين يعارضون الاستيطان الكولونيالي والحركة الصهيونية بوصفها مشروعاً عنصرياً.

إذا كان النموذج الذي أشرنا إليه أعلاه شكّل قوة جذب للمشروع الوطني الفلسطيني، فإن الواقع الراهن تسبب بتشظي المشروع الوطني بين مشروع «الدولة في حدود عام 1967» من جهة، ومشروع تحرير كامل التراب الوطني «الدولة الديمقراطية الواحدة» من جهة أخرى وسط حالة تشوّش الرؤية والأهداف في ظل سلطتين وحكومتين متناقضتين إحداهما مع الأخرى.

تجد الأجيال الجديدة في الوضع الفلسطيني الراهن صعوبة في أن تحتل مكاناً لها في قيادة العمل الفلسطيني، بينما في سبعينيات وثمانينيات القرن الماضي فإن كل من قاد حركة المقاومة كان من جيل الشباب.. لقد شاخت الحالة الفلسطينية عندما لم تجد آلية منطقية يتبوأ فيها الشباب مواقع القيادة بصورة فاعلة، وباتت تشبه النظام العربي الرسمي في فساده واستبداده وجموده أكثر مما تشبه نفسها في سبعينيات القرن الماضي.

في تلك المرحلة التأسيسية.. لم يكن ظهور شخصيات «كاريزما» شابة في بداية صعودها كـ «جورج حبش، ياسر عرفات، أبو جهاد الوزير، نايف حواتمة، وغيرهم..» أمراً عارضاً أو استثنائياً.. ولم يكن ظهور شخصيات ثقافية كـ «محمود درويش، إدوارد سعيد، غسان كنفاني، ناجي العلي، فدوى طوقان، سحر خليفة وغيرهم..» في المناخ الفلسطيني خارج السياق.. بل لم يكن صدفة ظهور قادة ميدانيين شبّان فلسطينيين وعرب، خاضوا غمار النضال بحزم، وسقطوا شهداء في ظل الكفاح المسلح في غور الأردن وجنوب لبنان، ودفاعاً عن المخيمات المحاصرة أثناء الحروب الأهلية التي فرضت على الشعب الفلسطيني.

كانت التجربة الفلسطينية في حينها قادرة على فهم واستيعاب كل من يتداخل معها، وكانت مكانة المناضلين القوميين والأمميين في النضال الفلسطيني نماذج لهذا التداخل. لقد سمح النضال الفلسطيني الذي تأسس بوصفه ليس صراعاً عرقياً أو طائفياً أو وطنياً مغلقاً، ليلتحق به مناضلون من

مجتمعات مختلفة - عربية وغير عربية - وبالتالي الدفاع عن الشعب وقضيته العادلة والتعلّم من دروسها.

أما اليوم فإن الرؤية القومية للقضية الفلسطينية تبدّلت، وغاب الإجماع بشأنها، وباتت تتجاذب المجتمعات العربية مدرستان: إحداهما تنحاز للإسلام السياسي، وأخرى للنظام العربي الرسمي - بعجره وبجره - !

لم تعد الحالة الفلسطينية عاملاً محركاً للإقليم، كما أن قيادة العمل الوطني لم تعد داعماً لحركات التحرر الوطني والديمقراطي في العالم، كما كان عليه الحال في السبعينيات والثمانينيات من القرن الماضي، ولم تعد قادرة على احتواء الاستقطاب الأيديولوجي كما فعلت «الجبهة الشعبية وحركة فتح» وغيرهما على قاعدة «الوحدة مع التنوّع «.. بل أصبحت اليوم منغمسة في صراع أيديولوجي مع النصف الآخر في غزة!

ومع ذلك لا تزال القضية الفلسطينية في عمق الوجدان الشعبي العربي، ففي ميادين وشوارع بلدان «التطبيع مع الاحتلال» كان ولا يزال للقضية الفلسطينية مكانة خاصة، إذ لا يمكن أن تكون عربياً: مصرياً، عراقياً، يمنياً، مغربياً، خليجياً، سورياً، وساعياً للحرية والديمقراطية، دون أن يكون لك موقفاً من الصهيونية و«إسرائيل» بوصفهما تعبيراً عن العنصرية والاستبداد وانتهاك الحقوق الوطنية والقومية، ولهذا رفعت في مونديال قطر 2022، وفي ميادين وشوارع بلدان «الاتفاق الإبراهيمي» الأعلام الفلسطينية والرايات والشعارات التي تندد بالممارسات العنصرية الصهيونية، وتدعو إلى عزل «إسرائيل» وفك العلاقة معها.

نحو استراتيجية وطنية جديدة

كل ما سبق يشير إلى أن المشهد القومي العربي في مرحلة مقبلة لن يخرج من أزمته دون مواجهة مفتوحة مع المشروع الصهيوني بوصفه معادياً للنهوض القومي العربي المستقل، ولكل توجه عربي تحرري وديمقراطي، كما أن الاستراتيجية الفلسطينية لا بد أن تدرك حجم الترابط بين التحررين القومي العربي والوطني الفلسطيني.. وبين مشروع النهضة القومي العربي - إن وجد - والمشروع الفلسطيني، فمن دون استراتيجيا تأخذ بالاعتبار عمق هذا التداخل والتفاعل لن يتحرر الشعب الفلسطيني وسيبقى وحيداً يواجه تمدد المشروع الصهيوني ومخاطره.

الملاحظ في الإطار التاريخي أن القضية الفلسطينية برمّتها تذوي عندما تبتعد عن جذورها التي كوّنتها، وعن ذكرى المدن والمعالم والقرى المدمّرة والمهجّرة التي حددت مغزى وجودها وأساس انبعاثها، فقوة هذه القضية واندفاعها في تمثيل الشعب كما الأمة الأوسع تتمحور بمدى قدرتها على حماية حضنها الأخلاقي وروايتها التاريخية، وعمقها القومي والإسلامي والإنساني، وذلك بهدف إعادة اكتشاف منابع جذورها وقوتها على الأرض التي كوّنت بداياتها.

المقاومة الفلسطينية بالوسائل المتاحة ليست نهاية المطاف بحد ذاتها، وينبغي ألا يُنظر إليها بمعزل عن الاحتلال والاضطهاد والعنصرية التي تمارس على أجساد أبناء وبنات الشعب الفلسطيني، حيث المدن والقرى المدمّرة والمنازل المصادرة والحقوق المسلوبة، فالمقاومة اليوم أقرب إلى المقاومة التي مارسها أبناء وبنات جنوب إفريقيا لعقود ضد عسف وقهر الفصل العنصري.. غير أن هذه المقاومة - على بسالتها - تجد نفسها اليوم في « مرحلة الفراغ « وهي مبادرات فردية وبلا قيادة، وتعكس حالة الضمور والانقسام وغياب الحاضنة القومية والأممية.. إنها مقاومة حتى الآن بلا سقف سياسي يمكن استثماره، لكن ربما هي تجسيد لحالة لم تكشف لنا عن ديناميتها بعد.

من الطبيعي عندما نفكر في المستقبل أن نتساءل أين يقف الكفاح الوطني، من تحديات بناء مجتمع نام وعادل وديمقراطي ؟! فالكثير من تعبيرات الحالة الفلسطينية الراهنة ليست أكثر من « علم ونشيد وسجادة حمراء وسلطة مسخ ..»، وهذا قطعاً لا يكفي، ولن يكفي، وهو يتحول إلى كابوس مقلق.. فأي دولة دون مقومات وسيادة ومؤسسات فاعلة متطورة.. لا سيما في ظل توحّش الاستيطان والتهويد والاقتلاع والاعتقال، تتحول إلى عبء مضاعف على القضية الحاضنة لها.

إن فلسطين حالة كفاحية عابرة للدول، فهي في كل مكان من العالم وعلى أرضها التاريخية.. إنها في حيفا والناصرة وأم الفحم كما في جنين ونابلس وغزة، كما في جميع مخيمات اللجوء والشتات.. وهو ما يمثّل قوتها رغم مصادرة حقوقها الوطنية والقومية المشروعة، وهذا يستدعي من ممثلي القضية التمسك بمتن الرواية التاريخية بجميع فصولها الأخلاقية والقومية والأممية، كما لابد من بلورة تصوّر فكري وسياسي يتجاوز المشروع الصهيوني فيما يتصل -على الأقل- بمصير اليهود، إذ يجب طرح تصوّر التعامل معهم ومع «المسألة اليهودية» التي جنّدتها الصهيونية وطوّعتها لمصلحة مشروعها العنصري الاستيطاني.

ولا بد لهكذا تصوّر سواء كان «دولة ديمقراطية واحدة» أم «دولة ثنائية القومية» أن يتضمن أبعاداً تتفوق في قيمتها الانسانية والأخلاقية على المشروع الصهيوني.. كما سبق أن وجد شعب جنوب إفريقيا طريقاً للحل مع «الأقلية البيضاء» ضمن حقوق متساوية مع السكان الأصليين.

في هذا العصر الذي يشهد فيه الوطن العربي والعالم تحوّلات كبرى، يجب استلهام تجارب جنوب افريقيا والهند، والحقوق الوطنية والمدنية في مجتمعات شتى، فهذا مفيد للاستراتيجية الفلسطينية وتطوّرها.. كما أن وسائل وأساليب متعددة للمقاومة يمكن أن تفتح الآفاق على مرحلة جديدة من الكفاح.. فالمقاطعة وإحياء الذاكرة والمقاومة بواسطة الإعلام والفن والكتابة والتعبير والتعليم والثقافة والمسيرات المنظّمة والتنمية المستدامة وبناء المؤسسات ودعم الإبداع وزرع الأشجار وتحدي الحواجز وحماية الحريات والسعي لكسب الأنصار والمؤيدين في جميع أنحاء العالم، قد تكون من الأساليب الناجعة للمقاومة.. وسيكون الإلتصاق بالبعد القومي والأممي فرزاً للإيجابي في ظل واقع سلبي.. وفي لحظة التحوّل يمكن لهذه الوسائل تعزيز القضية الفلسطينية وتقويتها.. كما يمكن لقيم جديدة وأفكار متقدمة من هزيمة العدو في مشروعه وأخلاقه وعنصريته قبل هزيمته في ساحة القتال ■

الحركةُ القوميّةُ العربيّة: رؤيةٌ نقديّةٌ
نقدُ الثوابتِ واستيعابُ المتغيّرات

د. كمال الساكري. دكتوراة في اللغة والأدب والحضارة العربية/ تونس

«نحنُ لا نمارسُ النقدَ من أجلِ النقد، بل من أجلِ التحرّر ممّا هو ميّتٌ أو متخشّبٌ في كياننا العقليّ، وإرثنا الثقافي».
محمد عابد الجابري.

تحتاجُ الحركةُ القوميّة العربيّةُ اليوم مراجعةً نقديّةً حقيقيّةً في الأسس الفكريّة والاستراتيجيّات السياسيّة والنضاليّة أمامَ زخم التحدّيات المعرفيّة المنهاجيّة والسياسيّة النضاليّة التي تواجهها وتحدّ من تقدّمها وتوثبها وانتشارها. ونحتاجُ في نقدها إلى مراجعة ثوابتها التي نشأت عليها: هل ما زالت ثوابت أم تغيّرت جزئيًا أو كليًا؟ كما نحتاجُ الانفتاح على المتغيّرات العلميّة والسياسيّة والاستراتيجيّة: كيف هي اليوم وما موقعنا نحن منها؟

أوّلا: ثوابتُ الحركةِ القوميّة العربيّة

1- الوجودُ القوميُّ ووحدةُ الحركة القوميّة: تبارى المفكّرون القوميّونَ والزعماء العروبيّون في تأكيد حقيقة الوجود القوميّ للأمّة العربيّة. ولئن اختلفوا في مقارباتهم للأمّة من مقاربة ثقافيّة سكونيّة تؤمن بمسلمة وجودِ الأمة العربيّة منذُ الأزل إلى الأبد (العروبة أوّلا لساطع الحصري) وأمّة عربيّة واحدة ذات رسالة خالدة لميشيل عفلق) إلى مقاربة تطوّريّة اقتصاديّة اجتماعيّة (قسطنطين زريق / جورج حبش...) إلى مقاربة ثقافيّة جدليّة إراديّة (عصمت سيف الدولة/ نديم البيطار...) فإنّ وجود الأمّة العربيّة، ومن ثَمَّ ضرورة الحركة القوميّة العربيّة ظلّت عند المفكّرين القوميّين ثابتًا لا اختلاف فيه إلا في كيفيّة بنائها وانتشارها وقيادتها النضال القومي العربي. وإذا كان أسلوبُ بناء الحركة القوميّة العربيّة لدى البعث مثلًا يقومُ على البناء الفوقي أي مركزيّة القيادة القوميّة وامتدادها في الأقطار العربيّة عبر فروع الحزب وقياداته القُطريّة المرتبطة بالقيادة المركزيّة واستراتيجيّتها النضاليّة فإنّ أسلوب الحركة القوميّة لدى الناصريّة، ولا سيّما لدى المتبنين لنظريّة الثورة العربيّة لعصمت سيف الدولة يقوم على البناء القاعدي المنطلق من تنظم المناضلين والمناضلات في مواقعهم فيما عرف بالحركة الإعداديّة لقيام التنظيم القومي على ضوء ضوابط / معالم أخلاقيّة قوميّة ديموقراطيّة نضاليّة ثوريّة تفرزُ التنظيم القومي في الميدان بينما تقوم الحركة القوميّة في تنظيرات الكتاب الأخضر للشهيد معمر القذافي على وحدة الحركة الثوريّة العربيّة ذات الأفق العروبيّ والأمميّ أي اللجان الثوريّة المتحفزة للثورة ولا تطلب السلطة أو تمارسها بل تحرص على تغيير الواقع لصالح الوحدة العربيّة وتمكين الجماهير من السلطة...

2- فلسطين هي القضيّةُ المركزيّة: مهما اختلفت مقاربات القوميين للواقع القومي العربيّ فإنّ مركزيّة فلسطين في استراتيجيّة النضال القومي نظريًا واحدة، وهذا ما يتكرر في أدبيات الحركة القومية على اختلاف مشاربها. لكن الاختلاف يعاين في الممارسة بين خوض مصر عبد الناصر الحروب ضد الصهاينة في 1956 و1967 وحرب الاستنزاف (1968-1970) وحرب العبور (1973) دفاعًا عن نفسها وعن فلسطين والعرب وخوض صدام حسين حروبًا ضد إيران 1980 والكويت 1990 ثمّ ضدّ التحالف الإمبرياليّ الصهيونيّ الرجعيّ العربيّ 1991 و2003 وحروب سوريا ضد الصهاينة وضد حركات محليّة في لبنان وحروب ليبيا ضد الاستعمار والإمبرياليّة والصهيونيّة في مصر وتشاد ولبنان... يتفقُ القوميّون العرب على مركزيّة القضية الفلسطينيّة في استراتيجية نضالهم القومية لكن أغلبهم عمليًا يجد نفسه في صراعات وحروب لا تضع القضية المركزية هي الأولى بل الأمن القطري هو الأولوية.

3- الوحدة العربية ووحدة حركات التحرر العربي: الوحدة العربية هدفٌ سام بل مقدّسٌ عند القوميين العرب ومنْ أجله نشأت تنظيماتهم وقدمت التضحيات الجسام بالنفس والنفيس. غير أن الوحدة تبقى هي أيضًا شعارًا لم يتجسّد إلا في برهة زمن الوحدة بين مصر وسورية (1958 -1961). ولم تتوحد التنظيمات القومية في حركة عربيّة واحدة. بل على العكس من ذلكَ تكاثرت الانقسامات وتعددت الحركات لا بين التنظيمات القومية فحسب بل داخلها أيضًا. فحزب البعث انشطر إلى حزبين وأكثر والناصريون إلى أحزاب وحركات والمقاومة الفلسطينية إلى تنظيمات والجبهة الشعبية إلى جبهات... فخبت الوحدة العربية وغابت وحدة التنظيمات العروبية وتاهت الحركة القومية وتشظت مكوناتها... ولا شكّ في أن هذا الوضع البائس لم يكن مصادفة بل جاء نتيجةَ تحدّيات واقعيّة ذهلت الحركة القومية العربيةً عن مجابهتها لذلك ارتبكت وضعفت

وباتت مشكلة عوض أن تكون حلًّا أو جزءًا من حل!

ثانيًا: التحدّيات العلميّة المعرفيّة والسياسيّة

1- التحدّيات العلميّة المنهاجيّة: لا شكَّ في أنّ نجاحَ أيّ تنظيم سياسيٍّ في تغيير الواقع يستند فيمًا يستند إلى أساس علميٍّ معرفيٍّ صحيح قائم على أحدثِ النظريّات العلميّة المنهاجيّة.

وبتفحص فكر الحركة القوميّة العربيّة نكتشف أنها تتبنى أيديولوجيا قوميّة أغلب أسسها العلمية في فهم الطبيعة والإنسان وظروفه الاقتصاديّة والاجتماعيّة والثقافيّة تجاوزها التاريخ بما أن معظم تلك التنظيرات قد تبلورت في السبعينات.

نحن نعلمُ أن معظم التنظيرات القوميّة تبلورت واكتملت في السبعينات في سبيل البعث لعفلق (من 1935 إلى 1977) ونظرية الثورة العربية لسيف الدولة (من 1965 إلى 1971) والإيديولوجيا الانقلابية لنديم بيطار (1964) والميثاق الوطني 1962 وبيان 30 مارس لعبد الناصر 1968 والكتاب الأخضر للشهيد القذافي 1975...

وتقومُ النظريّةُ القوميّةُ على مسلّمات علميّة منها: الموسوعية عوض التخصص والتفكّك بين العلوم الصحيحة والعلوم الإنسانية عوض الدمج والشمولية والتركيب وبساطة التصورات عوض مسايرة تعقد الحقائق الكونية وثقافة اليقينيات والحتميات عوض الشك والارتياب والاحتمالات... فالموسوعيّةُ تتجلى في أطروحات الحركة القومية العربية المكتظة بشواهد عوامل التاريخ واللغة والجيوسياسيّة التي وحدت العربَ ماضيًّا وهي كفيلةٌ بتوحيدهم حاضرًا ومستقبلًا.. وتتجاهل هذه الأطروحات الاختلافات القومية بل والأقليات القومية كالأمازيغ والأكراد وتصمهم بالخيانة في تعميم لا يميز بين التنوع المشروع داخل الأمة والتآمر عليها المرفوض.

وتفصلُ تنظيراتُ الحركة القومية في معظمها بين الحقائق العلمية في مجالات العلوم الصحيحة وطبيعة العلاقات الاجتماعية والثقافية داخل المجتمع، فما «يجب أن تكون عليه الثقافة الحقة، تلك التي تقيم جسور الحوار بين ثقافة الإنسانيات والثقافة العلمية...» على حد تعبير إدغار موران في كتابه العقل المحكم، حيث يعتقد «موران» أن أبرز تحد اليوم يواجه الإنسان اليوم هو تحدي الشمولية والتعقيد.

لقد بينتْ أسسُ الحركة القوميّة العربيّة على قوانين وقواعد علمية تعود إلى القرن التاسع عشر ومنتصف القرن العشرين في فهم حقائق المادة والطبيعة والإنسان بينما شهد العلم ثورات معرفيّةً منهجيّةً بدايةً من السبعينات أي زمن صياغة القوميين نظرياتهم التغييرية السياسية الاقتصادية الاجتماعية الثقافية، فحصل تضارب بين الحقائق العلمية المكتشفة جديدا كتراجع مفهوم الحتمية المادية والتاريخية لصالح الاحتمالية وتعقد المعارف وشموليتها وترابطها عوض بساطتها وتفككها وبين القوانين المكتشفة قديما أي قبل سبعينات القرن العشرين. فلم يعد مفهوم الفكر العلمي مقصورا على ما هو سائد «العلوم الصحيحة» من رياضيات وفيزياء وبيولوجيا وعلوم طبيعية... بل هو مفهوم جديد يشمل العلوم «الصحيحة» والعلوم الإنسانية وهو ما يصطلح عليه الإنسانيون الجدد اليوم بالثقافة الثالثة.

لقد بدأت هذه الثقافة العلميّةُ الجديدةُ في التبلور منذ الثورة العلمية الثانية في ستينات القرن العشرين وميزتها حسب موران تبيئة المعارف وشموليتها بعد أن كانت حتى ذلك الحين مجزأة ومفككة ومعزولة...

قامت تنظيراتُ الحركة القومية العربية المعتمدة على الماركسية «النظرية العلمية» والإنسانوية «جدل الإنسان في نظرية الثورة العربية» على مقولات منافية للحقائق العلمية الجديدة وكرست مفاهيم الحتمية التاريخية وحتمية الثورة العربية وتعظيم مقولات الثورة العمالية البروليتارية وحتميتها وعظمة دور الإنسان في إحداث الثورة العربية وتحقيق الوحدة العربية. لكن الواقع كشف محدودية تلك التنظيرات بل مثاليتها وعدم مطابقتها للأسس المعرفية المنهاجية الجديدة. فالتاريخ لا يخضع لحتمية صارمة بل لاحتمالات لا متناهية، والإنسان ليس مجرد تابع للحتمية الاجتماعية التي تمر تحت أنفه وليس بطلا نيتشاويا بإمكانه بفضل إرادته الأسطورية أن يشير للواقع فيتغير لصالحه، بل الإنسان الحر والذكي والواعي يستطيع أن يصنع مستقبله آخذا في الاعتبار كل معطيات الواقع الحي الحركي خارج كل الحتميات المادية والتاريخية والميكانيكية والإرادوية... وهذا التضارب بين مسلمات الحركة القومية العلمية والواقع والمكتشفات العلمية المستجدة طرح عليها تحديات سياسية كبرى.

2- التحديات السياسية:

* تمزق صفوف الحركة القومية: (ناصريون وبعث ولجان ثورية وماركسيون عرب...).
* تضارب المقاربات النظرية بين المشارب الماركسية أممية الثورة وعلمانية الحكم وطبقية الصراع في مقابل المشارب العروبية ذات الأفق الإنسانوي قومية الثورة وإسلامية الدولة واشتراكية البديل وأممية التحالفات ...
* سيطرة الإسلام السياسي على الركح السياسي العربي ومركزية الحركات الإسلامية في المقاومة الفلسطينية.
* تمزق الأقطار العربية بعد موجة الربيع العبري وتدمير العراق وليبيا وسوريا وانحدرنا من القطرية والإقليمية إلى الإمارة والمشيخة...

إضافة إلى تعاظم تحالفات الإمبريالية والصهيونية والرجعية العربية وقيادتها هجوما تطبيعيا مضادا بلغ أوجه في «صفقة القرن» وتوابعها « الديانة الإبراهيمية الجديدة»... فما الحل ؟

ثالثا: استيعاب المتغيرات

1- مراجعة الأسس العلمية لتنظيرات الحركة القومية العربية على ضوء أحدث الحقائق العلمية.

2- مراجعة مفهوم الثورة والجماهير لتخرج من الإرث المتكلس عالميا ومحليا إلى فهم عصري متحرر يؤمن بحرية الفرد وتضامن الجماعة وتضع حدا لمفاهيم التحكم والسيطرة الحزبية والزعاماتية.

3- القومية العربية حركة تحررية تؤمن بحرية العرب وغيرهم ممن يتقاسمون معنا التاريخ وخاصة المستقبل. تعترف بحقوق الأقليات والمختلف بشرط احترامهما للهوية العربية الجامعة.

4- مراجعة قضية الدين عامة والإسلام خاصة ليكون ثقافة تحررية جامعة لا إيديولوجيا طائفية تكفيرية ولا أيضا أفيونا للشعوب...

5- الشروع في الإعداد لمؤتمر للحركة القومية العربية لتوحيد فكرها واستراتيجية نضالها على أساس الضوابط السابقة (1 و2 و3 و4).

دعوةٌ أخرى للقراءة

كيف يمكنُ تفسيرُ سلسلةِ الهزائم التي تتعرّضُ لها الأمّةُ منذ قرون؟!

محمود البوسيفي. كاتبٌ وصحفيٌّ/ ليبيا

لماذا ينهزمُ العربُ الأكثرُ عددًا أمامَ الصهاينةِ الأقلّ عددًا؟! ولماذا استمرّ هذا الأمرُ طويلا؟!

لا أزعمُ أنّني امتلك إجابات بقدر ما أدعو لقراءة التفاصيل والغوص في التضاريس، والبحث في منظومة المفاصل سعيًا للمعرفة التي تملك وحدها مفاتيح الأبواب المغلقة والأسئلة الملغزة...

ثمّةَ أحداثٌ جرت قبل نحو أربعة قرون على شواطئ الساحل الشرقيّ لما يعرفُ الآن بالولايات المتّحدة الأمريكيّة، تكادُ تتماثلُ مع ما يحدث في فلسطين منذ مطلع القرن العشرين... ففي أواسط القرن السابع عشر تقريبًا كان الهنود الحمر يعدون مائة مليون نسمة تقريبًا تطوق قبائلهم الودودة معسكرات هشّة وضعيفة لآلاف من المهاجرين قذفتهم هولندا وإنجلترا تحت وطأة شظف العيش.. كانت ممالك وحضارات الهنود الحمر في الأزتيك بالمكسيك والأنكا في البيرو تمتدُّ شمالا وجنوبًا في فيوض روحيّة وحضاريّة يقف العالم حاليًا مدهوشا من جلالها... وشأنها المرموق.

بعد نحو قرنين وتحديدًا في أوّل إحصاء يقوم به البيض في 1929، وصلت أعدادُ القادمين فقط من هولندا وبريطانيا إلى ثلاثين مليونا مقابل تناقصٍ حادٍّ في تعداد أمة الهنود الحمر وصل فقط إلى ثلاثمائة ألف!

لن يكون مفيدًا سرد الحكايات التي تفنّد أكاذيب السينما الهوليوديّة عن تلك الأمة العظيمة، ولكن لا بدَّ للمتفحّص كما أسلفنا من إدراك طبيعة التفاصيل لبناء إجاباته عن أسئلة لم تعد محيّرة... مجموعات لا بأس بها من المؤرخين الأمريكيين أكّدوا في حوليّات موثقة أنّ العدد الإجمالي من الهنود الحمر الذين فتك بهم البيض خلال ثلاثة قرون يُفوق الستين مليونا!

ولا يتجاهل عدد من المؤرخين أن الهنود الحمر لم يكونوا عدائيين أو متوحشين، كما تصوّرهم روايات السينما لكنّهم كانوا أقربَ للودّ وروح الصداقة وعدم الممانعة في التعايش... تسجّل تلك الحوليّات الاقتراح الذي تقدم به في 1829 الرئيس الأمريكي الجديد (أندرو جاكسون) وهو ضابط سابق في الجيش، وطلب فيه من الكونغرس تخصيصَ منطقة غرب المسيسبي للهنود الحمر دون غيرهم وهو ما تمّ فعلًا على الأوراق والأختام والملفّات... لكن الواقع أظهر أن المهاجرين لم يحترموا ذلك القرار، وتابعوا مضايقة الهنود ونزع مبرمج لأراضيهم... ولم تمض سوى تسعة عشر عامًا أخرى حتى أعلن عن اكتشاف الذهب في أراضي كاليفورنيا وهي من ضمن المناطق المخصصة للهنود غرب المسيسبي، فقام البيض باجتياح شامل للمناطق واحتلالها بعد حرب إبادة...

كان الغضب في أوساط الهنود الحمر من تحصيل الحاصل كما يقولون، فأعلنوا الاحتجاج والرفض، وهذا بالضبط ما كان ينتظره الجيش الأمريكي لبدء عملية وصفها مؤرخ أمريكي من أصل إيرلندي بأنها بمثابة التدشين لمصطلح التطهير العرقي، ولا بد أن المؤرخ الموضوعي كان اطلع على الأمر العسكري الذي أصدره جنرالات الجيش في 1862 والقاضي بذبح الرجال والأطفال الذكور من الهنود أينما وجدوا واسترقاق النساء، يتحدث الكابتن نيكولاى هوت عن معركة شارك فيها ضد قبائل (النافاهو) فيقول: كان النافاهو رجالا ونساء وأطفالا يركضون في جميع الاتجاهات، بينما كان الجنود يلهبون جماجمهم بالرصاص ويطعنون أجسادهم النحيلة بالحراب، رأيت جنديا - يضيف الكابتن هوت في شهادته - يقتال طفلين وامرأة فصرخت به أن يتوقف فنظر لي ساخرا قبل أن يجهز على ضحاياه.

الميجور أرثر موريسون تحدث في شهادته عن الكيفية التي تم بها حصر واغتيال زعماء الهنود من قبائل (الميسكاليرو) فقال إن الكابتن جيمس جرايدون أقنعهم بأنه صديق لهم وقدم إليهم مؤونة كبيرة من لحم البقر المقدد والدقيق وكميات كبيرة من الخمر الذي دعاهم لاحتسائه نخبا للصداقة، وبعد نحو ثلاث ساعات أعطى أوامره لجنوده المدججين بالبنادق بإفراغ مخازنها في أجسادهم وهم يترنحون في أمان وثقة.

في مطلع القرن العشرين كان اليهود الذين اضطهدتهم روسيا وأوروبا يتدفقون بتخطيط من بؤر صهيونية مدعومة من رساميل أوروبية إلى فلسطين، ليقيموا معسكرات زراعية لم يجد العمال الفلسطينيون غضاضة في العمل بها دون أية موارية أو ضغائن، وبدأ التوسع على حساب أراض كان يمتلكها أتراك وناس من جنسيات غير فلسطينية تم بيعها تحت ضغوطات مختلفة، واستمر ذلك حتى نهاية الحرب العالمية الأولى بانكسار إمبراطورية آل عثمان وهزيمة تركيا ووضع فلسطين تحت الانتداب البريطاني وصدور وعد بلفور.

بدأت الحكاية هنا كما بدأت هناك!

فالرقعة التي حددها قرار التقسيم (...) كانت مطوقة بعرب فلسطين من أهل البلاد الذين واصلوا حرث وزرع أراضيهم بالطريقة القديمة نفسها، في حين حول الصهاينة مناطق احتلالهم إلى تجمعات إنتاجية تعتمد أحدث وسائل التقنية المعروفة في تلك الفترة، وشكل التدفق المالي من يهود العالم خللا آخر في معادلة الصراع الذي تحول قبل إعلان 15. 5. 1948 إلى حرب خفية تدعمها بريطانيا لترحيل الفلسطينيين عن بلداتهم وقراهم وحقولهم، ودفعهم تحت الإغراء والتهديد للجوء إلى مناطق في غزة وفي الضفة الغربية، وفى حالة الرفض نفذ الصهاينة جريمتهم المروعة ضد سكان قرية دير ياسين تحت شعار.. ترحل أو تذبح!

تابعوا قراءة التفاصيل السابقة بوضع أسماء وتواريخ جديدة، لتكتشفوا أن زعماء الحركة الصهيونية كانوا ينفذون تفاصيل حرب الاحتلال ضد الهنود الحمر بدقة شبه متناهية.

هذه دعوة لقراءة مؤشر الأمية في الوطن العربي وفى الكيان الصهيوني وفي مخصصات البحث العلمي هنا وهناك وفى الإنتاج الزراعي والصناعي والمعلوماتي.. الخ.

القراءة تقودنا لفك الطلاسم وإيقاد الشموع للخروج من نفق الجهالة والتخلف سعيا لاستعادة الكرامة ■

القوميّةُ والعروبة

د. صلاح السروي. ناقدٌ وباحثٌ أكاديميٌّ/ مصر

يتشعّبُ الحديثُ عن نشأة الفكرة القوميّة إلى عدد من الاتّجاهات؛ لعلّ من أشهرها، أنّ القوميّة إنّما هي فكرةٌ برجوازيّة ظهرت بهدف توحيد السّوق في بلدان أوروبا في المرحلة السابقة للتشكّل السياسيّ المعروف الآن. فقد كانت أوروبا تتكوّنُ من عدد من الممالك والإمارات والدوقيات المتناثرة، وكان التجّارُ يعانون من التعطّل وتعدّد المكوس والضرائب التي يدفعونها على بوّابات هذه الإمارات والممالك الصغيرة، ممّا دعا بهم إلى الحديث عن وحدة السّوق القوميّ، ومن هنا اندلعتْ حركاتُ التوحيد القوميّ التي أخذت طابعًا عاطفيًّا رومانسيًّا واضحًا.

وقد يرى البعضُ أنَّ الوحدة القوميّةَ بالشروط السابقة ذكرها صحيحة، ولكن في إطار الواقع الأوروبي، على وجه التخصيص. أمّا بالنسبة للمجتمعات النهريّة القديمة، وأبرزها مصر، فإنّ عمليّات التوحيدَ القوميّ فيها تعدُّ قديمةً قدمَ الدولة المركزيّة نفسها. فقد تكوّنت لديها دولةٌ وأرضٌ موحّدةٌ وهُويّةٌ ثقافيّةٌ محدّدةُ المعالم والسمات. وهو ما جعل منها دولةً قوميّةً بامتياز، منذ مراحل التكوّن الحضاريّ الأولى.

وباستثناء ذلك فقد كان بعثُ الروح القوميّة لدى كثير من بلدان العالَم الثالث، في العصر الحديث، ناتجًا عن ظهور التحدّيات الخارجيّة المتمثّلة في الظاهرة الاستعماريّة، على وجه التحديد، وهو الأمرُ الذي يتّسقُ إلى حدٍّ بعيد، مع القاعدة التي وضعها إدوارد سعيد التي تقول: "إنّنا لا نعرفُ من نحن إلا إذا عرفنا من ليس نحنُ"، وهو المعنى ذاته الذي أكّد عليه صامويل هنتنجتون، وإنْ كان بصيغة مختلفة، الذي يقول: "لن نعرفَ من نحن إلا إذا عرفنا نحنُ ضدّ من". وبغض النظر عن الفارق اللفظيّ والدّلالي بين المقولتين، فإنّ معظمَ شعوب العالم الثالث قد استيقظ لديها الشعور القوميّ تحت تأثير الغزو الأجنبي. ولقد كان إحياء، أو (تخليق) هذا الشعور بمثابة أيديولوجيا تعبويّة وتوحيديّة لأبناء البلد المحدّد؛ بهدف شحذهم لمقاومة ذلك الغزوّ، وعلى أسس من هذه المشاعر القوميّة قامت معظمُ دول العالم الثالث الحديثة، فأصبحَ لديها علمٌ ونشيدٌ وحدود، وتكوّنت عندها ثقافةٌ وطنيّةٌ وتعليمٌ وطنيّ... إلخ.

ولكن هل تتساوى، بناءً على ما سبق، المشاعر "القوميّة" مع المشاعر "الوطنيّة"؟

أعتقدُ أنّ المشاعر القوميّة يمكن أن تكون أشمل من المشاعر الوطنيّة؛ وذلك نتيجةً لإمكانيّة انقسام أبناء القوميّة المحدّدة إلى عدّة أوطان متمايزة، وهو الأمرُ الذي ينطبقُ على عدد لا بأسَ به من الأوضاع القائمة في عصرنا، مثل: الانتماء القوميّ الطوراني (التركماني) أو الهندي أو العربي، فجميعها تنتمي إلى قوميّةٍ واحدة، بينما تنقسمُ إلى عدّةِ دول.

أمّا فيما يختصُّ بالقوميّة العربيّة، فإنّها تنطبقُ أكثر ما تنطبقُ على شعوب دول الجزيرة العربيّة، وبعض المناطق التي تتاخمها مثل سكان بوادي العراق والأردن وسوريا وشبه جزيرة سيناء... إلخ، وذلك من حيث الانتماء إلى أعراق وسلالات متقاربة ومتداخلة، وكذلك الانتماء إلى ثقافةٍ واحدةٍ من تكوينٍ اجتماعيٍّ وعاداتٍ وتقاليدَ وأعراف... إلخ. أمّا باقي البُلدان المسمّاة بـ"العربيّة"، فهي تنتمي إلى ثقافاتٍ وقوميّات مختلفة غير عربيّة، وتمّ تعريبُ لسانها وبعض مكوّناتها الثقافيّة، ومنها الدين، نتيجةَ للفتوحات الإسلاميّة في القرن السابع الميلادي واستيطان بعض القبائل العربيّة على تخوم المعمور فيها. بيدَ أنّ كتلتها السكانيّة الأعظم ما تزال تحتفظ بقوّة بموروثها الثقافيّ - الحضاريّ، السابق على ذلك الزمن. ومن هنا فإنَّ القول بانتمائها إلى القوميّة العربيّة قد يكون مبنيًّا على نوعٍ من الدعاية والطموح السياسي، بأكثر ما هو مستندٌ إليً وقائعَ موضوعيّة، قياسًا بما هي عليه من خصوصيّة ثقافيّة وتجربة تاريخيّة موروثة تميّزها، والمثالُ الأوضحُ على ذلك: مصرُ والسودانُ وبلدانُ الشمال الإفريقيّ. فضلًا عن وجود مكوّنات سكانيّة ذات شأن ما تزال تحافظ على انتمائها القوميّ الواضح غير العربي، مثل الكرد والأمازيغ أو الأفريكان.. الخ.

وبالطبعُ فنحنُ لا نقصدُ بحديثنا، هنا، أي نوعٍ من التصوّرات المبنية على مفاهيم "نقاء العرق" أو النوعُ لدى هذا البلد أو ذاك، ولكن نتحدّث عن سياقات وظروف التكون البيئي - التاريخي، وأنماط التطوّر الاجتماعيّ المحدّدة. ومن ثمّ، المكوّنات الثقافيّة والحضاريّة الناتجة عن كلّ ذلك.

وعلى الرغم من كلّ ذلك، فإنّ لدى هذه الشعوب من المشتركات وعناصر التقارب الكثير، وخاصّةً، فيما يتعلّق بالوحدة اللغويّة، والتواصل الجغرافي، والاشتراك في جزءٍ من الظروف التاريخيّة، والوقوع تحت تحدّيات الغزو أو التدخّل الأجنبي المتمثّل في الاستعمار والصهيونيّة، وهو ما يجعلها تشكّل كتلةً ثقافيّةً (بالمعنى الأكثر عموميّة، على الرغم من، أو إلى جانب، كلّ الخصوصيّات المشار إليها)، تميّزها عن كثير من الشعوب المحيطة التي يمكن أن تكون مشتركةً معها في مدارج التطوّر أو الدين، مثل تركيا أو إيران أو باكستان.. إلخ.

وعلى ذلك، فإنَّ هذا السياق يمكنُ أن يجعل حديثنا متوجّهًا نحو التأكيد على وجودِ نوعٍ من الارتباط بين شعوب هذه المنطقة من العالم، يمكنُ تسميته بـ"العروبة"، المتمثّل في "عروبة" اللغة، وقدر من المشترك التاريخيّ والثقافيّ، وكذلك، تداخل وترابط المصالح السياسيّة، وليس عن "قوميّة عربيّة"، بالمعنى الذي ينصبُّ على جماعةٍ عرقيّةٍ ذات تكوينٍ تاريخيٍّ متّصل ومحدّد.

ومن هنا يمكّنُ الحديثُ عن أشكالٍ عدّة من التضامن والتساند، بين شعوب وبلدان هذه المنطقة، بالحدّ الأدنى. بيدَ أنّ العامل الأكثرَ قدرةً على توحيد جهودها، بل توحيدُ الإنسانيّة برمّتها، هو النضال ضدّ الإمبرياليّة والصهيونيّة، وكذلك، التحرّر من الأنظمة الرجعيّة والمتواطئة مع تلك القوى الاستعماريّة، وبناء منطقةٍ خاليةٍ من الاستعمار والاستغلال والقمع والقهر ■

في تجديدِ الفكرِ القوميِّ العربيّ

ماجد الياسري. كاتبٌ سياسيّ/ العراق

في عالمِ اليوم حيث يتسارعُ سيرُ التاريخ ويواجه العقلُ العربيُّ تحدّيات جديدةً ونوعيّةً غيرَ مسبوقة في عالم يصغر متحوّلا إلى قرية، ومتغيّرات ديموغرافيّة بتعاظم نسب الشباب في البنية المجتمعيّة، وتزايد نشاطاتهم الاحتجاجيّة في البلدان العربيّة، تطرحُ أسئلةً مشروعةً منها: هل يؤدي الكثير من القديم فكرًا وممارسةً إلى نتائج مختلفة؟ ولماذا التجديد أصلًا؟ وما هي المقاربة التي يمكن اعتمادها وبالضرورة أن تكون نقدية للخوض في مسارات أو متاهات أحيانًا التي يمكن أن تجعل من مخرجات عمليّة المراجعة والتجديد لصيرورة القوميّة وتطوّرها ظاهرة تاريخيّة عامل قوّةٍ في تغيير الواقع العربيّ الحاليّ المأزوم؟

وواجه العالمُ العربيُّ دولًا وشعوبًا قوى ضاغطة من الخارج منها نتيجة العولمة الفكرية وانتشار الثقافات المتنوعة خاصة بين أوساط الشباب والجاليات العربية في بلدان المهجر التي تعد بالملايين، وثانيها تأثير العامل السياسي الاقتصادي الذي خلق أجواء ومسببات للتقارب الإقليمي العربي لمعالجة تحديات سياسية واقتصادية وثقافية وتكنولوجية. ويحدث كل ذلك في أطار الصراع الدولي الحالي المثير للجدل بين هيمنة القطب الواحد الذي هو استمرار لأيديولوجية المحافظين الجدد المتغطرسة التي رسمت استراتيجية الامن القومي الأمريكي بعد انهيار الاتحاد السوفييتي ونهاية الحرب الباردة ومنها احتكار أسواق الطاقة وسلاسل التوريد والتكنولوجيا الحديثة وسياسة تغيير الأنظمة العربية عبر التدخل العسكري والاحتلال ودعم الهويات الفرعية الطائفية أو الاثنية على حساب الهوية الوطنية والقومية وتعزيز الأمن الإسرائيلي والتسارع في تطبيق سياسة التطبيع الشرق أوسطية كبديل لحق الشعوب العربية في تقرير مصيرها ديمقراطيا والتيار الدولي الآخر الذي تقوده الصين وروسيا نحو عالم متعدد الأقطاب وإنهاء هيمنة الدولار في تسعير موارد الطاقة والتعامل العادل مع إنجازات الثورة التكنولوجية والرقمية الهائلة التي تؤشر مع بروز دور الذكاء الاصطناعي والروبوتات على متغيرات غير مسبوقة في تطور قوى الإنتاج والعلاقات الاجتماعية التي تنسج خلال عملية إنتاج الخيرات المادية.

من الجانب الآخر اتضحت مظاهر التحدي الذي يواجه شعوب البلدان العربية، حيث تتعمق سمات الخصوصية لكافة البلدان العربية والتمايز والتباين في مستويات التطور الاقتصادي والاجتماعي بينها وتغول ثقافة التعصب المتشددة التي تركز على المكونات الطائفية والاثنية وتلغي مفهوم الوطن والقومية إلى فرض نموذج «الدولة - المكون» كامتداد للعملية التاريخية التي مرت بها الشعوب العربية بين جدلية الوحدة والانفصال، منذ انتهاء الإمبراطورية العثمانية ومخرجات مؤتمر باريس في 1919، إلا أن تطورها عربيا يختلف عما جرى في أوروبا في أعقاب مرحلة النهضة، نتيجة صعود الطبقة البرجوازية لسببين رئيسين الأول أن أولى الحضارات في العالم قد ظهرت في منطقة الشرق الأوسط تميزت بهيمنة الدولة على قوة الإنتاج الرئيسية وهو الري ونظام ديني وإداري معقد والثاني مرتبط بواقع الهيمنة الكولونيالية الذي أعقب السيطرة العثمانية والذي خلق اقتصاديات تابعة ونمطا رأسماليا مشوها ريعيا في التنمية، خاصة في مجالات استخراج وتسويق الطاقة والذي كان موضع اهتمام بالدراسة والتحليل من قبل العديد من المفكرين الماركسيين العرب، وشهدت أيضا تشكل تيارات قومية كان لها دور فاعل في حركة التحرر الوطني العربية ضد الهيمنة والاستغلال الاستعماري.

وشهدت المرحلة السابقة انهيار الأنظمة العسكرية الداعمة للثقافة الطوباوية الشمولية الشعبوية عن الامة العربية الواحدة من المحيط إلى الخليج ذات الرسالة الخالدة والتي استخدمت في فترات لمحاربة قوى اليسار العربية ومصادرة حق الشعب العربي الفلسطيني في تحقيق حل ديمقراطي عادل على أرضه المغتصبة وفرضت قمعا ممنهجا ضد شعوبها وشنت حملات تصفية وإبادة إثنية ضد القوميات الأخرى كالشعب الكردي في العراق على سبيل المثال. وفي سياق الحرب الباردة التي سادت المشهد الدولي بعد خمسينيات القرن الماضي اهتمت الدوائر الإمبريالية ببعض التيارات القومية والإسلامية عبر عمليات اختراق واحتواء وتدجين هذه التيارات خاصة تلك التي أتبعت سياقات متطرفة كأساس أيديولوجي لسياساتها التنظيمية والتعبوية ومن ثم تغيير اتجاهات عملها بعد 2003 عبر العمل على الغاء وجود التيارات القومية عبر السير بتنفيذ مشروع الشرق الأوسط الكبير ودعم الاتجاهات الطائفية والصراعات الاثنية والتطبيع لتعزيز أمن إسرائيل.

ويتميز الفكر القومي العربي بتعدديته مثل جميع التيارات الأخرى الإسلامية واليسارية والليبرالية، ومن هنا، فالتجديد يبدأ من تقبل هذا الواقع الموضوعي وتحويله إلى عامل قوة يسهم في إشاعة حوار ديمقراطي وعميق داخل التيار القومي وفي رسم تحالفاته السياسية والمجتمعية وتحديد خارطة طريق لنشاطاته التنظيمية والفكرية والدعائية والتحريضية المستقبلية من أجل التغيير الشامل للواقع السياسي والاقتصادي والاجتماعي والفكري في البلدان العربية عبر اتباع المقاربة الديمقراطية التي ترفض الشمولية والشعبوية وتدعو إلى إقامة أنظمة عربية ديمقراطية توفر الأمن والعدالة الاجتماعية لشعوبها مع تنسيق عربي فعال على المستويات الرسمية والشعبية. ومن أحد أهم مفرداتها البرنامجية الرئيسية هو التضامن ودعم السياقات التي يطرحها ممثلي الشعب العربي الفلسطيني بتياراته المختلفة من أجل دولة فلسطين الديمقراطية الكاملة السيادة على أراضيها المحتلة.

أما على الصعيد القطري فترسم التنظيمات القومية سياساتها على ضوء الخصوصيات السياسية والاقتصادية والثقافية والتركيبة القومية لكل بلد عربي وباعتماد الديمقراطية والشفافية كأساس في تخطيط وإدارة البرامج السياسية والاقتصادية والخدمية والاعتماد على الجماهير خاصة الشباب والنساء ومن أجل وطن كامل السيادة سياسيا واقتصاديا وشعوب مزدهرة

تنعم بالرفاهية والسلام والحرية الثقافية وعلى أساس مبدأ المواطنة المتساوية كاملة الحقوق والعدالة الاجتماعية وتطبيق مبادئ حقوق الإنسان.

لقد كشفت مسيرة التيارات القومية العربية بشكل خاص وجميع التيارات والحركات السياسية الأخرى التي استلمت السلطة في القرن الماضي فشل سياسات معاداة الديمقراطية كممارسة أو كثقافة ومنظومة قيم في تقدم المشروع العربي الوحدوي. كما ستكشف العقود القادمة من القرن الحالي قدرة التنظيمات والنخب المؤمنة بحق الشعوب العربية في تقرير مصيرها باتحاد اختياري طوعي كتجسيد للتراث التاريخي والتكوين النفسي المشترك، على مواجهة التحديات والعقبات التي ستقف أمامها والتي تحتاج إلى تحالف سياسي واقتصادي واجتماعي وثقافي في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا يعتمد على القيم الديمقراطية ومبادئ حقوق الإنسان والمصالح المشتركة والرافضة للهيمنة الدينية أو الطائفية أو الاثنية. هذا المشروع القادر على توفير متطلبات التنمية المستدامة الشاملة المعتمد على التنسيق والتكامل بين البلدان لتحقيق متطلبات الأمن الوطني والقومي بكافة أشكاله ومنها دعم نضال الشعب الفلسطيني من أجل حق تقرير المصير وقادر على تطوير برامج وآليات لتنظيم وتفعيل الطاقات التي يمتلكها الملايين من الشباب والتي بعضها تقع حاليا على هامش العملية الإنتاجية وعبرت عن غضبها حول أزمة الأنظمة العربية الحالية بالتظاهرات والاحتجاجات والاعتصامات السلمية ولجأت بعد تصاعد أشكال القمع والتصفية الجسدية إلى الهجرة إلى الخارج بدلا من العيش في بلدانها الأم التي أخفقت في توفير الديمقراطية والرفاهية والعيش الكريم.

وبسبب الواقع المعقد للواقع السياسي والاقتصادي والثقافي للبلدان العربية يتعذر تشخيص نموذج واحد شامل للوحدة العربية المستقبلية كما كان الراي السائد التقليدي في القرن الماضي، حيث انهارت جميع صيغ الوحدة العربية بدأ في 1958 بين مصر وسوريا وميثاق 17 نيسان 1963 واتحاد الجمهوريات العربية عام 1971 وميثاق العمل الوطني بين العراق وسوريا في 1978 وكانت التدخلات السياسية والعسكرية وشن حملات إعلامية ضد بعضها البعض سببا رئيسيا لهذا الفشل، كما لم يتبلور شكلا فاعلا من العمل العربي المشترك أو مبادرات التضامن العربي بل كان الغالب هو التدخل في الشؤون الداخلية للبلدان العربية الأخرى وفرض أشكال من الوصاية على قرارات القوى الوطنية والديمقراطية فيها وبضمنها القرار الوطني للشعب العربي الفلسطيني.

من المنظور التاريخي سيشهد النضال من أجل الوحدة العربية طابعا ارتقائيا معقدا من مراحل أدنى من التعاون والتنسيق إلى مجالات أوسع للعمل المشترك وصولا إلى درجات أعلى من البناء الوحدوي الذي قد يتخذ أشكالا من النظام الفيدرالي أو صيغ أخرى من الصعب توصيفها أو رسم هيكليتها أو تحديد بناءها القانوني والدستوري في المرحلة الحالية بل يبقى النقاش النظري مفتوحا ومرافقا لنضج مسيرة التيارات القومية العربية الذي بالضرورة أن يكون مستقلا وخارج دوائر التأثير الإقليمية والدولية.

ومن الجدير بالإشارة هنا إلى أن السيناريوهات الثلاث التي هي خلاصة تقرير «استشراف مستقبل الوطن العربي» الذي أعده مركز دراسات الوحدة العربية حول صيغ العمل النهضوي العربي الذي نشر في شباط 2010 بحاجة إلى التدقيق ومراجعة ما فيه من صياغات فكرية ونظرية ■

أنا ماركسي، يساري الثقافة، والتراث الإسلامي جزء أصيل في بنيتي الفكرية والنفسية.. أنا معني بالإسلام بقدر اعتناء أي حركة سياسية إسلامية، كما أن القومية العربية مكون أصيل من مكوناتي... إنني في حالة انسجام مع قوميتي ومسيحيتي وثقافتي الإسلامية وماركسيتي التقدمية

!

جورج حبش

المسألةُ القوميّةُ في مرحلةِ العولمة: هل من جديد؟ (*)

محمد صالح التّومي/ المعروفي. كاتبٌ عربيّ/ تونس

إنّ القانون الذي تسير على هديه الرأسماليّةُ عمومًا، وفي طورها الإمبرياليّ خصوصًا، هو قانونٌ بسيط؛ لأنّه قانونُ الغاب القديم، فالأقوى هو الذي يفرض سيطرته، والضعيف يداسُ بلا شفقة، ولا إمكانيّة للاتّزان إلا إذا كانت القوّة متساويةً بين طرفي صراع ما؛ وهكذا فإنّ النادي المضيق للدول المتطوّرة صناعيًّا وتقنيًّا وتجاريًّا لا يمكن أنّ يفتح أبوابه بسهولة لأيّ وافد جديد، كما أنّ الصّراع الداخلي على أشدّه بين أعضاء هذا النادي سواءً من أجل محافظة الذين أحرزوا على المراتب العليا على الترتيب الموجود، أو من أجل إعادة النظر في ذلك الترتيب من قبل الطامحين إلى ذلك.

فهكذا مثلًا انتقل المركز القيادي من فرنسا وبريطانيا إلى «أمريكا» بعد الحرب الرأسمالية «العالمية» الثانية؛ وهكذا أيضًا أجبرت البورجوازيّة التركية بعد نهضتها وإقرارها لما يسمى «بالتنظيمات» على التخلّي بواسطة الحرب «العالمية» الأولى عن ملحقاتها كافّةً التي كانت تحتويها الإمبراطوريّة العثمانيّة، وكان الهدف هو الاستيلاءُ على تلك الملحقات من طرف البورجوازيتين الفرنسيّة والبريطانيّة؛ بغاية نهب الثروات، ولكن أيضًا بغاية بعث كيانٍ غريب في المشرق العربي، حيث منابعُ الطّاقة وممضائق التجارة وإقامته حارسًا دائمًا لمصالح الرأسماليّة التوسعيّة، فذلك هو الكيان الصهيوني الذي تمّ بعثه فوق أرض فلسطين على حساب شعبها الكنعاني العريق.

وفي هذا النطاق أيضًا أُجبرت البورجوازيتان الألمانية والإيطالية بعد لحاقهما بصورةٍ متأخّرة بركب التوحيد القومي على عدم مُمارسة التوسع الذي مارسته البورجوازيات السابقة، لما تعنّتتا إلى شتى أنواع الإذلال، أما البورجوازية اليابانية فقد ضُربت حركتها القومية وسُلّطت عليها محنة القنابل الذرية بهيروشيما وبناقازاكي ولم يقع القبول بها في نادي الأقوياء إلا بعد لعقها لجراح الهزيمة وتمكنها من تجاوز تلك المحنة الرهيبة وزحفها في نطاق المُظاهرة أي الإيهام بعدم تجاوز الموقع الذي أرادوه لها كأمة مستضعفة، بهدف اكتساب بعض القوة الاقتصادية والتقانية؛ ومع نهاية الحرب الباردة تلك التي أعقبت الحرب الرأسمالية الثانية وقع السماح لألمانيا بعد ترويضها نسبيا بتجاوز وضع التجزئة الذي فُرض على شعبها لردح من الزمن، فتوحّد شرقها بغربها، ولكن بالمقابل وقع القضاء بتلك المناسبة على تجمّع الأمم والشعوب الذي كان يمثله الاتحاد السوفييتي بعد أن كان عملاقا بين العمالقة، وأخضعت الأمة الروسية، وهي نواة هذا الاتحاد، إلى قانون من هم أقوى منها وتمّ وضعها بغاية ترويضها أيضًا في مرتبة مترشحة لدخول نادي السبعة الكبار وذلك بإعطائها مكانة الملاحظ في مرحلة أولى عند الاجتماع السنوي لهؤلاء «الكبار»، ثم وقع تمكينها في مرحلة ثانية من عضوية كاملة فأصبحت عضوا ثامنا ،فلما تمردت على شروط الترويض المفروضة عليها وقع دفعها في مرحلة ثالثة خارج حضيرة من يسمون أنفسهم بالكبار، والتضييق عليها ومحاصرتها بالقواعد العسكرية للحلف الأطلسي، فهذا ما يفسر حدة تناقضهم معها، وهي تعيش حربها مع أوكرانيا في مستهل العقد الثالث من القرن الحادي والعشرين، وهذا ما يوضح أيضا أسباب انكفاء هذه الأمة على خصوصياتها الأورثوذوكسية، وصياغتها بعد انتمائها سابقا للاشتراكية لما يسمى بالنظريات الأوراسية.

أما بقية سكان الأرض فإن الرغبة موجودة لدى الدول الامبريالية المتنفذة في إبقائها بعيدة كل البعد عن أسباب القوة الاقتصادية والعسكرية، ومراقبتها عن كثب، وتهديدها بالتصادم معها فيما لو تجاوزت الحدود المضبوطة لتحركها، فهذا هو اليوم حال الأمم الصينية، والهندية، والإيرانية، والكورية (في جزئها الشمالي)، والفيتنامية، وهي أمم حضارية قديمة تمردت و لم ترض بوضعية الهوان المحددة لها إمبرياليا، فلهذا ناصبها المتنفذون العداء أو عاملوها بكل توجّس، وما زلنا نتابع ما يمكن أن ينجر عن ذلك في شأنها.

ويبقى هناك مثال لا بد من الوقوف عند تفاصيله ألا وهو مثال القومية العربية، فهذه القومية المتشكلة تاريخيا في أغلب أجزائها قد تعرضت منذ بداية يقظتها القومية إلى شتى المؤامرات، فحركة التصنيع التي قادها في أربعينيات القرن التاسع عشر محمد علي باشا بمصر قد ضُربت حال رغبتها في إيجاد عمق لها بالسودان التي هي جارتها على نهر النيل، وحال تفتيشها عن امتداد لها ببلاد الشام، أما دولة الوحدة العربية الجزئية التي رغب الإقطاعي المتعصرن الشريف الحسين في إقامتها في بعض أنحاء المشرق العربي والخليج دون مصر والمغرب العربي ودون بعض أجزاء العراق بتحالف مع رجالات حركة الثورة العربية من البورجوازيين والتجار والوجهاء فقد

تبدّدت كحلم بائس لاعتمادها على التناقض القائم بين السلطان التركي والاستعمار البريطاني لمحاولة تجسيد ذاتها؛ ومن المعروف هنا أنه سنة 1907 انعقد ما يسمى بالمؤتمر الاستعماري الذي قرر إيجاد حاجز بشري غريب يفصل الجزء الإفريقي عن الجزء الآسيوي من الوطن العربي وذلك باستجلاب فرق من اليهود من كافة أنحاء المعمورة وتوطينهم عنوة بفلسطين بعد طرد أهاليها وتهجيرهم منها بوحشية باسم حلم توراتي في العودة إلى « أرض ميعاد » (!) لم، ولن يجد معتنقوه من الصهاينة ما سيعطيه دعامة واقعية أو يضفي عليه مشروعية ما.

وقد تغنينا هذه الإشارات عن المواصلة، ولكنه لا بأس من الإشارة بعجالة إلى الصعوبات المختلفة التي لاقتها التجربة المصرية بقيادة الزعيم القومي جمال عبد الناصر، وإلى التجربة العراقية التي قام بها الزعيم البعثي صدام حسين، عندما حاولا السير على درب التوحيد القومي لساكنة الوطن العربي، وهي صعوبات معروفة.

كل هذا يجعلنا نقف على أن الاعتداءات الاستعمارية للبورجوازيات القومية الأوروبية حال انتقالها إلى طور الامبريالية كانت بمثابة الصدمة العنيفة في الحياة الرتيبة للمجموعات البشرية التي بقيت متخلفة كثيرا عن المنجز الرأسمالي، كما كانت بمثابة العامل المُفرمل لجهود المجموعات القومية المتشكلة التي أرادت اللحاق بذلك المنجز.

وإنه بإمكاننا بهذه الصورة تقسيم المجموعات البشرية عند وقوع الصدمة الاستعمارية الرأسمالية إلى:

- مجموعات دموية بدائية في أدنى درجات تطورها،
- ومجموعات لغوية بصدد التشكل بهذه الصفة،
- ومجموعات لغوية بصدد التحول إلى مجموعات ثقافية تحت لواء عصبية غالبة،
- ومجموعات ثقافية بصدد التحول إلى مجموعات قومية متجانسة،
- ومجموعات قومية مستقرة وذات إسهام حضاري سابق طمحت إلى إدراك مرحلة الدولة - الأمة ومعانقة كافة مقتضيات التطور والتقدم في جميع الميادين التي فرضها نمط الإنتاج الرأسمالي عند انتصاره.

ولنا أن نتخيل هنا ردود الفعل لهذه المجموعات إزاء الصدمة الاستعمارية المسلطة على كياناتها ما بين الخضوع بمختلف درجاته والمقاومة بمختلف درجاتها كذلك.

وفي كل الأحوال فقد كان من نتائج هذه الصدمة الاستعمارية أن غلى مرجل هذه المجموعات غليانا لا مثيل له، فالبورجوازيات الأوروبية الزاحفة بهدف «إقامة عالم على مثالها» استكمالا لحلمها العولمي المرسوم في جينات رأس المال اللاهث أبدا وراء الربح الفردي تُهدّد بالموت كل المترددين عن الانصياع لإلحاقهم بركبها؛ وهكذا تحركت كل المجموعات البشرية كل حسبما تمليه عليها درجة تطورها؛ وفي هذا النطاق طمحت المجموعات الثقافية القومية المتشكلة بالخصوص إلى دخول الحداثة وتحقيق النُموّ بل إن النُويات البورجوازية الموجودة صلبها قد ترشحت للقيام بحركة قومية رأسمالية ولكن وقوع حركاتها في العصر الامبريالي جعلها تتعرض إلى قمع أحدث انحرافا في مسيرتها المستقلة ويسّر حسب ظروف المغالبة إخضاعها في حدود تصغر أو تكبر إلى السلطان الغاشم للأقوياء؛ أما بقية المجموعات البشرية وطبقا للتصنيف الذي أوردناه أعلاه فإن الامبريالية بمحاولتها خلق عالم على مثالها، قد أجبرتها على معايشة الحضارة الرأسمالية بكامل بهرجها الصناعي والتجاري وبكثافة نقاشاتها الفكرية وببريق اكتشافاتها العلمية واختراعاتها التقانية.

وهكذا استفزّت الإمبريالية المشاعر الجمعية لكل المجموعات البشرية استفزازا رهيبا. كل واحدة حسب درجة تطورها. وفتّحت عيونها على مدى ما تعانيه من تخلف واضطهاد ودفعتها إلى استنفار ما هو متوفّر في قُدراتها الكامنة بغاية اللحاق بركب الحضارة الرأسمالية وردّ العدوان المسلط على كياناتها في حدود إمكانياتها.

وهكذا أيضا تكون المجموعات البشرية المتخلفة نسبيا أو كليا عن المدّ الرّأسمالي «الحديث» قد التحقت هي الأخرى بالعصر القومي «الحديث»، لأنه ليس العصر القومي الوحيد تاريخيا، ولكن من غير الباب الذي دخلت منه البورجوازيات الظافرة بالبلدان الأوروبية المتقدمة صناعيا وتجاريا وتقانيا: أي إنها تكون قد دخلته باعتبارها حركات قومية أو وطنية مقموعة، وبوصفها حركات تحرر من واجبها حرق المراحل التاريخية التي تخلفت عن إدراكها سابقا، فذلك ما يفسر نسبيا التعثر الملحوظ في خُطواتها.

وإذا كانت الامبريالية تفضل حسب الأحوال إما الإشراف على الأمور مباشرة ما استطاعت إلى ذلك سبيلا أو الاعتماد على وكلاء من الطبقات التقليدية التي كانت متنفذة وتعصرنت، أو من عناصر البورجوازية الصغيرة العميلة التي تدق على أبواب الثروة والجاه الطبقي، والذين تحولهم جميعهم إلى بورجوازيين كومبرادوريين وتتمكّن من التحكم في الأمور بواسطتهم من خلف الستار درءا لكل المقاومات التي يمكن أن تبرز ضدها، فإن مناهضة هذه الامبريالية ستؤول حتما في هذه الأحوال إلى جميع التشكيلات الاجتماعية التي لم تنخرط في المشاريع الامبريالية وخاصة تلك التي تعرّضها هذه المشاريع إلى الاضطهاد والاستغلال.

ويمكن للبورجوازية الوطنية ولو في تعبيراتها الدنيا أن تحصل على موقع القيادة، ولكن حركتها القيادية لا يمكن لها الانتصار حقا إلا ضمن شروط معقدة تنحو بها نحو الاستحالة (دون أن تكون مستحيلة تماما)، وذلك بفعل القمع الرهيب المسلط عليها بصفتها منافسة احتمالية، وهو ما يمكن أن يخلق لدى بعض مكوناتها - في صورة عدم النجاح - ميلا واضحا: إما نحو العمالة، وإما نحو التبقرط والانكفاء على الذات.

كما إنه من الممكن في ظل هذه الملابسات التاريخية أن تؤول القيادة إلى طلائع الكادحين الذين بإمكانهم الانخراط في القيادة الفعلية لهذه المرحلة وأن يضفوا عليها من صدق التزامهم الكثير، وهو الأمر الذي لا يتحقق إلا بوجود شرطين، أولهما هو عجز البورجوازية القومية أو الوطنية عن إنجاز المهام المطروحة، وثانيهما هو توفر قيادة جماعية تملك وضوحا نظريا كافيا، ومضاء نضاليا فاعلا، بحيث يكون بإمكانها قيادة هؤلاء الكادحين في جميع التعرجات نحو كافة الأهداف المرحلية والاستراتيجية في نفس الوقت بدون أدنى خطأ في الحسابات.

فالقيادة القومية أو الوطنية في عصر الإمبريالية والعولمية تتمّ إذن بالمجهود المتضافر لطبقات متعددة تحصل إحداها على القيادة في هذا الظرف أو ذاك ولا تتم كما كان الأمر في أوروبا بقيادة البورجوازية الصاعدة وحدها■

(*) فقرات مُحيّنة ومُلخّصة من كتابي «تكوُّن الأمم» الصادر بتونس سنة 1993 ص 140- 150.

الحركةُ القوميّةُ العربيّةُ في العراق: وجهةُ نظرٍ شخصيّة

د. سعد ناجي جواد. أكاديميٌّ وكاتب/ العراق

على الرغم من الشعور الوطنيّ الطاغي في العراق الذي ظهر جليّا إبان وبعد الحرب العالميّة الأولى، الذي ترجم إلى ثورة وطنيّة مسلّحة كبيرة قادتها العشائرُ العربيّةُ ضدّ الاستعمار البريطاني (ثورة العشرين)، وتوّج بقبول العراقيين بملك عربيّ متجاوزين التعصّب للعراق، وللمذهب عند شريحة مهمّة من المجتمع، إلا أنّ الحركة القوميّة لم تستطع أن تنتج قيادات تتمكن من خلق حركة قادرة على تجميع المؤمنين بالفكر أو بالشعور القومي.

بعد الاحتلال البريطاني وبعد زوال الحكم العثماني وتشكيل أوّل حكومة عراقيّة (1920)، ظهر أن هناك اتجاهين في التفكير السياسي العراقي، الأوّل هوَ التوجّهُ الوطني (الإقليمي)، والثاني هو التوجه القومي (العروبي الأوسع) في العراق. ويمكن القول إن الغلبة في البداية كانت لأصحاب الفكر الوطني الذي لا ينكر عروبته ولكن يركز على الاهتمام بالعراق فقط. وكان الملك فيصل الأول هو أكثر من شجّع على هذا التفكير بدعوى أن العراقيين بسبب الاحتلالات المتتالية فقدوا هويتهم الوطنية الجامعة. ويبدو أن الاستعمار البريطاني شجع كثيرًا هذا التوجّه، الذي أصبحت قيادته مكوّنة من الملك والضباط العراقيين الذين انسلخوا عن الجيش العثماني وارتبطوا بالدولة العراقية الجديدة تحت لواء الملك. أما هدف بريطانيا فكان واضحًا أنّه يرمي إلى طمس الهوية القومية العربية في كل مكان وطئته أقدامهم من الوطن العربي. في مقابل هذا التوجه ظهرت دعوات لإخراج العراقيين من التفكير العراقي الوطني الضيق إلى التفكير القومي الأوسع. هذه الدعوات أو المحاولات بدأت على يد مجموعة من المدرسين العرب (سوريين وفلسطينيين ولبنانيين) قدموا للتدريس في المدارس العراقية في العشرينيات والثلاثينات وحتى الأربعينيات، وانضم لهم بعض العراقيين واستطاعت هذه المجموعة من كسب عدد لا بأس به من طلاب المدارس المتوسطة والثانوية، بل وحتى الكليات والمعاهد، وعندما تنبهت السلطات البريطانية للدور الذي كان يلعبه هؤلاء المدرسون العرب شجعت الحكومة العراقية على ترحيلهم الواحد تلو الاخر، ولكن أقرانهم من العراقيين استمروا مع بعض النجاحات. يمكن القول إن نسبة كبيرة من الفضل في تثبيت التوجه القومي العربي في العراق يعود إلى المفكر والتربوي العربي (السوري ابن حلب) ساطع الحصري (1879-1968). بدا الحصري عمله في سوريا وأنشأ وترأس أول وزارة للمعارف هناك، ثم قدم إلى العراق وعمل مع الملك فيصل الأول ومن جاء بعده، في أمور التربية والتعليم في العراق. وكانت كتاباته ومطارحاته قد انتشرت بين أصحاب الفكر القومي في المشرق العربي، وكانت مثار اهتمام الشباب القومي، ثم أصبحت مؤلفاته، ولا تزال مراجع مهمة في القضايا القومية العربية.

المشكلة في تجربة وتفكير المرحوم الحصري (فيما يخص عمله في العراق) هو أنه حاول حصر الحق في تمثيل القومية العربية في العراق بالعرب المسلمين فقط، والأكثر سلبية أنه امتلك تفكيراً طائفيا منحازا ضد الشريحة الأكبر من العراقيين وهم الشيعة العرب، والأخطر من ذلك أنه انجر إلى تصنيف (أو اتهام) بعض رموز الشيعة الوطنيين والعروبيين والمناهضين للاستعمار البريطاني من العراقيين بكونهم إيرانيين، حتى وإن كانوا مبدعين في اللغة العربية وعاشوا في العراق لعقود طويلة (بعضهم كانوا ينتسبون إلى عوائل عاشت في العراق لأكثر من ثلاثة قرون في العراق)، هذا التفكير أبعد عنه، وعن أفكاره القومية شريحة مهمة من شرائح المجتمع العراقي. علما أن هذا التفكير انتشر بين العديد من دعاة القومية العربية في العراق، ضباطا ومدنيين.

ورغم جهود الحصري وجيله من رواد القومية العربية، وكذلك الشباب الذين تتلمذوا على يد المدرسين العرب الذين تحدثنا عنهم، إلا أن فترة الثلاثينات والأربعينيات شهدت نجاحا كبيرا للحزب الشيوعي العراقي في استقطاب الشباب من العرب والأقليات الأخرى وخاصة الأكراد. كما شكلت معارضته للوجود وللنفوذ البريطاني راية التف حولها طلاب المدارس والكليات والمعاهد والمتعلمين. طبعا هذا لا يعني أن الأحزاب الجماهيرية الاخرى (مثل الوطني الديمقراطي والاستقلال والبعث من بعدهم) قد عجزت عن استقطاب مجاميع من الشباب والمثقفين والعمال، إلا أن نجاحات الحزب الشيوعي كانت أكبر وواسع، وظل الحال كذلك حتى صدور قرار تقسيم فلسطين الجائر في عام 1947 وقبول الحزب الشيوعي العراقي به تماشيا مع موقف الاتحاد السوفييتي، ذلك الموقف مَثّلَ الخسارة الأكبر للحزب الشيوعي العراقي، (ثم ارتكب الحزب الخطأ الثاني المتمثل بالوقوف في وجه المد القومي العربي بعد ثورة 1958 المطالب بالوحدة مع مصر وسوريا - الجمهورية العربية المتحدة، ثم حصل الانحدار الأكبر عندما تعاونت قيادة الحزب الشيوعي مع التحالف الأمريكي-البريطاني-الإسرائيلي الذي سعى إلى احتلال وتدمير العراق)، وهكذا خسر الحزب أغلب تاريخه النضالي.

شكل ظهور قيادة الرئيس جمال عبد الناصر البداية الحقيقية التي أججت الشعور القومي العربي بين الجماهير في أغلب الدول العربية، ولم يختلف الأمر بالنسبة للعراق. كما كان لظهور حزب البعث ووصول خلاياه إلى العراق عاملا مساعدا آخر للترويج للشعور القومي العربي بين الشباب العراقي، ثم جاءت حرب السويس 1956 والعدوان الثلاثي على مصر لكي تظهر الشعور القومي العربي الطاغي بين الشباب العراقي، الذي هب في مظاهرات داعمة لمصر، وبالضد من موقف الحكومة العراقية، إلا أن غياب الديمقراطية وإصرار الأحزاب التقليدية المتعاونة مع الاستعمار البريطاني في العراق على تزوير الانتخابات ورفض فسح المحال للوجوه الشابة، وإصرار تلك الطبقة على ربط العراق بفلك السياسة البريطانية (حلف بغداد)، رغم الكره الشعبي الكبير لبريطانيا بسبب احتلالها للعراق، وبسبب إضاعتها لفلسطين ولحقوق شعبها، نجح النظام الملكي في قمع هذه الأصوات، كنتيجة لهذا الكبت انتقل التفكير بالتغيير إلى الجيش، القوة الوحيدة القادرة على ذلك.

تكونت نواة حركة الضباط الأحرار العراقيين من مجموعة ذات توجهات مختلفة من الضباط الوطنيين الذين شاركوا في حرب فلسطين 1948، والذين زاد من استيائهم موقف النظام الملكي من حرب السويس1956. ضمت الحركة ضباطا ذو توجه وطني عراقي وأخرى تؤمن بالقومية العربية، مع عدد من المحسوبين على الحزب الشيوعي وأكراد، وكل هؤلاء جمعهم هدف واحد هو التخلص من الملكية التي ربطت نفسها مع الاستعمار البريطاني. كان الشعور الوطني هو الطاغي بينهم وليس القومي.

بمجرد أن نجحت ثورة 14 تموز/يوليو 1958، حتى تفجرت الاختلافات وانقسم المشهد السياسي إلى قسمين، الأول يرفض فكرة الانضمام للجمهورية العربية المتحدة ويمثله الزعيم/ العميد (الفريق) عبد الكريم قاسم (رئيس الوزراء الجديد) وضم الشيوعيين والأكراد، والثاني يطالب بالوحدة الفورية مع الجمهورية العربية المتحدة ويمثله العقيد (المشير) عبد السلام عارف (نائب رئيس الوزراء) والذي اصطف معه القوميون والبعثيون. انتصار الاتجاه الأول على الثاني، نتج عنه إقالة عبد السلام عارف والحكم عليه بالإعدام الذي خفف للسجن المؤبد، وحملات قمع وقتل عشوائي قادتها الأجهزة التابعة لقاسم ويشاركها في ذلك الحزب الشيوعي والحزب الديمقراطي الكردستاني، (مذابح الموصل وكركوك وحملات الترويع والسحل لكل من اعتبر من أنصار الاتجاه القومي الوحدوي)، كل هذه الأمور أرعبت التيار القومي وجعلته يتجه نحو العمل السري. ولكن هذا العمل لم يكن (أو بالأحرى لم يُستَغل) من أجل تشكيل تنظيم قومي، وإنما كان هدفه الرئيسي هو وضع الخطط للإطاحة بنظام عبد الكريم قاسم وحليفه الحزب الشيوعي. مقابل ذلك نظم الضباط القوميون، وحزب البعث (الذي اشتد عوده في ظل النظام الجمهوري بعد عام 1958)، عملهم وبرامجهم استنادا على إثارة فكرة الوحدة العربية وضرورة الإسراع بتحقيقها. الشيء المهم أن استغلال فكرة الوحدة في معاداة أو معارضة حكم عبد الكريم قاسم، لم تصاحبه برامج فكرية لتوعية الناس بالأفكار القومية، وخاصة الشباب. من ناحيتهما شدد الحزبان الشيوعي والكردستاني على دعم التوجه الإقليمي لدى عبد الكريم قاسم معتبرين إياه (السد المانع) أمام إقامة الوحدة التي لو قدر لها أن تتحقق فإنها، من وجهة نظرهما، ستجعل من الحزب الشيوعي أقلية سياسية أو ربما يتم حله أسوة بالتجربتين المصرية والسورية بعد الوحدة، وستجعل من الأكراد أقلية اثنية في دولة عربية كبيرة. وعلى الرغم من أن الرئيس جمال عبد الناصر كان قد تنبه في وقت مبكر لتلك المخاوف الكردية، واستطاع أن يكسب عددا مهما من القيادات الكردية ويطمئنهم، إلا أن القادة القوميين العراقيين فشلوا في فعل الشيء نفسه، لا بل إنهم زادوا من ابتعاد الأحزاب الكردية عن الحركة القومية العربية بعد أن أصروا على وصف مطالبة الأكراد بالحفاظ على حقوقهم القومية والثقافية في مناطقهم بأنه محاولة لإنشاء (إسرائيل ثانية) في شمال العراق، وهذا التفكير لا يزال موجودا لحد الآن في أفكار بعض القوميين العرب.

الملفت للنظر أنه حتى مع اتساع المد الشيوعي (1959–1962) وسيطرة الحزب على أغلب المنظمات المهنية، إلا أن ممثلي الاتجاه القومي كانوا ينجحون بين فترة وأخرى بانتزاع بعض المنظمات منه بالانتخابات، وخاصة نقابتي المعلمين والمحامين، مما يدلل على ترسخ الفكرة القومية بين شرائح المجتمع العراقي.

نجاح القوميين والبعثيين في الإطاحة بعبد الكريم قاسم، شباط/فبراير (1963) استنادا إلى المد القومي المتصاعد في العراق، الذي زاد نتيجة لأخطاء الشيوعيين وعبد الكريم قاسم، لم ينتج عنه سوى حكومات متمسكة بالفكر الإقليمي، يضاف إلى ذلك استمرار حكام تلك الفئة (قوميين وبعثيين) في النأي بنفسهم عن أية مبادرة جدية للوحدة. وفي الحقيقة أن بوادر هذا التفكير كانت قد ظهرت داخل قيادة حزب البعث، منذ عام 1961 عندما سارع الحزب، الذي كان يضع الوحدة على رأس شعاراته، إلى مباركة ومساندة انفصال سوريا عن الجمهورية العربية المتحدة، ولم يختلف نهج الضباط القوميين العراقيين، الذين اعتبروا أنفسهم قادة الحركة القومية في العراق، عن ذلك. وفي ظل غياب تنظيم قومي مدني واضح وفعال استمر النهج الإقليمي عمليا من قبل الضباط القوميين ومن قبل قادة حزب البعث، الفرق الوحيد أن النهج الإقليمي الفعلي بعد قاسم كان يغلف بأحاديث قومية وحدوية. فقادة حزب البعث لم يكونوا جادين في مسألة الوحدة التي اعتبروا تحقيقها التسليم بقيادة الرئيس عبد الناصر، لكنهم ظلوا يحاورونه لإقامة وحدة فارغة المضمون، كما أن نجاح المشير عبد السلام عارف في الإطاحة بشريكه حزب البعث في تشرين الثاني/نوفمبر 1963، لم ينتج عنه سوى انفراد بالسلطة وتأجيل أي حديث جدي عن الوحدة، واكتفى بالحديث عن تقارب وتعاون مشترك.

ربما يكون أحد أهم أسباب ضعف الحركة القومية العربية في العراق، بالإضافة إلى عدم ظهور تنظيم قادر على توحيد الفصائل والشخصيات القومية المتشرذمة، هو أن الضباط من أصحاب التوجه القومي اعتبروا أنفسهم قادة هذا التنظيم وأنهم هم الوحيدون الذين يمتلكون الحق في تمثيل هذا التيار، في الوقت الذي أثبتت ممارساتهم أن تفكيرهم بهذه المسألة كان سطحيا وسياساتهم لا تعدو إعجابا بالرئيس عبد الناصر ومحاولة تقليد خطواته (كما حدث في تطبيق التجربة الاشتراكية في بلد لم يكن بحاجة لها أو استنساخ تجربة الاتحاد الاشتراكي المصرية الفاشلة وتطبيقها في العراق، الأمران اللذان خلقا نفورا من الحكومات التي كانت تدعي انها قومية). أضف إلى ذلك أنهم (الضباط) كانوا غارقين في صراعاتهم على السلطة والاستئثار والتمسك بها عندما يصلون إليها، وخير دليل على ذلك تجربة حكم الرئيس عبد السلام عارف (1963–1966)، وشقيقه الرئيس عبد الرحمن عارف (1966–1968)، ولم تختلف طريقة تفكير أو خلفيات الضباط الذين طرحوا أنفسهم كبدلاء للأخوين عارف أو كممثلين للتيار القومي العربي، والذي قاموا بمحاولات انقلاب فاشلة تحت شعار الوحدة مع مصر. كما لم يتم وضع برامج تربوية لتنشئة الأجيال الصغيرة على الأفكار القومية، وظل الشعور القومي بين تلك الأجيال، وحتى الوقت الحاضر مبني على الفطرة.

وصول حزب البعث العربي الاشتراكي (القومي) للسلطة عام 1968 لم يغير من الأمر شيئا. فعلى الرغم من أن هدف (الوحدة) كان ولا يزال أول شعاراته، وعلى الرغم من بعض الخطوات ذات الطبيعة العروبية التي اتخذها الحزب، مثل إيواء العراق للقيادة القومية للحزب التي ضمت قيادات الحزب في لبنان وسوريا واليمن والسودان والمملكة العربية السعودية، بالإضافة إلى ممثلين من أقطار عربية أخرى، وعلى الرغم من قيام العراق بتعيين بعثيين عرب في مراكز

متقدمة في الدولة (قيادات عسكرية وسفراء ومستشارين ووكلاء وزارات.. إلخ)، إلا أن النظرة الوطنية العراقية الضيقة (الإقليمية)، والتوجس من قيادة الرئيس عبد الناصر، ومحاربة أولئك الذين يمثلون الفكر القومي العربي من ضباط ومدنيين، ظلت الأوضح طوال حكم حزب البعث، والدليل الأهم على ذلك التوجه هو أن الحزب فشل في توحيد دولتي العراق وسوريا التي حكمهما نفس الحزب، أضف إلى ذلك أن الحزب تحول إلى أداة في الترويج لعبادة الشخصية.

على صعيد آخر ساهمت الحرب العراقية - الإيرانية (1980-1988) في زعزعة الإيمان بالعروبة، لا بل إن مواقف بعض الدول العربية شكلت صدمة نفسية عند عدد غير قليل من العروبيين في العراق بعد أن شعروا بأنهم قد تركوا لوحدهم في الحرب التي لم يكن لهم أي رأي فيها، وازداد هذا الشعور بعد أن ظهر واضحا إصرار القيادات الإيرانية آنذاك على احتلال أراضي عراقية بعد عام 1982. لا بل إن خيبة أمل الكثير من العراقيين بالانتماء العروبي قد ارتفعت عندما علموا أن دولا شقيقة وحركات قومية عربية قد اصطفت مع إيران ومدتها بالأسلحة والمقاتلين لمحاربة الجيش العراقي. الصدمة النفسية الثانية التي عانى منها العراقيون، والعروبيون منهم بالذات، حدثت في أثناء عدوان 1991 عندما اصطفت دول عربية مع العدوان وشاركت فيه لتدمير العراق وقتل شعبه، ثم جاءت الصدمة الأكبر في عام 2003 عندما وقفت أغلب الحكومات العربية متفرجة على التدمير والقتل الجماعي للعراقيين، ولم تكتف بعض الأنظمة العربية، وحتى عدد غير قليل من الذين يطرحون أنفسهم كقادة أو منظرين للفكر القومي العربي، بالموقف المتفرج، وإنما أظهروا شماتة واضحة بما كان يجري للعراق. عزاء العراقيين الوحيد في تلك الفترة كان هو أن الرفض الشعبي الكبير للعدوان، وكذلك تضامن قلوب الملايين من العرب معهم. ويكفي أن نذكر ما كتبه المرحوم محمد حسنين هيكل عن كيف أن الجنود المصريين الذين أرسلوا إلى حفر الباطن للمشاركة في حرب التحالف الدولي على العراق عام 1991، كانوا يهللون ويكبرون عندما يسمعون بأخبار الصواريخ العراقية التي تطلق على إسرائيل.

لم توجه ضربة قاصمة للفكر القومي العربي في العراق الحديث ولوحدة أراضيه كالتي وجهها له الاحتلال الأمريكي- البريطاني-الإسرائيلي عام 2003، وتعاون معه أقطاب ما يسمى ب(المعارضة العراقية الخارجية) والذين أتوا مع الاحتلال، ابتداء اعتبر المحتلون العراق دولة مصطنعة وليست عربية وشعبها مكون من شيعة وسنة وأكراد. أقطاب المعارضة أيدوا وباركوا هذا التوجه وزادوا عليه بأن شنو حربا إعلامية وسياسية هوجاء على المحيط العربي، واعتبروا الفكر القومي العربي أساس تقسيم الأمة واتهموا الدول العربية وأصحاب الفكر القومي العربي بأنهم هم من ساند الرئيس صدام حسين أثناء حكمه الشمولي، وطالبوا بالانسحاب من جامعة الدول العربية، وحتى بقطع العلاقات مع دول محددة مثل الاردن وسوريا، وبدلا عن ذلك تم ترويج الأفكار الدينية، بل الطائفية المقيتة من كل المذاهب، والأفكار العرقية الشوفينية الممزقة للنسيج الوطني من كل المكونات غير العربية، والأخطر فلقد تم وصف كل من يحمل فكرا قوميا عربيا (قومجيا) متخلفا، وحتى أولئك الذين لم ينجروا إلى الأفكار الدينية والطائفية والعرقية، فإن تفكيرهم أصبح إقليميا عراقيا ضيقا، وساهمت في ذلك النزعة الإقليمية التي سادت كل الدول العربية، وانحسرت الأفكار القومية والعروبية بشكل كبير، ووصل الأمر إلى حد التخلي عن قضايا الأمة الحيوية كالقضية الفلسطينية وقضية الوحدة العربية. وزاد من ذلك ظهور نزعة القبول بوجود الكيان الصهيوني الغاصب والاعتراف به من قبل عدد من الدول العربية التي كانت حتى لحظة اعترافها بعيدة كل البعد عن القضية الفلسطينية. واعتبرت إسرائيل كل هذه الأمور إنجازا كبيرا لها وإخفاقا للفكر القومي العربي، إلا أن هذه الفكرة الاسرائيلية الضيقة أغفلت حقيقة أن ما تقوم به الحكومات لم يغير من المشاعر العربية الجياشة في نفوس الشعب العربي في كل مكان. من ناحية أخرى، فإن الجماهير العربية، وبعد ما حصل في العراق ويحصل في سوريا وليبيا، وبعد ظهور فشل التيار الديني-الطائفي الضيق، وخاصة في العراق، بدأت تعود إلى الوعي القومي ولو بصورة بطيئة. ومن المفارقات أن الحادثة الأهم التي أثارت الوعي جاءت من طرف بعيد عن السياسة، إلا وهو الرياضة. فبعد أن اعتقدت إسرائيل أن كل الأبواب أصبحت مشرعة لها داخل الوطن العربي، وفي الخليج بالذات، تفاجأت بالرفض الجماهيري الواسع لها ولممثليها في دول الخليج العربية، والأكثر إصرار الجماهير العربية على أن يكون علم فلسطين حاضرا في كل وقت ومكان أثناء مباريات كاس العالم، وهذا أكثر ما أزعج إسرائيل.

بالعودة للعراق، فإن ما بدا بحدث في السنتين الأخيرتين أثبت فشل محاولات طمس الوعي والشعور العربي التي امتدت لعقدين من الزمن (منذ الاحتلال). صحيح أن انتشار، وتجذر الفكر الطائفي والعرقي لمدة عقدين كاملين لا يمكن لأي مراقب أن يقلل من أثره الكبير أو أن يتوقع زواله بسرعة، إلا أن هناك بوادر لبداية هذا الزوال. فمهما قيل عن انحسار المد القومي العربي في العراق، فإن كل الدلائل تشير إلى أن الوعي القومي بدا بتصاعد من جديد. ويكفي الإشارة إلى بعض الدلائل: أولا، تزايد الرفض الشعبي للاحتلال الامريكي-الصهيوني. ثانيا، عدم نجاح كل المحاولات لإجبار العراق على الاعتراف بإسرائيل رغم النفوذ الأمريكي والصهيوني في البلاد. ثالثا، لا زال الوجود الإسرائيلي يتخفى في مراكز سرية وبحماية أمريكية، وبالذات في السفارة الأمريكية في بغداد، ونفس الشيء بالنسبة للوجود الأمريكي، ولو بدرجة أقل. رابعا، الرفض المتزايد والصريح للنفوذ الإيراني وخاصة في المحافظات الجنوبية، والتركي في شمال العراق، علما بأن العشائر العربية الجنوبية والشمالية هي التي تقود هذه الحملة.

ربما لن يكون من السهل عودة الفكر القومي العربي في العراق إلى سابق عهده بصورة سريعة، ولكن هناك إشارات واضحة تدلل على عودة الوعي الوطني ونبذ الفكر الديني-الطائفي، وهذه الإشارات كافية كبداية من أجل الانتقال والعودة إلى الفكر العروبي الإنساني الذي يحترم الأفكار الأخرى من دون أن يضحي بهويته الأصيلة. ويبقى الأمر يعتمد على مدى تمكن المفكرين القوميين من وضع أسس لفكر غير متعصب ولحركة قومية عربية ديمقراطية تؤمن بالقبول بالرأي الآخر، وتحترم التنوع العراقي■

التطبيعُ: طبيعتُهُ الجديدةُ وأهميّةُ مقاومتِه

د. لبيب قمحاوي. باحثٌ وكاتبٌ سياسيٌّ/ الأردن

التطبيعُ يفترضُ وجودَ طرفين؛ أحدُهما هو العدوُّ الإسرائيليُّ والآخرُ على الأقل لا بدَّ وأن يكون عربيًّا، كون الموضوع يتعلّق بالتطبيع ومقاومته، وبما أنّ العدوّ الإسرائيليّ يدعو إلى التطبيع ويستفيدُ منه، فإنّ مقاومتَهُ تصبحُ مهمّةً نضاليّةً عربيّةً؛ الهدف المباشرُ منها هو إما أطراف عربيّةٌ معيّنةٌ أو طرفٌ عربيٌّ ما، يقبلُ بالتطبيع ومن ثَمَّ يدعو إليه.

تَرافَقَتْ موجةُ التطبيع العربيّ الأخيرة مع العدوّ الإسرائيلي بحالة الانهيار التي أصابت العالم العربيّ وعكست نفسها في علاقته مع «الكيان الإسرائيليّ» ابتداءً من اتّفاقات السّلام في كامب ديفيد بين مصر وإسرائيل، مرورًا بأنظمّة عربيّة لا تملكُ حريّة قرارها السياسيّ بمًا في ذلك القيادة الفلسطينيّة، وانتهاءً بصعود أنظمة تفتقرُ إلى إحساس حقيقيٍّ بعروبتها إلى سدّة الحكم في عدّة دول عربيّة.

التطبيع، مع أنه ابتدأ مطلبًا وهدفًا إسرائيليًا، إلا أنه أصبح مع تفاقم حالة الانهيار العربي هدفًا منشودًا للعديد من الأنظمة العربيّة الجديدة، التي تسعى إلى تأمين وجودها واستمراريتها، من خلال علاقات مع (إسرائيل) تفتح أمامها أبواب الرضا والقبول من قبل أمريكا والغرب، وتدعم أمنها الإقليميّ من خلال الدعم الإسرائيليّ لها.

بعض الأنظمة العربيّة الجديدة تفتقر، بشكل عام، إلى أيّة روابط حقيقيّة تجمعُها بعروبتها باستثناء القشور الخارجيّة، التي تعطي وصفًا لواقع الحال، لكنّها لا تدعّمُهُ أو تتفاعل معه، وهكذا يشعر الإسرائيليّون في ظلّ هذا الوضع بأنّ التطبيع مع تلك الأنظمة العربيّة يعني في الواقع أن على «إسرائيل» التعامل مع قشور العروبة وليس مع جوهرها ومحدداتها.

وهذا الوضعُ جعل من موضوع التطبيع مع «الكيان الإسرائيليّ» أمرًا يعود تفسيرُهُ وتحديدُ شكلهِ وطبيعته إلى كلّ نظام حكم عربيٍّ معنيٍّ على حده، ودون أيّ تفاعُل تطبيعيّ مع الشعوب، أو أي اعتبار للمحدّدات التي تفرضها الهُويّة العربيّة على كيفيّة وطبيعة ومدى التعامل مع أيّ عدوٍّ للعروبة وفي مقدمتها الكيان الإسرائيلي.

هذا في حين يرى الإسرائيليّون أنّ هذا النقص يُضعف من التطبيع القائم بحيث يتطلّبُ تعويض هذا النقص وملء تلك الفجوة العمل على الخروج بإطار جديد يجمعُ تلك الدول العربيّة مع إسرائيل ويعوض غياب أيّ بديل موضوعيٍّ جامع يشكّل إطارًا جمعيًّا يربط تلك الدول العربيّة وإسرائيل معًا، ومن هنا جاءت فكرة «الإبراهيميّة» وفلسفتها إطارًا يجمعُ العرب بإسرائيل ويشكّل أرضيّة مشتركة تجعل من التطبيع أمرًا بديهيًا يأتي في سياق علاقة تاريخيّة مزعومة بين «أبناء ابراهيم»، أو هكذا يُقال.

إنّ المحاولات الجارية حاليًا لتبسيط قضيّة معقّدة مثل قضيّة فلسطين، وواقعٍ مشتبكٍ ومُتناقض في مصالحه مثل العلاقات بين العرب وإسرائيل كدولة احتلال، وذلك من خلال العودة بضعة آلاف من السنين إلى الوراء بهدف البحث عن عوامل مشتركة جامعة، مهما كانت بسيطة أو مختلقة، هو أمرٌ يُخفي في طيّاته نوايا سيئة تجاه الفلسطينيين خصوصًا والعرب عمومًا، وتسعى إلى إضفاء الشرعيّة والقبول بالكيان الإسرائيليّ ممّا يتناقض والمصلحة العربيّة العامة بغضّ النظر عن موقف الأنظمة العربيّة المعنيّة ومدى توافقَ مصالحها مع النهج الإبراهيميّ.

«النهجُ الإبراهيميُّ» كما تتمُّ الدعوة إليه الآنَ هو الطريق السريع (highway) لنقل التطبيع مع إسرائيل من حالته الفرديّة المبعثرة والمتفرّقة، إلى مسار عام (أوتوستراد) يشملُ معظم الدول العربيّة وإسرائيل، ويغطي معظم أوجه الحياة، خصوصًا الانتماء الدينيّ والهُويّة السياسيّة ومشاريع التنمية والتكنولوجيا الاستراتيجيّة والتعاون العسكريّ.

يسعى المخططون الاستراتيجيّون الإسرائيليّون إلى تكريس النهج الإبراهيمي بأبعاده المختلفة، كفلسفة المستقبل لمنطقة الشرق الأوسط عمومًا والعالم العربي خصوصًا. الأمرُ ليس خياليًّا أو مستحيلا بالصورة التي يبدو فيها، كونَهُ في أصوله محاولة شيطانيّة ذكيّة لاستغلال النصوص الدينيّة والثغرات التاريخيّة، والأصول العرقيّة في محاولة لربط كافة أطراف معادلة العلاقة العربيّة - اليهوديّة معًا، مدخلًا لإعادة تشكيل تلك العلاقة وتحويلها من علاقة صراع إلى إطار جامع للأطراف المعنيّة، وتحويلهم من ثَمَّ إلى مجموعة إقليميّة واحدة، بهدف الحفاظ على المكاسب الإسرائيليّة في فلسطين والعالم العربي.

أساسُ هذا التفكير الصهيونيّ، ينطلق من الرغبة في السيطرة على المنطقة من النيل إلى الفرات، دون الحاجة إلى خوض حروب واحتلال أراض للوصول إلى ذلك الهدف، فالحروبُ تنطوي على مخاطرَ وتضحيات بالنسبة للإسرائيليين كما أنّها تتطلّبُ القدرة، في حال وقوع الاحتلال، على ابتلاع وهضم المناطق المحتلّة كما فعل الإسرائيليّون في فلسطين؛ الأمرُ الذي يفوق القدرة والطاقة البشريّة الإسرائيليّة.

البديل في التفكير الاستراتيجيّ الإسرائيليّ جاء من خلال طرح أفكار وفلسفات تؤدي إلى تغيير التاريخ وابتلاع العقائد السياسيّة والروحيّة واحتلال عقول البشر وتاريخهم وإرادتهم عوضًا عن الاحتلال العسكري، والعامل المساعد في جعل هذه السياسة التطبيعية الخطيرة ممكنة، هي حالةُ الضّعف والانهيار العربي التي تسمح للإسرائيليين باختراق الصف العربي ونقله من الطرف المعادي للصهيونيّة والرافض للكيان الإسرائيلي إلى الطرف القابل بها والمتعاون معها، ومن هنا يكتسب التطبيع مع العدو الإسرائيلي خطورة إضافيّة نتيجة للآثار المترتبة عليه لصالح العدو الإسرائيلي وتصبحُ مقاومة التطبيع جزءً فعليًّا وحقيقيًّا من المعركة ضدّ الكيان الإسرائيليّ.

التطبيعُ من خلال عدّة مسارب ومنها المسرب الإبراهيمي أصبح إذًا بديلًا عن خوض الحروب؛ لأنّه يُعطي الإسرائيليّين ما يريدون دون الحاجة إلى خوض حروب لتحقيق ذلك، ومن ثَمَّ يصبحُ النجاحُ في مقاومة التطبيع في مثل أهميّة الانتصار في الحروب، ويصبحُ خوضُ معركة منع التطبيع والانتصار فيها في نفس أهميّة خوض المعارك العسكريّة والنضاليّة والانتصار فيها.

إنّ انتصار (إسرائيل) في معركة التطبيع هو في نفس أهميّة الانتصار في معركة عسكريّة مهمّة واستراتيجيّة، مما سيكونُ له آثارٌ مدمّرةٌ على العالم العربي ومن هنا تكتسبُ معركة مقاومة التطبيع أهميتها الخاصة، كونها هي العنوان للمعارك القادمة والمستقبليّة مع العدوّ الإسرائيليّ، في ظلّ حالة التفوّق العسكريّ الإسرائيلي وحالة الضعف والتشتّت العربيّ السائدتين حاليًا ■

تطبيعُ القرن: من الهيمنةِ إلى الصّهيَنة *

مروان عبد العال. كاتبٌ وروائيٌّ وعضوُ المكتبِ السياسيِّ في الجبهةِ الشعبيّةِ لتحريرِ فلسطين/لبنان

تحاولُ الورقةُ طرحَ الإشكاليّة التالية: هل غايةُ التطبيعِ الاندماجُ في المنطقةِ أم دمجُ المنطقةِ في المشروعِ الصهيو/ أمريكي؟

تفكيكُ هذه الإشكاليّة يكون بالإجابةِ عن الأسئلة التالية: ما المقدّماتُ التاريخيّةُ التي أسّست للتطبيع؟ وما دورُ الرّهان على التسوية؟ ما الاستراتيجيّاتُ المتدرجة التي مهّدت لحالة الاختراق ومساعي تحويل عمليّةِ الصراع، لتشريع التطبيع والخيانة؟ ثمّ ما دورُ الاستراتيجيّة الأمريكيّة ومنها صفقةُ القرن حتى استراتيجيّة بايدن الثانية؟ المسألةُ التاريخيّة في مسيرة التطبيع تعني إقصاء الرواية العربيّة وأن العربي لا يملك روايةً أخرى أو خطابًا مضادًا. أمامَ الواقع الجيوسياسي الجديد في ظلال التطبيع، يطرحُ صياغةَ استراتيجيّة عمل جديدة لمقاومة التطبيع، التي تؤسّس التطبيع نفسه، اختراقه وتعريته وتفكيكَ ركائزه وفرض خطابنا وروايتنا.

منطلقات تاريخيّة أسست للتطبيع

في لقاء جمعه بنظرائه من إسرائيل والمغربِ والبحرين والإمارات، صرّحَ وزيرُ الخارجية الأمريكي أنتوني بلينكن أنّ بلاده برئاسة جو بايدن ستعمل على تشجيع مزيد من الدول العربيّة على إقامة علاقاتٍ طبيعيّة مع إسرائيل وتوسيع «اتفاقات إبراهام» التي أطلقها الرئيس السابق دونالد ترامب. لذلك فالمقدّماتُ السياسيّةُ التي أفضت إلى الوضع الحالي، لها ما قبلها من المسارات والسياقات التاريخيّة التي مهّدت له وأهمّها:

- المنطلق الفكري

- تجديدُ الصهيونيّة، تجديدٌ للعداء والسيطرة بأشكالٍ جديدة وتأجيجٌ للصراع وليس إنهاءه. قيل إنّ التسوية حلٌّ لعقدة القلق الوجودي الصهيوني وإنّ الحل يكون بما بعد الصهيونيّة، ماذا يعني؟ تيارٌ يمينيٌّ تقليديٌّ يدعو إلى الانتقال من «تطبيع» الشعب اليهودي في دولة يهودية.. ثم فتح العواصم العربيّة أمامَ هذه الدولة، وهذا سيؤدي الاستقواء على الفلسطيني لإجباره على قبول الأمر الواقع.

- ثمّ التيار الثاني الصهيونية الجديدة، يتّحد فيها اليمين القوميّ بالديني الفاشي، دعاة هدم الحرم وإعادة بناء الهيكل الثاني، هم الآن في الحكم، هؤلاء لا يعدّون أنها تحقّقت فكرة الدولة اليهودية دون حسم الصراع، تراجعت الصهيونيّةُ العمليّةُ لمصلحة الدينية، ثم الآن تتجدد بالصهيونية القوميّة / الدينية. إنّ التطبيع لليهوديّة وليس مع العرب.. تيار (الموت للعرب).

متلازمةُ السلام والتطبيع

لا بدّ من الإشارةِ إلى تلازم كلمتي في الخطاب السياسي الراهن. فالتطبيعُ لم يسقطَ فجأةً صدفةً أو أنّه قدرٌ محتوم، لكنّه يقع داخل عملية الصراع، عندما وفّرت الدول الإمبرياليّة على إسرائيل فترةً طويلةً من النمو والحماية وبدأتها المساعي الأمريكيّة حتى ستار البحث عن السلام، تحت مسمى لجنة المساعي الحميدة، التي وصلت إلى المقولة المتداولة: «الراعي النزيه» أو «الوسيط العادل»؛ ثم إن 99.9 من أوراق الحل بيد أميركا.. وإلخ، لتصبح الإدارة الأمريكيّة العراب الحصري للتسوية؛ تحت مسمى «السلام» مقدّمةً لفرض القبول بدولة «إسرائيل»؛ بينما في الحقيقة التي نعلمها أنّه لا يمكن الفصل بين جناحَي هذه المعادلة، كونها استراتيجيّةً صهيو/أمريكية واحدة، تأتي امتدادًا لاستراتيجيّة قديمة في جوهرها، وجديدة في أسلوب إدارتها، وفرادتها، لناحيةً تقويضَ المفاهيم التقليديّة للتسوية، والتطبيق الأحادي الذي يتم فرضُهُ من طرف واحد، يعدّ نفسه منتصرًا على طرف مهزوم، وفقَ استراتيجيّة تمتلك ذات الركائز، ولكنّها تعتمدُ سياسةَ الإكراه التام لإجبار المخالفين على القبول، مع الاحتفاظ بثبات الهدف؛ وهو ليس تسويةً عادلةً للقضيّة الفلسطينية بل تدميرها؛ تمهيدًا لإغلاق ملف القضيّة الفلسطينيّة إلى الأبد، وإنهاء فكرة فلسطين.

الحصيلة: إنّ منطق سياسة الحل السلميّ مع الكيان الصهيوني، تحت مسمى السلام مقدّمةً لقبول التعايش مع أيديولوجيّة إقصائيّة يجسّدها الكيان الصهيوني العنصري.

التطبيعُ وكذبة التنمية:

المنطقة على أساس «السلام الاقتصادي»، ونذكرُ ما قاله وزيرُ خارجيّتها الأسبق أبا إيبان «إنّ إسرائيل ترغب أن تكون علاقتها بالدول العربيّة كعلاقة الولايات المتّحدة بأميركا اللاتينية»، وبالقدر الذي تتحوّل فيه إلى إمبرياليّة تحتاج إلى أميركا لاتينية خاصةً بها. الأخطرُ من الذين ينظرون للكيان الصهيوني كيانًا حضاريًّا ونموذجًا عقلانيًّا وديمقراطيًّا، يجب أن يحتذى به! الذين يصدقون أنّها ستوزّع قيم الديمقراطيّة وأنّها الوكيل المعتمد للتكنولوجيا والشريك في السوق والأمن وحماية الإنسان، هؤلاء الدونيون الذين يكرهون أنفسهم ويهجون ذواتهم العربية هم الذين يجعلون إسرائيل، إسرائيل التي نعرفها. الأشدّ خطرًا هو السلوك الوضيع يجيد تضخيم إيجابيّات الآخر وتقزيم الذات، وكذلك الذين يروجون للتطبيع وكأنّه «الحلّ النهائي» لمشكلاتنا المزمنة! وأنّ العلاقةَ معها مسألةٌ سياديّةٌ خاصة، وتحوّلت إلى خيارٍ جماعيٍّ واستراتيجيّ، الذي أسس مسبقًا

لنهج سياسيٍّ محكوم بالهدف وليس التفاصيل أو المعايير؛ فقد يصحُّ وصف الكاتب الفرنسي «ألان غريش» عن آخر ما خطّطت الإمبرياليّة الأمريكيّة تحت مسمى صفقة القرن: «أنّها أسطورة بوزن أيديولوجي» على حدّ قوله. هذا النسق السياسي الذي تمكّن من شقّ مجرى تاريخيٍّ أطلق عليه «خيار السلام الاستراتيجي» جرت مراكمته منذ النكبة عام 1948، ويوم كان الجرحُ ما يزال طريًّا، أطلقت الولاياتُ المتّحدةُ ما سمي بمشروع جونستون عام 1953 لحلّ المشكلة الفلسطينيّة، وكانت قد تحدّثتْ عن مشكَلتي «البؤس» و«الخوف»، وأنّ حلّ مشكلة بؤس مليون لاجئ يكون بإعادة توطينهم من خلال مشاريع التنمية، وإزالة «الخوف» عن دول المنطقة يكون بالأمن للجميع ومن خلال «الأحلاف» وهذا يحتاج إلى «الاعتراف» بوجود «إسرائيل» جزءًا من المنطقة؛ تمهيدًا لدمجها في هيكل النظام العربي. كذلك باستخدام الإغراء الاقتصادي، كما جرى في ورشة «المنامة» 2019 حول الاستثمار والازدهار؛ الذي يجسّد حقيقة المصالح الطبقيّة لأطراف الحلف الإمبريالي، ومن نافل القول: إنّ المسار الاقتصادي كان دائمًا الخط الموازي للمسار السياسي، لتشكيل القاعدة الماديّة لأيّ تحالف سياسي، كما جرى طرحه في كافة مشاريع التسوية، هكذا من مدريد 1991 إلى خطة خارطة الطريق 2003، والحديث مجدّدًا عن السلام الاقتصادي لنتذكر وعود «كامب ديفيد» للمصريين بالرّخاء أو في أوسلو بتحويل غزة إلى سنغافورة الشرق... جميع الوعود استخدمت فيها نكهة الدسم، لتخفي طعم السم.

الحصيلة: سياسةُ السلام الاقتصادي خيارًا استراتيجيًّا هو شكل التبعية والهيمنة التي اعتمدت عليها الإمبرياليّة الأمريكية لتشديد قبضتها على الدول العربيّة وتكريس الكيان إمبرياليّةً صغرى بتوابعَ وملحقات رجعيّة من أنظمة حاكمة، التي مهّدتْ لحروبها على المنطقة ولإعادة رسم خرائط المنطقة السياسية والجغرافية في طورٍ جديدٍ موسّع ومكثّف من أطوار المشروعِ الاستعماريِّ الغربيِّ القديم المجدّد لمنطقتنا.

التطبيعُ تخلي عن فلسطين وليس من أجلها

توضّحُ العباراتُ العنصريّةُ التي يرفعها المستوطنون «الموت للعرب» في ظلّ التطبيع مع العرب! الحقيقة النهائيّة في الصّراع القائم: أن الاعتراف بالآخر يعني تلقائيًّا إنكار الذات نهائيًّا، وهذه الميزة نادرة في التاريخ الإنساني، وإن كانت الشواهد الطبيعية كثيرة، حيث يتحوّل الكيان إلى خطر مضاعف وشاذ، غارقٍ في عنصريّته وفاشيته، يزداد التعبير عن حقيقته بشكلٍ متصاعدٍ، ويمارس الأيديولوجيا كلما حقّق اختراقًا في الحالة العربية؛ لذلك خطر التطبيع على القضية الفلسطينيّة لم يتوقف، بل إن الاحتلال ازداد فاشية، وعدوانيّة ولم يوقفه المطبعون، الذين يبررون سياستهم بلوم من يقاوم الاحتلال، وليس الاحتلال..

لذلك استُحدثت عباراتٌ أمريكيّةُ الصنع من نوع الانتظام بقواعد النظام الدولي، التي برزت مؤخّرًا بعد الحرب الأوكرانية، وصولًا إلى «تقليص الصراع»، الالتزام بالشرعية الدولية، وتحسين العيش، والثمن يكون بقبول الاحتلال منقذًا؛ المقام الأول علي استرضاء أمريكا وتقديم التنازلات لها وإثبات الإخلاص والحرص على مصالحها (التي هي مصالحُ استعماريّةٌ في الأساس)، بحجّة حفزها للضغط على إسرائيل لتنسحب من الأراضي العربيّة المحتلّة، بينما حدث العكس، كان «القبول» مسألةً سياسيّة، التسليم بمستعمرة غربيّة اسمها «إسرائيل» زرعت في فلسطين التاريخيّة، بدعوى زائفة صاغتها الصهيونيّةُ وأسّست أيديولوجيتها لمستعمرة زاعمة، حق امتلاك كامل التراب الفلسطيني.

إنّ ما يجري من محاولات لتطبيع العقل العربي على القبول بالمؤقّت بوصفه الحلّ النهائي، والكيان الغريب بوصفه القريب، والاستثنائي كأنّه الطبيعي، والعدوّ الذي صار صديقًا، أي الانتقال من التسوية إلى التصفية، والتطبيع هو ترويجٌ للوهم الذي سينهي المشكلة كما يتوهّم أصحابه، بدايةً لتصفية الركائز التاريخيّة المكوِّنة للقضيّة الفلسطينيّة، تتويجًا لمسار طويل قبل ومع اتّفاقات «أوسلو» ذاتها، قدّمت فيه تنازلاتٌ كبرى، أهمّها الاعتراف بحقّ «إسرائيل» في الوجود، تلك السابقة التي تتناغمُ مع سلسلة من التواطؤ والخيانة والعجز العربيّ العام، من تحويل للصراع وتدمير الهدف الجامع والمركزي ويتحوّل العدوّ المشترك إلى الصديق، مستندًا إلى أنظمة رجعيّة ملهوفة لطي ملف «المرحلة الانتقاليّة» نحو المرحلة النهائيّة أي بالتصفية، ذلك بالاعتماد على ما انتهت إليه اتفاقات أوسلو من خراب وطنيٍّ ومؤسساتيّ وانتهاكات وتنازلات وتنسيق أمنيٍّ وتبعيّة اقتصاديّة وانقسام سلطويٍّ وشتات جديد.

الحصيلة:

التسليمُ بالكيان الصهيوني في فلسطين، وهو ما يعني التسليم باغتصاب فلسطين والقبول بالتعايش مع قاعدة الاستعمار الأمريكي والعالمي في المنطقة، والقبول بالسيطرة الإمبرياليّة على البلاد العربيّة التي أقام الاستعمار العالمي إسرائيل على أراضي أحدها، لتكون الأداة البديلة المتقدّمة لفرض خضوع المنطقة العربيّة والإقليم لها، هذه هي سيرةُ الدولة الصهيونيّة حتّى الآن.

من الربيع العربيّ إلى التطبيع العربيّ

المتلازمة الأخرى بين التطبيع والربيع، كأنّه لزامٌ على الحلم الديمقراطيّ في العالم العربي أن يقترن بالتطبيع مع الدولة اليهودية، وأن الدعوة إلى الربيع لا بدّ أن تنتهي إلى التطبيع! شرط انفتاح الثقافة العربيّة على أفقٍ العالميّة مرتبط بـ«الإسرائيلي» رمزًا محليًّا للثقافة الغربيّة.

استراتيجيّةٌ مدروسةٌ استخدمت «الفوضى الخلّاقة»، التي بدأتْ بُعيدَ احتلال العراق واستؤنفت لمصادرة «الربيعَ العربي» وحرفه عن مساره، والعمل على تفكيك الدول المركزيّة، حيث أمكن، مستغلة غياب المشروع العربي الجامع وفشل الدولة الوطنية، من خلال شن حروب مباشرة أو بينية، أو بالوكالة أو بالاحتواء المزدوج، ثم لدفع ديناميات التدمير الذاتي وباستخدام وسائل متعددة منها فرق التطرف والإرهاب الداعي لتمزيق النسيج الاجتماعي، وتحويلها إلى دويلات إثنية وطائفية وعشائرية، لخلق قضايا لكل بلد عربي، لخلع فلسطين من هموم الشعوب العربية، واعتبار قضية فلسطين وليس «إسرائيل»، السبب وراء أزمات المنطقة، وأنها النتيجة لوجود الكيان الصهيوني في قلب الأمة! وذلك لتوفير البيئة الاستراتيجية الملائمة التي لا تستهدف قُطرًا عربيًّا بعينه أو فلسطين وحدها، بل تنعكس على

الجميع وتستهدف شعوب المنطقة العربية بمجملها، تكشف تلك الوقائع، وغيرها الكثير، عن أن إحداث تغيير جوهري في بنية الدولة في الشرق الأوسط، خاصة الدول العربية، كان هدفا رئيسيا للجماعة الأورو-أطلسية، منذ نهاية تسعينيات القرن العشرين، سياسة تضرب مشروع الدولة وتدفعُ إلى إدامة فشلها، وإعادة إنتاج الفشل بأشكال مَختلفة أكثرَ حدّةَ، وأخطَرَ أثرًا، من أجلً إعادة تَشكيل إقليميّ للمنطقة، يكون للكيان القوّة ً الإقليميّة السائدة في المنطقة «ناتو عربي»، لتشنّ هجومًا بأشكال متعددة من التطبيع، لاختراق الوعي ً العربي وترسيخ ثقافة الهزيمة التي تتبنى الرواية الصهيونية، بديلًا للرواية الفلسطينيّة ومعاداة الحقوق الفلسطينية. الثقافة البديلة هي ثقافة شرق أوسطية متفاعلة أم ستؤسس لقيادة ثقافية إسرائيلية غربية تحت غطاء السلام الإبراهيمي ؟

جو بايدن من التطبيع إلى الصهينة!

«ليس شرطًا أن يكون المرءُ يهوديًّا حتى يصبح صهيونيًا» بهذا القول الرئيسُ الأمريكي بايدن في أوّل كلمة له في مطار اللد، يوم 13-7-2022ً، يبوح بأنه أصبح عضوًا بارزًا في الحركة الصهيونيّة اللايهوديّة، ممكن أن ينتمي لها من يخدم مشروعها مهما كان دينه أو هُويّته ! يبدو أنّه لم يسمع أنّ هناك يهودًا ضد الصهيونية، بما أن اعتناقها يعني العنصرية والديكتاتورية والفاشية ! ولم يشاهد الشعار الذي رفع في وجهه على أرض فلسطين (أهلا بكم في دولة الأبرتهايد)!

إذن، ما قاله بايدن هو حقيقة التطبيع بل إعلان مرجعيته العقائدية، أو كشف فيه العمق الطبقي للتطبيع كما البعد الأيديولوجي، فصار التطبيع هو الاسم الحركي للتصهين ! الذي هو تداخل في المشروع الاستعماري الغربي كما وصفه المفكر الراحل د. عبد الوهاب المسيري: إن مصطلح «صهيونية» نفسه لم يكن قد تم سكه، إلا بعد تبلور الهجمة الإمبريالية الغربية على الشرق، ومع تبلور الفكر المعادي لليهود في الغرب، وبعد المؤتمر الصهيوني الأول (1897) في بازل، تحدد المصطلح، ويشير إلى الدعوة التي تبشر بها المنظمة الصهيونية وإلى الجهود التي تبذلها، وأصبح الصهيوني هو من يؤمن ببرنامج أو مشروع «بازل» الذي لم يتحقق إلا من داخل مشروع استعماريٍ غربي.

الرئيس الأمريكي واعترافه بالانتماء للحركة الصهيونيّة، لم يعد مؤهّلًا لصياغة السلام، كما بدى من جولته الأخيرة، يسعى لضبط إيقاع الحلفاء، المغلفة بلغة اقتصاديّة باستخدام رخيص للدبلوماسية الروحيّة من طراز «السلام الإبراهيمي». هذه الاتفاقات التي تأتي في سياق ما يسمى «التلاعب بالرموز»، كما يصفها هربرت شيلر، «يمارس بمهارة فائقة، وبصورة مكثفة على أيدي خُبراء متخصصين في صناعة الصورة من أجل خلق مناخ موات من الآراء»، وتسريب سياسة صادمة بأبعاد استراتيجيّة الَتي تبرّرها ثقافةُ التطبيع. السياسةُ الخارجية للرئيس الأميركي الحالي، جو بايدن، تختلف تكتيكيًّا عن سياسة سلفه دونالد ترامب، لجهة إعادة تقديره لحلفاء الولايات المتحدة، لكنها ثابتة بالمعنى الاستراتيجي، وبوسائل أخرى، وليست خارج سياقها، وليس بديلًا عنها أو منفصلًا عنها، بل هو الوجه الحقيقي للإمبريالية دون رتوش. فقد استمر جو بايدن بالنظر إلى الشرق الأوسط الكبير بأنه مكان لـ «الحروب الأبدية»! رغم هذا الدعم اللامحدود للكيان، فقدان البعض لمعنى المقاومة وغايتها، مع ذلك يبدأ الحديثُ من السؤال الاستراتيجي المطروح حول: لماذا لم يتمكن الكيان من تصفية قضية فلسطين ؟ أو أقلها: لماذا لم يتوصل إلى تسويةٍ نهائيّةٍ مع الفلسطينيين ؟

مع الوعود العابرة لكل الرؤساء، وذلك بتقديم الإجابة الصهيونية المتكئة على واقع التمزق الفلسطيني - الفلسطيني، والعربي - العربي، حين تعتبر أن مسألة الاعتراف بالقدس عاصمة لإسرائيل، ونقل السفارة الأميركية إليها، كما وصفها بالشيء الجيد، بإزالة هذه العقبة من على طاولة المفاوضات. في كل مرة، كانت هناك محادثات سلام، فإنهم لم يتمكّنوا أبدًا من تجاوز أن تكون القدس هي العاصمة، وضمن المنطق نفسه، وصف جو بايدن المتطلبات الفلسطينية الضرورية أنها «معجزة تحتاج للسيد المسيح». إنهم يعتبرون «حق العودة» «عقبة» أخرى في طريق «السلام»، وكذلك المؤسسات الدولية التي تحمي قضية اللاجئين مثل «أونروا»، والتي تمارس بعض الدول ومنها عربية أن «تسهيل» التوصل لاتفاق بين الفلسطينيين والإسرائيليين يكون بتنفيذ لهذه السياسة الأمريكية الصهيونية.

باختصار شديد، الوضع الراهن من الصراعات يتمحور حول تزييف الحقائق عبر التسويق الذي جرى باسم «سلام أبناء إبراهيم»، تزوير واضح للتاريخ وطبيعة الصراع الدائر في المنطقة بين التحالف الإمبريالي - الصهيوني - الرجعي، وقوى المقاومة والتحرر الوطنية والشعبية.

شرق أوسط أكثر اندماجًا

في 12 أكتوبر من العام الحالي 2022 أعلن البيت الأبيض عن وثيقة من 48 صفحة، تحدد سياسة الأمن القومي الأمريكي لنهاية إدارة بايدن والتي تقر بتحول كبير في السياسة الدولية، وتدعو الاستراتيجية الجديدةُ إلى وقف التصعيد في الشرق الأوسط، وإلى التكامل الاقتصادي في المنطقة، وقد انتقدت اعتماد السياسة الخارجية الأمريكية على استخدام القوّة العسكريَة. وتركز الاستراتيجية على تحديد خطوات لتعزيز مصالح واشنطن، ومساعدة شركائها الإقليميين على إرساء أسس الاستقرار والازدهار.

وتجدد الاستراتيجية الالتزام «الصَارم» بأمن «اسرائيل»، وتتعّهد بتوسيع وتعميق علاقات «إسرائيل» «المتنامية» مع الدول العربية، وتؤكد دعمها لاتفاقات «إبراهام» والحفاظ عليها، وتشير الوثيقة «تلبية حاجات الفلسطينيين إلى دولة آمنة وواقعية «، كما تأكد مبدأ حل الدولتين كأساس للتسوية «الصراع العربي - الإسرائيلي»، مع التأكيد على عدم وجود حل عسكري لأزمات المنطقة، كما تدعو إلى «شرق أوسط أكثر اندماجًا» من شأنه أن يقلل على المدى البعيد «مطالب الموارد» من الولايات المتحدة التي تضعها في المنطقة والتي «وفرّت حماية للدول المنتجة للنفط على مدار عقود». إذن، فدور الولايات المتحدة يقوم بحماية الكيان كصاحب اليد العليا في الإقليم؛ ليكون الدولة الإقليمية العظمى.

الحصاد الصهيوني في ظلال التطبيع

1. ارتفعت مؤشّراتُ الاختراقات الاقتصاديّة والسياسيّة والثقافيّة

للمنطقة التي تهدفُ إلى خلق أمر واقع لا يمكن رفضُه، يحقّق ما تريدهُ «إسرائيل» ويكمل الإجهاز على الحقوق الفلسطينية والعربية. والصفقة تُعدّ فرصةً للتطبيع مع جزءٍ مهمٍّ من العالم العربيّ لتطويع مَن لا يزال يرفض علنيًا الاعتراف بشرعيّة المشروع الصهيونيّ والتعامل معه، وتزايد الهجوم التطبيعي بين الدول العربيّة و«إسرائيل»، كترجمات من خلال الزيارات الرسميّة أو الفنيّة أوً الرياضيّة أو حتّى السياحيّة، بالإضافة إلى اللقاءات السريّة وترويج السياسة الإسرائيليّة التي تفضّل التطبيع قبل تحقيق السّلام. فقد بلغ التبادل التجاري بين الإمارات وإسرائيل أرقامًا كبيرةً خلال العامين الماضيين، وسط تأكيد مسؤولي الجانبين رغبتهم في ترسيخ العلاقات الاقتصادية.

وحول ذلك كشف مندوب «إسرائيل» لدى الأمم المتحدة جلعاد أردان، في 26 يوليو، أن التجارة بين دولة الاحتلال والإمارات تجاوزت مليار دولار، في النصف الأول من العام الحالي. وكان مدير معهد «السلام لاتفاقيات أبراهام»، آشر فريدمان، أكّدَ أنّ التجارة بين «إسرائيل» ودولٍ عربيّة، بينها الإماراتِ والبحرين، شهدتْ زيادةً قياسيّةً خلالَ عامٍ واحد، في ظلّ الاتفاقيّات الاقتصاديّة الكثيرة التي أُبرمت منذ التَطبيع بين الطرفين. متابعةً عمليّة التطبيع وحجم التجارة العربية «الإسرائيلية» تكشف عن مدى التناغم الرسمي مع الرؤية الأمريكيّة، المتمثلة بأولوية التطبيع على السّلام، حيث تشير الأرقام بأن حجم التجارة بين الخليج و«إسرائيل» وصل إلى حوالي مليار دولار، عن طريق طرف ثالث (الأردن أو تركيا وأحيانًا الاتحاد الأوروبي). وبلغت الصادرات «الإسرائيلية» للدول العربية نسبة (10%) من مجمل صادراتها.

يفسّر الانفتاح التجاري، حجم التعاطي الرجعي العربي مع مؤتمر البحرين، على الرغم من كل الضجيج الذي صاحبه، رغم أن نظام البحرين يؤدّي دورًا محوريًا في عملية التطبيع، واستخدمت اختبارًا إنْ كان بمقدور دول على قائمة الانتظار يمكنها القيام بخطوة التطبيع رسميًا، دون وجود حركات مناهضة داخلها، بعد أن استنكره قطّاعٌ كبيرٌ مِن الشعب العربي في الخليج المناصر للقضية الفلسطينية.

2. مسارعة بعض الأنظمة للتطبيع مع الكيان الصهيوني، رغم قرار نقل السفارة الأميركية إلى القدس، وموضوع ضم الجولان، وهذا يؤكّد أنّ بعض النظام العربي يعتقدُ أنّ شرعيته تأتي من إدارة ترامب، هو نظامٌ بشكلٍ أو بآخر مناهضٌ للمصالح العربيّة، دون إغفال أشكال التطبيع الأخرى التي تبدأ من تفعيل استراتيجية «التلاعب بالوعي» التي تُستخدم فيها وسائل القوة الناعمة لتحقيق الاختراق والسيطرة واحتلال العقل وصولًا إلى قتل ثقافة المقاومة، لترسيخ ثقافة الهزيمة وما يعكس عقدة الشرعية أو متلازمة القلق الوجودي لدى الكيان، حيث إن الجدار نفسي أكثر منه أمني، وكما أوصى شيمون بيرز بـ (الحدود الآمنة ليست بديلا للعمق الآمن)، وأنها تبدأ من لقاح العبقرية اليهودية مع المال العربي، وحلمه في شرق أوْسَط جديد تقودُه تل أبيب.

3. بدأ الكيانُ الصهيونيُّ يستقوي بالإقليمي على الفلسطيني، بهدف تجديد اتفاق أوسلو، إلى «أوسلو عربي» جماعي بتنسيق أمني عربي - إسرائيلي، والذي يتم تعريفه في نطاق الاستراتيجية الأمريكية بـ «ميثاق الشرق الأوسط»، أي عقد اجتماعي عصري للمنطقة، لمواجهة ما أسمته بالتحديات الجيو- سياسية والتحديات التنموية، وحتماً سيمر من مدخل زعزعة أمن وَاستقرار دول المنطقة لتسهيل تقسيمها، بما يتيح المجال لإجراء إصلاح عميق للدول في المنطقة كما تدعي، وتشترط الاستراتيجية الأمريكية «الجديدة»! إنشاء صندوق التنمية لإعادة الإعمار والإصلاح، وعلى الدول الإقليميّة النفطية تمويل هذا الصندوق.

4. استراتيجيّةٌ معاكسةٌ أو السلام المعكوس «الحل الخارجي بغطاء داخلي» التي تتوافق مع إرادة أمريكية تشن هجومًا لتصفية قضية اللاجئين، كونها الركيزة الأساسية في الصراع، التي بدأت باعتبار تأجيل البت بها في اتفاقات أوسلو، يعني الاستعداد من قبل فريق أوسلو للتنازل عن هذه القضية وأن ما يهمها فقط هو حلٌ رمزي، وتعويضٌ لمن لا يمكنه العودة. وقد استخدمتها الولايات المتحدة من خلال الضغط على الدول المضيفة للاجئين بضرورة تحمل مسؤوليتها إزاء اللاجئين على أراضيها واستيعابهم في نطاق الحلول التنموية المدفوعة الأجر وتوطينهم في مكان الإقامة، وتبرأة دولة «إسرائيل» من المسؤولية وأنها ليست وحدها معنية بحل هذه المشكلة، حين اتهمها رئيس وزراء العدو: «أن الأونروا قامت بتخليد قضية اللاجئين لا حلها» وحلها تعني بمفهومه «تصفيتها». ثم ذهبت إلى شيطنة إدارتها واتهامها بالفساد بهدف ضرب مصداقيتها وحقيقة دورها التشغيلي للاجئين الفلسطينيين وليبرر الدعوةَ إلى تجفيف موارد الأونروا مؤسّسة راعيةً للاجئين والضغط على باقي الدول المانحة لوقف الدعم لها، وبدعوتها إلى تغيير هيكليتها ووظيفتها وإعادة تعريف من هو اللاجئ، واختزال العدد بمن ولد في فلسطين فقط وليس أترابهم وأحفادهم كما هو التعريف الأممي حسب الأمم المتحدة، بما يعني شطب المسجلين كلاجئين من سجلاتها وسحب الاعتراف بحقهم الشرعي بالعودة. علما أن مؤسسة وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين «الأونروا» تأسست بفعل القرار الأممي 194 القاضي بتحقيق حق العودة للفلسطينيين، التي دعت وزير خارجية الولايات المتحدة أن يصف الأونروا «الضمادة» التي وضعت على جرح قديم وحان الوقت لنزعها، وكذلك الضغط الاقتصادي على الدولة المضيفة لإجبارها على نزع صفة اللاجئ عن الفلسطينيين المقيمين فيها.

5. المناعةُ الاستراتيجيّة، شكّلت توجيهًا استراتيجيًّا لمشروع صفقة القرن، يمكن استشعاره بما طرحه أحد قادة الصهاينة في سؤال محوري في مؤتمر «هرتزليا» الذي يعقد سنويًّا وينكب على التفكير الاستراتيجي تحت اسم (المناعة القومية) يقول: لماذا لم نتوصل حتى الآن إلى تسوية نهائيّة مع الفلسطينيين؟ الأجوبة تتقاطعُ حول ضرورة تصحيح مبدأ التسوية، وأن الخطأ يبدأ من المقولة التقليدية «الأرض مقابل السلام» وأنه لا يجوز مبادلة الأرض بالسلام، إنّما السلام بالسلام، أي الأمن بالأمن.

وتشعّبت الإجابات؛ إنّ التسوية النهائيّة لا يستطيع الطرف الفلسطيني بمفرده أن يقدم على التنازل بشأنها، دون غطاء خارجيّ عربي، أي حلّ «داخلي بغطاءٍ خارجيٍّ» مثلا الضفة الغربية التي تضاعفَ الاستيطان فيها وخاصة في زمن أوسلو، حتى بلغ عدد المستوطنين نحو 750 ألف مستوطن، وتحوّلت فيها

التجمّعات الفلسطينيّة إلى جزر معزولة، الاستيطانُ هو البديل للدولة الفلسطينيّة ومشروع استيطاني يطال كل الأرض، ويضع شعب فلسطين تحت الاحتلال الكامل، لا دولة واحدة بقوميتين أو بشعبين أو دولتين لشعبين أو حل الدولتين ممكن! تعميق بنية الاحتلال وإثقال كاهل الإنسان الفلسطيني بالديون التي تفوق 4 مليارات دولار وبنظام تبعيّة وإلحاق وضرائب وسلب موارد وتدنٍّ بمستوى المعيشة، أسوأ مما كان قبل أوسلو.

لذلك، فإنّ صيغة الحلّ في الضفة الغربيّة لا يمكن أن تقوم بمعزل عن الأردن، ويفصح عنها السفير الأميركي في الكيان صراحة بقوله: «الاحتلال المزعوم للضفة الغربية».

إنّ النهجَ الاستراتيجيّ الصهيونيّ أصبحَ محورًا محرّكًا في صفقة القرن، ونرى حجم الصراع السياسي الدائر اليوم بين صناع القرار في الكيان الصهيوني حول تبعات وأبعاد هذا الضمّ.

6. استراتيجيّةٌ موازية، كان يشترط على البدء بأي مفوضات ضرورة اعتراف الجانب الفلسطيني بإسرائيل دولةً يهوديّة، هذه المرة الاعتراف بهم بأنهم دولةٌ يهوديّة، بل الاعتراف جاء بقانون داخليٍّ ومباركة أمريكيّة موازية، حيثُ أقرّ الكنيست الإسرائيليّ قانونًا بصف «إسرائيل» بأنّها «دولة يهوديّة» بشكل رئيسيّ، تحت مسمى قانون «الدولة القوميّة» اليهوديّة، وإنّ لليهود حق فريد بتقرير مصيرهم، كما يجعل من العبرية اللغة الأساسية للدولة، مهمّشًا استخدام العربيّة التي كانت تعد لغةً ثانيةً في الدولة. علمًا أنّ العنصريّةَ ممارسةً لم تبدأ من إقرار هذا القانون، فهي مرتبطة عضويًّا بالإيديولوجية الصهيونية، وتحولت الآن إلى قانون رسميٍّ للدولة، وبهذا يكون قانون القومية قد مزّق قناع الديمقراطية الخادع، والذي وضع الكيان أمام المقارنة الواضحة مع نظام التمييز العنصري البغيض بطابعة الاستئصالي، متفوّقًا على الذي ساد في جنوب أفريقيا الذي وضع الفلسطينيين في مناطق 1948 بين الولاء للاحتلال أو الانتماء لفلسطين! وأشعل التناقض بين الوطنية والمواطنة، الوطنية تعني الهوية العربية الفلسطينية والمواطنة تعني الولاء لدولة الكيان، والذي بتنا نسمع علانية خطاب يميني متطرف يقسمهم بين «العرب غير الموالين، والعرب الموالين».

ودون أن ننسى انتزاع اعتراف أميركي بالسيادة الإسرائيلية على الجولان السورية، جرعة أخرى للتوغل الصهيوني بالمنطقة، التي تقع في نطاق الأهمية الاستراتيجية، ودلالتها أن مساحة الجولان تبلغ نحو 1860 كليو متر مربع فقط، إلا أنها تتمتع باستراتيجية استثنائية لمن يسيطر عليها، إذ تسمح جغرافيتها وقممها المرتفعة بالإشراف على العاصمة دمشق شرقاً، وعلى سائر المدن وسط وغرب إسرائيل وكانت المدفعية السورية تدك منها شمال فلسطين المحتلة بين عامي 1948 و1967. وتطل الجولان على مناطق في الأردن ولبنان، ومن يسيطر عسكريًّا عليها يُمكنه أن يطال أي مكان حتى بأبسط الأسلحة التقليدية، كما تضم حوض نهر الأردن وبحيرة طبريا ونهر اليرموك ومستودعات المياه الجوفية.

7. التكيُّف الاستراتيجي، خصخصة القوة، لا تختلف عما سبق، لكنها في عهد ترامب باتت أكثر فجاجةً في إظهار نهجها الإمبراطوري للسيطرة على المنطقة، بقدر ما توفره من منافعَ اقتصاديّة، والدور المناط بها دولةٌ كبرى في تحديد سعر النفط وتأثيره على الصعيد الاقتصادي العالمي والتوازنات الدولية والأهم حماية الدولة العبرية، لذلك من الطبيعي أن يتحدّد محور الصفقة بمحور الصّراع، وأن تتخذ محاور الصفقة حدودِ المنطقة وأبعاد عالميّة.

لم تكن صفقةُ القرن سوى «مؤامرة القرن» كونها تمتلك استراتيجيّة عمل خفية، غير معلنة، إذا اتفقنا أن الحرب الجديدة لم تعد فقط «امتدادًا للسياسة وبوسائل أخرى»، حسب مقولة كلاوزفيتس، والجديد أنه يمكن أن تكون السياسة امتدادًا للحرب أو حرب بأسلحة أخرى. فالحروب الناعمة أعطت مفعولًا تدميريًّا لم يحدثها السلاح التقليدي وأدّت إلى نتائج الحرب الكلاسيكيّة ذاتها، بل استخدمت الدبلوماسيّة القهريّة والحرب الاقتصاديّة و«القتل بألف طعنة» وحرب الظلال الأمنيّة.

ما بين الكلام عن الحلّ الشامل والصراع الشامل، يستدعي هذا الشكل من الحرب حاجة المنطقة إلى قوى خارجية، يريد أن يغيّر صورة الاستعماري المتسيّد أو الغازي أو الشرطي كما أشاعته الحرب التقليدية في ذهنيّة شعوب المنطقة إلى الاستعماري الميسّر أو المساعد في بناء نظام إقليميّ، للأطراف الفاعلة تؤدي دورًا جديدًا مختلفًا وكما تعرفها من خلال الحلّ الإقليمي الذي هو الحلف الاقليمي، يكون فيها عدو العرب على رأس الحلف، الذي يجسّد بشكل عملي التحالف الإمبريالي – الكيان الصهيوني – والنظام الرجعي/الخليجي.

حقائق الصراع وخيارات المواجهة

عودٌ على بدء؛ لماذا لم نصل إلى الحل النهائي مع الفلسطينيين؟

في إجابة فريدة لأحد قادة العدو قال: إن السلام يفعله الانتصار وإسرائيل لم تنتصر منذ حرب الـ 67! بل هو عائد إلى وجود مقومات المقاومة التي يمكن تبيانها من خلال حقائق يُؤسَّس عليها:

1. استحالة هزيمة الشعب الفلسطيني، كونه صاحب البلد ويمثل الحقيقة والحق التاريخي والوطني في فلسطين، الحق الذي لا يمكن اقتلاعه من أعماق الأجيال المتعاقبة، وبرهن خلال سنوات الصراع تمسّكه بشرعية البقاء فيها وحق المقاومة من أجلها والسعي إلى تحريرها والعودة إليها، وما يجري من تمرّد وثورة في وجدان الشعب له بُنيته وبيئته الاجتماعية وخاصة في أوساط الجيل الجديد، وظلّ في حالة اشتباك يومي وتلقائي وانتفاضة متجددة، تتدحرج على موجات، منذ شهر تشرين الأول (أكتوبر) 2015، أطلقت عليها تسمية انتفاضة الشباب، فقد سجل عام 2021 تنفيذ أكثر من 4000 فعل مقاوم في الضفة، هذا يدل على تنامي مشروع المقاومة بالضفة.. تمدد كتائبها من جنين إلى نابلس إلى الخليل.

2. موضوعية الصراع التي لا تقيدها أو تطلقها رغبات الأفراد أو الزعامات، ولا النوايا الطيبة أو السيئة على حد سواء، ولا تنتظر تراتبية هذا الفصيل أو ذاك أو رتبة هذا القائد ووظيفة آخر، ولا الدوران في حلقة مفرغة من العجز بين إصدار القرار وتنفيذه، ولا الفجوة القائمة بين الوطن والمؤسسة وبين البنية والهدف والقدرة والرغبة، إنها موضوعية صراع دائمة الفعل والتفاعل في الحراك الجذري والعميق في الضمير والذاكرة الجمعية العربية بما تحويه من خزين هائل. إن ارتفاع نسبة الخطر على الوجود يشكّل قوة الدفع الأساسية والموضوعية المسبّبة للصراع التاريخي مع العدو، وهي السر الذي يقف خلف

طبيعة الأشكال المتنوعة من الاشتباك المجتمعي التاريخي والمقاومة الشاملة والمتنامية والطبيعية.

3. الصراع يدور مع كيان يسير عكس اتجاه التاريخ والقانون والإنسانية، وهو يستعيد اللغة الشاذة والممارسات العنصرية، مثل: «نقاء الدولة» و«يهودية الدولة» و«دولة لليهود»، بل هناك من يقول: أن الاعتراف لا يكون فقط بإسرائيل «دولة اليهود»، بل تطبيق جوهر الصهيونية، ليس دولة يهودية في أرض إسرائيل، بل وطن يهودي في أرض إسرائيل. الحديث عن مجتمع يهودي مزدهر ومهيمن يوفر لليهود الملجأ، ويثري العالم اليهودي بأكمله تكون وظيفته عابرة للحدود، مهمتها كامتداد امبريالي في المنطقة، ليتحول شعار «إسرائيل الكبرى» إلى «الدولة الإقليمية العظمى».

4. هذه صورة عن «الما بعد صهيونية» الأكثر فاشية، بل الاستراتيجية الأكثر جذرية للصهيونية، والتي هي بنظرنا حفارة قبورها، مثل جرعة أيديولوجية زائدة، من شأنها أن تقتل صاحبها. إن غياب الشعور بالسلام النفسي والقلق الوجودي لدى الكيان، هنا تصبح مهمة المقاومة في الإطباق الأمني برفع كلفة وجود الاحتلال، وهذا ما يفسر إذكاء وحشية وشراسة الصهيونية في التعامل مع الفلسطينيين، وهذا سيسهم في تأجيج الصراع ولا ينهيه ويجدد العداء للكيان وعزله عالميًّا كنظام إحلالي عنصري.

«وإن نقاط القوة لدى العدو هي ذاتها النقاط التي نستطيع تحويلها نقاط ضعف ومقتل، فهو يعمل بسياسته العدوانية العنصرية على خلق حفارة قبره.. ويبرهن بالملموس أنه يسير عكس اتجاه التاريخ» (جورج حبش).

خيارات وتحديات استراتيجية جديدة

لقد استعانت «إسرائيل» بالأنظمة الرجعية على فلسطين، ولكن أي استراتيجية جديدة للمواجهة وفي ظل صعود الزمن التاريخي للمقاومة على أرض فلسطين أن يمارس دوراً في استنهاض الحالة الشعبية العربية، إلا أن شروط المواجهة لا تتحقّق بصورة تلقائية وبفعل القوانين الموضوعية فقط، بل إن الأمر بحاجة إلى حركة تحرر وطني فلسطيني وعربي.

من وكيف ستسقط سياسة التطبيع؟

استعادةُ المسألة التاريخية: وهي في الجوهرِ الهُويّة، أي القدرة على امتلاكِ التاريخ واستنطاقه وكتابته هي القدرةِ على إبراز الهوية وفهم رسالتها، حكماً ليس بالشعارات، ولا سياسة الاستجداء، ولا خطاب ناري يكرر رفضها، سيظل هذا الموقف ناقصاً في ظل غياب الشروط والفاعلية المطلوبة لتحقيق ذلك، مبدئياً تتحدد عبر هويتنا ورسالتنا. الهوية ليست عرقًا أو دينًا أو نظامًا أو عقيدة.. إنها روايتنا/حكايتنا وتاريخنا ولغتنا. الصراع هو من وكيف ومن سيكتب التاريخ؟ وما سيحذف؟ وكيف؟ وماذا؟

أن يكتبَ التطبيع الرواية: أسوأ أنواع التطبيع هو أن نقصي أنفسنا عن الرواية، ليس بقبول رواية الآخر فقط، بل المطلوب تفكيك روايتك أنت وثم قبول أن يكتب الآخر روايتك! والشروط لا تقف عند حدود الإعلان الرافض له فحسب. فمقاومة التطبيع هي حماية للذات، الصدقية مع الذات المستندة إلى الفعل اليومي والممارسة الجماعية وتعبر عن ضمير الشعب وحقه في المقاومة في سبيل الحرية. الصدقية السياسية تولد من تلك الأدوات التي تنشد التغيير، ومن إرادة سياسية تتجاوز الوضع القائم، ورؤية تدرك ماهيّة الممكن في الوضع أو الزمان المحدد والبيئة الاجتماعية، فهي فن المُمكن في الزمن المستحيل، من خلال السياسة التي تخلق واقعاً جديداً، وثقافة جديدة، وتخرج من متلازمة الفشل وثقافة الهزيمة نحو امتلاك عقيدة النصر، وعبر الخيارات المتاحة التالية:

• إدارةٌ للصراع من خارج القيود التي أوجدها اتّفاق أوسلو، وأن تكون الوحدةُ الوطنيّةُ شاملةً مجسّدة في منظمة التحرير الفلسطينية بمضمونها الجبهوي والكفاحي المعبرة والمكونة من جميع الفصائل والشعب الفلسطيني في جميع أماكن تواجده، أي كل ركائز المشروع الوطني الفلسطيني، بديل جديد بنيّة ورؤية تستند إلى ثقافة الاشتباك المقاوم والشعبي والمدني والسياسي والتنظيمي، وحدة بمضمون استراتيجي تحرّري وطني جديد وموحّد.

• الوعيُ الاستراتيجيُّ لقضية فلسطين، من حيث علاقتها بمشروع النهضة العربية، وهذا يعني أيضا الفهم الاستراتيجي للكيان الصهيوني والمشروع الصهيوني ووظيفته في المشروع الغربي، وتطوير عمل مناهضة التطبيع مع القوى الاجتماعية المختلفة وباتجاه احتضانها ودعمها، بما يمنحها مشروعيّةً شعبيّةً استنادًا إلى دائرتها الاجتماعية الشاملة.

• دعوة القوى الشعبية العربية الحيّة لمواصلة حصار النشاط التطبيعي في المنطقة العربية بوصفه طريقًا لإفشال أي اندماج أو اختراق إسرائيلي في المنطقة، بمواقف حزبية سياسية وفوقية ومعزولة، بل بالبعد الحقيقي الشعبي المنظم، ومن خلال مبادرات تطلقها الفعاليات الاجتماعية والأكاديمية والشعبية والمدنية والنقابات المهنية مثل حملة (BDS)، وفي ذات السياق، لا يمكن أن تتّسع حركةُ المقاطعة عالمياً بينما تتراجع عربياً، وهذه الظاهرة تحمل في طياتها دلالات ومضامين خطيرة، فكل معركة ضد الاستلاب والتبعية، ومعركة إسقاط حلف التطبيع لا تنفصل عن معركة الحرية، وهذا يحتاج إلى ثورة فكرية تمتد على عموم مساحة الوطن العربي.

• القضيّة هي قضيّة الانتصار لاستراتيجيّةِ العمل المقاوم والتحرّريَ في مواجهة استراتيجية التطبيع والتبعية والتسوية الانهزامية، يكون ذلك بتوفير شروط الانتصار الحاسم والنهائي على العدو الإمبريالي والصهيوني وملحقاته، وأساس هذه الشروط توحيد وتعبئة كل قوى وطاقات شعوبنا في مقاومة الاستعمار والصهيونية والقوى المرتبطة بهما والممالأة لهما، واعتبار هذه القضية حجر الزاوية في أي مشروع سياسي جدير بانتسابه إلى الشعب أو إحدى طبقاته، وقد أفصحت وقاحة التطبيع بنسخته «الإبراهيمية» عن حقيقة المشروع الاستعماري الصهيوني الرجعي وعن صحة هذا التوجه، وبما لا يدع أدنى عذر أو حجة للاعتراض عليه■

الخلاصة:

التطبيعُ هو «بوليصة تأمين أمريكية» للكيان الصهيوني كونها أمام تراجعات اضطراريّة جديدة، وتحوّلات دوليّة لغيرً صالحها، وتبدلات استراتيجيّة تطال وظيفة «إسرائيل» للقيام بوظيفة إمبريالية إقليمية، بإلحاق الأنظمة في مشروعها وليس العكس! من مبدأ تثبيت وجود ودور وزعامة الكيان في المنطقة، وهذا يحتاج تأمين درع أو عمق أمني واستثماري ومالي وعسكري وسياسي وثقافي وتطبيع ديني يكرس قبولها ثمنه تصفية القضية الفلسطينية ومصادرة هوية وانتماء ومستقبل شعوب المنطقة!

* محاضرة ألقيت في منتدى عبد الرحمن النعيمي الفكري المنعقد في بيروت 16 ديسمبر 2022

الجامعةُ العربيّةُ من مؤسّسةٍ للتضامن العربيّ إلى إطارٍ للردّة والتطبيع وخيانة القضيّة الفلسطينيّة

عليان عليان. باحثٌ وكاتبٌ سياسيّ/ الأردن

دونَ الإيغال كثيرًا في خلفيّة تأسيس الجامعةِ العربيّة في منتصف الأربعينات من القرن الماضي، نشيرُ إلى حقيقةٍ لا يختلف عليها اثنان، وهي أنّ فكرتها الأوليّة انطلقتْ من بريطانيا في خطاب أنتوني إيدن وزير خارجيّة بريطانيا آنذاك في 29 مايو/ أيار 1941، وفي تصريحه في مجلس العموم البريطاني، بأنّ حكومته، تنظرُ بعين العطف، إلى حركةٍ بين العرب ترمي إلى تحقيقِ وحدتهم الاقتصاديّة والثقافيّة والسياسيّة.

وقد تمّتْ ترجمة هذا التوجّه البريطاني - الهادف إلى توظيف آليّة التوحيد العربيّة في خدمة الهيمنة البريطانيّة على العالم العربي - عبر تشكيل لجنة تحضيريّة من عدد من البلدان العربيّة عام 1944، توصّلت إلى صياغة بروتوكول الإسكندريةً في العامِ نفسه، ومن ثم الميثاق في 19 مارس / آذار 1945، وليصبح عبد الرحمن عزام أوّل أمين عام للجامعة.

لكن جرت الرياحُ بما لا تشتهي السفن البريطانيّة، فبريطانيا خرجت مهشّمةً وضعيفةً بعد الحرب العالميّة الثانية، وجاءت ثورة 23 يوليو عام 1952 لتخرجها من مصر عبرَ اتّفاقيّة الجلاء عام 1954، ولتنهي سيطرةَ كلٍ من فرنسا وبريطانيا على قناة السويس إثرَ قرار التأميم التاريخي، وما نجم عنه من عدوانٍ ثلاثيّ على مصر عام 1956، خرجت بعده بريطانيا دولةً عظمى من التاريخ، وبخاصةٍ بعد أنْ قبرت ثورة 23 يوليو ومعها جماهير الأمة العربية حلف بغداد الاستعماري في مهده.

ثورة (٢٣) يوليو والجامعة العربية

وهكذا فإنّ متغيّر ثورة (23) يوليو المصريّة بقيادة خالد الذكر جمال عبد الناصر أفشل المخطّط الاستعماريّ البريطانيّ بشأن الجامعة العربيّة، ومن ثم أصبحت الجامعة بمؤسّساتها واتّفاقاتها، والهيئات واللجان المتفرّعة عنها، تؤدي دورًا إيجابيًّا بالحدود الدنيا في التنسيق حيال القضايا المختلفة، التي تخصُّ الدول العربيّة، كقضايا مقاطعة (إسرائيل) وتعزيز التبادلات الثقافيّة، وتشجيع برامج الشباب والرياضة، والنهوض بدور المرأة، وإطلاق عمليّات محو الأميّة وعمليّات نسخ للأعمال الفكرية، وترجمة المصطلحات التقنية، ومكافحة الجريمة والمخدرات... إلخ. لكنّها في الجوهر، لم تحقّق وجودًا عسكريًّا عربيًّا مشتركًا، ولا تكامل اقتصادي، ولا سوق عربيّة، رغم توفر الإمكانات، جراء تردد وتذبذب وارتهان، بعض مكونات الجامعة الرجعية للولايات المتحدة، ومن ثمَّ اقتصر دور مجلس الوحدة الاقتصاديّة، ومعاهدة الدفاع المشترك على قضايا شكليّة، ذات طابعٍ تنسيقيٍّ وخدماتيّ، وليس أكثر.

إنجازات الجامعة العربيَّة في مراحل سابقة:

لكن يسجّلُ للجامعة العربيّة، في ستينات وسبعينات القرن الماضي، أنها شرعت مؤتمرات القمة العربية التي نجم عنها على سبيل المثال لا الحصر ما يلي:

1- في مؤتمر القمّة العربيّة الثانية في الإسكندرية في سبتمبر (أيلول) 1964، تمّت المصادقة على تأسيس منظّمة التحرير الفلسطينيّة، كإطار جامع للشعب الفلسطيني بمختلف مكوناته السياسيّة.

2- في مؤتمر القمة العربيّة بالخرطوم بعد حرب 1967، صدر عنها قرارات وتوصيات تاريخيّة تحت عنوان اللاءات الثلاث «لا صلح - لا مفاوضات - لا اعتراف»، مفشلة توقعات العدو الصهيوني بأن تهرول العواصم العربية لـ تل أبيب لتوقيع صك الهزيمة والاستسلام.

3- ويسجّل لها موقفها، في حرب تشرين 1973، وما وفرته من سبل الدعم لكلّ من وسوريا ومصر أثناء الحرب وبعدها، والاعترافِ بمنظّمة التحرير الفلسطينيّة عضوًا كاملَ العضوية في الجامعة العربية في (9) سبتمبر (أيلول) 1976، ودعمها لاحقًا في الحصول على عضوٍ مراقبٍ في الأمم المتحدة.

4- ويسجل لها لجوؤها إلى مقاطعة النظام المصري وتجميد عضويته، إثر إقدام السادات على توقيع معاهدة كامب ديفيد عام 1978، ونقلها مقر الجامعة العربيّة إلى الجمهوريّة التونسيّة (1979-1990).

الجامعة العربيّة والارتهان الكامل للولايات المتحدة:

لكن الجامعة العربيّة عادت أدراجها، إلى مرحلة التأسيس ذات الخلفيّة الاستعماريّة، إثر عودة نظام كامب ديفيد برئاسة مبارك، إلى الجامعة وعودة مقر الجامعة إلى القاهرة عام 1990، في ضوء اختلال في موازين القوى العربيّة داخل الجامعة، لصالح القوى الرجعيّة جراء انهيار الاتحاد السوفييتي وظهور القطبيّة الأمريكيّة الواحدة والمهيمنة.

نعم عادت الجامعة أدراجها، بخلفية التأسيس الاستعمارية، لكن هذه المرة تحت إبط الولايات المتّحدة، التي سعت لملء الفراغ البريطاني بعد عام 1956 عبر مبدأ «أيزنهاور»، لكن ثورة 23 يوليو وبقية القوى القوميّة والتقدميّة العربيّة، حالت آنذاك، دون تمكين واشنطن من الجامعة العربيّة.

ويمكن التأريخ لمرحلة ارتداد الجامعة، عن دورها وميثاقها عام 1990، عندما

وفرت القمة العربيّة في القاهرة، الغطاء السياسي للعدوان الثلاثيني على العراق، عبر إعمالها مبدأ الأغلبية، ولأوّل مرّة بدل مبدأ الإجماع المعمول به منذ تأسيسها.

ومنذ تلك الفترة ، أصبحت الجامعة العربية، أداة مرتهنة بشكل كامل للولايات المتحدة الأمريكية، حيث سهلت مهمة حصار العراق على مدار (13) عاما وساهمت في تجويع وموت عشرات الآلاف من العراقيين، ودعمت عمليا العدوان الأنجلو أميركي الصهيوني على العراق واحتلاله عام 2003، ووفرت الغطاء السياسي للعدوان الأطلسي الإمبريالي على ليبيا وإسقاط نظام العقيد معمر القذافي، ووفرت الغطاء السياسي والمادي للمؤامرة الصهيو أميركية الغربية الرجعية على سورية، بعد أن جمدت مقعد سورية في الجامعة العربية في تشرين ثاني (نوفمبر) 2011، كما وفرت الغطاء السياسي للعدوان السعودي – الاماراتي على اليمن المدعوم من الولايات المتحدة والكيان الصهيوني وبريطانيا ومن بقية الدول الغربية، منذ 25 (مارس) آذار 2015.

يضاف إلى ما تقدم، أنها أدارت ظهرها لقرارات المقاطعة العربية (لإسرائيل) بعد توقيع معاهدات السلام مع العدو الصهيوني: كامب ديفيد 1977، أوسلو 1993، وادي عربة 1994.

الجامعة العربية والتطبيع وخيانة القضية الفلسطينية

ولم تتوقف الأمور عند هذا الحد، بل انتقلت الجامعة العربية، من خانة التخلي عن قوانين المقاطعة عملياً، إلى خانة التطبيع، وفي هذا السياق نشير إلى ما يلي:

أولا: لم تحدد الجامعة، ولا القمم العربية المنبثقة عنها ،موقفاً رافضاً للاتفاقات والمعاهدات الموقعة من قبل أكثر من طرف عربي رسمي مع (إسرائيل)، ولم تعترض على البنود الواردة فيها بشأن إلغاء المقاطعة معها، ولم تحدد موقفاً رافضاً أو معترضاً أو مديناً لاتفاق التطبيع الإبراهيمي الذي وقعته الإمارات بتاريخ 13 آب (أغسطس) 2020، الأمر الذي اعتبره جاريد كوشنر –مستشار الرئيس الأميركي السابق دونالد ترامب – في تصريح له في العاشر من سبتمبر (أيلول) 2020 تحولا مهما في الشرق الأوسط ، لتكر المسبحة بعد ذلك بتوقيع اتفاقات تطبيع ابراهيمية بين الكيان الصهيوني مع كل من البحرين والسودان والمغرب.

وكانت الجامعةُ العربيّةُ قد رفضتْ طلبًا فلسطينيًّا بعقد اجتماع طارئ للجامعة لمناقشة الاتفاق الإماراتي الإسرائيلي، وسكتت عن خروج الإمارات عن قمة بيروت عام 2002، التي أعلن التي أعلن فيها الملك السعودي عبد الله بن عبد العزيز «مبادرة السلام العربية التي تنص على «الأرض مقابل السلام التطبيعي».

كما أنّها في اجتماعها على مستوى وزراء الخارجية، قد أسقطت المشروع الذي تقدم به ممثل فلسطين لدى الجامعة «مهند العكلوك» الذي يدين اتفاق التطبيع الإبراهيمي بين كل من الإمارات و (إسرائيل)، وقال الدبلوماسي الفلسطيني في حينه، «أن بلاده فوجئت بعدم التزام بعض الدول العربية (التي لم يذكرها) بالنص المتوافق عليه، بل حاولت إضافة بنود تضفي الشرعية على اتفاق التطبيع بين أبو ظبي وتل أبيب».

ثانيًا: لم تحدد الجامعة، ولا القمم العربية، موقفًا من افتتاح مكاتبَ تجاريّةٍ وممثّليّات إسرائيليّةٍ في بعض العواصمِ العربيّة مثل قطر وسلطنة عمان، ولا من مشاركة إسرائيليين في مؤتمرات تعقد في العديد من الدول العربيّة، التي لا تربطها معاهدات مع (إسرائيل).

ثالثًا: أنّها أرست أساسًا للتطبيع العربي والاسلامي الرسمي مع الكيان الصهيوني، عبر المبادرة المنبثقة عن قمة بيروت العربية عام 2002 التي تحمل عنوان «الأرض مقابل التطبيع الكامل»، ووصلت البجاحة بها في مؤتمر قمة الرياض 2007، أن ترسل وزراء خارجية عرب (لإسرائيل) من الذين تربطهم معاهدات معها لإقناعها بها، وأن تسوق إعلانات مدفوعة الأجر لهذه المبادرة في الصحف الإسرائيلية مزينةً بأعلام الدول العربية والإسلامية، ناهيك أن المبادرة التفت على حق العودة للاجئين الفلسطينيين من خلال نص ملتبس على نحو «حل عادل متفق عليه لقضية اللاجئين الفلسطينيين وفق القرار (194)» أي متفق عليه مع الكيان الصهيوني، ما يعني إخضاع هذا الحق للمساومة.

يضاف إلى ذلك أن «لجنة المتابعة العربية» التي شكلتها الجامعة العربية لمتابعة الشأن الفلسطيني، والتي ترأسها لفترة من الوقت وزير الخارجية القطري «حمد بن جاسم» عملت على تطويع الجانب الفلسطيني لتقديم المزيد من التنازلات، وفي الذاكرة كيف ضغطت اللجنة على الجانب الفلسطيني المتنفذ عام 2010، للعودة للمفاوضات المباشرة مع الكيان الصهيوني، بعد أن تخلى عنها احتجاجاً على العدوان الصهيوني على قطاع غزة 2010، وفي حينه احتضنت عمان محادثات التقريب غير المباشرة بين السلطة الفلسطينية وحكومة العدو الصهيوني.

وفي الذاكرة أيضاً «مشروع حمد بن جاسم» التعديلي «لمبادرة السلام العربية»- سيئة الذكر- الذي تضمن تنازل عن أراضي في الضفة الغربية للكيان الصهيوني، من أجل إقناع (إسرائيل) بها.

رابعا: شاركت الجامعة العربية بشخص أمينها العام السابق، عمرو موسى في مؤتمرات دافوس العولمية، إلى جانب ممثلين لدولة العدو، ولم تقف الأمور عند هذا الحد، بل شارك أمين الجامعة في ندوة عن مستقبل الشرق الأوسط، إلى جانب شمعون بيريز، في سياق حميمي وتطبيعي، في حين اندغم أمين عام الجامعة العربيّة الحالي أحمد أبو الغيط في نفس نهج عمرو موسى التطبيعي، وعمل كذلك على تغطية المؤامرة الإمبريالية الكونية الرجعية على سورية، مروجاً لمعلومات مضللة عن مناقلات ديمغرافية في بعض المحافظات السورية، بهدف إشعال فتن طائفية تخدم المشروع الإمبريالي التقسيمي لسورية.

كم سبق الجامعة العربية، أن دخلت في نسق تطبيعي غير مسبوق، بدخولها في اللعبة الانتخابية الإسرائيلية، عبر دعوتها العرب في مناطق 1948، للتصويت بكثافة لصالح الكتل العربية وللكتل غير اليمينية الإسرائيلية، ما يعني اعترافها بشرعية دولة العدو ومؤسساته.

خلاصةً:

لقد تحولت الجامعة العربية من أداة للتضامن العربي، إلى أداة بيد الرجعيات العربية وتحديداً الرجعيات الخليجية «السعودية وقطر والإمارات»، توظفها كما تشاء في خدمة التطبيع مع العدو الصهيوني، وفي خدمة تصفية القضية الفلسطينية، وفي خدمة المشروع الصهيو أميركي في المنطقة، وفي حرف بوصلة التناقض ليصبح عملياً مع إيران وعموم محور المقاومة، مع ضرورة الإشارة هنا، إلى أن ميزان القوى داخل الجامعة لم يسمح لدول عربية رافضة لنهج التطبيع أن تغير من نهج الجامعة ■

ما يزالُ الوهجُ القوميُّ حاضرًا

رضي الموسوي. كاتبٌ صحفيّ/ البحرين

تفاجأ المطبّعون العربُ في مونديال قطر/منافسات كأس العالم، بأنّ الشبابَ العربيّ لم تنطل عليه حيل الاتفاقات الإبراهيمية وغير الإبراهيمية، بل إنّ هذا الشباب الواعد ابتكر وسائل جديدة لتوصيل رسائله التي فحواها: أن الكيان الصهيوني كيانٌ زُرع في خاصرة الوطن العربي؛ ليمارس أبشع أنواع جرائم الإبادة الجماعية التي يتعرّض لها الشعب الفلسطيني منذ أكثر من سبعين عامًا.

كانت العاصمةُ القطرية الدوحة تزخر بنشاط الشباب الخليجي والعربي، بينما كان علم فلسطين والحطة الشهيرة تظلل الجماهير الغفيرة التي جائت لتحضر مباريات فرقها، وكان الشبابُ المتوثبُ يقوم بواجبه القومي الذي فرض فلسطين الدولة الثالثة والثلاثين في يوميات المونديال التي استمرّت قرابة شهر توّجت بمباراة نهائيّة بين فرنسا والأرجنتين يوم الثامن عشر من ديسمبر /كانون الاول 2022، توّجتْ فيها الأرجنتين بطلةً للعالم في لعبة كرة القدم.

لم ينته الأمرُ لدى الشباب الخليجي والعربي عند توزيع العلم الفلسطيني، بل أقدموا عَلى الكثير من الأنشطة التي تؤكّدُ مظلوميّةَ شعب فلسطين وحجم الكوارث التي تعرّضَ لها بسبب الاحتلال الصهيوني، رغم أن الحديث في السياسة ممنوعٌ في المسابقات الرياضيّة. وفي ضفة أخرى من المشهد رفض البحرينيون تحويل بلادهم إلى مرتع لاحتفال الصهاينة بما يسمى بعيد «الحانوكا»، حيث تم جلب الصهاينة من الكيان ومن أمريكا وأوروبا والخليج ليدنسوا أراضي البحرين ويمارسوا طقوسهم الاستيطانيّة المقيتة التي عبّر شعبُ البحرين عن رفضه لها عبر المسيرات والمظاهرات التي خرجت في العاصمة المنامة وجزيرة سترة والقرى المتناثرة على خارطة الجغرافية البحرينية؛ ذلك أنّ الشعب البحريني جبل على مناهضة التطبيع التي يراد له تقبلها رغمًا عنه، فبانت في الوفود الصهيونيّة التي جلبوها لمدارس الإعدادية تحت يافطة الصداقة التي يعرفها الشعب البحريني بأنها فرضُ سياسة الاحتلال الصهيوني على تلاميذ المدارس.

يضافُ لذلك الجانب الآخر من الصورة التي ينبغي توضيحها والمتعلقة بواقع التطبيع في الخليج العربي. فقد شكّلت اتفاقيات التطبيع بين الكيان الصهيوني وكلٍ من الإمارات العربية المتحدة والبحرين في صيف 2020، اختراقًا كبيرًا في جدار مقاومة التطبيع مع الدولة العبريّة، خصوصًا وأن هذه الاتفاقيات جاءت في وقتٍ يعاني فيه الوطن العربي من وهنٍ وضعف وتشتّت وتيه لم يشهد التاريخ له مثيلاً.

لقد سعى الكيانُ الصهيوني فيً العقودِ الثلاثةِ التيً سبقت توقيع ما يسمى بالاتفاقيات الإبراهيمية، إلى إحداث الاختراقات التطبيعية مع الدول الخليجية وخصوصًا تلك التي تعاني من خلل ديمغرافيٍّ وسكانيٍّ لا يشكل المواطنون فيها إلا نسبةً ضئيلةً كما هو الحال مع الإمارات وقطر على سبيل المثال. وقد بدأت علنا في 1994، عندما قام وفدٌ دبلوماسيٌّ صهيونيٌّ برئاسة وزير البيئة آنذاك، يوسي ساريد، بزيارة البحرين للمشاركة في مؤتمر حول قضايا البيئة، وفي العام 1996 افتتحت كل من قطر وسلطنة عمان مكاتب تجارية للكيان في عاصمتي البلدين.

وقد زادت هذه الاختراقاتُ بشكل علنيٍّ في السنوات اللاحقة عبرَ إرسال ما يسمى بالوفود الشعبيّة أو الخبراء «الأفراد» الذين تمَّ تأسيسُ مراكز بحث لهم من أجل تمرير عملية التطبيع وقياس ردود الفعل، ثم تطوّرت إلى اللقاءات الرسميّة العلنيّة في المؤتمرات الدوليّة التي عادةً ما تصاحبها لقاءاتٌ ثنائيّةٌ بعيدةٌ عن وسائل الإعلام، وحقق التطبيع خطوات عبر الإيعاز لبعض المنظّمات التي تمَّ تشكيلها لهذا الغرض القيام بزيارات للأراضي الفلسطينيّة المحتلّة تحت يافطة التسامح والصداقة، وأضيفت لها بعض الفرق الرياضية، وتجنّد البعض لخدمة هذا الهدف ومن بينهم صحفيون ورجال إعلام ورجال دين من مختلف المذاهب، كما حصل للوفد البحريني الذي ووجهَ برفض شعبيٍّ فلسطينيٍّ حاسم. كرّت سبحةُ التطبيع لتصل إلى منتصف سبتمبر 2020 عندما نُظم في حديقة البيت الأبيض احتفالٌ للتوقيع على ما سمي بالاتفاقات الإبراهيمية تم فيها الإعلان عن اتفاقيّة بين الكيان وكل من الإمارات العربيةً المتحدة والبحرين، أعقبها بعد شهر اتفاقية مع السودان ثم جاءت اتفاقية الكيان مع المغرب. حينها، قال بنيامين نتنياهو «إن التطبيع سيتواصل مع دولٍ عربيّة أخرى».

وفي حفل تمَّ تنظيمُهُ في حديقة البيت الأبيض مُنتصف سبتمبر/ أيلول 2020، جرت مراسمُ التوقيع على الاتّفاقيّاتٍ الإبراهيميّة بين الكيان الصهيونيّ، وكلٍ من الإمارات العربيّة المتّحدة والبحرين، وأعقبها بشهر دخول السودان في نادي المطبعين المعلنيين ثم المغرب في ديسمبر كانون الأول من نفس العام.

وقد أصدر البيت الأبيض بعد حفل التوقيع ثلاثة نصوص تتضمنُ إعلان

اتّفاقات إبراهام، ارتكزتْ على إقامة علاقات دبلوماسيّة كاملة، والتعاون المشترك في مجالات عدّة معَ الكيان. لكنّ هذه الاتفاقات لم تشر لا من قريب ولاً من بعيد إلى أن الكيان ملزمٌ بوقف ضم الأراضي الفلسطينيّة المحتلّة، أو حتّى تأجيل هذا الضمّ، أو تجميد بناء المستوطنات أو تحقيق تقدّم في المفاوضات الإسرائيليّة الفلسطينيّة لإقامة دولة فلسطينيّةٍ أو الإفراج عن معتقلين فلسطينيّين كبادرة حسنٍ نية.

تغلغلٌ مدروس:

ولأهميّة الخليج العربي بالنسبة للكيان الصهيوني فقد عمل الأخير على التغلغل في دول المجلس ليسهل عليه قيادتها؛ لأنّه ينظرُ إلى دول مجلس التعاون على أنّها البقرة الحلوب التي تدرُّ ذهبًا لما تتمتّع به من ثرواتٍ طبيعيّة لا تقتصرُ على النفط الخام فحسب، إنما تمتلك فيً باطن أراضي بعض بلدانها الكثير من المعادن الأخرى المهمة للصناعات الحديثة.

يستهدفُ الكيان الصهيوني دول مجلس التعاون الخليجي التي يبلغ ناتجها المحلّي الإجمالي عام 2021، أكثر من 1,802 تريليون دولار، يقابلُهُ ناتج الكيان الصهيوني الذي يبلغ أكثر من 481 مليار دولار نهاية 2021 وفق تقديرات البنك الدولي.

ولأهمية الإمارات بالنسبة للكيان، حيث وقع اتفاقيّات كثيرة معها، فقد بلغ ناتجها المحلي الاجمالي 558 مليار دولار في 2021 وفق تقديرات الدوائر الرسميّة في حكومة دبي، فيما بلغ الناتج المحلي الإجمالي للمغرب 132 مليار دولار في نفس العام، والسودان 34 مليار دولار، أي أنّ النواتجَ المحليّة الإجماليّة للبحرين والمغرب والسودان لا تصلُ إلى 43 بالمئة من الناتج المحلي الإجمالي للكيان الصهيوني، الذي يقلّ عن حجم الاقتصاد الإماراتي، حيثُ يشكّلُ 86 بالمئة من الناتج المحلي الإجمالي للإمارات، وهو ما تعملُ عليه دولة الاحتلال التي ترى في الإمارات مركزًا يمكنُ الانطلاق منه للتجارة مع أكثر من ملياري نسمة في العالم. لكن الإمارات ليست الهدف النهائي للكيان، بل إن الهدف هو كل دول المجلس وخصوصًا السعودية.

يشكلُ إجمالي الناتج المحلي للكيان أقل من 27 بالمئة من الناتج المحلي الإجمالي لمجلس التعاون الخليجي، وهذا يشكلُ 63 بالمئة من الناتج المحلي الإجمالي للبلدان العربيّة. وتسعى المؤسساتُ الصهيونيةُ للحصول على موطئ قدم في الاقتصاديّات العربيّة بالاختراق التطبيعي وتجتهد لزيادة صادراتها للمنطقة.

تسارعُ الاختراقِ الصهيوني لدول الخليج أحدث فرقًا، فزاد التبادلُ التجاريّ بين الكيان والإمارات مع الوقت. فبعد نحو عام على توقيع اتفاقات التطبيع، زاد التبادلُ التجاريُّ بين الطرفين إلى نحو نصف مليار دولار، حسب بيانات للمكتب المركزي للإحصاء في «إسرائيل»، التي نشرتها صحيفة جيروزاليم بوست وقالت إنه بعد مضي عام على التطبيع، تجاوز حجم المبادلات التجارية بين البلدين 570 مليون دولار. واستمرارا في زيادة التبادل، قفز التبادل بين الجانبين من 1,22 مليار دولار في العام 2021 الى 1,4 مليار دولار حتى شهر اغسطس/اب 2022. وجاءت اتفاقية التجارة الحرة في مايو/ ايار 2022، لتضع أهدافًا جديدةً في هذا الجانب، حيث يسعى الجانبان إلى مضاعفة التبادل التجاري ليصل إلى 10 مليارات دولار في غضون 5 سنوات.

استغلَّ الكيانُ الفرص المتاحة أمام التيه الخليجي والعربي فتغلغل أكثر وضاعف سرعة اندفاعة التطبيع وضغط للتوقيع على العديد من الاتفاقيات في مختلف المجالات، وهو الأمرُ الذي أشار له المستثمرُ الصهيونيُّ والمؤسّسُ المشارك لمجلس الأعمال الإماراتي الإسرائيلي دوريان باراك، بقوله في تصريحات لصحيفة لجيروزاليم بوست «إنّ الإمارات منصّةٌ فريدةٌ للوصول إلى العالم بأسره (..) الإسرائيليّون دائمًا يبحثون عن طرق للقيام بأعمالٍ تجاريّة في جنوب آسيا وشرق أفريقيا والهند وبنغلاديش (..)، في حين أنها أسواق بها مليارا شخص ولا يمكن العمل معهم من تل أبيب، أما الإمارات فهي المكان الذي يتجمع فيه الجميع للقيام بأعمالٍ تجارية، وتم قبول إسرائيل أخيرًا في هذا النادي».

لقد جاء تركيزُ الكيان الصهيوني والولايات المتحدة على دول مجلس التعاون الخليجي، بناءً على دراسة ديمغرافيّة وماليّة اقتصادية، كما أسلفنا القول لمنطقةٍ تعتَّبر واحدةً مِن أغنىً المناطق في الشرق الأوسط والعالم.

يشكّلُ الاقتصادُ الخليجي عاملَ جذبٍ للمستثمرين وللعمالة الوافدة، فهو يحتلُّ المرتبة الـ13 عالميًّا، وبلغ الناتج المحلي الإجمالي لدوله الست 1,802 تريليون دولار في عام 2021، وفقًا لبيانات المركز الإحصائي الخليجي، وتبلغ حصة السعودية منه 46,25 بالمئة من الناتج المحلي الخليجي لتصل إلى أكثر من 833 مليار دولار، تليها الإمارات بنحو 558 مليار دولار وتمثل 31 بالمئة من الإجمالي، ثم قطر 180 مليار دولار وتشكل قرابة 10 بالمئة من الإجمالي. ويبلغ حجم التجارة البينية بين دول المجلس أكثر من تريليون دولار ، تتصدرها الإمارات بـ53%، ثم السعودية 26%. ربّما هذا يفسر التركيز الصهيوني على الإمارات.

أمّا الاحتياطياتُ الأجنبية، فتبلغ لدى لدول مجلس التعاون الخليجي مجتمعة نحو 664,9 مليار دولار، عدا ما تملكه الصناديق السيادية من استثمارات الأجنبية تفوق ما هو موجودٌ في الاحتياطي الرسمي لدى البنوك المركزية، منها 81% للسعودية. وتنتج دول الخليج نحو 17,2 مليون برميل يومياً تمثل 22,8% من الإنتاج العالمي، وتبلغ حصة السعودية من الإجمالي الخليجي نحو 57%. حيث بلغ متوسط إنتاجها 9,81 مليون برميل يومياً ويصل سقفها الإنتاجي إلى أكثر من 12 مليون برميل يوميًّا.

من هنا يمكنُ فهم التوجه الصهيوني لدول الخليج العربية، فبالإضافة إلى أنها عملية كسر حاجز التطبيع واستغلال الدول الهشة التي يعيشُ مواطنوها أقلية في بلدانهم، فإن هذا التوجه يعني أيضًا سعيًا محمومًا للاقتراب نحو حدود إيران، التي يعتبرها الكيان الصهيوني عدوًّا رئيسيًّا والعقبة الكأداء في وجه التطبيع الكامل مع أغلب الدول العربية والإسلامية والداعم العلني لحركات المقاومة الفلسطينية والمعرقل الرئيسي لمخططاته، وهذا ما يفسر لهاث الكيان على تشكيل حلف صهيوني- خليجي ضد إيران، مستغلا الخلافات العميقة بين ضفتي الخليج، ما يفسّر، أيضًا، الاتفاق الإبراهيمي الذي وقع في واشنطن باعتباره خطوةً على طريق تشكيل حالة جديدة في المنطقة ستسهم في تسخينها ووضعها علىً فوهةً بركان، الأمر الذي سيقود إلى فوضى لن يفوز فيها أحد، سوى الكيان الصهيوني وحده، بينما سيعم الضرر دول مجلس التعاون الخليجي وإيران والدول المحيطة.

كل ذلك يتطلب وحدة الموقف الفلسطيني الداخلي■

في ذكرى الانطلاقةِ
مجدّدًا... المسؤوليّةُ القوميّةُ والسلامُ المزعوم

غسان سرحان. نائبُ رئيسِ الجمعيّةِ البحرينيّةِ لمقاومة التطبيع مع العدوّ الصهيونيّ السابق/ البحرين

ليس بغريبٍ العودة مجدّدًا لمسألة القبول بالقرار رقم 242 أساسًا للحلّ السياسيّ للصراع العربيّ الصهيونيّ ففي ذلك الزمن اعتقدت القوى الوطنيّة المقاومة أنّ قبول القيادة الفلسطينيّة المتنفذة بالقرار هو في حقيقته كمين؛ إذ إنه يقودُ لجعل العامل الخارجي عاملًا مقرّرًا يتراجع لصالحه العامل الذاتي، والتاريخ يعيدُ نفسه، لكن هذه المرة بشكلٍ أكثرَ بشاعة وغلو، فقد اعتقدت السلطة الفلسطينية والعديد من الحكومات العربية التي ما زالت رغم التعافي النسبي للحالة العالمية ببزوغ نجم أقطابٍ جديدة قد تسدل الستار مستقبلًا على العالم أحادي القطبية الذي ساد في العقود الماضية؛ أنه بإمكانها سحب البساط كليًّا من العامل الداخلي العربي رغم فشلها النسبي في الحالة السابقة، لتجعل العامل الخارجي في الصراع عاملًا مقرّرًا، معتقدةً بذلك أنها قادرةٌ على إنهاء العامل الذاتي وبعض الأمثلة الحديثة في العامين الماضيين يمكن لها أن تبين ذلك.

إنّ ما حدث في المؤتمر الاقتصادي الذي أقيم في مملكة البحرين بعنوان السلام من أجل الازدهار كأحد أوضح المقدّمات لإعلان التطبيع كان واضحًا، إذ إنّه في الوقت الذي أعلنت فيه حكومة مملكة البحرين التمسك بالموقف المبدئي من القضية الفلسطينية، على الهامش صيغ قرار وفق الرغبة الأمريكية يتمثّل في استبدال مسألة الحقوق التاريخيّة بالاقتصاد والرخاء والرفاهية المالية للشعب الفلسطيني، وقد استجابت الحكوماتُ العربيّةُ لكلّ كلمةٍ نقلها جاريد كوشنر بإعلان الشق الاقتصادي من صفقة القرن.

وقد اقترن هذا المشهدُ بلقاءات من مستوى عالٍ بشكلٍ علنيٍّ بين قيادات حكوميّة عربيّة مع قيادات الصهاينة سواءً بالظهورٍ في وسائل الإعلام الصهيونية أو بغيرها من الطرق، ولم تكن تلك اللقاءات خارجة عن الإرادة الأمريكيّة والصهيونيّة، كل ذلك بهدف تخفيض الوتيرة الوطنية الفلسطينية والعربية التي رفعتها العمليات البطولية التي قادها وأنجزها أبناء الشعب الفلسطيني البطل بالإضافة للرفض القاطع لمجموع الشعبي العربي للتطبيع مع المحتلّ، والسيرِ بها باتجاه التطبيع، محاولين إسقاط شحنة العداء العربي مع المحتلّ، ذلك إعدادًا لوجبة أخرى شبيهة بتلك التي طبخت في الأفران الأمريكية على إثر القبول بالقرار 242.

ثم توجت هذه المرحلة بمحاولة تحويل مسألة الصراع العربي الصهيوني والحقوق التاريخية للشعب العربي الفلسطيني التي لا يملكُ أحدٌ أو حتى جيلٌ كاملٌ حق التنازل عنها إلى تعريفٍ بائدٍ أو مصطلحات قديمة مهجورة وليست معضلة أن نحدد من هو المستفيد ولخدمة من تأتي هذه المحاولة.

وحتى بدايات الحرب الأوكرانية كان من الممكن القول: التباس حجم التأثير الخارجي على الصراع العربي الصهيوني؛ بسبب وحدانية القطب المزعومة بعد انهيار الاشتراكية وأثر ذلك الحدث على حركات التحرّر في العالم بأسره، أما من الجهة الثانية فهو الربيعُ العربيُّ الذي تركّزت فصوله الأعنف عام 2011، الذي بدوره أدّى تدمير قدرات أو على أقلّ تقدير إشغال ساحات بأسرها في الخاص القطريّ عن العام القومي، ناهيكم عن الرسالة التي أسّست لها الأنظمة التي انهارت بفعل الربيع العربيّ بأنّها قادرة على العودة للحكم بوسائل وطرق مختلفة طالما كانت مرضيًّا عليها من القطب الأوحد في وجهة نظرهم، وهذا بدوره جعل القضية الفلسطينية لأعوام ربما تتراجع في سلم الأولويات وجعل الوضع الفلسطيني صعبًا ولا يستطيع مخالفة المجرى الذي ترتب على حالة الإحباط والهزيمة والإنهاك الذي أصيبت به الأمة العربية.

غيرَ أنّ ما تقدّم من أسباب وحجم المتغيرات الدولية، لا يجب أن يجعلنا نربط سوء السياسة للإجمالي العربي الرسمي؛ بسبب هذه المتغيرات، بل إن ما يدلل عليه هو حجم الاستجابة لفعل القرار الخارجي في القرار العربيّ عمومًا قبل فعل المتغيّرين الراهن واللاحق.

عمومًا جاءت الحالة العربيّةُ مع اتفاقيات التطبيع ورد فعل الساحة الفلسطينيّة وآيات البطولة والشجاعة التي تقرع آذاننا وأعيننا كلّ يوم في الضفة وغزة ومجموع الأراضي الفلسطينيّة من البحر إلى النهر بشموخ بالتأثير على العامل الشعبي العربي لتلجم المطبعين حجرًا من الطراز الثقيل، غير أنّ كل هذه المفاعيل حتى اللحظة فشلت في التأثير على البنية الرسميّة للنظام الرسميّ العربيّ.

إنّ الرفضَ العربيّ شاملًا الفعل الفلسطيني جزءًا من صد الهجمة على المستوى القومي؛ يجب أن يعطى

مكانته، فهذا الفعلُ المقاومُ هو عنوان المسؤوليّة؛ إذ لا يجوز أن نكتفي بالقول: إنّ بطش العدو الصهيوني والأنظمة المرتبطة به هو ما أضعف الفعل المقاوم، فقد مورست من قبل الأنظمة المطبّعة والمجموع الرسمي العربي جملة من الأفعال في إطار سياسة تحجيم الفعل المقاوم في كلّ الساحات العربية، ولا أقصدُ هنا فعل المقاومة المسلحة فحسب، بل كل فعل يصب في اتجاه تحصين الفرد العربي من خطر الاختراق الصهيوني في سبيل إسقاط مجموع العداء تجاهه.

لذلك أقول: إن عدم ارتقاء الفعل المقاوم حتى هذه اللحظة للمستوى المطلوب ليس وليد متغيرات دولية فحسب، فقد حوصر هذا الفعل على امتداد عقودٍ من المجموع الرسمي العربي لتصبح درجة الاستجابة السياسية للتنازلات متجانسة مع أفعال التطبيع وخطوات السلطة الفلسطينية، في سبيل إيجادِ سببٍ يبرّرُ احتلال الدبلوماسيّة (التطبيع) مركزًا مرموقًا.

من هنا نعودُ مجدّدًا لإرادة الإدارة الأمريكية التي كلّما وضعت خطة على طاولة التداول السياسي أوجدت لنفسها سبيلًا في تركيم العملية المستهدفة وصولًا للنتائج المحددة، ومن هذه الخلفية نجحت في فرض القرار رقم 242 سابقًا، واليوم نجحت في فرض التطبيع الرسمي وهي تعد نفسها لجولة أو جولات جديدة. وقد يثورُ تساؤل هنا ماذا خسرنا من تطبيعِ الأنظمةُ العربية الأخير؛ إذ إنه لا يعدو كونه إعلانًا ما كان يتم في السر في العقود الماضية، والحقيقية انه يبين أن الإدارة الأمريكية تلمست استعداد الطرف الرسمي العربي لنقاش الحقوق الأساسية.

لتطرح على الأرض مجددًا بالتزامن مع التطبيع الأخير التخاطب مع البديل الذي سبقه الانقسام الفلسطيني لسنوات طوال، أي بمعنى أنه لم تعد هناك حاجة حتى للحوار مع بديلٍ منظمة التحرير فقد وجد بديل عربي للتحاور معه من أجل القبول والتعايش، ومن هنا تكون الإدارة الأمريكية حققت منجزات أخرى، أولها إدخال القرار العربي في دائرة مصيدة التطبيع أساسًا للحل السلمي للصراع العربي الصهيوني - ذلك بافتراض بعض حسن النية.

أما ثانيها فكان استبدالِ الاهتمامِ بتطوير سبل المقاومة الشاملة برنامجَ عملٍ وخطّةً كفاحيةً في اللعبة الدبلوماسية، أما الثالث وهو الأشدّ خطورة هو تطويع الموقف الفلسطيني البديل (السلطة) لمراحل لم يصل لها من قبل، إضافة لتجزيء التمثيل والانقسام.

لم تكتفِ الإدارة الأمريكية الساعية لتسوية الصراع العربي الصهيونيَ وفق مقاييسها بهذه العناصر، بل شنت حملة عداء سياسي إعلامي وحصار اقتصادي للفعل المقاوم وقواه، بالإضافة لتصفية التجمعات الفلسطينية في دول الطوق مستغلين حالة الغليان في الربيع العربي، وخاصة باستهداف الجالية الفلسطينية في سوريا ولبنان ذبحًا وتهجيرًا.

إنّ المشهد المؤلم أن الإدارة الأمريكية حصلت على ما تريد من خلال توظيف دول عربية، مع ذلك ورغم كل ما تحقق من نتائج لصالح الإدارة الأمريكية، فإن ذلك لم يولد حالة الاستجابة الشعبية العربية للاشتراطات الأمريكية، فغدا أمر القبول باتفاقيات التطبيع المهمة الأكثر إلحاحًا، والاهم كان وجوب الاستجابة الرسمية العربية وهي المهمة التي تفوق فيها جاريد كوشنر.

والمحصلة وفق الوقائع اليوم تقول: إن الموقف الرسمي

العربي انهار وانحدر عن أساسيات كان يقول بها والمخزي أنّه ما زال يرددها، من مقولة تحرير كامل التراب الى أن وصلنا اليوم لانهيار المشهد العربي والتطبيع مع الكيان الصهيوني، الذي بدوره شارك في مؤتمر السلام مقابل الازدهار تحت شعار (ذاهبون شارك الفلسطينيون أم لم يشاركوا) ووقع اتفاقيات التطبيع أو في قل تقدير لم يكن له حتى رد فعل من الأنظمة المطبعة وفتحت السماء العربية للطيران الصهيوني والأسواق، وهنا تحضرني مقولة الشهيد القائد أبوعلي مصطفى الذي قال: (إن الجهلة وحدهم الذين لا يعرفون أن الحرب النفسية جزء ومكون رئيسي من الحرب السياسية، بهدف خلق مفاهيم إيحائية تفرض نفسها على الطرف الآخر وتؤثر بقراره السياسي وهذا ما حصل).

فعلا هذا ما حصل فقد تحوّل الدور العربي الرسمي ليكون مساعدًا فاعلًا ومهمًّا في توليف القرار الفلسطيني للاستجابة للشروط الصهيو-أمريكية.

عمومًا منعًا للإطالة، فإنّه وإن نجحت الإرادة الأمريكية في تهيئة قطار الاتفاقيات الإبراهيمية بركابه من الأنظمة العربيّة وممثّليها، فإنّ الشهور القليلة الماضية كفيلةٌ للجزم بأنه لم تندحر حالة العداء العربي الشعبي للصهاينة والتي يجب علينا المحافظة عليها، فالعمليات التي نشهدها في الضفة الغربية وعموم الأراضي الفلسطينية، وشعارات رفض التطبيع والعداء للكيان المحتل وقطعان المستوطنين، وما شهدناها من حالة عربية شعبية في مونديال قطر تجاه القضية الفلسطينية، تبين أن العقبة الأساسية في وجه كل مشاريع التصفية هي الشعب العربي، ومن ثَمّ لا يجب أن نخضع للابتزاز والتخويف الرسمي العربي أو الأمريكي؛ لأنه ببساطة لا سلام ولا استقرار في العالم بأسره دون حلٍ عادلٍ يقوم على تحرير كل الأرض من دنس الصهاينة.

معنى ما تقدّم أنّ كلّ ما مرّ ويمرّ وسيمر على هذه الأمة العربية، يظل شعبنا العربي حارسا لورد الشهداء وأمينًا على دمائهم، وفي ذكرى انطلاقة الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، عنوان اليسار العربي المقاتل، الرسالة التي عمدها شعبنا العربي بالدماء، تقول لرفاق النار.. لأبناء أبا علي معلم الثوار... ظلوا كما أنتم رأس حربتنا حتى دحر الاحتلال ■

فلسفةُ المقاومة

د. موفق محادين. باحثٌ ومفكّرٌ سياسيٌّ/ الأردن

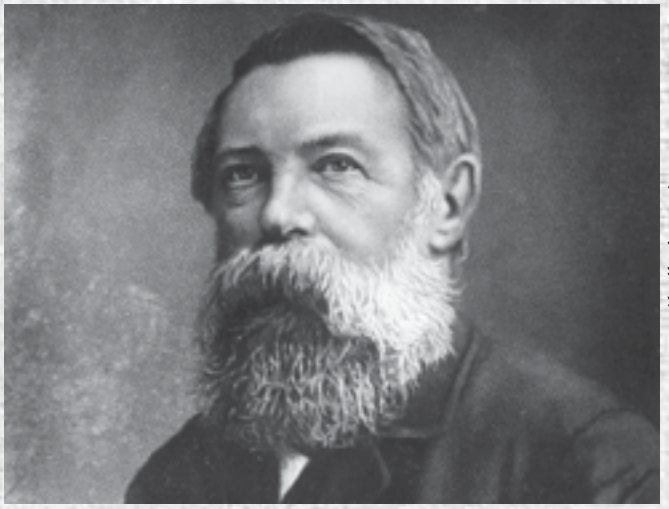

فريدريك إنجلز

باستثناءات قليلة (كانط ومانهايم) منذ تمرّد بروميثيوس على زيوس وسرقته النار (رمز المعرفة والعقل) ومنحها للانسان وَفق مسرحية اسخيليوس، ليس ثمّة حياة أو تاريخ من دون عنف وعنف مضاد كما تخبرنا الدراسة المهمة للدكتور عصام عبد الله (تجليات العنف في الفكر الفلسفي المعاصر) وكما يؤكد الديالكتيك (جدل المتناقضات) من هيغل إلى ماركس.

- حسب نيتشه (الحياةُ في جوهرها قائمةٌ على العنف؛ لأنها مجاوزة لذاتها).
- وحسب فرويد العنف انفعالٌ واستجابةٌ لمثيرٍ خارجي ترتبط بغريزة الموت والعدوانيّة.
- ويميّزُ فيبر بين عنف الدولة المشروع وعنف السلطة الذي لا يهتم بالشرعية.
- وتركزُ حنا ارندت على تطوّر أدوات العنف، بحيث تتجاوز السلطة نفسها وتحوّل شعارها المتطرّف (الجميع ضدَ الواحد)، إلى شعار للعنف بحد ذاته كما تحوّل العنف من ظهور مؤقّت عندما تتهددُ السلطة إلى إخفاء السلطة نفسها، وكذلك تحويل لحظة صدام الأضداد من جدل التطوير إلى الهدم الذاتي والخارجي معًا.
- ويربطُ توماس هوبز بين الحق الطبيعي والعدل الطبيعي (الداروينية الاجتماعية لاحقًا)، فالإنسانُ ذئبٌ للإنسان، ويعيدُ هذا الصراع إلى ثلاثة عوامل: (المنافسة - الخوف - المجد) التي تدفع إلى الضربة الاستباقية تحت تأثيرين:

العواطفُ من جهة، والعقلُ من جهة ثانية، مما أسس فكرة العقد الاجتماعي لصد العدوان الخارجي وصيانة (السلام الداخلي) القائم على تسويات قهر ضرورية.

أما في فلسفة اليسار، فالعنفُ عاملٌ حاسمٌ في الصراع والتحوّلات الاجتماعيّة الكبرى، وعندما يتحدّث ماركس حول قانون الوحدة والصراع، فإنّ الصراع هو محرّكُ التطوّر والتحوّلات.

ومن المساهمات الأخرى، على هذا الصعيد:

1. كتاب إنجلز (دور العنف في التاريخ) ويميّز فيه بين عنف القوى السائدة وعنف القوى التقدميّة الجديدة وصولًا إلى عنف الطبقة العاملة ضد عنف البرجوازيّة.
2. كتاباتُ لينين وتروتسكي وماوتسي تونغ وهوشي منه التي تربط بين العنف والتغيير، وكذلك كتابات الفوضويين أمثال باكونين.
3. كتابُ سوريل (تأملات حول العنف) وفيه تلخيصٌ لأفكاره التي تستبدل مفهوم الحزب المعروف، وكذلك مفهوم العقد الاجتماعي للدولة بالحركة العماليّة النقابيّة الثوريّة. ويميّز سوريل بين القوة (نزوع البرجوازية لتأبيد سلطتها) وبين العنف العمالي ضدهما.
4. وإضافةً لأشكال العنف المباشر المذكورة توقف أكثر من مفكّر يساريٍّ عند الشكل غير المباشر للعنف مثل غرامشي وبورديو: الأول من خلال مفهوم الهيمنة، والثاني من خلال مفهوم العنف الرمزي (غير المرئي) وهو القسر الذي تمارسه السلطات على الأفراد والجماعات بالتواطؤ معهم، خاصة من خلال التربية ونظام التعليم.
5. من المقاربات اللافتة للانتباه فيما يخصُّ مفهوم المقاومة وراهنيتها ما كتبته روزا لوكسمبورغ تحت عنوان «الاشتراكية أو البربرية»، ولنا أن نستعيد هذا الشعار معدّلًا (المقاومة أو البربرية)؛ وذلك انطلاقًا من أن العالم دخل حقبةً تاريخيّةً جديدةً لها قاموسها الاجتماعي والسياسي والفكري، الذي تتراجعُ فيه الخيارات الديمقراطية بالتدريج ولا توفر فيها الرأسمالية المتوحشة في حقبتها الإمبريالية أية آفاق لاختلافات مدنيّة وتعدديّة سياسية حقيقية وتحيل الصراع السياسي لقانون المقاومة بأشكالها المدنية وغير المدنية، سواءً على الصعيد الوطني أو على الصعيد الاجتماعي والسياسي.

فمقابل الحقبة الرأسمالية، حقبة البرجوازية الكلاسيكية وما رافقها من قيام الدولة الوطنية - القومية (دولة السياسيات الحمائية للبرجوازية المحلية)، والتي جرى تعزيزُها بثقافة وطنية - قومية، قوامها العقل والحقّ والديمقراطية. فإنّ الحقبة الثانية هي الحقبة الإمبريالية التي تتنحى فيها الدولة الوطنية - القومية بالتدريج أمام معادلة جديدة بين المركز والمحيط... مركزٍ إمبراطوري تغذية العولمة والشركات متعدّدة ومتعدّية الجنسية، ومحيط يقوم على تفكيك الدولة الوطنية القومية وتحويلها إلى مجموعة من الكانتونات السياسيّة والمعازلَ البشريّة، وهو ما يعني أن المعطيات الحالية في الحراك السياسي للحقبة الإمبرياليّة، وخاصّة الحملة الديمقراطية وحقوق الإنسان.. الخ، معطيات مؤقّتة

وظلال لمرحلة سابقة (الرأسمالية الكلاسيكية)، فيما تؤسّسُ الإمبرياليّة المعاصرة لأشكالٍ مختلفةٍ بين الفاشية والخداع الديمقراطي.

فبالإضافة إلى أن النزعة الإمبراطورية للإمبرياليّة السائدة، الولايات المتحدة، تعيد العالم إلى شكلٍ جديدٍ من الهيمنة العسكرية والسياسيّة المباشرة جنوب العالم، فمناخات انهيار الدولة الوطنية وتفتيت المشهد الطبقي إلى عناصره ما قبل الرأسمالية، تجعل العالم أبعد فأبعد عن إنجازات الرأسمالية الأولى ولا سيما الديمقراطية البرجوازية. وفي هذه النقطة بالذات، يبدو أن المشهد العالمي الذي يعيشُ مرحلةً انتقاليّةً بين الرأسمالية التقليدية الذاوية وبين الإمبريالية الصاعدة، يحتاج للتمييز بين السياسة كاستجابات تكتيكية مشوشة بين مرحلتين، ومن ثَمَّ غير مؤهّلة للتعبير عن تعيّنات حقيقية، وبين السياسة كبروسس حيويٍّ لتعينات استراتيجية تليق بالأفكار الكبرى ورحلتها التاريخية.

فإذا كانت الوطنياتُ البرجوازية التقليدية (الدولة، المجتمع، الهوية) هي موضوع التعين السابق لدولة السوق القومي الصناعي البرجوازي وحركة الفكرة من الوعي بذاتها لذاتها داخل مرحلتها التاريخية، فلقد أصبحت هذه الحركة صورةً كوميديةً لسياقٍ تاريخيٍّ لم يعد قائمًا... واللافت للأنتباه أن الأوهام كلّها تمرُّ من هذا الشباك وعلى الأخص (الخداع الديمقراطي) كوريث غامض لدولة التبعية.

لا جدال في أنّنا في المدى المنظور أمام ازدهارٍ كاذبٍ لهذا العصر المزعوم، لكنّه كما استدركنا ازدهار في ظلال الحقبة المنصرمة والعد العكسي لأفولها أو صحوة الموت، كما يقال.

ما نحن بصدده في الواقع، هو عصر انهيار المنظورات الوطنية للدولة والمجتمع والهوية، ومن ثَمَّ انهيار روافعها التقليديّة، وخاصّة لعبة الاقتراع العام، وذلك في ضوء الشكل الجديد للرساميل الإمبريالية المفتوحة على آليّات سياسيّةٍ محدّدةٍ حكمًا، هي النازية والفاشية.

نؤكد ما زلنا نتحدثُ من داخل المرحلة الانتقالية وليس من نقطتها الأخيرة فثمة ربع ساعة أخيرة لا يزال قادرًا على تغذية الأوهام بصدد العصر الديمقراطي!!

المقاومةُ عربيًّا

إنّ الثورة القومية الديموقراطية بوصفها الخيار الأساسي لتوفير الشروط الموضوعية للالتحاق بالعصر من زاوية سيادية لم تعد ممكنةً بأدواتها وخطاباتها وقواها القديمة، على وجه الخصوص، استعادة الظروف التقليدية لقيام دولة السوق القومي البرجوازية، دولة الثورة الصناعية، في عصر الثورة العلمية الجديدة والانقلاب الذي أحدثته الأتمتة داخل آليات قانون القيمة الزائدة والتركيب العضوي لرأس المال.

ولم يكن مثل هذا الخيار ممكنًا أصلًا في الحالة العربية تحديدًا، كما برهنت على ذلك التجربة المصرية (محمد علي وعبد الناصر) بوصفها التجربة الوحيدة التي قاربت النموذج الكلاسيكي لنشأة الدولة القومية الحديثة.

لقد حاول محمد علي التأسيس لدورة رأسمال صناعية بالمقاييس الأوروبية، ودفعت البرجوازية المصرية الصاعدة بجيوشها إلى حدود السوق القومي وكرر عبد الناصر محاولة أخرى في ظروف ومعطيات مختلفة، وانتهت التجربتان؛ بسبب الضغط الخارجي ولعبة الأمم ومعادلات الجغرافيا السياسية.

ولا يبدو أن هذه الاعتبارات قد سقطت تمامًا مع الثورة المعلوماتية والتحوّلات الإمبريالية الكبرى، فيما يخص دوائرَ إقليميّةً محدّدة، ومنها الوطن العربي عمومًا والشرق الأوسط خصوصًا (الشرق العربي، إيران، وتركيا..).

فإذا سلمنا بأن الصراع على الجغرافيا السياسية مع الإمبرياليين الأجانب، شديد الصلة بالحراك الاجتماعي الداخلي في منظوراته الطبقية، فإننا أمام استنتاجاتٍ عسيرة، ولكنها الاستنتاجات الحقيقيةُ الوحيدة لروافع النهضة القومية في كلّ مرة. فإمّا الصراع مع الغزاة الأجانب ووكيلهم الصهيوني، وإما الخضوع لهم... إما المقاومة بمعناها الاستراتيجي وفي أفقها الذي يحيل الشظايا الاجتماعية الناقصة إلى طاقة إيجابيّة داخل قانون الصراع، وإمّا الكثبان القطرية أيًا كان رنينها الوطني وهوياتها الوطنية المصطنعة - فحيث تغيب الدولة القوميّة، يغيب الاندماج المدني وتحضر المعازل الطائفية والجهوية.

ويفاقم من ذلك الدور الصهيوني الاستيطاني الإجرامي التوسعي والسلوك العثماني للإمبراطورية الأمريكية الجديدة التي لا تبحث عن شركاء سياسيين، بل عن وكلاء لجباية الضرائب وحفظ الأمن في البانتوستانات الجديدة■

العربُ والتنميةُ

التنّينُ الحذر... هل يكونُ بديلُ أمريكا في العالم العربيّ؟! ماذا يريدُ العربُ من الصين؟ وماذا تريدُ الصينُ من العرب؟

د. أدهم شقير. باحثٌ في الشأنِ الاقتصاديّ/ سوريّة

تناقلت الأخبارُ زيارةَ الرئيس الصينيّ إلى الرياض، التي شهدت توقيعَ 35 اتّفاقيّةَ تعاونٍ في مختلف المجالات بإجمالي 110 مليار ريال سعودي (29.3 مليار دولار)؛ ما حدا بوليّ العهد السعودي بوصف هذه الزيارةِ بأنّها مرحلةٌ تاريخيّةٌ جديدةٌ من العلاقات مع الصين لها دلالاتٌ ومعانٍ مهمّة.

وعقد الرئيسُ الصينيّ خلال زيارته هذه ثلاثَ قمم منها الخليجية ومنها عربيّةٌ إسلاميّة، مما يساعد على بناء مرحلة جديدة من التحالفات الإقليميّة والدوليّة التي تغيّر خارطة المنطقة، بحيث تتغيّرُ قبلةُ البلدانَ العربيّة لتصبح الصين بديلا للولايات المتحدة بالنسبة للعرب والسؤال: هل يمكنُ ذلك؟

بدايةً نشيرُ إلى أنّ الاحتفاء العربيّ بالصين ليس مجانيًّا، ولا نكايةً في الرئيس الأمريكي؛ إذ إنّ للعربِ أهدافًا وروًى من وراء إسراع خطى التقارب مع التنين الأسيوي، فالصينُ - كيانًا اقتصاديًّا هائلًا - تهمينُ على السواد الأعظم من الاقتصاد العالمي، لا شكّ وأنّها قادرةٌ على زيادة ترسيخ الاقتصاديّات العربيّة، لا سيما الخليجيّة الباحثة عن توطيد أقدامها عبرَ مضخّات التكنولوجيا الصينيّة التي باتت تمثّلُ ركنًا أساسيًّا في اقتصاديّات المستقبل التي تبحثُ عنها الدول النفطيّة.

تبحث الدولُ الخليجيّةُ عن حاضنةٍ استراتيجيّة بديلة للولايات المتحدة التي أدّى انسحابُها من منطقة الشرق الأوسط ابتداءً من 2008، وحتى 2022، إلى حدوث تشقّقات وشروخ في جدار علاقتها مع أمريكا، التي كانت تتّسم بالقوّة والتحالف والتناغم على طول الخط.

يعي الصينيّون جيّدًا الذين لن يجدوا ظرفًا زمنيًّا كهذا لتحقيق حلم التمدد والخروج من الكماشة الأمريكيّة المفروضة عليهم، منذ عقود عبر التحالف مع اليابان وأستراليا والفلبين، وذلك من خلال منازلة الأمريكان في مناطق نفوذهم التقليديّة، وعلى رأسها الشرق الأوسط ومنطقة الخليج التي كانت تتعاملُ معها واشنطن كولايةٍ أمريكيّةٍ خاضعة لسيطرة البيت الأبيض.

أما الصينُ فتحرصُ على تجنّب الولوج في فخ الشرق الأوسط الملتهب بالقضايا الحسّاسة حفاظًا منها على الحياد في مواجهة عصر الاستقطاب الذي قد يهددُ حلمها في أن تصبح القوة الاقتصاديّة الأكبر عالميًّا، فتركت السياسة للأمريكان والروس واكتفت هي بالاقتصاد.

إنّ حماية النفوذ الاقتصادي تتضمنُ نفوذًا عسكريًّا وسياسيًّا، ولذلك أعادت الصينُ النظرَ في السياسة الخارجية، وتحرّكت نحو الشرق الأوسط، بصفته مسألةَ أمن قوميّ، كونه مورد الطاقة الآمن، حيث تستوردُ بكين نصف احتياجاتها النفطيّة منَ الشرق الأوسط، ويوجدُ بُعدٌ قوميّ وجيواستراتيجي لهذه المنطقة باعتبارها مفترقَ طرقٍ حيويًّا.

ولقد دعا الرئيسُ الصيني قادةَ دول الخليج خلال القمة العربيّة الصينيّة إلى بيع النفط والغاز لبكين باليوان؛ وذلك لإضعاف قبضة الدولار الأمريكي على التجارة العالميّة، ويسهمُ في تجييش الإقليم في مواجهة المعسكر الغربي.

في دراسة سريّة لمؤسّسة «راند» البحثيّة قالت: إنّ الشرق الأوسط لها أمنيّةٌ محوريّةٌ في اهتمامات الأمن القومي الصيني وبكين، بدأت بوضع خطّة محكمة للسيطرة على تلك المنطقة الحيويّة، وخلاصتها: أن الشرق الأوسط منطقةٌ ملتهبةٌ للغاية، ولا يمكن الولوج إليها من بوابة الاستقطابات أو الانحياز لأيٍّ من أطراف النزاع فيها، فلا بدَّ من التزام الحياد وتجنّب التزامات السياسيّة والحقوقيّة والتركيز على العامل الاقتصادي بوصفه الأرضية المشتركة التي يمكنها ضم الجميع، وهكذا نجحت في كسب ولاءات الجميع على جانبي الخليج العربي وبين فلسطين وإسرائيل وسوريا وتركيا واستطاعت أن تقف على مسافات متساويّة من كافة القوى الإقليميّة، فاحتفظت لنفسها بخصوصيّة تميّزها عن واشنطن واستفادت من خسائر أمريكا إقليميًّا وطبّقت الدرس جيّدًا. فالصينُ رغمَ قوّتها الاقتصاديّة الهائلة لا يمكنها بحال من الأحوال أن تكون بديلًا للولايات المتّحدة التي لديها من أوراق الضغط والأدوات ما يمكنُ أن تقلب بها الطاولة، غير أن حرصها على عدم خسارة حلفائها يدفعها إلى إعادة النظر في سياستها الخارجية تجاهَ المنطقة، وهذا ما قد تظهرُ نتائجُهُ خلال الفترة المقبلة.

* * *

ماذا عن العربِ والتنمية؟ توضيح مطلوب

«أكثرُ من أي وقت مضى، نحن بحاجة إلى تغيير هيكليٍ، تغييرٍ يضعنا علىً مسارِ التحوّل المنشود».

تسجّل المنطقةُ العربيّةُ أعلى مستويات فوارق في الدخل في العالم، ورعاية صحيّة متدنيّة وتعليم غير جيّد ومستويات عالية من البطالة ومن عدم المساواة بين الجنسين.. هذه من العقبات «الهيكلية والمتجذرة» التي تمنع التحوّل إلى التنمية المستدامة الشاملة للجميع بحسب تقريرٍ أمميّ.

النمو والتنمية:

النمو هو زيادةٌ في الإنتاج الإجمالي في المجال الاقتصادي وزيادةُ الدخل القومي وزيادةٌ في كميّة السلع والخدمات المنتجة، أما التنمية فهي انعكاسُ النمو على السكان من حيث زيادة الدخل وزيادة الخدمات المقدّمة للأفراد والسكان على الصعيد الصحي والثقافي والمعيشي والرفاه الاجتماعي.

يقاسُ النمو عادةً بأرقام ونسب مئويّة مثل النمو السكاني والنّمو الاقتصاديً اما التنمية فتقاس بمؤشرات مهمّة تعبّرُ عن ظاهرةٍ أو حالةٍ معينةٍ

مثل مستوى الحالة الصحية والرعاية الصحية للسكان ومتوسط العمر المقدر للأشخاص عند الولادة ونسبة الأمراض المزمنة والأمراض المستوطنة. كما على الصعيد التعليمي يقاسُ متوسّط عدد سنين الدراسة للتلاميذ ومتوسط عدد الشهادات والإنجازات البحثيّة والعلميّة على هذا الصعيد.

أمّا على الصعيد الثقافي والإبداعيّ الأدبيّ والفنيّ تتّجه إلى قياس نوعيّة وعدد الأدباء والمثقفين والمبدعين وتطوّره، عبرَ فترة معينةٍ وهذه مؤشرات لها دلالاتها.

أما على صعيد التنمية البشرية، فالمؤشّراتُ عادةً ما تدل على عدد الكوادر في العمل والإنتاج وعدد فرص العمل لكافة الكوادر في مختلف المجالات الصحية والعلمية والإنتاجية والزراعية وكافة الخدمات الضرورية ونوعية مؤهلات تلك الكوادر وتطوير الأداء العام ليصب في تحسين مستوى معيشة الناس ورفاهيتهم.

إنّ استمرارَ عمليّةِ التنميةِ يزيدُ من مكاسب الناس مع مرور الزمن ويحصل التطور والتقدم للمجتمعات على كافة المستويات.

أهداف التنمية

- القضاء على الفقر
- القضاء على الجوع
- النمو الاقتصادي والشمول الاجتماعي
- حماية البيئة
- الصحة الجيدة وانقاذ الناس من الأمراض
- التعليم الجيد وزيادة معدل الالتحاق بالمدارس
- المساواة بين الجنسين
- تأمين طاقة نظيفة وبأسعار معقولة
- تأمين العمل اللائق الذي يحقق نمواً اقتصادياً
- الاستهلاك والإنتاج المسؤول والرشيد
- تحسين مياه الشرب وصرف صحي جيد
- الحد من أوجه عدم المساواة
- إقامة بنى تحتية قادره على الصمود لإقامة وتشجيع الصناعة والابتكار

معوُّقات التنمية في الوطن العربي:

1- النزاعاتُ في المنطقة العربيّة أدّت إلى زيادة في معدّلات الفقر المدقع.

2- اعتمادُ المنطقة العربيّة على استيرادِ الغذاءِ من الخارج.

3- تسجّل المنطقة العربية أحد أعلى مستويات فوارق الدخل في العالم.

4- مستوياتٌ عاليةٌ في عدم المساواة بين الجنسين وتدني نسبة المشاركة الاقتصادية للمرأة وممارسة العنف ضدها.

5- تعاني المنطقةُ العربيّةُ من سوء نوعيّة التعليم والتفاوت في إمكانية الحصول عليه، وقلّة الإنفاق على البحوث والتطوير العلمي.

6- تغيّرُ المناخ، حيث إنّ الجفاف يلحق أضرارًا كبيرة في المنطقة تؤثّر على الأمن الغذائي ويحد من توفر المياه ويهدّد إنتاج الثروة الحيوانيّة.

7- انعدامٌ للشفافيّة وتكافؤ الفرص

8- حدوث فساد وتواطؤ بين الكثير من السياسيين في السلطة ورجال الأعمال وافتقار المساءلة وإهدار المال.

إنّ التنمية في العالم العربي تشكو من أعطاب بنيويّة جرّاء عوامل متداخلة، تعطلُ عمليةً الإقلاع السمة الغالبة للاقتصاديات العالم العربي هي أنها اقتصاديات ريعية، أو تحويلية، تشكو قلة التنافسية، وتقع في الغالب تحت سطوة أقليات حاكمة، أو قوى مرتبطة بهذه الأقليات، وتغلب عليها المحسوبية، مع ازدواجية بين قطاع مرتبط بالتوزيع العالمي، عصري، ومنغلق، وقطاع تقليدي غير منظم، وما تزال بعض الدول العربية تشكو من مخلفات التجربة الاشتراكية، وما يطبعها من بيروقراطية ثقيلة (مصر، الجزائر، السودان، سوريا، العراق). أما الخصخصة التي أريد لها أن تكون رافعة، بالتخلص من مؤسسات غير فعالة، فقد أصبحت مجالاً لعملية المحسوبية والمحاباة لبعض النافذين أو ما يُعرف بالإنجليزية (Cronyism).

وعلى المستوى الاجتماعي، يشكو العالم العربي من تهلهل السدى الاجتماعي، إذ ما تزال تطغى عليه الانتماءات الطائفية والعرقية. وقد أفضت هذه الدعوات الطائفية إلى حروب أهلية خلفت جراحاً، وما تزال ندوبها ماثلة (لبنان، الجزائر، سوريا، اليمن، ليبيا، العراق).

ويشكو العالم العربي من ضعف الخدمات الاجتماعية من صحة وتعليم ومواصلات عمومية، ويعرف التعليم الجامعي تدنيًا مريعًا، يستفحل سنةً عن سنة.

أمّا على مستوى الحوكمة، فتنتفي قيم المسؤولية والمحاسبة، وتشكل الإدارة عبئًا أكثر من أن تكون رافعة.

ولا يتمتعُ القضاء بالاستقلاليّة، وهو ما ينعكس سلبًا على أوجه الحياة المجتمعية، ومنها تردد المستثمرين، ويضاف إلى ذلك ضعف مجال الحرية ممَّا ينعكسُ سلبًا على حرية التعبير والحس النقدي، وما يدفع بالتالي العناصر الجيدة إلى الهجرة، بحثًا عن فرص للشغل تستجيب ومؤهلاتها وطموحاتها، أو فضاء للحرية حيث لا تتعرض فيه للمضايقة، ممَّا يحرم بلدان العالم العربي من كوادر وطاقات بشرية هامة.

وتعيشُ البلدانُ العربيّةُ توتّرًا بينيًّا، يرجع إلى اختلافات أيديولوجيّة أو توجّهات سياسيّة، أوْ مشاكل حدوديّة، أو حتّى أحلام توسعيّة، ممَّا يدفعها إلى سباق التسلح، وبذات الوقت تعيش الأنظمة العربية توتّرًا داخليًّا بسبب كبحها لقواها الحية.

العالمُ العربي يزخرُ بمؤهّلات جمّة، منها ثرواته الطبيعية (بترول، زراعة، مواد أولية) وموقعه الجغرافي المتميز في مفترق ثلاث قارات، وحيث أهم المعابر العالمية (جبل طارق، قناة السويس، باب المندب، مضيق هرمز)، مع فئة عمرية شابة، لكن مؤهلاته أضحت لعنة، بسبب الأطماع الأجنبية وتدخلاتها وسوء التدبير.

لا يمكنُ للوضع الحالي أن يستمرّ؛ لأنّه ينذر بتسونامي، ذلك أنه إلى جانب المشاكل القائمة، أُضيفت مشاكل جديدة، مع الانكماش الاقتصادي العالمي، جراء جائحة كورونا، وضغط الشباب في سن العمل، ومشاكل الماء، والنعرات الطائفية. ولذلك يتحتم تجاوز طريقة التفكير القائمة إلى منحى جديد، أي تجاوز المنظومة الموروثة عن الاستعمار. لكن ذلك ليس بالهين، إذ لا بد من تخفيف حدة التوتر، كما في كل حالة مَرضية قبل العلاج، وأولها تخفيف حدة التوتر الداخلي، بقبول الاختلاف السياسي وتدبيره سلميًّا، دون تخوين، أو لجوء إلى العنف، أو افتراء أو تحايل أو تشهير وتشنيع وتلفيق. وثانيها تخفيف حدة التوتر ما بين البلدان العربية، وتدبير الخلاف سلميًّا، وقد يتهيأ بعدها عنصر ثالث هو التعاون الإقليمي، ولئن فُتحت الحدود، بين الدول، وأزيحت التأشيرات، وقامت علاقات بينية سليمة، بناء على العقلانية الاقتصادية، فسيتولد عن ذلك قوة من شأنها أن تغير البنية الموروثة عن الاستعمار ■

فلسطينُ
في الفكرِ السياسيّ لحركة القوميّين العرب

صلاح صلاح. أحدُ مؤسّسي حركة القوميّين العرب والجبهة الشعبيّة لتحرير فلسطين/لبنان

نكبةُ فلسطين عام 1948، أحدثتْ زلزالًا هزَّ المنطقةَ العربيّة، وكشف عورة الأنظمة العربيّة الخاضعة لهيمنة ونفوذ الدول الاستعماريّة التي أوجدتها، وإعلان قيام (دولة إسرائيل) توّج الشراكة بين الاستعمار والحركة الصهيونيّة، للسيطرة على كامل المنطقة العربيّة وإخضاع شعوبها ونهب خيراتها.

ولّدت النكبةُ حالةً من اليأس والإحباط بين أوساط واسعة من الجماهير العربيّة، لكنّها في الوقت نفسه استفزّت مشاعر الغضب والتّمرّد في أوساط الشباب، ومنهم مجموعةُ الشبابَ القوميّين العرب اللذين شكّلوا نواةَ تأسيس حركة القوميّين العرب، رفضوا الاستسلام للهزيمة، ولم يقبلوا الخضوع للأمر الواقع، فكانت بدايتهم بالتصدّي للمشاريع التي تستهدف استكمال المخطط الاستعماريّ الصهيونيّ بعقد الصلح بين الأنظمة العربيّة والكيان الصهيونيّ من جهة، وإقامة الأحلاف العسكريّة من جهة ثانية. المدخل لإنجاز ذلك الوصول إلى حلّ لمشكلة اللاجئين باعتبارهم الطرف الحيّ والمباشر لاستمرار الصراع، والمستند على قرار دوليٍّ رقم 194.

بإمكانيّاتهم المتواضعة أصدر الشباب القوميّون العرب نشرةً متواضعةً تحمل اسم «الثأر» طريق التحرير والعودة بتوقيع «هيئة مقاومة الصلح مع إسرائيل» مهمّةً راهنة يجب التصدي لها، وعندما انتقل الحكيمان (جورج حبش ووديع حداد) بعد تخرجهما إلى عمان أصدرا مع زملاء لهما مجلّةَ الرأي لتتناوب مع نشرة «الثأر». من خلالهما تمكن الشبابُ القوميّون العرب من الوصول إلى أوسع قاعدة جماهيريّة، وبث الوعي بين صفوفها ورفع معنوياتها للتغلّب على مناخ اليأس والإحباط، ومن خلالهما مع وسائل أخرى حاربوا بلا هوادة المشاريع التي حاولت أطرافٌ عدّةٌ على رأسها الولايات المتحدة تنفيذها لحلّ مشكلة اللاجئين الفلسطينيين مدخلًا للصلح بين (إسرائيل) والدول العربيّة.

وكالةُ غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (الأونروا) أوّلُ من استخدم لتحقيق ذلك؛ باستصلاح أراضي في سينا لإسكان اللاجئين، وببناء وحدات سكنيّة في منطقة الأزرق - الأردن، أو بنقل الفلسطينيين المقيمين في لبنان إلى الجبل الأخضر في ليبيا، مع إمكانية بقاء قسم منهم يتوطن في لبنان، إضافةً إلى تشجيع الفلسطينيين بالهجرة إلى كندا والولايات المتّحدة الأميركيّة وتوفير فرص عمل مناسبة لهم هناك، وإغراء آخرين للقبول بتعويض مناسب مقابل التخلّي عن كرتَ الإعاشةَ؛ ليتوطن في البلدَ المقيم به أو أي بلد آخر.

وعندما لم تنجح الأونروا في إنجاز مهمتها رغمَ كلّ ما وضع تحت تصرّفها من إمكانيّات، وما لديها من كوادرَ بشريّةٍ وأجهزة إداريّة، تدخّلت الولاياتُ المتّحدة الأميركيّة بشكل مباشر وعلى أعلى مستوى؛ فأرسل الرئيس الأميركي أيزنهاور مبعوثًا خاصًا «أريك جونستون» تحت عنوان «استغلال مياه الأردن واليرموك بالاشتراك بين الدول العربيّة وإسرائيل» لكن الذي اتّضح بعد ذلك، وما نشرته «الثأر» و «الرأي» بمتابعة الجولات المكوكيّة للسيّد جونستون أنّ الأهداف الكامنة من وراء زيارته:

- إسكان اللاجئين.
- تشتيت تجمّاعتهم والمخيّمات.
- توفير دخل للاجئين ينهي خدمات الأونروا.
- الصلح مع إسرائيل.
- حلف شرق أوسطي عسكري يضم تركيا، العراق، الأردن.

فشل جونستون، فأنابه «دلاس» وكان واضحًا منذ البداية بأنّه يحلّ «مشروع الدفاع المشترك» وهو يدرك لنجاحه يوجب حلّ مشكلة اللاجئين مدخلًا للصلح، وأعلن بخبث ودهاء، حسبما نشرت مجلة «الثأر» 22 آب 1957: «إن وضع حدّ لمأساة اللاجئين العرب المبالغ عددهم 900 ألف لاجئ يتطلّبُ تمكين هؤلاء القوم من استئناف حياه الكرامة واحترام النفس عن طريق الإسكان والترحيل». ويضيف السيد دلاس «يجب على إسرائيل أن تعوض على اللاجئين العرب عما فقدوه، وإذا كانت إسرائيل غير قادرة على توفير المال اللازم، فإنّ الرئيس أيزنهاور سيوحيّ بمساهمة الولايات المتحدة الأميركيّة في تقديم القروض، وتحقيق مشروعات الرعي واستثمار المياه». ولم يكن حظ الخلف أوفر من حظ السلف، فاستعانت الولايات المتحدة الأميركية بالسيد همرشولد، فبدل أن يدافع عن قرار الأمم المتحدة بحق عودة اللاجئين والتعويض عليهم، قام بجولة على الدول العربيّة بدأها بمصر عامَ 1959، يروّج لاقتراح «أن يعاد قسم ضئيل من اللاجئين إلى المنطقة المحتلّة من فلسطين على أن ينال الآخرون جنسيّات إقليميّة من الدول التي يقيمون فيها حاليًّا».

من خلال هذا السيل من المشاريع التي تعاقبت عليها عدة أطراف اتّضح للشباب القوميين العرب حجم المخاطر التي تحملها باستخدام موضوع اللاجئين للصلح بين الأنظمة العربيّة والعدو الإسرائيلي، وحذروا منه في جميع إصداراتهم «إنّ أخطار الصلح مع

(إسرائيل) عظيمة جدًّا؛ فالصلحُ أكثرُ من إقرار بالعبوديّة نوقّعه لليهود والمستعمرين، إنه حكمُ الإعدام نُصدره على الملايين من أبناء الشعب العربي وعلى أجياله الطالعة. فعلى كل عربي أن يقاوم الصلح، وأن يقاوم كل محاولةٍ للمساومة على الصلح؛ لأنّ الصلح كارثة».

- هذه المعركة الأولى التي خاضها الشباب في حركة القوميين، بوسائلَ بدائيّة، مستندين على حجم الإسناد والدعم والتجاوب الجماهيري خاصّةً في أوساط الشباب، التي بفضلها انتصروا بإفشال مشاريع الصلح، وحلّ مشكلة اللاجئين؛ تدخّلًا لتصفيّة القضية الفلسطينية، والتأسيس للمرحلة اللاحقة بالإعداد للكفاح المسلح وانطلاق الثورة الفلسطينية.

- الحركة لم تكن وحدها في تحقيق هذا الانتصار العظيم ضد الولايات المتحدة الأميركية وحلفائها، لكنها كانت الأبرز والأنشط، والرائدة في فضح هذه المشاريع والتصدي لها. مع الاستفادة القصوى من حالة النهوض الشعبي العربي بقيادة الرئيس عبد الناصر، مما جعل الأنظمة الرجعيّة العربيّة، التي كان بعضها يوافق على المبادرات الأميركية، هيّابة من إعلان مواقفها، خاصّة بعد إعلان الوحدة بين مصر وسوريا. بعد إعلان الوحدة التي كانت إنجازًا قوميًّا عظيمًا توج العديد من الإنجازات التي سبقت:

- التخلّص من النظام الملكي التابع والمستبد، تأميم قناة السويس، هزيمة العدوان الثلاثي، الإصلاح الزراعي دعم ثورة الجزائر واليمن، صفقت السلاح التشيكي، مؤتمر باندونغ...

- الاهتمامُ بالقضيّة الفلسطينيّة في خطاباته، ورفعه شعار «ما أخذ بالقوة لا يسترد بغير القوة»، وتشكيل مجموعات فدائية في قطاع غزة، وفتح المجال لتدريب شباب من حركة القوميين العرب في معسكر أنشاص - مصر/ وحرستا - سوريا.

كل هذا جعل الحركة تعلّق الآمال على دولة الوحدة بقيادة عبد الناصر لتحرير فلسطين، باعتبار أن إعلان الوحدة بين مصر وسوريا وضع المنطقة العربية أمامَ مرحلة جديدة أهمّ خصائصها «قيام قيادة رسميّة للنضال العربيّ الشامل، تتبنّى الأهداف القوميّة وتسعى لتحقيقها، هذه القيادة هي قيادة الجمهوريّة العربيّة المتّحدة». لكن «الحركة لا تعفي نفسها من أن يكون لها دورٌ تحدّده في سياق قراءتها للمرحلة التي مرّت بها قضيتنا في فلسطين منذ النكبة حتى اليوم».

ففي عام 1961 أصدرت الحركةُ تعميمًا يطرحُ تصورها لمعركة استرجاع فلسطين ودورها في هذه المعركة، تحت عنوان: مخططنا لقضية فلسطين، ملخصه: «أما دورنا نحن في هذه الصورة هو تحمل مسؤولية تنفيذ هذا المخطط على صعيد تنظيم أبناء شعب فلسطين، تنظيمًا ثوريًّا عسكريًّا يضمنُ النجاح في تنفيذ الدور الذي يقومون به».

على هذا الأساس قرّرت اللجنة التنفيذيّة للحركة تشكيل لجنة فلسطين وحدّدت مهمّاتها:

- مسؤولة عند العمل في مجال فلسطين ووضع المخطّطات اللازمة لكلّ ساحة.

- ملاحقة التطوّرات المتعلّقة بالقضيّة الفلسطينيّة على الصعيدين العربيّ والدوليّ.

- متابعة تشكيلات الاتّحاد القوميّ الفلسطينيّ.

- الاهتمام بالنواحي الحياديّة للنازحين ومحاولة تأمين حلول لمعالجتها.

لم يدم الرهان على نظام الوحدة لتحرير فلسطين، فحصل الانفصال الذي ولّد خيبةَ أملٍ كبيرةٍ في أوساط الرأي العام العربيّ وترك تأثيرات مؤلمةً في صفوف الحركة، احتاجت قيادتها بعض الوقتِ لاستيعاب التطورات والنتائج التي ترتبت على الانفصال وما تلاه من انقلابات في سوريا والعراق، والمباحثات في مصر حول إمكانية قيام وحدة ثلاثية (مصر، سوريا، العراق)، وانعكاس كل ذلك على الوضع الفلسطيني؛ فحسم المؤتمر القومي للحركة 1964 الأمر، بالدعوة لعقد مؤتمر إقليم فلسطين في نفس العام، تنبثق عنه قيادة تتولى الشأن الفلسطيني وتتابع مختلف القضايا المتعلقة بالقضيّة الفلسطينيّة؛ فتشكّلت قيادة الإقليم بمسؤوليّة الشهيد وديع حداد الذي أولى اهتمامًا خاصًّا للعمل العسكريّ باتّجاهين:

الأوّل؛ استئناف دورات التدريب العسكري التي كانت قد بدأت في أنشاص عام 1956 وفي حرستا 1958.

الثاني؛ إرسال مجموعات إلى المناطق المحتلّة عام 1948 لمحاولة إقامة قواعد ارتكاز تكون جاهزة للبدء حين ساعة الصفر، التي في إحداها استشهد الفدائي الأول خالد أبو عيشة ورفيقه حسين رمضان بعد أن نفذت زخيرتهما وأردوا ب 26 قتيلا صهيونيا باعتراف العدو نفسه.

وصدف أن كان اللقاءُ الأول بين زعيم حركة القوميين العرب د. جورج حبش والزعيم القومي العروبي الرئيس عبد الناصر في نفس العام، وأخذ الموضوع الفلسطيني وإمكانيّة البدء بالعمل العسكري ضمن أسلوب حرب العصابات مداه من النقاش، انتهى بالآخذ بوجهة نظر الرئيس عبد الناصر التي تُشجع بالاستمرار بالإعداد ضمن الحدود التي لا تورط مصر بحرب غير جاهزة لها، مع الأخذ بالاعتبار أن أي حربٍ مع العدو الإسرائيليَ هي مع أميركا ودول الغرب. فترجمت الحركة هذا الموقف في العمل العسكري على الصعيد الفلسطيني تحت شعار «فوق الصفر تحت التوريط».

بعد تشكيلها وجدت نفسها قيادة إقليم فلسطين أمام العديد من الموضوعات الهامة والخطيرة، ولكلّ منها تفرعات، وعليها أن تعطي أجوبةً عمليّةً ومواقفَ محدّدةً لكلٍّ منها؛ الحديث الذي بدأ حول امتلاك العدوّ الإسرائيليّ القنبلة الذريّة، وكيف يمكن مواجهة ذلك، تصوّر الجمهوريّة العربيّة المتّحدة - التي نراهن عليها - لحرب التحرير ودور العمل الفدائي الفلسطيني فيها، موقف مؤتمرات القمة العربيّة، منظمة التحرير الفلسطينية وما تحمله في داخلها من تناقضات بين نهج ثوريٍّ يجعل منها قوّةَ تغيير ثوريّ جماهيريٍّ من جهة، ونهج يمينيٍّ يحرصُ على إبقائها ضمنَ الإطار العربيّ الرسميّ من جهة ثانية.

تجربة العمل الفدائي التي بدأتها فتح وما أفرزته من سلبيّات وإيجابيّات، تجربة قيادة إقليم فلسطين في اللجنة التحضيريّة للعمل الفلسطيني الموحّد، البعد القومي لحركة التحرر الوطني الفلسطيني، الوضع الدولي الداعم للكيان الصهيونيّ.. إلخ... في خضم النقاش ووضع الدراسات والأبحاث حول مختلف هذه القضايا حصلت النكسة المدوّية في حرب 1967، بقدر ما شكلت النكسة هزّةً بل زلزالًا على الصعيدين الرسمي والشعبي، كذلك أبرزت للعلن ما كان يجري من تباينات في قيادة الحركة بين ما سُمّي يمين ويسار، مع ذلك وبعد جهد جرى الاتفاق على إصدار بيان ينهي الرهان على النظام العربي الرسمي ويعلن أنه «لم يعد الرهان على الجمهورية العربية المتحدة بقيادة الزعيم عبد الناصر هو المحور في إستراتيجية حرب تحرير فلسطين». ويضيف البيان في تحليل الأسباب هزيمة

حزيران 1967 بأنها «تمت في ظل قيادة الأنظمة الوطنية التقدمية، وهذه الأنظمة هي التي لم تستطع الارتفاع إلى مستوى مواجهة هجوم 5 حزيران، وهي المخاطبة أولاً بالرد على النكسة. ونخطئ كثيراً إذا خرجنا بنتيجة تعتبر النكسة نكسة عسكرية فقط، إنها نكسة لكل الخط العام العربي سلكته الأنظمة التقدمية والحركات الشعبية في مجابهة الاستعمار الأميركي الصهيوني.. وهذا بالتحديد هو الذي دفع بهذه الأنظمة لتقبل بعد ستة أيام بوقف إطلاق النار، وتقف حائرة مترددة أمام التساؤل الأساسي بعد الهزيمة ما العمل ؟».

للرد على هذا السؤال «دخلت اللجنة التنفيذية للحركة في بحث وبلورة خط الكفاح الجماهيري المسلح باعتباره الطريق الرئيسي للارتقاء بحركة التحرر الوطني العربية وتجديد بنيتها الطبقية والسياسية».

استجابت قيادةُ إقليم فلسطين لمضمون البيان الصادر عن لجنتها التنفيذية وطلبت من قيادات الأقاليم المختلفة للحركة «بأن يتقدّموا بكلّ ما عندهم من أراء وأفكار ومقترحات مختلفة، ومهما كانت بسيطة وجزئيّة لتساعد في دفع الكفاح المسلح ورفع مستواه وتطويره».

تلبيّةً لهذا الطلب فقد وصلها عدة أوراق منها: واحدة حول قيام وتنظيم العمل السري المسلح ضد قوى الاحتلال، وأخرى حول العمل الفدائي في معركة التحرير الفلسطينية، وثالثة تحت عنوان متطلبات النجاح للعمل الشعبي المسلّح. كلّها مهمّة وربّما ما تزال ذات فائدة، خاصّة في الضفّة الغربيّة حاليًّا.

أنهي بفقرة عن تقرير مؤتمر إقليم فلسطين 1967: «وهنا لاحظ المؤتمر أن ما هو مطلوب منه بالفعل، هو بلورة خطة عمل كاملة، تتضمن فيما تتضمن، صورة الأداة القادرة والمؤهلة بقيادتها وكوادرها إلى نقل هذه الخطة إلى حيز التطبيق الشامل»... التي أدّت فيما بعد إلى إعلان قيام الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين التي نحتفل بذكرى مرورها الـ 55 من العطاء والتضحيات■

55 عامًا على الانطلاقة... ماذا تبقّى من جبهة 1967؟

حسن شاهين. باحثٌ وكاتبٌ سياسيٌّ فلسطينيّ/ مصر

من يطّلع عنوانَ المقال أعلاه سيخال أنه نصٌّ نوستالجيّ، مفعمٌ بالحنين للماضي والحسرة على الواقع، لكنه ليس كذلك بل ربّما هو عكسُ ذلك؛ فالمقال يجادل بأنّه يمكنُ العثور في كلّ المظاهر والسمات، سواءً السلبيّة أو الإيجابيّة في الجبهة اليوم على البصمة الوراثيّة لجبهة 1967. هو كذلك محاولة لفهم معنى وجود الجبهة الشعبيّة اليوم عبر البحث في معنى وجودها قبل 55 عامًا.

تأسّست الجبهةُ الشعبيّةُ إطارًا يعتنقُ فكرين سياسيّين بينهما تناقضٌ جوهريّ، وهما القوميُّ والماركسي. فالأوّل يقومُ على الانتماء الثقافيّ القوميّ أساسًا للائتلاف والتحزّب بغض النظر عن الانتماء الطبقي، ينظرُ للأمّة غايةً لا مجرّد حقيقة موضوعيّة موجودة، ويسعى لتفوّقها وتسيّدها على الأمم الأخرى. أمّا الثاني فيقيم تحزّبه على الانتماء الطبقي بغض النظر عن الهُويّة القوميّة، وترى الماركسيّة أنّ الرأسماليّة تستخدمُ العصبيّة القوميّة أداةً لتبرير مصالحها في التوسّع الإمبرياليّ حين تعطيها بعدًا قيميًّا، حيث تصبحُ رفعة الأمّة وعزّتها قيمة سامية بحدّ ذاتها. وتتمكّنُ عبر ذلك من تجنيد العمال والفلاحين في حروبها، بينما عليهم بحسب الفكر الماركسيّ أن يتحدوا مع باقي العمال والفلاحين في العالم في وجه المُستغلّين الرأسماليين. وتعدُّ القوميّةُ في السياق السياسي الغربي المعاصر فكرًا يمينيًّا أصيلًا، وتصنف أحزابه بين يمينٍ وسطٍ ويمينٍ فاشيّ.

واختلف الوضعُ في السياقِ العربيّ، فالحركاتُ القوميّة العربيّة الأولى كانت أقرب في التصنيف لليسار منها لليمين؛ لأنّها علمانيّةٌ ومناهضةٌ للاستعمار وتسعى لإقامة دولة حديثة على أنقاض الإرث العثمانيّ، وذلك لا ينفي وجود سمات يمينيّة واضحة لديها، وحتّى فاشيّة في بعض الحالات. إنّ حداثيّة الحركات القوميّة العربيّة الأولى سمح بتطوّر تيّارات أكثر يساريّةً وقربًا من الفكر الماركسي داخلها، لكن سرعان ما تمّ إنهاؤها وإقصاء وتصفية رموزها بعد نشوء الدكتاتوريّات القوميّة كما في حالتي سوريا والعراق، ونذكرُ هنا النهاية المؤسفة لصلاح جديد وعبد الخالق السامرائي.

من هذا العرض نجد أنّ الجمع بين الماركسيّة والقوميّة في الحالة العربيّة الخاصّة أمرٌ ممكن، لكنّه ليس مثاليًّا فالتناقضاتُ تبقى حاضرة. والجبهة الشعبيّة عند تأسيسها شكّلت النموذج العربي الأنضج وربّما الريادي في ذلك،

واستندت تجربتها إلى منطلقات أيديولوجيّة وسياسيّة، فمن الناحية الأيديولوجيّة كانت الجبهة ترى أن هناك علاقةً عضويّةً ووجوديّةً بين البرجوازيتين العربيّة والفلسطينيّة والإمبرياليّة العالميّة، وعليه استنتجت أن النضال الطبقي ضرورةٌ للتحرّر من الهيمنة الغربيّة. لكن لماذا ذهبت الجبهة إلى تبني الماركسيّة وعدم الاكتفاء بالاشتراكيّة حالا القوى القوميّة العربيّة الأخرى؟

ربّما الأمرُ مرتبطٌ بلحظة التأسيس، حين كانت الأفكار الماركسيّة لها صدى عالميّ، خاصّةً المتعلّقة بحقّ الشعوب في تقرير مصيرها والتحرّر من الاستعمار والعدالة الاجتماعيّة، وانتشرت بشكل خاصٍّ بين شعوب العالم الثالث الخاضعة للاستعمار أو المُتحرّرة منه حديثًا، وساعد على ذلك بشكل كبير الدعاية السوفييتيّة والصينيّة، كذلك التجربة الملهمةُ للثورتين الكوبية والفيتنامية، حينها لم تكن تخلو أدبياتُ قوى التحرّر في العالم حتى غير الماركسيّة من شعارات ومفاهيمَ ماركسيّة، ويمكن أن نجد ذلك بوضوح في أدبياتً حركة فتح على سبيل المثال حتى سبعينات القرْن الماضي.

من هنا تأتي المنطلقاتُ السياسيّة، فالشعبيّةُ على عكس حركة فتح لم تكن تعوّل على النظام الرسمي العربي، وكان لها موقفٌ نقديٌّ واضحٌ منه بما فيه النظام الناصري، واعتبرت معظمه من ثالوث الأعداء؛ الإمبريالية العالمية والصهيونية والرجعية العربية، كما أنها لم تضع نصب عينيها مسألة تمثيل الشعب الفلسطيني، فكانت معارضةً في زمن الشقيري، ولم تزاحم عرفات وحركة فتح على قيادة منظمة التحرير فيما بعد، وهذه المسألة الأخيرة لم تأخذ حقّها من النقد.

على كلّ حال كان تبني الشعبيّة للماركسيّة في جانب منه تأكيدًا لنهجها المعارض، حيث أبرزت تمايزها عن النظام الرسمي العربي بما فيه منظمه التحرير بالمعنى الأيديولوجي. ومن جانب آخر نوعًا من البراغماتيّة السياسيّة المستترة إن جاز التعبيرً، رغم أنها دائمًا كانت تتهم بالجمود السياسي، فالشعبية بقيادة جورج حبش وفي ظل قناعتها بأن وجود إسرائيل يستند إلى دعم الغرب الرأسمالي، فإن الحليف الممكن لنضال الشعب الفلسطيني هو الشرق الشيوعي، فمالت في البداية نحو الصين وروجت لأفكار ماو تسي تونغ حتى توطدت علاقتها بالسوفيت نهاية السبعينات. والمفارقة التي تدعم التحليل أعلاه أنه لم يعرف عن مؤسسي الجبهة أنهم ماركسيين حين كانوا في حركة القوميين العرب بمن فيهم جورج حبش، الذي أقر بأنه تعمق بقراءة الماركسية واللينينية في محبسه السوري وليس قبل، رغم ذلك كان القرار بتبني الماركسية بعد تأسيس الجبهة، رغم معارضة بعض المؤسسين وعلى رأسهم وديع حداد.

كانت الجبهةُ الشعبيّةُ ماركسيّةً وقوميّةً في علاقاتها ومواقفها السياسية، وأدبياتها النظرية، وشعاراتها، لكنها لم تكن تماماً كذلك في الممارسة النضالية خاصة في الجانب الاجتماعي والعمل الشعبي والجماهيري.

يمكنُ الردّ على الاستنتاج السابق بأن الظرف الموضوعي المحكوم بمعادلة الصراع التناحري مع الاحتلال فرض ذلك، وهذا قد يكون صحيحًا، لكن الظرف الموضوعي حجة ذات وجهين؛ فتأسيس الحزب السياسي يفترض أن يكون بالأساس استجابة لظرف موضوعي معين، فما معنى أن يكون تبنيك للماركسية هو الاستجابة التي رأيتها صحيحة للظرف الموضوعي الذي يعيشه الشعب الفلسطيني، لكنك

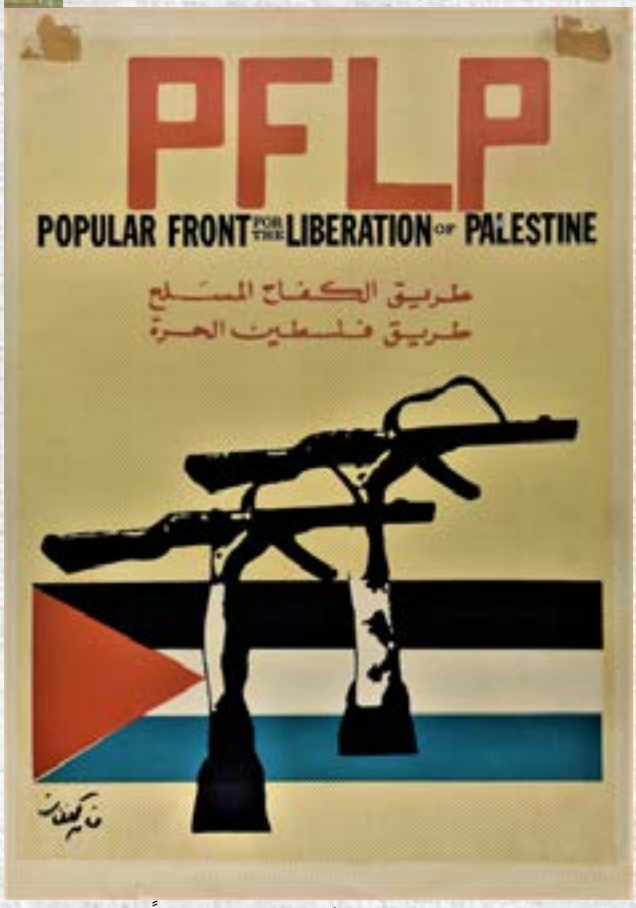

في الوقت ذاته لا تستطيع أن تكون ماركسياً بسبب شروط الظرف نفسه! ولا أعتقد أن مقولة الاسترشاد بالماركسية كأداة للتحليل التي ظهرت في أدبيات الجبهة بعد انهيار الاتحاد السوفييتي تحل هذه المسألة، فاستخدام أداة للتحليل لا يعني بالضرورة اعتناقها أيديولوجيا. إن المجادلة السابقة تبيّن أن حالة عدم الوضوح الأيديولوجي التي تعيشها الشعبية اليوم ليست طارئة ومنفصلة عن سياقها التاريخي بل هي نتيجة ذلك السياق.

إنّ فهم كيف تبنّت الجبهة الشعبيّة الماركسيّة وقبلها للقوميّة وكيف انعكس ذلك على الممارسة في مراحل تاريخها المختلفة مهم لفهم السياق التالي وصولًا إلى اللحظة الراهنة، وهذا المقال ليس عملًا بحثيًّا، وهدفه لا يخرج عن هدف أي مقال سياسيٍّ وهو طرح فكرة للنقاش والتطوير، وإسهام في التفاعل الفكري السياسي الذي يجب أن يبقى مستمرًّا ولا يتوقف. لكن في النهاية، لا بد من التأكيد في الذكرى الخامسة والخمسين لتأسيس الشعبية على أنه ورغم كل النقد الذي يمكن توجيهه لها إلا أن وجودها والمحافظة عليها ضرورة، فدورها التاريخي لم ينتهِ بعد، رغم وعي واقعها الحالي «غير المثالي». إن تجربة الانتفاضات الشعبية العربية الأخيرة ومآلاتها غير السارة أثبتت من جديد أهمية وجود حامل سياسي منظمٍ وإن كان عليلاً، وتنظيم الشعبية رغم أزماته قد يكون حاملاً لمشروع ثوري يساري مستقبلي حقيقي بالفكر والممارسة، حين يأتي أوانه في مستقبل ليس لنا خيار سوى العمل على نثر بذوره علها تزهر بعد زمن نأمل ألّا يطول ■

في الطريقِ إلى عدن

علي سيف. مناضلٌ من الحزبِ السوريّ القوميّ الاجتماعيّ– المقاومة اللبنانيّة

إنّ الاحتفالَ، هذا العام، بالذكرى الخامسة والخمسين لانطلاقة الجبهة الشعبيّة لتحرير فلسطين (11 كانون الأوّل 1967) هو مناسبةٌ لطالما انتظرها الأوفياءُ من رجال فلسطين ونسائها، ممن نشأوا في كنف الجبهةِ وقاتلوا في صفوفها، في الداخل والخارج، واستشهدوا تحت رايتها؛ مسطّرين بدمائهم أروعَ الملاحم والبطولات التي اعتزّ ويعتزّ بها شعبُنا في فلسطين وجوار فلسطين.

والاحتفالُ هذا العام، كما كلّ عام، مناسبةٌ لا تقتصرُ على الفلسطينيّين، وحدَهم، بل تضمّ إليهم كلّ أحرار العالم، ممن خاضوا حروبَ تحرير قوميّة في بلدانهم ونشأوا، كلّهم أو بعضهم، في حمى الجبهةِ الشعبيّة، وتدرّبوا في معسكراتها، وتثقّفوا ثوريًّا على قائدها وكوادرها، وأسهموا في عمليّاتها ضدّ العدوّ الصهيوني ومعسكره الرأسمالي المتوحّش. فكلّ مناضلٍ من هؤلاءِ المناضلين الأمميين يحتفظ، في عقله وقلبه ووجدانه، بحيّزٍ خاصٍ للجبهة الشعبيّة ولفلسطين التي أحبّ، متأثّرًا، دون شك، بمقولة شارل فرلو، عالم الآثار الفرنسي، الذي قال يومًا: «لكلّ إنسانٍ متحضّرٍ في العالم وطنان: وطنه الأم، وسورية الوطن الحضاريّ والثقافي». بهذا المعنى، أيضًا، فإنّ لكلّ مناضلٍ أمميٍّ وطنان: وطنه الأم وفلسطين التي علمته، عبر جبهتها، كيف ينتفض لحرية بلاده وكرامة شعبه. ففلسطين الجبهة الشعبيّة كانت، لفترة طويلة، بوصلة الأحرار في العالم، من «الهنود الحمر» في أميركا الشماليّة إلى «هنود» أوستراليا في المحيط الهادي، ومن مجموعة سكند جون «2 حزيران» الهولندية إلى «ثوار الباسك» في شبه القارة الإيبيرية، ومن ثوار «الجيش الأحمر» الياباني إلى جماعة «بادر ماينهوف» الألمانيّة، ومن «الألوية الحمراء» الإيطاليّة إلى ثوار «ظفار وأريتريا» عند بحر العرب وباب المندب: كلّ ثائرٍ من هؤلاء، بل كلّ حاملٍ بندقيّة، كان ينتمي لجبهتين، في وقتٍ واحد: منظّمته الثوريّة الخاصّة، والجبهة الشعبيّة التي تعدّه، فكريًّا ونضاليًّا، في عدن وسائر أخواتها العربيات الرافضة للهيمنة الخارجية: إما لصراعٍ داخليّ ضدّ محتكريه، ناهبي ثروات بلاده، وإمّا لحربٍ خارجيّةٍ ضدّ مستعمريه وجلاديه!

-2-

منذ سنتين وفي الثامن من أيلول/ سبتمبر 2020، فوجئت، وأنا أتصفّحُ جريدةَ الأخبار، بخبرٍ عن وفاة هاني حدّاد، نجل الطيب الذكر الشهيد الدكتور وديع حدّاد، ومبعث مفاجأتي- فضلًا عن عواملَ كثيرةٍ ربّما تسمح الذاكرة بسرد تفاصيلها- أنّ هاني يصغرني بنحو اثنتي عشرة سنة، فصعبٌ عليّ تقبل الخبر واستعصت عليّ إشكالية أن الموت لا يُفرق بين صغيرٍ وكبير.. كم هو الموت ظالم وجبان!

التقيت هاني حدّاد كما التقيت والده ووالدته الكريمة في «يمن» سالم ربيع علي، وعبد الفتاح إسماعيل، وعلي سالم البيض... واللائحة تطول! «يمن» الاتحاد السوفياتي وصينٍ ماوتسي تونغ وفيتنام هوشي منه، وجاءت وفاته- وإن كانت أليمة- لترجع بي القهقرى إلى سبعينات القرن الماضي: العصر الجميل، بالنسبة لي ولأمثالي من جمهور المقاومةَ الفلسطينيّة التي أملنا، بانضمام منظّمة «نسور الزوبعة» إليها، أن ترتقي إلى مصاف المقاومة القوميّة التي نفتقد، اليوم،

في هذه المناسبة العزيزة على كلّ فلسطينيٍّ، بل على كلّ مشرقيٍ وكلّ عربيّ وكلّ عاشقٍ للحرية، نتطلّع إلى العلاقة التي نشأت في أواسط السبعينات من القرن الماضي بين الجبهة الشعبيّة (بمسمّياتها الثلاث) ومنظّمة «نسور الزوبعة»، الجهاز العسكري للحزب السوريّ القوميّ الاجتماعيّ.

-3-

من نافل القول: إنّ منظّمةَ الزوبعة ظهر اسمُها في التداول إبان ثورة 1936-1939 في فلسطين، حيث استشهد في صفوفها سعيد العاص من اللاذقيّة، وكان أحد قادة تلك الثورة الكبرى، وحسين البنّا من لبنان، وآخرون كثر من فلسطين والشام، وبرزت منظّمة الزوبعة في حرب 1948 ضدّ العدوّ الصهيونيّ ووقع لها أسرى عند العصابات الصهيونيّة، وعادت منظّمة الزوبعة إلى الظهور عشيّة الاحتلال الإسرائيلي للشريط الحدودي بين لبنان وفلسطين، وهنا بدأ التنسيقُ بينها وبين الجبهة الشعبيّة لتحرير فلسطين. ففي «عمليّة مسكفَعام» عامَ 1975 قبالة بلدة العديسة الجنوبيّة، شارك أحد كوادر الجبهة الشعبيّة في العمليّة التي استهدفت آليتين مجنزرتين للعدو، وأعلن في إثرها عن ولادة منظّمة الزوبعة في بيانٍ صدر في بيروت، ونشرتهَ جريدةُ «البناء» في صدرِ صفحتها الأولى. وكان التنسيق بين «الزوبعة» والجبهة الشعبيّة يشمل، إلى التزود بالسلاح والخبراء والاستطلاع والاسناد، التسهيلات اللوجستية والتنقلات، فقد كان أفراد الزوبعة يتجوّلون في جنوب لبنان بتصاريح، أو بطاقات خاصّة بالجبهة الشعبيّة، لاستخدامها عند المرور على بعض الحواجز الصديقة. وفي عام 1985 جرت عمليّة تبادل أسرى فيما سُمّيَ «بعمليّة الجليل»،

حيث أطلقت «إسرائيل» 1180 أسيرًا فلسطينيًا، من بينهم كوزو أوكاموتو أحد قياديي «الجيش الأحمر الياباني» وأحمد ياسين الذي أصبح الزعيم الروحي لحركة حماس، وعزمي منصور قائد عملية «جبهة الفداء القومي» التي جرت في الأغوار في فلسطين عام 1968، ويندرج إطلاق سراح الدكتور عزمي في إطار التنسيق بين الجبهة الشعبية (القيادة العامة) ومنظمة الزوبعة.

-4-

في مطلع حزيران 1976 وكانت القوات الشامية قد دخلت لبنان لإيقاف شلال الدم، فيما عُرف يومها بـ «الحرب الأهليّة»، وبناءً على موعد محدّد، اجتمعنا مجموعةً من الطلبة القوميين الاجتماعيين (خمسة وعشرون رفيقًا ورفيقة، وكلنا أعضاء في منظمة نسور الزوبعة، الناشئة حديثًا) في إحدى بلدات غربي بعلبك المعروفة بتأييدها للحزب القومي. وبعد أيام من الإعداد والتجهيز، انتقلت المجموعة في سيارات تاكسي إلى دمشق عن طريق المصنع- جديدة يابوس. كانت المعابر الحدودية المشتركة بين الشام ولبنان تعجّ، ليلًا ونهارًا، ذهابًا وإيابًا، بالحركة، حركة المسافرين بين البلدين الشقيقين، وكنا، كمجموعة، نتحاشى أن نلتقي بأحد المارين: يعرفنا أو نعرفه؛ لأننا كنّا حريصين على ألا يعرف أحد من العابرين وجهتنا وقد نجحنا في ذلك؛ لأنّنا كنا نخفي كثيرًا من ملامحنا الشخصيّة التي قد تكشفنا. بعد وصولنا إلى دمشق، انتقلنا مباشرةً إلى موقف السيارات المتّجهة إلى عمّان وتوزّعنا، أيضًا، في خمس سيارات وبلغناها بعد الظهر: كان النهار طويلًا في تلك الأيام، ما منحنا وقتًا أطول للحركة والتنقل والتجوال. في عمان، كان أحد الرفقاء من أصل فلسطينيٍّ (مقدسي) في انتظارنا، وبقينا في عمان أربعًا وعشرين ساعة استحصلنا خلالها على تصاريح مرور من السفارة اللبنانية.

في اليوم التالي لوصولنا إلى عمان، اتجهنا على متن خمس سيارات أجرة إلى بغداد عن طريق «التنف». هناك، كان ينتظرُنا أحدُ الأمنيين العراقيين وقادنا من بوابة خاصّة إلى الجهة العراقيّة من المركز الحدودي الشامي - العراقي، حيث كانت تنتظرنا سياراتٌ خاصةٌ تابعةٌ للحرس الرئاسي، وكانت وجهتنا بغداد، طبعًا، فوصلناها عند الغروب، وإذ بنا في باحة فيلا كبيرة في جنوبي بغداد مؤلّفة من ثلاث طبقات عرفنا فورًا أنها ستكون مقرّ إقامتنا للفترة المقرر أن نبقاها في بغداد. توزعنا على الطبقتين العليتين، الأولى والثانية، وكانت كل طبقة تضمّ عددًا من الغرف، فضلًا عن الطبقة السفلى التي هي عبارةٌ عن دار كبيرة واسعة.

في بغداد، استمرّت إقامتنا نحو الشهر، وكنا قد انقسمنا إلى مجموعتين: مجموعة تقنية تتدرّبُ على كيفية صناعة جوازات السفر، وأشكال «التزوير» كافةً، وكان أفرادُها عشرةَ رفقاء، معظمهم من النساء ممن يمتهنّ في حياتهنّ أعمالًا إداريّةً سواءً في مؤسساتٍ خاصة أو عامة. أما المجموعة الثانية، وكنتُ أحد أفرادها، فكانت وجهتها عدن، ... وإن طال السفر!

في بغداد، حلّ علينا الثامن من تموز، وهو يومُ اغتيال سعادة عام 1949، فأحيينا المناسبة في حفلٍ صغير دعونا إليه عددًا من مسؤولي الجبهة الشعبيّة وبعض الأصدقاء الأجانب العاملين في إطار الجبهة. وفي الذكرى الرابعة لعمليّة اللدّ (1972) قمنا بتزيين شوارع بغداد بصور المناضل الياباني كوزو أو كاموتو ورفقائه الذين استشهدوا في العملية، وفاجأتنا، ليلًا، ونحن في غمرة عملنا، دورية للأمن العراقي ولما عرف أفرادها حقيقة ما نفعل تمنّوا لنا النجاح وأكملوا طريقهم.

قبل السفر إلى عدن بيوم واحد، اشتريت دفترًا للرسم وأقلامًا ملوّنة؛ لأنّني كنت قد عزمت على أن أرسم وجه غادة السمان، الروائية السورية الكبيرة، وكنت قد احتفظت بكتابها «رحيل المرافئ القديمة» وحملته معي من بيروت إلى بغداد.

-5-

في ظهيرة يوم تموزي حار، ركبنا طائرةَ الخطوط الجوية العراقية إلى عدن، عاصمة جمهوريّة اليمن الديمقراطيّة الشعبيّة، وهبطت بنا الطائرةُ في القسم الأوّل من الرحلة في الكويت، حيث أمضينا فيها يومًا كاملًا. وفي الليل أخذنا الطائرة العراقيّة ووجهتنا عدن: السماء صافيّة والقمر رفيقنا الوحيد، في تلك الرحلة، يباغتنا من نافذة الطائرة المطلّة على جناحها الأيمن، يسترقُ النظر مدغدغًا أحلامنا! فجأةً وجدت نفسي أرسم وجه غادة وشعرها الأسود المسترسل على كتفها، نقلًا عن غلاف الكتاب الذي حملته معي من بيروت، استنفدت الورق وأقلام التلوين... واستسلمتُ لنوم عميقٍ لم أصحُ منه إلا في مطار عدن.

هناك، استقبلتنا مجموعةٌ أمنيّةٌ ورافقتنا في حافلة كبيرة إلى منطقة تدعى «الحلمة» في المحافظة الثالثة، جنوب شرق اليمن، وهي عبارةٌ عن تلٍ مرتفع يقوم عليه معسكرُ الجبهة الشعبية (الجناح الخارجي).

دخلنا المعسكر وكان الجناح المعدّ لنا جاهزًا. استقبلنا مسؤولُ المعسكر وهو شابٌ أربعيني، أسمر الوجه، يرافقه مسؤول منظمة الزوبعة، شاب في الخامسة والعشرين من عمره، وكنت أعرفه من أيام الجامعة في بيروت. رحّب بنا الرجلان وشرحا لنا طبيعة المهمة الموكلة إلينا وأعطيا توجيهاتهما وتمنيا لنا إقامةً لائقةً ومريحة.

في إحدى المرات، جاءتنا مجموعةٌ هولنديّةٌ تدعى سكند جون (2حزيران) واجتمعنا بها، وكنا مكلفين- منظمة الزوبعة- باستقبال القادمين الجدد وإعطائهم أسماء حركية، وكان من أفراد تلك المجموعة امرأةٌ جميلة، سمراء اللون، شعرها أسود وعيناها خضروان، فأعطيناها اسم «ليلى» تيمنًا بـ«ليلى» العامرية التي استفزّت بجمالها شعراء عصرها فراحوا يكتبون القصائد فيها وتركتهم يتيّمون بها. ولكن ليلى هذه فاجأتنا، بعد انتهاء مهمتها في عدن، أن نشرت رسمًا يشبه وجه «الوديع» وعرفنا، بعدها، أنه لم يكن للدكتور وديع حدّاد رسمًا أو صورة يُعرف بها فأخذت «ليلى» مهمة رسم وجهه وإشهاره على الملأ، كما قيل لنا.

في تلك الأثناء كانت «أم هاني» زوجة الدكتور و«هاني» ابنه يتفقدان مجموعتنا من حين إلى آخر، وكان هاني ابن الثانية عشرة ربيعًا يحب أن يمضي وقته بيننا، فلا أدري ما سرّ هذا الاستئناس بنا مجموعةً من بين عشرات المجموعات التي مرّت بمعسكر «الحلمة» في المحافظة الثالثة من اليمن الجنوبي. الأمرُ نفسه تكرّر مع مناضلة ربما كانت هي ليلى الأنصاري التي شاع اسمها، فيما بعد. لم نكن نعرف اسمها الحقيقي، وربما كانت هي التي قادت عملية خطف طائرة مقديشو، سنة 1977 واستشهد معها ثلاثة من منفذي العملية. فقد كانت ليلى، أو

أية امرأة أخرى قادت العملية إذا لم تكن هي نفسها، ترتاح عندنا ومعنا، كمنظمة زوبعة، بل كانت تهرب من رفيقها في الجبهة المدعو «جمال» وكان يلحق بها إلى جناحنا، غاضبًا متوتّرًا. كان «جمال» محاميًا، وكان غزاويًّا، وكان متيّمًا بـ«ليلى» الجبهة الشعبيّة، واستشهد في العمليّة إلى جانب «يوسف» ذي القامة القصيرة والروح المرحة، يوسف الذي كان يشرف على تدريبنا، كلّ صباح، على الحركات السويدية وكان يطلب مني، دائمًا، أن أتصدّر أوّل الصف، ودفعني لأن أطرب لسماع وردة الجزائرية التي كان يعشق صوتها.

في «اليمن الديمقراطي» كنت أسأل أيّ يمنيّ يمرّ بنا أو نلتقي به: «كيف الحال؟» ويجيبني «يمني!» ويا ما استذكرت كل الذين التقيت بهم وسألتهم هذا السؤال، وأنا أتابع جرائم الحرب الظالمة التي تقوها السعودية على اليمن.

أثناءَ إقامتنا في اليمن، هدّدت «إسرائيل» بمهاجمة المعسكر الذي نقيمُ فيه، وثمّ استنفارنا وبقينا خمسة عشر يومًا مستنفرين في الحقول، بعيدًا من المعسكر، ننتظر غارةً إسرائيليّة، ولكن شيئًا لم يحصل فقد هدّدت الصين والاتحاد السوفياتي بأشد العواقب إن أقدمت «إسرائيل» على مثل هذا العمل الجبان.

-6-

بعدَ انتهاء الدورة التي استمرّت، على غير عادتها، أشهرًا أُذِنَ لنا بالعودة، وفي الطريق من «الحلمة» إلى عدن كان معظمنا حزينًا كأنّه يغادرُ أهلًا وأحبّةً وصحبةً أوفياء! في مطار عدن، صعدنا، لأوّل مرّة، طائرةَ «اليمدا» اليمنية الديمقراطيّة المتوجّهة إلى بغداد، وكم كانت مفاجأتي كبيرةً عندما شاهدت أحدَ الرفقاء يشتري «كروز» دخان «دانهيل عريض» ويبدأ في التدخين بشراهة هو الذي، عندما مرّ بنا أحدُ المسؤولين عن المخيّم ليعرف من يدخّن من المتدربين، وقد حدّد سقف التدخين بـ ست سجائر للشخص الواحد، أجاب هذا الرفيق بأنه لا يدخّن وبالفعل لم يدخّن طيلة الدورة■

في حضرةِ الانطلاقة!

حسن حميد. كاتبٌ فلسطينيٌّ/ سوريّة

-1-

أعترفُ بأنّني ومنذُ مطلع حياتي الأدبيّةِ وددتُ أن أتقرّبَ من أيّ أديب، أو صحفيّ، أو فدائيّ، أو مثقف.. كان قريبًا من غسّان كنفاني؛ ذلك لأنّ عشقي لهذا الكائن النورانيّ كان أكبرَ من أن أحتملَهُ وأمشيَ به، أو أحتملَهُ وأفكرَ به، أو أحتملَهُ وأكتبَ نصوصي.

لقد قرأتُ له (رجال في الشمس) وأنا طالبٌ في السنوات الأولى من المدرسة المتوسّطة، وأردتُ أن أعرف حياةَ هؤلاء الرجال الذين هم في الشمس، لظني أنّهم يشبهونني، أنا ومن هم حولي في المخيّم، «لقد شوتنا الشمسُ في المخيّم حتى صرنا نتباهى بسمارنا الفلسطيني، كدت أقول سمارنا المخيّمي، وكأنها دمغة وطنيّةٌ جعلت أكتافنا أعرض، وأعناقنا أطول، وثقتنا بأنفسنا أعلى وأرحب؛ ذلك لأنّ المخيم خلو من الحدائق، والأشجار، والحيطان العالية، والظلال، وسنحتاج إلى وقت، ربما كان طويلا، حتى نفيء إلى ظلال الشهداء، الذين راحوا يعودون إلى المخيّم تباعًا مثل القطارات الطويلة ذات المهابة الفخيم».

-2-

أحببتُ غسّان كنفاني، ليس لأنّ أستاذ العربية حسن موسى، قصّ علينا شذرات من سيرته الذاتية باكيًا، فأفجعنا بكاؤه، وإنّما لأنّه قصّ علينا تفاصيل حادثة اغتياله بالعبوة الناسفة التي دمّرت سيارته، فقتلته وابنة أخته لميس الطالبة في المدرسة الثانوية في مدينة بيروت! يومذاك، لم أبكِ وحيدًا؛ لأنّ كلّ من هم في صفّي بكوا، حتى المستخدمة رشيدة أمّ عوف التي جاءَت بكأس الشاي للأستاذ بكتْ أيضًا، وقبل أن تخرج سألت بعفويّة: من هو الشهيد اليوم؟! فقال الأستاذ حسن موسى: غسّان كنفاني، فقالت وهي تستدير عائدةً حاملةً كأس الشاي: الله يرحمه!

حين قرأتُ (رجال في الشمس) حزنت؛ لأنّ الصفحات الأخيرة من الكتاب اختتمت بالموت أيضًا، ولكم كنّا نودّ لو أنّنا نصير طيورًا كي ننجو من الموت!

طبعًا، وفي طرواة عمري آنذاك، لم أعرف ما تريد الرواية قوله، ولم أعرف أهمية الكتابة، ولكن ما عرفته هو أنّ غسان كنفاني نجح في هزّ مشاعري، فرحتُ أطرق على شادر الخيمة، وأنا أقرأ الرواية، بدلًا من رجاله الذين لم يقرعوا الخزّان.

-3-

تقرّبتُ كثيرًا من الدكتور فيصل درّاج الناقد المخيف جماليًّا، ليس لأنّه (ونش عظيم)، أيّ رافعةٌ ثقافيّة وإبداعيّةٌ في النقد فحسب، وإنّما تقرّبت إليه لأنّه كان عاشقًا لأدب غسان كنفاني، وقارئًا مؤوّلًا لما استبطنته نصوصه، لهذا مضيتُ إليه، بكلّ وهرتي المخيمية، وبكل وعثي المخيمي أيضًا، قلتُ له: أنا أحبّ غسان كنفاني، فحدّثني عنه لأتذوق طعوم محبته! فضحك، وهزّ رأسه، ورحتُ أسأله

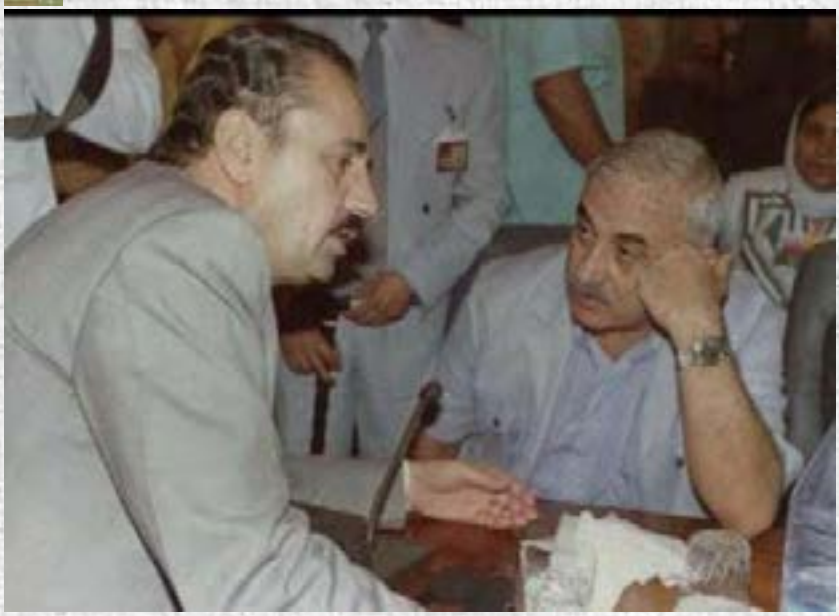

إن كان على صداقة معه؟ وأين التقاه؟ وهل رآه وهو يأكل ويشرب؟ وهل استمع لقراءاته القصصية؟ وأين تكمن قوة غسان كنفاني الفولاذية؟ أهي في قصصه أم في رواياته؟ طبعًا لم أجرؤ على حمل أسئلتي إلى أستاذي الدكتور فيصل درّاج إلا بعد أن أستأنست محبته لي. لقد سمعني أقرأ قصة قصيرة، في مركز الشهيدة حلوة زيدان في مخيم اليرموك، وكان إلى جوراه الغول النقدي والثقافي العظيم أيضًا يوسف سامي اليوسف، وكنّا يومذاك مجموعة من القصاصين الفلسطينيين، وكنت أصغرهم سنًا، وأشعثهم، وأقلهم زينة.

بعد أن سمعني، لم يسألني الدكتور درّاج، منذ متى أكتب؟! بل سألني إن كنت طالبًا في معهد الفنون المسرحية؟!

أحببت د. فيصل درّاج، وسأبقى، لأنّه علّمني كيف أقرأ النص الأدبي، وكيف أحبّ غسان كنفاني أكثر، وكيف أكتشف جماليته في كلّ قراءة من جهة، وأحببته أكثر حين أخذني لأعمل في مجلّة الهدف، عرين غسان كنفاني، من جهة ثانية، وبمحبة د. فيصل درّاج عبرت إلى حبّ الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين أكثر فأكثر!

-4-

في مجلة الهدف، تعرّفت إلى صابر محيي الدين الذي أثّر في حياتي كثيرًا بعدما اكتشفت صدقه، ونبله، وكبرياءه الفلسطيني، وثقافته العالية، وصفات الأبوة الوطنيّة التي تحلّى بها وهو لم يزل شابًّا!

أذكر صابر محيي الدين هنا، في موقفين اثنين، أوّلهما: أنّه هو من أخذني إلى الحكيم، ومن دون أن يعلمني. قال لي، وهو يأخذ كفي حشو كفّه، أترافقني في هذا المشوار، فقلت له: معك أقطع نهر الشريعة. قال: تعال! ورحنا نمشي، وبيوت دمشق الجميلة، وأشجارها، وظلالها، وشرفاتها، والثياب النظيفة المعلّقة على الحبال تبارينا، إلى أن وصلنا! قال لي: تعال، الحكيم يريد أن يراك! فأسقط في يدي! وكدت أغيب عن الوعي. فأيّ مفاجأة هذه، وأيّ خبر؟! وحمدت الله، حين دخلنا وعرفنا أنّ الحكيم لديه ضيوف. وجاء الشاي، وأنا في حيرة من أمري، فشربت وأنا أدعو الله أن ينقذني، أيّ أن يبقى الضيوف عند الحكيم أيامًا أو شهورًا كي أنجو من لقاء الفجأة هذا، مع أنني كنت على شوق لرؤية هذا الرجل العظيم الذي يعرف غسان كنفاني!

فأنا على لهفة، ومنذ زمن بعيد، لرؤية الحكيم. لكنّني ما كنت مستعدًّا، للقاء هذا الرجل الأسطوري، خفت أن أصاب بالخرس أمامه، ولم يطل بي الوقت حتى خرج الضيوف، واحدًا واحدًا، ورأيتُ الحكيم يودّعهم عند الباب مبتسمًا، يا إلهي، أيّ رجل هذا وهو بلباس الفوتيك، ونادى صابر، وناداني وصابر ناداني: هيّا، ودخلنا! وأيّ دخول عجيب هو هذا! دخلت على ساقين من قصب، ومن المؤكّد، أنني دخلت بوجه شاحب، وعينين زائغتين، وشفتين راجفتين؛ لأنّني ما كنتُ أعرف من يدفعني نحوه، وقد صرت في وقفتي أمامه، عينًا واحدةً تريد رؤيته، سمعتُ الرفيق صابر يقول للحكيم: هذا حسن حميد صاحب قصة جندي إسرائيلي في يوم إجازة! فابتسم الحكيم، فشعّ ضوء، وداخلتني طمأنينة ما عهدتها في نفسي، وانحنيتُ على يده، حين أخذ كفي في كفّه لأقبّلها، فأخذني هو إلى صدره، فقبّلتّ منه ما وصلت إليه شفتاي، قال: توهّمتُ أنك من داخل الوطن؛ لأنّ تفاصيل المكان لديك دقيقةٌ جدًّا، والوصف رائع، فسألتُ صابر عنك اليوم. فقال: لا، إنّه معنا في المجلّة، ويعيش في مخيّم جرمانا! فقلت له: دعني أرَه.

يا إلهي، أيّ زيارة هذه؟ وأيّ رجل شرّفني بمقابلته؟ وأيّ خوف زايلني؟ وأيّ ثناء ومباركة نالتهما قصتي المجنونة تلك؟ وأيّ وداع أبوي شملني به الحكيم يومذاك؟!

أجل، حين خرجتُ، حسّست على صدري مرّات، لأتفقّد دفق عشقي للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين!

-5-

وحين رحل صابر محيي الدين، وقد صارت محبتي له غابة، بكيتُ وشعرتُ بأنني أفقد جزءًا من روحي، وحين رحل الحكيم بكيتُ وشعرتُ بأنني بلدة أصابها القحط، أو مدينة خرّبها زلزال، وحين جدّد الدكتور فيصل دراج، منفاه، بكيتُ وشعرتُ بيتمي الأدبي والثقافي، شعرتُ بأنني فقدت الجهات، ضيّعتها، وأنّ غيبوبةً، لا أدري مصدرها، راحت تلفّني بين حين وآخر، لقد تغيّرتُ، وشعرتُ بهذا التغيير، لكنني لم أشعر، ولو للحظة واحدة، أنني خسرت شيئًا من حبّي وعشقي للجبهة الشعبية؛ لأنّني ظللتُ أمشي إلى الأمام، فتعرّفت إلى رفاق غسان كنفاني، تعرّفتُ إلى أبو أحمد فؤاد، الرجل الصلد، العذب، الثبت، المثقّف، المحتشد بالتواضع والأبوة والفراسة، وإلى ليلى خالد التي ما قبّلت يداً لها وذكرتُ اسمها إلا باكياً، لأنها أكثر من مناضلة، وأكثر من بلدة، وأحنّ من أم، وتعرفتُ إلى أبو علي حسن الفدائي المثقف المقدود من الإخلاص، والمهابة، وعشق البلاد العزيزة، وتعرفتُ إلى د. ماهر الطاهر مرآة الصدق والحضور الفلسطيني الجليل، وتعرفتُ إلى أسرى الجبهة ومثقفيها الرائعين المؤمنين بأنّ فلسطين عائدة لأهلها قبل غياب النهار الفلسطيني هذا.

-6-

بلى، لا ألومُ نفسي وهي تبوح في ذكرى الانطلاقة، فالحبّ ما كان في يوم من الأيام، حالة ضعف، أو انحناء، أو التواء، الحبّ أشبه بشجرة الصندل التي حين تُجرح تفوح بالرائحة الذكية التي ننشد!

الجبهةُ الشعبيّة: فصيلٌ أم فكر؟

وليد عبد الرحيم. كاتبٌ ومخرجٌ سينمائيٌّ فلسطينيٌّ/ سوريّة

ذلك اليساريُّ الإيطاليّ، الكهلُ المناصرُ لكلّ أخطاء الفلسطينيّين قبلَ صواباتهم، قال لي منذ أكثرَ من ربع قرن إنّ أهميّة اليسار ليست في ميزانيّته أو عدد أعضائه ومؤيّديه، وإنّما في لبّ الفكرة ذاتها، كان ذلك في روما منتصف التسعينات، في ذلك الوقت الذي كانت أذرع الصهيونيّة تهاجمُ حسابات وأعضاء الجبهة الشعبيّة في مختلف بنوك العالم، تلك الحسابات التي تُفتح بأسماء أشخاص من خارج الملعب العلني تفاديًا لمفاعيل تهم الإرهاب الهادفة إلى نزع صفة حركة التحرّر عن الثورة الفلسطينيّة عمومًا وتكريس مصطلحٍ بديلٍ يسمّيها: «التنظيمات الإرهابيّة».

بعدها بأكثرَ من عام، زار» ماركو» دمشق سائحًا أوروبيًّا ليس إلا، بعد أن نبش معروضات سوق خان الخليليّ في القاهرة، بدوري استقبلته في دمشق وأحضرته إلى مخيّم اليرموك باعتباره سائحًا أوروبيًّا جاء ليطبع في ذاكرته الصور التي تصادفه أو تلك التي يبحثُ عنها لالتقاطها بناءً على ذاكرة سابقة رسختها كلّ من الصحف اليساريّة والإمبرياليّة الأوروبيّة عن اللاجئين ومساكنهم، وكذا حكايات الفلسطينيين الشفهيّة التي يسردها فلسطينيّون قاطنون في القارة العجوز بطريقة أكثرَ حريّة ووضوحًا، وبمفردات المظلوميّة التي تبتعد غالبًا عن الخطب التي تسمعها آذان اللاجئين من أفواه القادة السياسيين المحترمين وغير المحترمين في مهرجانات المخيمات.

كان يدوّن مشاهداته على دفتر صغير فريد في لون غلافه وشكله وحجمه، يستمع إلى نبض عيون أولئك المعلقة صورهم على الجدران، بعضها كان قد مضى عليه زمنٌ فقضم المطرُ أجزاءً من الملصقات، وتكفل الغبار بالباقي.

ماركو ما انفكّ يسأل من هذا؟ وأين قتل؟ ومتى؟ وكيف؟

على خزّان الكهرباء الأصفر الواقف على شارع اليرموك عندَ التقاطع مع شارع المدارس كانت صورة كبيرة لرجل مسن بوجه شاب، يستند إلى عكازه بوقار فريدٍ من نوعه وملامح عبقرية، بادرني ماركو: وهذا أيضًا قام بعمليّة فدائيّة؟!

أجبته: لا يا رجل، هذا جورج حبش

قال: القائد القومي اليميني الشهير، لقد خلته أكثرَ شبابًا ودون عكاز!

قلت: لا يا رجل، بل هو مناضلٌ يساريٌّ علمانيٌّ يقود الجبهة الشعبيّة، فلم تصفه بأنه يميني؟!

أجاب ماركو: بأنّه سمع ذلك مرارًا من فلسطينيين يساريين كان قد التقاهم في محافل «الاشتراكيّة الدولية» التي ينضمُ إلى ركبها حزب العمل «الإسرائيلي»، وأضاف: على العموم لا تنزعج من وصفي، فبالنسبة لي هذه ليست شتيمة، فأنا أحترمُ الرجل الذي قرأت عنه بعض المقالات كما أحترم عرفات أيضًا الذي أرى أن وطنيته المتسرعة أوقعته مؤخرًا في شرك خبث اليهود الذين أعرفهم جيّدًا، فحتى يساريوهم يصبحون متدينين عنصريين عندما يتعلق الأمر بخرافات التوراة وبقاء الهيمنة.

أجبته: بأنّ هذه إحدى فلسفات وأفكار حبش والشعبية، فدوّنها في دفتره كملاحظة ينبغي له التأكد منها أكثر!

كانت الجبهة الشعبيّة تُصدرُ عبرَ مؤسّسة الهدف مجلّة باللغة الإنكليزية«d.p» تعني «فلسطين الديمقراطية»، وقد خُصصت لغير العرب على ما يبدو، فقرأ كل ما أتيح له من أعدادها وحمل بعضها معه لاحقًا إلى نابولي، طلب مني بعدها تأمين لقاء له مع الحكيم، حاولتُ لكن

ذلك تعذر، فالتقى ذلك الرجل القوي الجذري، ذا الشاربين المميزين أبا علي مصطفى الذي أضحى شهيدًا بعدها بسنوات قليلة.

من أيِّن أتى هذا الرجل بكل هذه الشجاعة وذاك الوقار؟

أجبته: من قوة الفكرة!

بعد قراءة مفرطة في موضوعيتها، خرج ماركو بنتيجة مفادها أن الجبهة الشعبية ليست فصيلاً ثورياً بقدر ما يمكن وصفها على أنها «فكرة»، وبذلك التقط ماركو الحلقة الأساسية المؤسسة للحالة الجبهوية، بدوري اعتمدتُها منهجياً، ومازلت...

بدأت» الشعبية» نظرياً ثم عملياً كفكرة مزجت بين الوطني- القومي كضرورة تاريخية ومستقبلية للتخلص من الأثر الرجعي للاستعمار والاحتلال وواقع التجزئة المريض، وبين النهج اليساري العلماني الذي أدرك بأن الصراع مع الصهيونية واحتلال عصاباتها لفلسطين التي يحاول الغرب والصهيونية ومعظم الأنظمة العربية محوها عن خارطة التاريخ والجغرافيا، سيكون صراعاً طويلاً وقاسياً قومياً وطبقياً، وهو لا يمكن أن يكونَ صراعاً دينياً، بل إن تحويل الصراع إلى شكل ومفهوم ديني هو مأرب صهيوني دائم، فهو يمسح العنوان القومي والوطني والإنساني والقانوني ويحول فلسطين وقضيتها إلى مجرد مبانٍ يمكن تقاسمها -مساجد وكنائس وأديرة ومقابر...

عقب ترهل الفكرة وتشتتها داخل» حركة القوميين العرب» واندلاع الخلافات النظرية متعددة العناوين، لم يعد أمام الجبهة الشعبية سوى الانطلاق، فقرر العقل المتنور الذي يقوده جورج حبش مع باقة من خيرة المناضلين والمثقفين الأشداء القيام بتغييرات جذرية، كان ذلك التوجه قد بدأ منذ سنوات، بخاصة بعد قيام منظمة التحرير الفلسطينية التي صاغت الهوية الوطنية ببراعة نادرة، وسطع نجم الميثاق القومي- الوطني... وما إن كانت نكبة فلسطين الثانية عام 1967 حتى بات الجهد أكثر تسارعاً بخصوص لحظة إطلاق الجبهة الشعبية.

أهم ما في التجربة الغنية هذه كان إدراك أسس وفحوى الاتجاهات والوقائع والتوجهات والحلم ككل لا ينفصل، مما أنتج فكرةً كليةً، فامتزجت الثقافة بالنظرية والعمل العسكري الساطع بالهدف المدروس، وكان لا بد من تحضير الكادر بسكب البنية المتينة في تكوينه لا في حلقات الدبكة، والأهم مما تم إنتاجه هو توصيف العدو والصديق، كما وبالتالي سطوع نهج الرفض لشتى أنواع التذبذب والتلاشي والخضوع والاستسلام، كانت هذه الأسئلة بحد ذاتها قوة فهم إبداعي طال جوانب وتفاصيل القضية المختلفة، وما حول ذلك أيضاً، وأشرق مزج العقل المتنور بين التنظير والعمل الكفاحي على الأرض، لهذا كانت الشعبية كتلة ثورية مخيفة للأمريكان والصهاينة وتوابعهما من الأنظمة العميلة، فحوربت بشتى الأشكال من تضييق واعتقالات، وتم تتويج ذلك بالانشقاقات المفتعلة والمدعومة الممولة من قبل أنظمة تحمل من الشبهات أكثر مما تحمله من شرعية.

أهم ما حافظت عليه الشعبية هو قوة الفكرة داخل الكل الوطني، فكانت إنْ هي قاتلت تقاتل فقط من أجل فلسطين وشعبها، وإن قامت بجهود إعلامية فذلك من أجل القضية واللاجئين والأرض، وإن اختلفت أو اتفقت مع بقية التيارات الوطنية حافظت على دائرة الوحدة الوطنية، وحتى الخلاف الداخلي بخصوص توقيت عمليات الجهاز الذي يقوده العظيم وديع حداد، فقد كانت من أجل المصلحة الوطنية الوحدوية ودرء عدة أخطار قادمة، ولذلك أيضاً رفضت بحزم ووضوح كل أنواع الانشقاقات مهما كانت عناوينها لإدراكها بأن أي انشقاق لا يمكن إلا أن يُضعف الكل الوطني، وبالتالي هي تخدم العدو ولهذا صرخ الحكيم عالياً عام 1983 صرخته الشجاعة من قلب دمشق بكل وضوح» :كل انشقاق هو خيانة وطنية».

قاتلت الشعبية إلى جانب كل فصائل المنظمة مساهمة في صواباتها وفي أخطائها، لكنها كانت إلى حد كبير موطن احترام من قبل الكل الفلسطيني والعربي والعالمي حتى من قبل أولئك الذين يخالفونها منهجيًّا لأسباب مختلفة، ولم تمنعها خلافاتها الجزئية والكلية مع حركة فتح التي شكلت وإياها بؤرة ونواة الثورة والمنظمة من الاستمرار في لغة وفلسفة الوحدة الوطنية، على الرغم من خروجها لمرات عدّة من اللجنة التنفيذية للمنظمة احتجاجاً على تصرفات وتحركات سياسية لا توافقها فكريًّا وسياسيًّا.

تسطعُ الآن فكرةٌ مهمّةٌ ضمن هذا السياق، مفادها أن خطر الترهل ثم التلاشي على كل من فتح والشعبية في آن معاً ليس المال أوعدد الأعضاء أو... بل في قطيعتهما الحالية بعد ميوعة الفكرة، فلم ينهض الفلسطينيون بثورتهم إلا على يد التنوع الفصائلي داخل المنظمة، والشعبية وفتح هما عماد ذلك التنوع المميز في الحالة الوطنية، من هنا كان قد برز منذ البداية لدى الشعبية منهج «وحدة وصراع».

حال الشعبية اليوم كما الفصائل والمنظمة، ليس على ما يرام، لكن خطر التلاشي غير قائم فعليا، لأن الفكرة الأساس ما زالت ومع كل شوائبها صائبة، ويمكن القول: إن الخطر على الجبهة الشعبية ليس في تقلص عدد أعضائها، أو قوتها المالية أو علاقاتها الدولية والإقليمية، بل هو يتمثل في صورتها المطبوعة في ذهن ونبض الشارع كحالة مميزة خصوصية واستثنائية، يتمثل الموت السريري في تلاشي الفكرة أو اختراقها من قبل بعض التيارات التي لا تمت بصلة لفكرتها العلمانية الأساسية، الفكرة الفدائية المقاتلة، أي في تلك الراديكالية الإيجابية التي تفهم العلاقة بين الوطني واليساري والعلماني والقومي، مع التركيز على فوهة البندقية النظيفة التي تتوجه فقط نحو العدو، تلك البندقية ذات السبطانة التي لا يصحُّ أن تجدها باردة أبداً.

لا يمكن لهذا الفكر- الفصيل إلا أن يكون هو الفكرة، قبل الجسم والهيكليات، لا يليق بالجبهة الشعبية إلا أن تكون تحت عنوان: الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين ولا شيء آخر، هذا ما قالته النظرية الأساسية- الدينامو العجيب الذي ينتشل القوة من قلب غبار الضعف، من هنا فحياة الشعبية في الفكرة - النظرية ذاتها لا في كونها حزبًا أو فصيلاً وإن كان ذلك غير منفصل عن بعضه شكلانيًّا.

إنّ الموقد الأساسي لنار الشعبيّة ليس المحلّي أو الإقليميّ، نار الشعبيّة عالميّة ويجب أن تتقد كما اتّقدت في ذي قبل، ولا يقولنَّ أحد بأن الظروف الإقليميّة والدوليّة قد تسمح أو لا تسمح، فالظروف العالمية والإقليميّة الآن ذاهبة نحو تغيير كبير، ربما سوف يشابه الوضع مع نهايّة الحرب العالميّة الثانية التي سمحت بإقامة كيان مسخ على أرض الأبدية، والكيان يتلاشى منّ داخله تدريجيًّا وإن كان ببطء شديد، وعلى الفلسطينيين اعتماد التحديث الدائم، كما أنه وجب التذكير بأن لحظة الانطلاق عام 1967 لم تكن قد تمّت في فضاء أفضل...

عاشت الذكرى، وطوبى للصادقين ■

الجبهةُ الشعبيّةُ لتحرير فلسطين والمسألةُ القوميّة

محمد أبو شريفة. كاتبٌ سياسيٌّ فلسطينيّ/ سورية

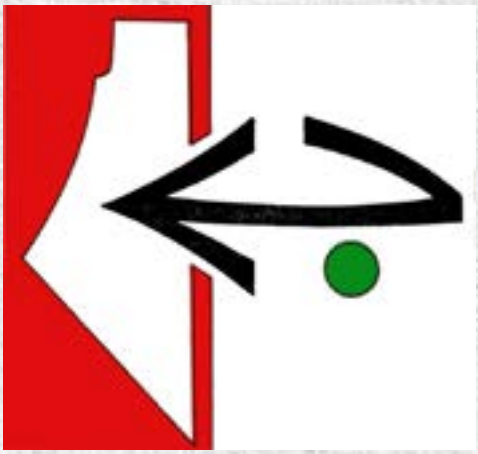

منذُ أنّ حلّتِ النكبةُ عام 1948، وحتّى الوقت الحالي كانت ولا تزالُ القضيّةُ الفلسطينيّةُ مفتاحًا لفهم وتحليل القضايا الكبرى للعالم العربي، لهذا نشأتْ إرهاصاتُ تشكيل حركة القوميّين العرب عام 1949، وصولًا إلى عقد مؤتمرها الأوّل منتصف الخمسينات؛ بهدف بناء مجتمع عربيّ نهضويٍّ قادر على محو حدود التجزئة التي فرضها الاستعمارُ وإقامة دولةِ الوحدةِ العربيّة المنشودة وقواها القادرة على تحرير فلسطين.

وبين شعار الوحدة طريق فلسطين أو فلسطين طريق الوحدة، فإنّ كلا الشعارين يلتقيان في فلسطين، لهذا استمرّت القوى الوحدويّة في التعبير عن نفسها، لتنخرط بعد هزيمة حزيران/يونيو1967 في بوتقة واحدة عبّرت عن نفسها في الجبهةُ الشعبيّة لتحرير فلسطين. صحيحٌ أنّ قيادتها التاريخيّة بمعظمها كانت من الفلسطينيين، إلا أنّها اعتمدت بشكل أو بآخرَ على التيّارات القوميّة العربيّةً في مختلف البلدان أمدّت واستمدّت منها القوّة، فلولا وجود هذه القيادة التاريخيّة لكادت أن تنقطع الصلة بفلسطين. والناظر للأحداث منذ نشوء حركة القوميّين العرب إلى الآن يرى بوضوح أنّ الأحداث المحليّة في عموم البلدان العربيّة وإن كانت ذا طابع وطنيٍّ أو إقليميٍّ إلا أنّ فلسطين حاضرةٌ في أجندتها، وجموع المتظاهرين الذين خرجوا في مختلف العواصم العربيّةٍ تنديدًا أو تأييدًا كلّها جاءت منسجمة مع وجود القيادة والكادر القومي. وفي المحصلة الأخيرة، فإنّ الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين هي الوريثُ الشرعي لحركة القوميين العرب وما حملته من رؤى ومبادئ طيلة الـ 55 عامًا على نشأتها، أثبتت الوقائع صحتها بأن الأمة العربية لا يمكن لها أن تنهض دون مواجهة الاستعمار والنظم الرجعية والتجزئة والاحتلال، فكل تلك العناوين مرتبطة ببعضها البعض.

وأثبتت الجبهةُ أيضًا أن «القوميّة» هي امتدادٌ طبيعيٌّ للحياة وهي ثقافةٌ عامّةٌ لها جذورُها الثقافيّةُ والتاريخيّةُ والجغرافيّة، بعيدًا عن الإيديولوجية وترف الاختيار، فالأوجاع والمآسي المتنقلة عبر كل تلك العقود هي وليدة تلك العناوين السابقة، لهذا فإنّ الخطاب الوطني للجبهة الشعبيّة لا يمكن له أن ينفصل عن الخطاب القومي؛ لأنّ حريّة فلسطين هي حريةُ كلّ العرب. ولا يوجدُ تعارضٌ أو تناقضٌ نظريٌّ وعمليٌّ بين الانتماءين وهذا لا يعني بالضرورة أن القوميّة العربيّة اندثرت في بقية البلدان، بل على العكس، فإنّ الشعور القوميّ ما زال حاضرًا وممثلًا في وجدان العرب ومؤطّرًا في تيارات فكريّة على امتداد الساحة العربية. صحيح أنّ تلك التيارات تعاني لحظات الانكسار، لكنها بقيت اللغة الجامعة التي تمثّل الوعي الجمعي للأمة العربيّة، بعيدًا عن لحظة التسييس التي لها إشكالياتها الخاصة.

لقد أدّت الوقائعُ التي تمخضت عن هزيمة حزيران 1967 للشروع في عمليّة مراجعة فكريّة وسياسيّة وتنظيميّة لدى المستوى القيادي في حركة القوميين العرب ودفعت بهم للبحث في تطوير أساليب العمل الوطني، ورأى البعض أنّ الهزيمةَ وقعت تحت مظلّة وشعار «الانتماء القومي» الذي غيّبَ الشعب الفلسطيني عن الميدان، ولذلك كان الردُّ الطبيعيّ على الهزيمة العربية، إتاحة الحيّز لإنطلاق مشروع وطنيّ فلسطينيٍّ مستقل يتسلّم زمام قيادته الشعب الفلسطيني وحدهم. والبعض الآخر رأى أن الهزيمة كشفت نوايا طبقيّة عربيّة لها مصلحةٌ بإطلاق مشاريع تسويّة الصراع مع كيان الاحتلال، حيث ثبتَ بالملموس أن هناك أنظمة تمثّل مصالحَ مجموعات وطبقات عربيّة مرتبطة بالإمبرياليّة الأميركيّة المتحالفة عضويًّا مع إسرائيل، ولذلك فإنّ الصراع ضد الاحتلال الإسرائيلي بحكم واقع الحال هو صراعٌ ضد الأنظمة الرجعيّة العربيّة وضد الطبقات البرجوازيّة - الكومبرادورية - العربية. ومن ثمّ تتضحُ الرؤية، بأنّ أصحاب المصلحة الحقيقية في خوض ذلك الصراع والاستمرار فيه هم الطبقات الكادحة من العمال والفلاحين وعموم الشغيلة المتضررة مصالحهم من تحالف الإمبريالية والرجعية وإسرائيل.

وفي أجواء هذا السياق التاريخي تكوّن تجمّعٌ جبهويٌّ عريضٌ لعدد من التنظيمات والقوى والشخصياتٌ الفلسطينية الملتزمة بالكفاح المسلح والحرب الشعبية وأعلن عن قيامها الدكتور جورج حبش في البيان التأسيسي 1967/12/11، وكان التجمع عند انطلاقته يتبنى شعار «العودة»، فكان أوّل تنظيم فلسطينيّ ثوريٍّ مسلّح في الثورة الفلسطينية المعاصرة، ذو منبتٍ قوميٍّ يؤمنُ إيمانًا قاطعًا بأهميّة البعدً القومي للصراع مع العدو الصهيوني وموائمته مع الدور الفلسطيني الخاص بعد أن كانت حركة القوميين العرب قبل ذلك تعتمد على البعد القومي، دون مراعاة للدور الفلسطيني الخاص. ولكن بعد مدة من الزمن بدأت تظهر تباينات وخلافات فكريّة وسياسيّة أخذ فيها مفهوم «الانتماء» مكانًا بارزًا،

حينها حسم كلٌّ فريق موقفَهُ واتّجه إلى مبتغاه وانتهجت الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين بقيادة الدكتور جورج حبش منهج الحزب الثوري اليساري متسلحًا بالنظرية الماركسيّة-اللينينية، وكما كان للدكتور حبش دورٌ رئيسيٌّ في تأسيس حركة القوميين العرب كان له أيضًا دورٌ رئيسيٌّ في تأسيس الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين. وخلال سنوات المسيرة الكفاحية والسياسية اتّسمت تجربة الجبهة الشعبية بالكثير من المناقب والإيجابيات وكذلك بالثغرات والشوائب. فالمحصلة وبعد مرور 55 عام من الانطلاقة نستطيع القول: إن ثمة مآخذ وملاحظات شابت المسيرة على الرغم من كل التضحيات الكبيرة التي قدمتها الجبهة الشعبية على طريق الحرية والاستقلال، وبرز دور الجبهة الشعبية نموذجًا من بين الفصائل القليلة التي اتّسمت قيادتها باستمرار النضال من أجل دعم وتعزيز العوامل الإيجابية بالثورة الفلسطينية ومحاربة العوامل السلبية، ومن الممكن تحديد دور الجبهة الشعبية الإيجابي عبر محطات أهمّها: عدم ارتكابها أخطاء وتجاوزات بمستوى وحجم أحزاب وقوى فلسطينية أخرى، بل كانت وفقًا للمراقبين الأقل نصيبًا من تلك الأخطاء. كما أن منطق تحالفاتها يخضع بالمطلق لتوجه الجبهة الأساسي ضد قوى الإمبرياليّة الأميركيّة والرجعيّة العربيّة، وهذا لم يكن الحال بالنسبة لبعض القوى الفلسطينية. ويسجّل لها الدور الرئيسيّ في حسم الخيارات وعدم الانجرار خلف الممارسات الخاطئة التي اعترت المشهد الفلسطيني.

لقد حقّق النضالُ الفلسطيني المعاصر إنجازات مهمّة عزّزت من نجاحات منظمةً التحرير الفلسطينية في تكريس مكانتها في العالم وتمثيل شعب يخوض معركة التحرير الوطني. لكن مُمارسات حركة فتح بالسيطرة على قيادة المنظمة، أدّى الى فكّ ارتباط القضية الفلسطينية بالقضية القومية وحصول تلك القيادة على التحكم بآلية القرارات وتقديم التنازلات، وهذا ما نتج عنه في نهاية المطاف اتفاق اوسلو والاعتراف بالكيان الصهيوني، وتصدّت الجبهة الشعبية لتلك الممارسات خلال العقود الماضية وأضحت أشد المعارضين لنهج القيادة غير المسؤول في منظمة التحرير الفلسطينية ومن أشد المطالبين بإعادة بناء المنظمة على أسس ديمقراطيّة. ولكن كان تأثيرها محدودًا في إحداثِ تغيير كبير في الساحة الفلسطينيّة؛ بسببً عواملَ عديدة أهمُّها الانشقاقاتُ التي حصلت في السنوات الأولى من التأسيس، حيث أضعفت من تأثيرها ونفوذها بين الناس وأيضًا الالتزام بالإيديولوجية الماركسيّة - اللينينيّة أسهم في تأطير الجبهة، ومن ثمَّ الحدّ من تطوّرها مما خلق إرباكات منهجيّة، حالت بينها وبين قدرتها على قيادة الحركة الوطنية الفلسطينية. ولم تقبل الجبهة الشعبية بالجمود والتعنت عندما تحوّلت في الاتجاه الأيديولوجي، بل سعت دائمًا إلى وضع الأمور في نصابها وترشيد الأيديولوجية وتطويرها وإخضاعها للممارسة العملية والقراءة النقدية البناءة في اتجاه استخدامها منهجًا جدليًا لدراسة الواقع بأسلوب علمي، وهذا مرده إلى صفتين ميزتا الجبهة الشعبية، الأولى: أنها لم تكن من الأحزاب التي تقبل بالنظرة الايديولوجية الضيقة، فهي في تركيبتها وبنيتها الفكرية تمتلك حس النقد والمتابعة والبحث القادر على التعاطي مع المستجدات ومراجعة الأفكار القديمة بشكل مستمرّ. والصفة الثانية: أنّها تعرضً أفكارها وآرائها وتدلي بقناعاتها، نتيجة الدروس التي تستخلصها من الأحداث الواقعيّة.

في كلّ المحطات التي مرّت بها الجبهة الشعبيّة ومؤسّسيها التاريخيين، بدى واضحًا التطور الفكري الذي تراكم عبر تأثير محطّات مهمّة كحقبة الانفصال 1961، هزيمةً حزيران 1967، حرب الاستنزاف 1973، كامب ديفيد 1978، اجتياح لبنان 1982، انتفاضة الحجارة 1987، حرب الخليج 1991، أوسلو 1993، تنحي «الحكيم» عن قيادة الجبهة الشعبية 2000، اغتيال الأمين العام أبوعلي مصطفى 2001 واعتقال الأمين العام أحمد سعدات من العام 2006 وحتى اللحظة. ومن الأهمية الإدراك بأن قدرة الجبهة الشعبية على استخلاص الدروس والعبر السليمة من تلك الأحداث يعود إلى ترفعها عن مواقع ذو أبعاد مصلحية فئوية ذاتية، تتعارض مع استخلاص الدروس الموضوعية من الأحداث، وتاليا فإن التطور قد أسهم في تصحيح نظرة الجبهة حول أزمة حركة التحرر العربي وفي فهم الدور المركزي للنضال من أجل الديمقراطية.

وعند تنحي جورج حبش عن قيادة الجبهة أعلن عن عدّة مهمّات سيتفرّغُ لها من بينها العودة إلى العمل العربي، أي القوميّ وقام بتأسيس مركز العد العربي للدراسات الذي تحدّدت مهامه في البحث في القضايا الاستراتيجيّة العربيّة وفي القلب منها القضيّة الفلسطينيّة. وصرّح حينها أنّ المركز سيهتمُّ بثلاث قضايا الأولى الديمقراطيّة في كل جوانبها، والقضية الثانية الوحدة العربيّة وكيف يجب دراستها بأسلوب جديد يبتعدُ عن العواطف ويراعي خصوصياتُ البلدان العربيّة المختلفة ويكرّس أسلوب الوحدة التدريجي، بحيث تقومُ الممارسةُ الديمقراطيّة في ضبط السير نحو الوحدة. والثالثة تتعلّقُ بضرورة دراسة الصهيونيّة بأسلوبٍ بعيدٍ عن النظرة الأحاديّة.

نستطيعُ أن نستنتج من مضمون هذه القضايا الثلاث على أنها النواة الحقيقية لتجديد المشروع القومي العربي على أساس ديمقراطيّ، يعتمد على الأسلوب العلميّ طريقةً ومنهجًا. ومن المهمّ ملاحظة أن السير في هذا الاتجاه لم يكن فقط تعبيرًا عن تجربة النضال الفلسطيني كما تجسّدت في الجبهة الشعبية، ولكن يمثّل إلى مستوى بعيد تجربة النضال الفلسطيني بشكل عام، فإذا استخلصنا تجربة الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين والمسألة القوميّة، نرى في ذلك التطوّر معادلة واضحة، تكمن سيرورتها في البدايات بالالتزام القومي، ومن ثم تبني النهج الثوري اليساري العلمي، وتاليًا الطموح نحو القوميّة العربيّة الديمقراطيّة.

وهكذا نرى أنّ القضايا الفكريّة السياسيّة التي كانت وما زالت محور اهتمام الجبهة الشعبيّة هي القضايا التي ستشكّل محورَ اهتمام المناضلين على امتداد العالم العربي، ومن ثمّ فإنّ الجبهة الشعبيّة لتحرير فلسطين، بحكم طبيعة الأمر الواقع، تجمّع في بنيانها تجربة حركة القوميين العرب وتجربة أحزاب وحركات التحرر العربية ومختلف ألوان تجربة نضال الشعب الفلسطيني.

والسؤال اليوم بعد مرور كلّ تلك العقود: هل تستطيعُ الجبهةُ الشعبيّةُ النهوضَ بالمشروع القومي العربي من جديد؟ وهل تمتلكُ القدرةَ والإمكانيّة؟ هل استطاعت تقديمَ مقاربة جديدة تلحظُ كلّ المتغيرات الثقافية والحياتيةً التي حدثت؟

كل تلك الاسئلة مجتمعةً تفرضُ على قيادة الجبهة الحاملة لهذا الإرث الكبير: أن تكون أمام هذا التحدي، بحيث تستطيع أن تقدّم إجاباتٍ عمليّةً وموضوعيّة■

صعودُ اليمينِ المتطرّفِ في إسرائيل:

في نشأةِ «الصهيونيّةِ الدينيّة» وتحوّلاتها وتأثيرات فوزها الانتخابيّ!

م. تيسير محيسن. باحثٌ وكاتبٌ سياسيٌّ/ فلسطين

طبقًا لمعظم التحليلات، عكست انتخاباتُ الكنيست الرابعة والعشرين انزياحًا واضحًا للمجتمع الإسرائيليّ تجاهَ أقصى اليمين. حقّقت الأحزابُ الدينيّة إنجازًا تاريخيًّا؛ حيث تمكّنت ثلاثةٌ منها بالحصول على 34 مقعدًا (الصهيونيّة الدينيّة، شاس، ويهوديت هتوراه). قفزت الصهيونيّة الدينيّة من 6 مقاعد في الانتخابات السابقة إلى 14 مقعدًا، ضمّ تحالفها حزبي «عوتسما يهوديت» الكهاني بزعامة إيتمار بن غفير، و«الصهيونيّة الدينيّة» بزعامة بتسلئيل سموتريتش وحزب «نوعم» المتشدّد.

يتراوحُ حجم الصهيونيّة الدينيّة في الشارع الإسرائيليّ ما بين 11-12%، وتضمُّ ليبراليين متدينين وأصوليين متشدّدين؛ يجمعون بين التزمّت القوميّ (الراديكالي والمحافظ) والتشدّد الدينيّ (الحريدي). ربّما تكون الانتخاباتُ وضعت حدًّا لالتباس الهُويّة بين الديموقراطيّة واليهوديّة، لصالح دولة يهوديّة عنصريّة وفاشيّة.

ولكن، ماذا يعني صهيونيّة دينيّة؟ ثمّة عناصرُ مُشتركة بين تياراتها: (أ) مشيئة الله تقول ألا ننتظر عودة المسيح بسلبية. (ب) الدولة يجب أن تدين بالولاء للتوراة. (ج) الاستيطان (واعتباره واجبًا شخصيًّا وتكليفًا دينيًّا، وليس مجرّد حل تقنيٍّ لأزمة السكن). ليبراليو الصهيونيّة الدينيّة يرون في الهجرة والاستيطان وإقامة الدولة واجبًا مدنيًّا، وليس جزءًا من الخلاص الديني. استعارت الصهيونية من الحقل الديني 3 أفكار تأسيسيّة: السيادة (يهوشع بن نون)، الاستيطان (القضاة)، الدولة (المملكة).

من سمات «الصهيونيّ الدينيّ»، طبقًا لأدبيّاتهم المنشورة: الالتزام الشخصي بالهجرة إلى إسرائيل، والدفاع عن دولة اليهود، التي يعتبر قيامها بداية رحلة الخلاص، الاعتقاد بأنّ الصهيونيّة الدينيّة هي حركة «تحقيق مشيئة الله»، وأنّ الخلاص يظهر في عمليّات معقّدة مصحوبة بأزمات، يؤمن بأنه مكلّفٌ بمهمّة إلهيّة (قيادة إحياء التوراة وتطوير دولة يهوديّة). ثمّة يهود موالون للدولة فقط، وآخرون موالون للتوراة، أما الصهيوني الديني فيؤمن بدولة يهودية تعيش وفقا للتوراة.

في تاريخهم الحديث، وبعد سنين من المنفى، واجه اليهود تحديين: علاقة التوراة بكلّ من الصهيونية والحداثة الغربية. انقسموا إلى 3 جماعات: (1) أرثوذوكس يرفضون الصهيونية، وكذلك الحداثة. (2) صهاينة علمانيون تخلوا عن التوراة واختاروا الحداثة. (3) صهاينة متدينون لا يجدون تناقضا بين التوراة والصهيونية (ليبرالي/محافظ).

خلفية صعود الصهيونية الدينية

كان المؤسّسون الأوائل في حاجة لتبرير مشروعهم الصهيوني في فلسطين من خلال أوهام وأساطير توراتيّة وتحويلها إلى حقائقَ تاريخيّة (علمنة الدين). بذلك، حملت الصهيونية بذرة تحولها إلى أصوليّة دينيّة وقوميّة. منذ البدايات، كان واضحًا أنّ الأشياء تمضي، مع الوقت، في مسارٍ صاعدٍ نحو دولة دينيّة خالصة.

(1) جاءت الفكرةُ الصهيونيّة في عصر البرجوازيّات الأوروبيّة؛ لكنّها كانت بحاجة إلى مسوّغٍ دينيٍّ وجدته في العهد القديم. مع الوقت، انفلت عقال المسيانيةً! ومع تشكّل التيار التصحيحي أصبح بناء الهيكل الثالث بمثابة التعبير الملموس عن استعادة التاريخ القومي والسيادة الكاملة على الأرض. طبقًا لأقوال ديفيد بن غوريون أقيمت إسرائيل دولةً يهوديّةً «مستمدةً من المخيال الديني حقيقة سياسية، جسدتها قوة عسكرية وإسناد دولي لطائفة مستهدفة من النازي». لعقود تلت، مع ذلك، ظلّ الفصل بين الخلاصين الديني والعلماني قائمًا.

(2) جاء التحوّل الفكريّ الأساس مع صعود قوّة الحاخام أبراهام هكوك، الراب الأشكنازي الأوّل في فترة الانتداب، أسس «مركز الحاخام» عام 1924. اعتبر هكوك الصهيونيّة حتى في صيغتها العلمانيّة جزءًا من الخطّة الربانيّة لتحقيق الخلاص المسياني. حتى 1967 هيمنت على إسرائيل حركة مباي، التي تعكس تحقق الصهيونيّة بصيغتها الغربيّة (علمانيّة استعماريّة)، كانت قادرة على إقامة الفكرة القوميّة وَفْقَ دينٍ مدنيّ يوظّفُ الأسطورة الدينية ويتبعها لمشروعه السياسي، أسهم في قدرتها على الهيمنة تبني حزب المفدال (وريث المزراحي) خط الراب راينس في الفصل بين الخلاصين الديني والعلماني.

(3) استمرَّ كوك الابن في تطوير وتوسيع البعد الديني الخلاصي، وقد تحوّلَ إلى الأب الروحي والقائد الملهمِ للصهيونيّة الاستيطانيّة. كما تحوّل مركز الحاخام بعد 1967 إلى توليد وترويج للقيم الصهيونيّة الإستيطانية. وبتأثير كوك سرعان ما حدث تمرّدٌ على قيادات المفدال حليف مباي، ليتحالف مع الليكود ويسهمُ بالانقلاب عامَ 1977. هذه التغيراتُ الاستراتيجيّةُ (تنظيرات الراب كوك، احتلال الضفة الغربيّة وقطاع غزة، فض تحالف المفدال مع مباي، انقلاب 1977) أدّتْ إلى إعادة تديين القوميّة المعلمنة حول الخلاص وقداسة أرض إسرائيل. وبذلك، صعدت الحركاتُ الهامشيّةُ إلى مركز الحقل السياسي الإسرائيلي: صهيونية الراب كوك الدينية، والصهيونية اليمينية التصحيحية والقومية (حيروت/الليكود لاحقًا).

(4) سرعانَ ما انتظمَ الحقلُ السياسيُّ بين معسكرين أساسيين: (أ) اليمين القومي والديني الاستيطاني. (ب) التيّار المؤسّس والمتبنّي مفاهيم قوميّة أوروبيّة علمانيّة. من بين ظهراني اليمين القومي والديني والاستيطاني، أي من رحم صهيونيّة كوك، خرجت حركة «غوش إيمونيم» التي تمرّدتْ على القيادة التقليدية للمفدال، لتعيد استكمال المشروع الخلاصي ليس مشروعًا سياسيًّا معلمنًا بل مشروع سياسيّ دينيٌّ ذو طابع مقدّس. وفي بدايات تبلور هذا التيار، ظلّ اقتحامُ أو دخول باحات الأقصى محرّمًا، طبقًا لفتاوى دينيّة لكبار حكماء غوش إيمونيم وحكماءً الحريديم.

(5) منذ عام 1980 توسّعت القاعدةُ الاجتماعيّةُ للحريديم، بفضل الامتيازات ودعم الليكود، ولدعم وجودها السياسي ومخططاتها الاستيطانية، تشكل حزبان: «ديجل هتوراة» وكان اشكنازيا صرفا. «شاس» وكان شرقيًا صرفا. حقّقت هذه الأحزاب نجاحًا ملموسًا في انتخابات 1988، ومن بعدها ظهرت أكثر تنظيميًّا وقدرةً على تنفيذ برامجها. لم تتأخر الأحزاب اليمينية القومية عن مجاراة الحريدية في أطروحاتها الدينية والسياسية. في غضون ذلك، برزت الظاهرةُ الكهانيّة في سبعينات وثمانينات القرن 20 على يد مائير كهانا؛ الذي تبنى مواقف عنصرية خطيرة، وخاصة الدعوة الى مضايقة وملاحقة العرب في إسرائيل والدعوة الى تنفيذ الترانسفير. في عام 1996 أصدرت لجنة حاخامات «ييشع» الاستيطانيّة في الضفّة الغربيّة، فتوى تسمح بالدخول إلى الحرم الشريف كما دعت إلى «الصعود إلى جبل الهيكل».

(6) في العقود الثلاثة الأخيرة، صعد أقصى اليمين على ثلاثة مراحل: الأولى: مرحلة أوسلو- التسوية؛ إذ تعمّق الصراعُ حول كيفيّة مواجهة مشاريع التسوية والانسحاب بين اليمين العقائدي والبراغماتي. الثانية: مرحلة انشقاق اليمين إثرَ خطّة الفصل 2005 ما بينَ يمين براغماتي ويمثله كديما وأقصى يمين عقائدي ويمثله متمردو الليكود واليمين الاستيطاني الديني. الثالثة، مرحلة النجاح في الوصول إلى سدة الحكم في 2009 وفيها بدأت عملية منظمة لوضع الأساس لحسم الصراع على أساس ضمّ ما يمكن ضمُّهُ من الضفّة الغربيّة وترسيخ الفوقيّة القوميّة اليهوديّة (قانون القوميّة 2018). ومنذ ذلك الحين، تحوّل حزب الليكود إلى حزب شعبويٍّ لافتا حول شخصيّة نتنياهوَ المتسلطة، صعدت الصهيونية الدينية الاستيطانية، بزعامة سموتريتش، وبذلك تحولت الحريدية إلى تيار يميني-قومي، كما شهدت الساحة الإسرائيلية عودة الكهانية من خلال حزب «عوتسما يهوديت» بزعامة بن غفير، إلى ذلك، شهدت نهاية هذا العقد تطبيع التطرف والفاشية، بالإعلان عن إقامة تحالف «الصهيونية الدينية» وفوزه بالانتخابات وبالموقع الثالث في الكنيست، مما سيكون له تأثيرٌ واضحٌ وجليٌّ على المجتمع الإسرائيلي ونظامه السياسي، وكذلك على المسألة الفلسطينية.

تقدّرُ بعضُ الأوساط اليسارية والأكاديمية الإسرائيلية أن فوز الصهيونية الدينية واتفاق أطرافها مع نتنياهو على تشكيل حكومة يمينيّة خالصة، سوف يجلبُ على «إسرائيل» مصائبَ أمنيّة، ومتاعبَ إداريّة. ومن شأن تشكيل وزارات وهميّة أن يضعف الحكم. سوف يبدأ العالم بالضغط كما سوف تبرز التناقضات الميدانية في العمل الأمني. بيني غانتس عقب على الاتفاق قائلًا: «ما يحدث هو انقلابٌ على المؤسسات وعلى القوانين وعلى الأعراف التي كانت قائمة». بينما صرح بن غفير في أعقاب الاتفاق: بأنّ لديه الآن «القوة والصلاحية لفرض الحكم وإعادة الأمن»، طبعًا وَفق تصوراته وأفكاره الكهانية.

في الواقع، حكومة اليمين الكهاني، إذا ما رأت النور، تعتبر تصعيدا عنصريا ضد فلسطيني الداخل المحتل، وتأجيجا للصراع في الضفة الغربية، وتسريعا لنزع الملكية (الاستيلاء والمصادرة والضم). وسوف يواصل نتنياهو ومساعدوه محاولات نزع الشرعية عن نضالنا وممارسة سياسة الاسكات والعنف المعرفي ووسمنا بالإرهاب، مثلما فعلت حكومته طوال عقد وخصوصًا في الساحة الأوروبيّة من خلال وزارة الشؤون الاستراتيجيّة المنحلّة التي شكلت خصيصًا لملاحقة حملات المقاطعة.

هذه الحكومة، يقول البعض، ستكون مشغولة بالإكراه الديني وسوف يسعى اليمين الفاشي في ظلّها إلى تحويل الدولة إلى مملكة يهوديّة غير ديمقراطية، بل فاشية. سوف يسعى شركاء نتنياهو للحصول على مزيد من الامتيازات لصالح جمهورهم المتزمت والمتطرف، وسيظل هدفهم السياسي الرئيس الحفاظ على الهوية اليهودية بمعناها الديني وتعزيز الاستيطان. ومع ذلك، سوف تشهدُ الصهيونيّةُ الدينيّةُ دومًا تشقّقات وانقسامات في الهويّة مع تفاقم تناقضاتها وفشلها في مواجهة التحديات والضغوط.

عتاة الصهيونية الدينية لا يرون محالة من القتل والتهجير ما لم نتنازل لهم عن الأرض. وضع سموتريتش خطة تحمل عنوان «خطة الحسم» استنادًا إلى سياسات يهوشع بن نون تجاهَ سكان البلاد بعد أن احتلّها وإلى الخيارات التي وضعها أمامهم.

تنطلق الخطة من الاعتقاد بأنه لا يوجد بين النهر والبحر مكان إلا لدولة واحدة هي «دولة إسرائيل التي تستند شرعيتها على الحق الإلهي وعلى اتفاق

الحاخام أبراهام كوك

شعوب العالم في لحظة تاريخيّة نادرة للمساعدة من أجل تحقيق الرؤيا وإعادة البلاد لشعب إسرائيل».

تضع الخطة أمام الفلسطينيين ثلاث خيارات: (أ) الهجرة إلى الخارج، أي الترحيل. (ب) العيش في البلاد، ولكن بوصفهم رعايا أقل مكانة، مذلين مهانين. (ج) من لا يقبل منهم بأحد الخيارين السابقين يباد ويسحق. من منظور سموتريتش لا بدّ من حسم الصراع؛ بعد فشل حل الدولتين، وأن على المجتمع الإسرائيلي الاستعداد. في غضون ذلك، يجب فرض «السيادة الإسرائيلية» الكاملة على الضفة الغربية وإقامة مستوطنات وتجمّعات جديدة واستجلاب مئات الآلاف من اليهود للعيش فيها.

في أعقاب فوز الصهيونية الدينية وتوقيع اتفاق شراكة مع الليكود، قال بروفيسور إسرائيلي محذرا: من الانتقال إلى «صورة حياة جامحة وخبيثة وتقدس الأرض وتفرض نفسها بعنف على سكانها بطرق غير عادلة ولا توجد فيها رحمة أو أخلاق».

لمواجهة خطة الحسم، المطلوب فلسطينيا التسريع بتطوير استراتيجية كفاحية على قاعدة الوحدة الوطنية، وفي القلب منها تعزيز البقاء والصمود في مواجهة نزع الملكية (الاقتلاع)، وكذلك تبني سياسة نزع الشرعية عن الاحتلال ومواصلة حملات الضغط والملاحقة الجنائية وكسب المؤيدين وتفنيد الرواية الإسرائيلية، مقابل محاولات الاسكات أو العنف المعرفي، ودائما مطلوب مواصلة الجهد باتجاه كشف الطبيعة الفاشية والعنصرية لدولة الاحتلال ■

المسألةُ اليهوديّةُ بين الفكرةِ الدينيّةِ والقوميّة

حاتم استانبولي. كاتبٌ سياسيٌّ/ فلسطين – القدس

الفكرةُ هي العاملُ المتغيّرُ والإنسانُ هو العاملُ الثابتُ في إطار العلاقة بين الفكرة والإنسان، لذلك حدث عبرَ التاريخ الإنسانيّ انتهاءُ أفكار وعقائد وظهور أفكار وعقائد جديدة للمجموعات البشريّة التي عاشت في ذات المكان عبرَ الزمان.

القوميّة مفهومًا تحملُ في إطارها إمكانيّةَ تعدّد الأديان، ولكن لا يمكن للدين وحده أن يكون شرطًا للمفهوم القوميّ، مفهومًا عصريًّا تحوّلت من شعور إلى واقع، نتيجةً لمتطلبات تصاعد التنافس الرأسمالي بين البرجوازيات الأوروبيّة في مرحلة انتقال أوروبا من المرحلة الإقطاعيّة إلى المرحلة الرأسماليّة التي فرضت ضرورةَ ظهور الدولة القوميّة للحفاظ على المصالح البرجوازيّات الوطنيّة التي تطلّبت تحديد إطارٍ قانونيٍّ (الدولة) للتبادل السلعي في حدود ارتفاع وتيرة الإنتاج الصناعي ما بعدَ الثورة الصناعية. لقد فرض التطوّر الرأسماليّ متطلبات اجتماعيّة تخفّف من التوتّرات الداخليّة في إطار المفهوم الجديد للدولة القومية التي تعتمدُ على أساس المواطنة التي فرضت واقعًا جديدًا تُوظّف فيه الهُويّة الدينيّة لصالح الهُويّة القوميّة. في منطقتنا العربيّة الشعور القومي تحوّل إلى واقع ملموس من خلال الهُويّة الدينيّة التي فرضت اللغة العربية والشرائع الدينية الإسلاميةُ على الفئات الاجتماعية المختلفة، وكان هناك علاقةٌ متبادلةٌ ما بين الشعور القومي العربي والدين الإسلامي. فالآية الثانية في سورة يوسف التي ورد فيها (إنا أنزلناه قرآنا عربيا لعلكم تعقلون)، أعطت اللغة العربية وحامليها وحاضنها قوة إلهية جعلتها اللغة السائدة في حدود الدولة الإسلامية المترامية الأطراف وأعطت قوة لمراكزها ما بين المدينة المنورة ودمشق وبغداد.

عندما انتقلت الخلافةُ إلى القسطنطينية ظهر التعارض ما بين الشعور (القبلي) القومي العربي وشكل الحكم الإسلامي، عبر الزمان فقد المسلمون العرب تدريجيًّا مركز قوتهم في نواة الخلافة الحاكمة، مما وسع التعارض ما بين الشعور (القبلي) القومي والديني ليتحوّل إلى صراع أدّى إلى تقويض أسس الخلافة الإسلاميّة. إن الشعور القومي (القبلي) العربي، ارتفعت وتيرته طردًا مع التوسّع الإسلامي الذي فرض لغة القرآن لغةً رسميّةً سائدة، غيّبت العديد من اللغات والثقافات في مناطق نفوذها واقتصر التصنيف بين الفئات الاجتماعية على أساس الدين خُيّرَ أهل الكتاب من يهود ونصارى فمنهم من أسلم ومنهم من بقي على دينه.

القبائلُ اليهوديّةُ التي كانت منتشرةً في اليمن والجزيرة العربية هي قبائلُ عربيّة، كانت عقيدتها اليهودية، والقبائل المسيحية، كانت قبائل عربية، عقيدتها المسيحية، وجاء الإسلام وتبنت بعض القبائل العربية الديانة الإسلامية، فمنها من كان يهوديًّا أو مسيحيًّا وتحوّل إلى الإسلام ومنها من بقي على دينه. والإسلام دينًا طرح منظومةً من القيم والأعراف السياسية والاجتماعية، حاكت المشكلات القائمة وكانت أرضيّةً لبناء قيم عامة ناظمها أسس الدين الإسلامي الذي أذاب الفروقات العرقية في المفهوم الشامل لدين الإسلامي. والإسلامُ عقيدةً كان مؤهّلًا أن ينتج نظامًا سياسيًّا حاضنته القبائل العربية، وصارع الإمبراطوريات المحيطة في أوطان القبائل العربية التي كانت تتحرك ما بين اليمن، مرورًا بالجزيرة العربية إلى بلاد الشام، وانتشرت بعد الفتح الإسلامي إلى شمال إفريقيا التي كان يسكن معظمها القبائل الأمازيغيّة البربريّة التي تبنت العقيدة الإسلاميّة واندمجتْ في ثقافتها تأثرت وأثرت بها.

مارست القبائل العربيّة اليهوديّة، دورًا وظيفيًّا للقبائل مركبًا متعدّدَ الأوجه، تبعًا لعناصر القوة والضعف، فهي لم تدخلْ في صراع مع الإسلام، بل رضخت وتعاونت معه في مراحل ذروته وعملت على تقويضه في مراحل تراجعه.

ما قبل أن تصبح الفكرة القوميّة ضرورة رأسماليّة لرسم حدود إطار السوق الرأسمالية الوطنية كانت الفكرة الدينية هي التي تحدّدُ الفواصل ما بين المجموعات العرقية التي كان الدين يجمعها في حدود النفوذ السياسي في الممالك والإمبراطوريات في ظلّ سيادة العلاقات الإقطاعيّة، كان للكنيسة دورٌ رئيسٌ في الحياة السياسية للمجتمعات.

القبائلُ اليهوديّةُ بحكم وظيفتها السوقية الرئيسية التي كانت تستفيدُ من البنية الهشة للمجتمعات التي كانت تسمحُ لها في ممارسة دور الممول، من خلال عمليّة ربويّة، جعلتهم بنظر المجتمعات الأوروبية مسؤولين عن فقرهم ومصادرة أملاكهم، ولحماية وظيفتها كانت دائما تميل هذه القبائل إلى التحالف مع النظم السياسية الحاكمة وتستمد منهم الحماية من خلال تشريعات (مواثيق هنري الرابع لحماية المكتسبات اليهودية في الإمبراطورية الكارولنجية عام 1090)، تحفظ وتحمي دورهم الوظيفي. أما فردريك الأول أصدر ميثاقًا عام 1157 استخدم فيه مصطلح أقنان البلاط وصفًا للجماعات اليهودية ليعطيهم حماية السلطة الملكية.

كان إعلانُ قانونِ نابليون بونابارت المدني (1804) حدثًا تاريخيًّا مفصليًّا، هذا القانون الذي حدد الإطار القانوني للدولة الفرنسية واعتبر المواطنة هي أساس الهُويّة الوطنيّة بغض النظر عن الهُويّة الدينيّة، حيث اختارت معظم القبائل اليهودية المواطنة والاندماج في المجتمعات الأوروبيّة.

بعد الحروب القومية الأوروبية رُسِمَت

الحدود القومية للدول (البرجوازية) القومية الحديثة التي حاصرت الفكرة الدينية في إطار دورها الوظيفي الأخلاقي، بدون أي دور سياسي في الدولة القومية الحديثة، وتم التوافق مع البابوية على إقامة دولة الفاتيكان. واندمجت القبائل اليهودية في المجتمعات المدنية الأوروبية وطورت من منظومتها المالية وقوننة العملية الرَبَوية، في إطار النظام المالي البنكي الجديد في النمسا، حيث في عهد فردريك الثاني عام 1244، أقر النظام الضريبي الذي يوضح بأن الفوائد على القروض تمنح بضمان الرُهونات التي تمنح المرابي الاستيلاء على الممتلكات المرهونة في حال لم يتمكن المدين من تسديد دينه. دور المرابي الذي لعبه اليهود بحماية السلطة الحاكمة، كان سببًا رئيسيًّا لظهور تهمة الدم في إشارة امتصاص دم الشعب.

اليهود عبر التاريخ بكل طوائفهم الشرقية والغربية، كانوا مندمجين في المجتمعات التي كانت تحتضنهم، وكانوا دائمًا يجدون رعايةً خاصةً من الحكام والملوك والإمبراطوريات كما احتُضنوا ومارسوا حقوقهم في ظل الحكم الإسلامي ولقوا من ساعدهم (يهود السفارديم)، وأرسل لهم الأسطول العثماني البحري لنقلهم من إسبانيا إلى الدولة أراضي العثمانية عام 1492، عندما تم نفيهم من الأندلس بعد انتهاء الحكم الإسلامي في الأندلس بتهمة مساعدة المسلمين.

كلّ الوقائع التاريخيّة تؤكّدُ أن اليهود لم يكونوا يعانون من اضطهاد، بسبب كونهم يهودًا، إنما كان اليهود الفقراء والعامة يعانون من دور أغنيائهم (المرابون) الذين كانوا دائمًا يتحالفون مع النظم الحاكمة ضد شعوبهم.

في مرحلة انتقال الرأسمالية إلى مرحلتها الإمبريالية، ظهرت ضرورة للاستيلاء على مصادر الطاقة التي كانت بوادرها قد ظهرت في العراق والجزيرة العربية، مما يتطلبُ عقد مؤتمر دعا له رئيس وزراء بريطانيا عام 1907 Henry campbell- Bannerman التوصية التي خرجت من المؤتمر: أن شعوب جنوب البحر المتوسط تشكّل خطرًا مستقبليًّا على الغرب، كانت أرضيّةً لتلاقي المصالح الرأسمالية والطموح الرأسمالي الصهيوني الذي عرض توظيف الفكرة الدينية اليهودية للمصلحة المشتركة لرأس المال اليهودي ورأس المال الغربي، لإنشاء وطنٍ قوميٍّ لليهود في فلسطين، يؤدي دورًا وظيفيًّا في إشغال شعوب المنطقة، بصراعات ذات أبعاد دينيّة، ويصبح فيه دورٌ الاستعمار الخارجي حكمًا ما بين القوى المتصارعة.

الاضطهادُ الذي وقع بحقهم في أوروبا، خاصةً بعد الكساد الكبير في العالم الغربي الرأسمالي الذي أدّى للحرب العالميّة الثانية ونتائجها التي أفضت إلى تنفيذ وعد بلفور بالمعنى القانوني، عبر قرار التقسيم؛ أشعل صراعًا جديدًا في المنطقة، أخذ أبعادًا دينيّة، مغلفًا بالشعور القومي العربي الذي حرك القبائل العربية لمساعدة الغرب لإسقاط الحكم العثماني. الاستعمار الذي خذل الشريف حسين وألغوا وعدوهم بإقامة دولة خلافة إسلامية عربية على أنقاض انهيار الدولة العثمانية.

لم يعانِ اليهود باختلاف انتماءاتهم القوميةَ من أي مشكلة في التاريخ، خاصة في المنطقة العربية، حيث كانوا مندمجين في المجتمعات المحلية ويمارسون حقوقهم الدينية والمدنية. لهذا فإن أي طرح لحل مسألتهم، يجب توضيح ماهية مسألتهم أهي دينية أم سياسية أم اقتصادية وفي الثلاث عناوين هم يحظون بحماية قانونية محلية وإقليمية ودولية.

إنّ المفهوم القومي العربي حتى الآن هو شعورٌ عامّ لم يتحوّل إلى ضرورة رأسماليّة عربيّة، تؤدي فيه البرجوازياتُ الوطنيّةُ دورًا فاعلًا في تحقيقه، لكون أكثريتها برجوازيات كمبرادورية تابعة لمركز رأس المال الغربي. والوضع الاقتصادي العالمي أصبح متداخل المصالح، ولا يمكن فصلها ميكانيكيًّا، حيث أصبحت معقّدةً ومتداخلةَ التركيب، تؤدي فيها التكنولوجيا دورًا رئيسيًّا في علاقاته المركبة.

إنّ الحديث عن القومية يجب أن يقترن بالحديث عن مفاهيم الحرية والعدالة والمشاركة التي يجب أن تعكس ميزان القوة الاجتماعي في البناء الفوقي للدولة القومية المنشودة.

وفي هذا الصدد، فإنّ مفاهيم الحرية والعدالة والمشاركة للقوى الاجتماعية، بحيث تضمن توازنها وتضامنها وتماسكها هي التي يجب أن تولي أهمية قصوى، خاصة بعد التجارب التي مرت بها المنطقة، إن كانت قوميّة بوجهيها القبلي والعقائدي أو تجارب قطرية طرحت أولوية الدولة القطرية.

إنّ أية رؤية مستقبليّة لتحقيق مفهوم القوميّة العربيّة بالضرورة، يجب أن يكون ناظمه الحرية التي معيارها العدالة الإنسانية في جوانبها القانونية والاجتماعية والاقتصادية والسياسية ومصداقية ترجمة جوانبها من خلال قوننة تأمين المشاركة من قبل كافة القوى الاجتماعية، بما يعكس ميزان قواها الاجتماعي والاقتصادي والسياسي. إذا استند تطبيق المفهوم القومي العربي على هذه الثلاثية، فلا مكان لأية مسائل لحلها؛ لأنها ستؤمن مساحات لممارسة كافة الحقوق الدينية والاقتصادية والاجتماعيّة والسياسيّة والقوميّة.

ما نعاني منه في حل المسألة الفلسطينية واليهودية هي الخلط بين العدالة الإلهية والعدالة الإنسانية، في حين تسعى القوى الاستعمارية من ضمنها الرأسمال اليهودي لتوظيف مفهوم العدالة الإلهية لتحقيق مكاسبَ سياسيّة لتبرير الاعتداء على الشعب الفلسطينيّ وحقوقه في تصادم مع العدالة الإنسانية التي تشرع حماية الشعب الفلسطيني وحقوقه السياسية والتاريخية والحقوقية والمدنية والاقتصادية والاجتماعية، وهذا التصادمُ يطرحُ تساؤلات حولَ أولوية العدالة وأدوات تنفيذها؟

كل الديانات تتفق على أن تحقيق العدالة الإلهية لن يكون إلا بأدوات إلهيّة ولا يمكنُ للإنسان بغض النظر عن موقعه أن يمارس تنفيذ الحق الإلهي. لذلك فإن كل ما يمارسُ من قبل كافة القوة أو الحكام أو الأفراد باسم العدالة الإلهية هو غير صحيح وغير مبرر دينيا، بل هو يستخدم لتبرير القتل والاعتداء والسرقة باسم الحق والعدالة الإلهية التي يستخدمونها للهروب من المحاسبة القانونية على جرائمهم.

وفي هذا الصدد، فإن استخدام المقولات الدينية التوراتية لتبرير مصادرة الأرض والحق الفلسطيني تدخل في هذا السياق، فالعدالة الإنسانية التي ناظمها الحرية ومعيار مصداقيتها المشاركةَ هي القيم والمفاهيم التي يجب أن تُقيّم على أساسها أية مسألة أن كانت دينيّة أو سياسيّةً أو حقوقيّةً أو اقتصاديّة.

وللإجابة عن حل المسألة اليهوديّة لا يوجد مسألةٌ يهوديّةٌ يراد حلّها فهي أصلًا محلولة، لكون جوهرها دينيًّا وهم يمارسون حقوقهم الدينية وهم يتمتعون بالحماية بكل بقاع الأرض وهم خارج منظومة المحاسبة القانونية الانسانية.

المسألةُ التي يرادُ حلُّها هي المسألةُ الفلسطينيّةُ التي يعاني شعبُها منذ 75 عامًا■

مسألةُ القوميّةِ اليهوديّة...!

أكرم عطالله. كاتبٌ صحفيٌّ فلسطينيٌّ/ بريطانيا

من جديد تعودُ المسألةُ اليهوديّةُ محلَّ بحث بعد ما أنتجه صندوقُ الانتخاب الأخير، الذي أفرز مجموعةً من المسكونين علنًا بخليط من الهواجس الكامنة في المشروع القوميّ، الذي أعيد إنتاجُهُ مفتقرًا للجغرافيا التي كان يجب الاستيلاءُ عليها من الآخر؛ لتبلور المشروع الباحث عن أرضٍ يعلنُ فوقها أنه «هنا أقيمت دولة اليهود».

جملةٌ من الالتباسات الهائلة تقفُ أمامَ الباحثين في المسألة اليهوديّة المستمرّة في إثارة الصخب حتى بعد وقوفها على الأرض لم تكن قد حسمت أمرَ هُويّتها؛ وهي تحاولُ أن تخفّفَ من جرعة الدين في المكوّن العام، لكنَّ المسارَ التاريخيّ كان يتطوّرُ نحو إشهار الزّواج الشرعيّ المبكر بينهم.

أولى تلك الالتباسات حول جذور القوميّة التي لم تكن قد ولدتْ لولا الشريعة بغض النظر عن كلِّ القراءات التي حاولتْ أن تَقدّمَ قراءات القرن ونصف الأخيرين وبروز «المسألة اليهوديّة» قضيّةً وإضفاء طابع التفسير التاريخي وعلاقته بالبرجوازيّات الأوروبيّة، لكنّ الجذر الأوّل للجماعة كما يسمّيها الكاتب إيلان هليفي «القبيلة» كان مرجعه اثني عشرة سبطا، وقبلهم كان يدرج المسألة حسب النصوص الموجّهة من بدايات الخليقة بفرز أبناء نوح حام وسام ويافت، حيث إنّ المطلوبَ هو تتبّعُ سلالةِ الأوسط بينهم، وهي التي ستشكّل تلك القبيلة.

وبغض النظر عمّا كتبه شلومو ساند من أنّ «فكرة مثقفين ألمان من أصل يهوديٍّ أخذوا على عاتقهم اختراع شعب بأثر رجعيّ» لكن الربع الأخير من القرن التاسع عشر شهد بروز ما عُرف بالمسألة اليهوديّة بعد أن غطت في سبات لقرون بين المجتمعات الأوروبيّة والعربيّة كان من الطبيعيّ أن تكفي للاندماج الكامل في قوميّات أخرى، لكن مسألتين أدّتا الدور الأكبر في الحفاظ على التجمّعات اليهوديّة الأولى هي توارث الديانة، والثانية ثقافة الغيتو التي أبقت اليهود في تجمّعات خاصّة معزولة عن باقي المجتمعات التي يعيشون فيها محافظين على مجموعة بسمات خاصّة دينيّة واقتصاد خاصّ، وهما العنصران الأكثر تأثيرًا في صياغة هُويّة الجماعات.

بالعودة للتاريخ يمكنُ التقديرُ بأنّ إعادةَ احياء القوميّة الجماعيّة جاء إثرَ الثورات في أوروبا التي فتحت مجالا للمساواة، ومتّسعًا للمشاركة اليهوديّة في المجتمعات ليتنامى لدى اليهوديّة عنصرُ تهديد بالاندماج والذوبان متزامنًا طبعًا مع ظروف ومناخات ما بعد الثورة الصناعيّة واتساع التجارة وسيطرة الرأسماليّات ونذر القوميّات الأوروبيّة التي بدأت تطرح هُويّة للمجتمعات وتسبّبت بصراعات وحروب.

اليهوديّةُ تميّزتْ عن باقي القوميّات بأنّها استمدت قوميتها من الدين، وهذا لم يحدث في التاريخ، وهنا سرُّ الحديث الزائد حدّ الهوس عن البعد القومي للدولة، رغم ألا أحد يتحدّث عن قوميّات الدول في العصر الحالي، بل تمرُّ في إطار بُعد تعريفيّ عام يتعلّق بالهُويّة، لكنّهَ في إسرائيلَ يطرَحُ باعتباره مسألةَ وجوديّة ومن هنا تجدُ لها متّسعًا في النقاشات البرلمانيّة بشكل يثيرُ ما يكفي من الإشكاليّات التي تصطدم مع الأقليّة الأصلانيّة في البلد، التي شكلت هويّته فيما تبحث اليهودية في الآثار ما يؤكّدُ وجودها القوميّ رغم فقر المكتشفات الأثريّة التي أحدثت ما يشبه فقدان الثقة؛ الأمر الذي بات يتطلب تعزيز القومية بمنطق الإغراق في الكتب والأحاديث القديمة، وهو ما التقطه شلومو ساند وهو يبحثُ في هذا الشكل الهجين من التاريخ.

أقام بن غوريون دولة قوميّةً لشتات عائد من أوروبا بعد عصر القوميّات، التي هزمت في الحرب العالمية الثانية حاول أن يضع أسسًا علمانيّةً تتلاءمُ مع مخرجات ثقافة ما بعد الحرب متكّأً على التراث الأوروبي الذي انسلخ عن الدين بعد الثورة العلمانيّة، لكن الالتباس في اليهوديّة كان أكبر من إمكانيّة فصل المسألتين ففيما كانت الديانتان الإسلامية والمسيحية ديانات تبشيريّة جمعت تحت هيمنتها قوميات متعدّدة ظلّت اليهوديّة ديانةً مغلقةً تنحصر في طائفة معينة، لذا كان طغيانها بالمعنى الدينيّ أكبر كثيرًا من طغيانها القوميّ وبينما كانت الديانات الأخرى تحلّ ضيفةً على قوميات عريقة لم تتلبسها رغبة التنميط كانت اليهوديّة هي المنتج الأصلي والأول للقومية وهنا بدت المسألة بحاجة لقراءة مختلفة في سياق قراءة تاريخ القوميّات.

هذا التمايزُ بالقطع لم يكن في صالح اليهوديّة التي أثقلها الدين بإرثه غير القابل للتطوّر وإبقائها أسيرةَ عصوره القديمة الموجودة في الكتب، فجميع القوميّات كانت مصدرَ فخر أبنائها، وجزءًا من الهُويّة المعرفيّة يتباهون بارتباطهم وانتمائهم لها، لكن القوميّة اليهوديّة المثقلة كانت مبكّرًا تقسمُ العالم إلى قسمين تضع أبناءها «الأخيار» قيمةً عليا لا مثيلَ لها في كفة، وباقي العالم «الأغيار» في مرتبة أدني، كان ذلك وسيظل مصدرًا إشكاليًّا يتعلّقُ بقدرة تلك القومية مع التعايش مع الآخر ونجاحها في الإفلات من قيد التصنيف الذي لا يمكنُ الإفلات منه؛ لأنّه ربط نفسه مبكّرًا بحبل؛ يعني الإفلات منه انتفاءُ كلّ شيء؛ وأوّلها ارتباطُ دولة القومية بالجغرافيا، وطرح سؤال على المشروع برمته.

لأسباب ما في ذروة حرب النكبة بقي 156 ألف فلسطيني حاولتْ العلمانيّةُ اليهوديّةُ استيعابهم في حدودها قوميّة أخرى، يمكن الاستفادة منها، لكن الانزياح الحاصل نحو الدين كان يدفع إسرائيل للتأكيد على قوميّة لم تستقرَّ بعدُ في ثمانينات القرن الماضي؛ لتؤكّد على تعريفها القوميّ في الكنيست؛ متجنّبةً خلقَ حساسيّات مع العالم، لكن في العقد الأخير عادت لتطرح المسألة مع تقدم اليمين لتعيد تشريع قانون القومية عام 2018 تعلن عن نفسها بلا خجل بأنّها دولة يهوديّةٌ وتتنكّر للأقلية الأصلانيّة الكبيرة ولُغتها، فقط هي دولةٌ إثنيّة، لقوميّة محدّدة، وإن كانت قد وضعت سابقًا وصف الديمقراطيّة إلى جانب كلمة يهوديّة رغم أن الديمقراطيّة على خلاف شديد مع المكوّن الديني وتفاصيله؛ سواءً نظام الحكم أو بعلاقتها بالآخر لكنها باتت تتخلّى عن ذلك الوصف لصالح القوميّة الدينيّة السافرة.

هل جرى «اختراع القوميّة» كما يقول شلومو ساند؟ فالقومية ارتبطت دومًا بالتراكم التاريخي على الجغرافيا كما هُويّة الشعوب التي وجدت نفسها تتمايز قوميًّا وهويّاتيًّا، لكن يجمعها قيمٌ عامّةٌ مع باقي الشعوب. فهل كانت القوميّةُ اليهوديّةُ جزءًا من تلك المنظومة؟ فلا الجغرافيا سوى أحداث دارت على أرض متخيّلة كما اختلف الباحثون على توصيفها، أبرزهم كبيرُ علماء الآثار الإسرائيليّين يسرئيل فلكنشتاين، وكذلك عالم الآثار زئيف هرتسوغ وكلاهما قال ما يشكّك بالرواية التاريخيّة ومن ثَمَّ نسف الارتباط بالجغرافيا.

وبالمقابل أيضًا يمكنُ لعلماء السيسيولوجيا تقديم ما يكفي من القيم العامة لقراءة قوميّة تستندُ للتراث وتضعُ نفسها حالةً مميّزةً أعلى من بقيّة البشر، وقد اتّخذ ذلك طابعًا مقدّسًا وليس طابعًا وطنيًّا قوميًّا فحسب ما يعني تلقائيًّا تقديس نزعة دونيّة الآخرين، هذا الأمرُ الذي يعاد البحث فيه مع مستجدات السياسة في حكومة تتشكّل باتت تقدّمُ وجهها القوميّ الدينيّ كما هو ومتنازلة عن القوميّ العلمانيّ الذي حاولته منذ البدايات، لكن المحاولة لم يكتب لها النّجاح؛ لأنّ الجذورَ أقوى كثيرًا من أيّ عمليّة تعديل، وتلك هي الحكاية التي كلّما أوغلت في ذاتها وجدت نفسها تبتعدُ عن القيم العالميّة أكثر.

ولكنّ قوميّةً تستندُ إلى مرجعيّات مقدّسة تحملُ بذورَ التمييز لا تتوقّف عن الآخر المنصوصِ عليه بقدر ما أن تلك السمات دائمة الحركة والتنقّل، تصلُ للداخل اليهوديّ نفسه لتتحوّلَ إلى القوميّة الأولى التي تأكلُ من رأسمالها الداخليّ وتلك روايةٌ أخرى■

-إن العوامل الرئيسية في التغيرات الحضارية هي في نظرنا عوامل بشرية طوعية مكتسبة... العوامل الطبيعية أو البيئية، مثل العرق والوراثة، والوضع الجغرافي، والنظام الاقتصادي، والظروف الاجتماعية والفكرية والأخلاقية، كلها احتمالات أو روابط. والإمكانيات والروابط لا تصنع الحياة، ولا تؤدي إلى نشوء ثقافات. إن الإنسان هو الذي يدرك هذه الروابط ويسعى للتغلب عليها، وهو الذي يدرك الإمكانات ويعمل على تحقيقها، هو الصانع، بهذا الوعي وهذا الجهاد تنهض الحضارات وتنهار.

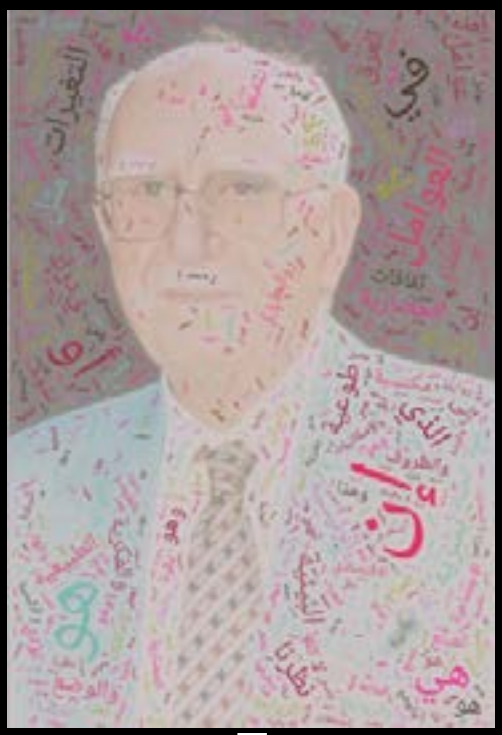

!

قسطنطين زريق

الكيانُ الصهيونيّ: الفاشيّةُ بألوانٍ ليبراليّة

أحمد مصطفى جابر. كاتبٌ ومسؤولُ قسم العدوّ في «الهدف»

تبيّنُ دراسةُ النظم الفاشيّة الكلاسيكيّة عناصرَ عدّة أو ركائزَ أساسيّةً بمثابة عناصرَ تأسيسيّة تستند إليها هذه الدولة، لخّصها هتلر أفضل تلخيص (1) «لن يكون للشعب الألماني أي حقّ في أي نشاط استعماريٍّ ما لم يجمع أبناءه في دولة وإحدة، ومتى احتوى الرايخ أبناءه جميعًا يمسّي عاجزًا عن إعالتهم، ومن العوز ينشأ حق هذا الشعب في الاستيلاء على أراض أجنبيّة، عندئذ تتخلى السكّة عن مكانها للسيف، وتعد دروع الحرب حصاد عالم الغد» وهو يضيف أيضًا «إنّ النمسا جزءٌ من ألمانيا لا يتجزأ، وإن زوالها دولة مستقلّة أمرٌ حيويٌّ بالنسبة للامة الألمانيّة» ويضيف «لهذا أعتقد أنّني منصرفٌ حسبما يشاء العلي القدير خالقنا؛ لأنّني بدفاعي عن نفسي ضدّ اليهوديّ، إنّما أناضل في سبيل الدفاع عن عمل الخالق».

إذن، وحدة العرق وأرضه ومطابقة الأرض للعرق والعرق للارض المحدودة، ومن ثَمَّ الغزو والتوسّع والاستيلاء على أراضي الآخرين، كل هذا مدعومٌ بأيدولوجيا التمييز بين (الأنا) و(الآخر) ومرتكنٌ إلى إرادة قوّة إلهيّة عليا، هذه كلها سماتٌ لازمةٌ لدولةٍ فاشيّة.

ثمّةَ قواعدُ ناظمةٌ تحدّدُ النموذجَ الفاشي للدولة، مع التأكيد أنّ الظروف الخاصّة هي التي تخلقُ النموذج المحدّد والمميّز للدولة الفاشيّة إلّا أنّ هذه القواعد (2) لا تني تبرز كلها أو معظمها في تحليل النظم الفاشيّة وسنفحصُ في هذه الفقرة هذه القواعد ومدى تجاوب بناء الدولة في الكيان الصهيوني معها.

1- القوميّة الرجعيّة الشوفينيّة: وهي لا تمثّلُ عنصرًا عارضًا في الفاشيّة، بل العنصر الثابت الذي لا يمكن أن يتحوّل في برامجها كما يؤكد ديمتري، والسؤالُ المطروحُ ما هي الظروف التي يمكن أن تلحظ بين الوطنيّات الألمانيّة والأمريكيّة و«الإسرائيليّة»، بين سيادة العرق الآري وأمركة العالم والشعب المختار ؟

يرتكزُ الكيانُ الصهيونيّ على فهم مغرق في الرجعيّة، لفكرة الهُويّة والقوميّة مرتكزًا على تطابق العِرق مع الدين ونقاء العرق ومنع امتزاجه وذوبانه.

تتجلّى هذه الفكرة أوّلًا في فكرة يهوديّة الدولة؛ إذ يرفض الصهاينة باستمرار فكرة الدولة الثنائيّة القوميّة ويرفضونَ الاعترافَ بالعرب أقليّةً قوميّة، ويعكس إعلان قيام «إسرائيل» هذا الأمرُ بوضوح، حيث دعيت فلسطين باسم «أرض إسرائيل» مؤكّدةً ارتباط اليهود بها، كما أكّدت على الحقّ الطبيعيّ والتاريخيّ لليهود في البلاد، وتحليل الوثيقة يؤكّد أن مفهوم الدولة الوارد فيها هو مفهومٌ انعزاليٌّ وعرقيٌّ يثيرُ مشكلة للأقليّة العربيّة، والنصّ على يهوديّة الدولة يعني عمليًّا الاستيلاء على الأرض وتهويدها واستقدام المهاجرين اليهود وبناء المستعمرات لهم، والتركيز على العمل اليهوديّ والاقتصاد اليهوديّ وتعميم الثقافة اليهوديّة وبلورة السياسة اليهوديّة.

كما أنّ الحديث عن المساواة في الوثيقة، جاء منسجمًا في الفقرة الثانية أي بخصوص اليهود أما المساواة الواردة في الفقرة الثانية، التي تخصّ العرب، فجاءت مشروطة بقيامهم بنصيبهم في إقامة الدولة، الدولة ذاتها المقامة على أنقاض كيانهم ووجودهم.

والوثيقةُ برفضها الحديث عن حقوق العرب أقليّةً قوميّةً تكرّس المساواة الحصريّة ضمنَ الجماعة اليهوديّة ما يعكسُ الوجه البشع للأبارتهايد المسمى إسرائيل. ومن سخرية القدر أن الساحة السياسيّة الصهيونيّة تجاوزت حى وثيقة الاستقلال التي يمكن أن يقال فيها الكثير، لدرجة أن بلدية تل أبيب تعلق هذا الإعلان على جدارها بلوحة عملاقة رفضًا لحكومة تضم سموتريتش وبن غفير وعتاة التزمت الديني.

2- العَودة إلى الماضي: وهي النزعة الفاشية إلى العالم المنتظم النموذجي، الآخذة في النموذج الإسرائيلي منحى ماضويًّا ومستقبليًّا أيضًا، في الحالة الإيطاليّة، كان النزوعُ الفاشي الإيطالي إلى روما القديمة وإمبراطوريتها العظيمة، وشكّلت أمثولة الجرمان القدامى في مواجهة قطعان السلاف الهمج مرجعيّةً مختارةً للنازية الألمانيّة، واستعادت الفاشية الأسبانية والفالانج عصر الإمبراطورية مترامية الأطراف في عهد الكشوف الجغرافيّة الكبرى، القائمة على الأخلاق والدين، ويتردّدُ الصدى في الشعب التوراتي، الكاهن، وفي أمريكا يتجسّدُ في استعادة الأيّام الأولى عند قيام الجمهوريّة الأمريكيّة التي جاءت ردًّا على تهاوي أوروبا وموتها.

3- العداء للديمقراطيّة: يظهرُ هذا الموضوعُ أكثرَ ما يظهر في ضرب ركيزة أساسيّة في المفهوم الديمقراطي الليبراليّ ولن نفاجأ إذا عرفنا بغياب قانون أساس حول الحقوق الاجتماعيّة حتّى الآن في «إسرائيل»، وقد أكّد مؤشّر الديمقراطيّة لعام 2003 أنّ «إسرائيل» هي في الجوهر ديمقراطيّةٌ شكليّةٌ بخصوص جانب الحقوق مؤشّرًا للنظام الديمقراطي، وحرية صحافيّة متدنّية، وأشار التقرير أن نسبة التأييد في إسرائيل عمومًا للمقولة الذاهبة إلى أن النظام الديمقراطي هو أمرٌ مرغوبٌ به، هي الأكثر انخفاضًا بين 23 ديمقراطيّة شملها الاستطلاع، ولا شيء تغيّر حتى الآن بعد عشرين عامًا من هذا البحث.

إنّ مشكلة اللاديمقراطية الإسرائيليّة تتبدى سواء في اليمين أو اليسار، حيث أن اليسار «الإسرائيلي» بممثليه المتعاقبين أثبت عجزا واضحا في استبطان القيم الديمقراطية والدفاع عن حقوق المواطنين، مما يعكس الغياب الفاضح للفوارق بين اليسار واليمين في مقارنة المواقف من القضايا الاجتماعية (3) وربما يعود أحد الأسباب إلى أن حركة العمل كما يحلل زئيف شطرنهل (4) انبنت أصلا كمنظومة قوة وهيمنة تمثّلُ هدفها الجوهري في إقامة الدولة استنادًا إلى احتلالين: الأرض والعمل، كما أن نشوء اليسار جاء من تقاليدَ إشكاليّة من ناحية الديمقراطية الليبرالية، تقاليدُ جماعيّة كرّست إلى حد التقديس مبدأ الأكثرية لا الحريات الفردية، أدى إلى بروز نخبة ديمقراطيّة تؤمن أن الطليعة صاحبة القَول الفصل في إقرار كل شيء باسم الشعب وقد عبر دافيد بن غوريون عن ذلك بقوله: «ليس المهم ماذا يريد الشعب، وإنما المهم ما هو مطلوب من الشعب» (5).

معسكر اليمين بدوره وخصوصًا الاتجاه التنقيحي الذي خرج منه الاتسل والليحي (الذين رفضا الانصياع للانتخابات في اليشوف)، حيث يعتقد أنّ الأفضليّة ممنوحةٌ لقيم القومية والدولة، وهذا المعسكر قدس وما يزال قيمًا معاديةً جوهريًّا للديمقراطية: النظام والقوة، الانضباط والتراتبية، والعسكرية والوحدة

مقابل التسامح والتعدديّة. وحزب حيروت (الحرية) رفع لواء حرية الشعب مقابل حرية المواطن (6). أما المعسكر الديني فهو يعدّ أنّ الشريعة ويهوديّة الدولة أهمّ من حريات الإنسان والمواطن.

4- عبادة البطل: يشكل الزعيم الملهم (الرئيس) نقطة جوهرية في النظام الفاشي، وأيضًا البطل الأسطوريّ النموذجيّ الذي تتجمّع فيه روح الأمة وهكذا تستعيد الذاكرة الإسرائيلية المحاربين أمثال شاؤول وداود ويوشع ولصوص المسادة، وليس الأنبياء: أرميا وأشعيا ودانيال.

وقد جاء في مؤشّر الديمقراطيّة الإسرائيليّة عام 2003 أنّ إسرائيل تندرج في عِداد الدول الأربع الوحيدة من بين الدول الديمقراطية التي تعتقد غالبية الجمهور فيها أن «في مقدرة زعماء أقوياء أن يجلبوا منفعة لدولة أكثر من جميع الأبحاث والقوانين». تترافق القواعد السابقة لبناء الدولة الفاشية مع عشرات المؤشّرات الأخرى التي تكون عادةً موجودةً في كلّ أو بعض أنظمة الفاشية ونحن نناقشها هنا ونلحظ مدى انطباقها على الكيان الصهيوني.

علينا هنا أن نلحظ الاختلاف بين الفاشية والديكتاتورية العسكرية كما في أسبانيا فرانكو، والكيان الصهيوني، حيث يرتدي النظام أردية الليبرالية والديمقراطية، بينما الجوهر الفاشي يأخذ طابعا أيدلوجيا تحتل فيه العرقية حجر الأساس فضلا عن النزعة الشوفينية التعصبية وضيق الأفق والتعصب القومي (7).

ونجد مثالا لذلك أيضا لدى موسوليني الذي سعى إلى نظام عسكري سياسي محكم في كل نواحي الحياة الاجتماعية تجند فيه القيم الفردية لخدمة الدولة ومن أجلها يجب أن يضحي الفرد بذاته وبحرياته وحقوقه الأولية من حق التجمع إلى حق التعبير، والصحافة وغيرها (8)، حيث كل شيء للدولة ولا شيء ضد الدولة ولا شيء خارج كيان الدولة (9). ولأجل تحقيق هذا الهدف تعمد الفاشية إلى تدمير المجتمع وبناءه الطبيعي، فتعمل على ربط الطبقات الكادحة بممثليها الطائفيين من البرجوازية، ربطا تبعيا سياسيا مما يشل قدرتها على التحرك في حقل الصراع الطبقي، وهذا سبب تشكيل الهستدروت في إسرائيل، وتشجيع البنى الحزبية ذات الطابع الديني، كذلك ما تفعلُه بصفتها قوّةَ احتلال من آنٍ لآخر، عبرَ تهشيم البنى الحزبية للمجتمع الفلسطينيّ وتشجيع العلاقات التقليديّة، ولدينا ما يكفي من التجارب سواءً داخل المناطق المحتلّة عام 1948 أو 1967.

أما الشكلُ التوتاليتاري (الشمولي) للحكم فرغم عدم تطابقه مع الفاشية أو بلغة أخرى تستطيعُ القول: إنه ليس بالضرورة اتسام الحكم التوتاليتاري بالفاشية رغم حمله بعض سماتها، والحالة الإسرائيليّة نجد التوتاليتارية - رغم أن البعض قد يعترض على هذا التحليل- وجدت مكانها في التجربة على مستويين الشعب الذي تم احتلاله وإبعاده وإبادته. أي الشعب الفلسطيني، حيث سلكت الصهيونية مسلكا يماثل مسلك الطاغية، وهذا ما يسمى الحكم التوتاليتاري حسب حنة آرندت التي تؤكد أنه في مراحله الأولى يسلك مسلك الطاغية (10) ويعمد إلى الإرهاب الكلي.

أمّا على المستوى الثاني مستوى الجماعة اليهوديّة نفسه، حيث عبّر سلوكها وجرائمها حولت الصهيونيّة اليهود إلى أعضاء في الجماعة الصهيونيّة، ينظرون إلى أنفسهم وإلى غيرهم على هذا الأساس ممّا يجعلهم يدمرون المسافة القائمة بينهم بشرًا طبيعيين، وعبر السياسات المركزيّة وبوتقة الصهر والعسكرة، عملت الصهيونيّةُ تمامًا كالتوتاليتارية محرّكًا للتغيير المعالج مركزيًّا (11)، حيث تؤيّدُ الفاشيةُ هندسة الوعي القومي وصياغته وفق المصالح القوميّة.

وفي السلوك تجاه الرعايا، فإنّ ما يحتاجه الحكم التوتاليتاري لتوجيه سلوك رعاياه هو التهيئة التي تناسب كلا منهم ليلعب دور الجلاد بمثل الجدارة التي يلعب بها دور الضحية (12)، وتضيف آرندت أنه في نظرتها للقوانين لا تستبدل السياسة التوتاليتارية مجموعة من القوانين بأخرى بل تستغني عن أي توافق تشريعيّ، معتمّدة التلفيق والانتقاء (13).

هذه السماتُ كما أثبتنا ثابتة كلّها عند الدولة الصهيونيّة، ولكن لا بدَّ من مزيدٍ من التمعّن في البنية الفاشيّة للدولة، لا شكَّ أنّ أشكال صعود الفاشية يختلف من بلد إلى بلد آخر ضمن الظروف الموضوعيّة الخاصة، فإذا كانَت النازيّةُ الألمانيّة، صعدت حركةً عرقيةً قوميةً قائمةً على وحدة ونقاء العرق الآري، فإنها (بتسميتها كفاشية) صعدت في الهند باعتبارها نزعة طائفية (14)، بينما نجدها في «إسرائيل» قد وحدت بين الدين والعرق وطابقتهما، وكما كان هدف الفاشية الأوربية الاستيلاء على السلطة وإعادة تعريف الإقليم دولةً عرقيةً آرية، كذلك هدفت الفاشية الهندوسية للإستيلاء على الأرض وإعادة تعريف الهند، ليس دولةً علمانيةً وإنما دولةً هندوسيّة، وسعت الصهيونيّة منذ البداية إلى الاستيلاء على الأرض وتجسيد سلطتها عليها تحت راية خليط من الأفكار العلمانية والأيدلوجية الدينية الزائفة والمضللة، يصبح هدف الإستيلاء على السلطة هدفًا مركزيًّا لكل حركة فاشيّة مهما قلّ شأنها، وعندما تستولي الفاشيّة على السلطةً، فإنّها تقوم بإعادة تنظيم الدولة وأجهزتها واضعة (الأمن) في مركز الانشغالات الوطنيّة، دامجةً بين الأجهزة القمعية (الشرطة) والعسكرية (الجيش) والأيدلوجية (الإعلام والتربية)، مترافقةً مع قمع بربريٍّ للمعارضين وغسيل منظم للمخ تجاه الجماهير باتجاه إعادة صياغة الوعي العام، مما يوفر شروط الرضوخ للسلطة العرقية والخضوع الطوعي وخصوصًا عندما يكون الدين والأيدلودجيا شعارين في خدمة السلطة (15) لتقدم القمع في قفاز حريري يجعله مقبولًا بل مطلوبًا أحيانًا، وكما أكد لينين «كل الطبقات القامعة تحتاج لتحافظ على سيطرتها إلى وظيفتين اجتماعيتين: الجلاد والكاهن».

وتسعى الفاشية لإحلال دولة (الفولك) التي هي حسب وليم شيرر أقرب إلى معنى الجماعة البدائية التي تقوم على الدم والأرض، فدولة الفولك تحل العرق في مركز الحياة وواجبها أن تحافظ عليه نقيًّا سواءً كان العرق الآري أو اليهودي، وتتجلى هذه الفكرة أساسًا في النظرة إلى المنتمين إلى العرق المعين باعتبارهم متوحدين ومتطابقين مع الإقليم الجغرافي لهذا العرق ومنتمين تمامًا إلى مصالحه مقدمين هذه المصالح على مصلحة الإقليم الذي ينتمون إليه أصلا بحكم المواطنة أو الجنسية.

وهكذا عن الفاشيّة الألمانيّة وفي قوانين الرايخ النازي فإنّ اصطلاح pan-germanism يعني كلّ من كان من الجنس والدم الألماني، أينما كان يعيش وفي أية دولة كان يحيا، يجب أن يكون ولاؤه الأول لألمانيا ويجب أن يصبحَ مواطنًا في الدولة الألمانيّة، التي هي وطنه الحقيقي (16). وفي الحقيقة فإنّ هرتزل يتحدث عن هذا الموضوع ليبرر الدولة اليهودية التي نادى بها، فكلّ يهوديٍّ مهما كانت جنسيته ولاؤه الأول (لإسرائيل) وتعدّ (إسرائيل) وطنًا لليهود مهما بعدت بهم المسافة عن أراضي فلسطين، وهذا ما تثبته الوقائع والأحداث اليوميّة وما يثبته (حق العودة) العنصريّ الصهيونيّ، وكان هذا بالذات المسعى الأساسي لفكرة بوتقة الصهر، التي سعت

إلى محو الفوارق بين المستوطنين ودمجهم في كيانٍ واحد، تزولُ فيه الفروق بين أبناء (شعب الله المختار).

والفاشيّة في سبيل ذلك ترفضُ أشكالَ التجمّع والتعاون التقدميّة، وتخشى الصراعَ الطبقيّ، ساعيةً لخلق دولة فوق الطبقات وتوحّد ذاتها بالوطن ومن السهل إقناعها بالعدوّ الخفيّ (17).

ولعلّ (سان جوست) الثائر الشهير في خطابه ضد الملك الفرنسي عام 1783 يلخص الفكرة بقوله «الوطني هو الذي يدعم الجمهورية جملة ومن يحاربها بالتفصيل فهو خائن» (18) واضعًا حدًا لأي معارضة أو تذمّر، أليس ذلك هو المبدأ الأكبر للحكومات المستبدة في القرن العشرين.

وإذا كانت السلطات المستبدة تماهي نفسها بالدولة والمجتمع والإقليم، فيكون الحزب الحاكم بديلًا عن الشعب والأمين العام أو الزعيم بديلًا عن الحزب، وهكذا يتوحّد كلّ شيء في الشخص الأوحد، وقد كتب تروتسكي في سيرة ستالين «الدولة أنا.. هكذا قال ستالين» وعدّ لويس الرابع عشر أنّه والدولة شيءٌ واحدٌ، بينما عدّ بابوات روما أنفسهم والدولة والكنيسة شيئًا واحدًا (19) أما الفاشية فتقول (المجتمع أنا) وهكذا اعتاد شارون القول: إنه (قدر إسرائيل.. مصلحة الدولة ومصلحة شارون سيان) (20).

يتأسّس المسعى الفاشي على تحويل المجتمع إلى مجرّد جماهير، ولأنّ هذه الجماهير بطبيعتها لا تقاوم الشهيةَ إلى الانتظام السياسي لسبب أو لآخر، إذ لا يوحّدها وعيها صالحها المشترك، ولا تملك ذلك المنطق المخصوص بالطبقات الذي يعبّر عنه بمتابعة أهداف مضبوطة أو محدّدة وقابلة للتحقق، كما تشير حنة أرندتْ، يصبح هذا الجذب للأحزابَ الفاشية في ظلّ نظام يدمّر كلّ البدائل. وهكذا فالفاشي في سعيه إلى خلق جمهورٍ مشتّت يهربُ من التماهي بالمجتمع، وينزع للتماهيَ بالجمهرة، التي تعاكسُ المجتمع في سماتها العامة، فبينما يميل المجتمع للانضباطية والانتظام والتكاتف والعلاقات الوثيقة تتّسم الجمهرة بالتشتت والفوضى والشكّ واللا يقين. وهكذا تنجح الفاشية في مسعاها إلى خلق جمهور مشتت وعديم الهُويّة انسجامًا مع نزعة الفاشي الهارب منَ التماهي بالمجَتمع، النازع للتماهي بالجمهور.

والسؤال هنا كيف يمكنُ أن تنتج الفاشية ضمن نظام ديمقراطي، يصل الحكام فيه إلى مقاعدهم عن طريق صناديقَ الاقتراع؟ يكمن الجوابُ في شقين: أولهما أنّ الفاشية ليست مجرّد نتيجة سياسيّة، وإنما هي في الحقيقة التبلور السياسي الأعلى لمنظومة الأفكار والقيم الكامنة في التصورات المسبقة عن الذات والعالم والكامنة في الثقافة والتربية والدين، إنّها ليست مجرد حزب سياسي، بل حركة في التاريخ والفكر، تاريخ الأفكار وتاريخ الأفعال موجودة دائمًا في لحظات كمون وإعلان في الهامش أو مركز الفعل السياسي. الشق الثاني أنه في الوقت الذي تشكل فيه الفاشيةُ أسوأ أنواع الديمقراطيّة وأكثرها تلفيقًا فإنّ هذا يعود بالذات إلى أنها تنتج أصلًا عن ديمقراطيّة ملفّقة، فالنظام الفردي القائم على حقوق الفرد مقابل حقوق المجتمع والقائمة على التدمير وربط الأفراد بالمؤسّسة الرسميّة المركزيّة، مع كلّ حسناته، إلا أنّه يحملُ في جوهره بذور التكوّن الفاشي عبر تحطيم العلائق الأفقيّة بين الأفراد هذه العلائق المكوّنة عبرَ الطبقات أصلًا في الفهم الماركسيّ وعبر النظم العائليّة والاجتماعيَّة والنقابيّة في السوسيولوجيا الكلاسيكيّة. وهكذا لا يكون غريبًا أن من السمات المهمّة التي تتميّز بها الفاشية الإيمان بجماليات السياسة وتسويغها وتسييس الجماهير، وهكذا يتجلّى فرض البعد الواحد على الجماهير وقتل مبادرات الأفراد، وجماليات السياسة تجد لها قبولًا كبيرًا عند البرجوازيّة الفقيرة وربات البيوت والشبيبة والمتدينين الحائرين. فالعالمُ الجماهيريُّ للفاشية يستمدُّ أسباب الوجود من الجمع ومن الاضطرابات النفسيّة التي تفقد الفرد ميزاته الفرديّة ليذوب في الجمع، فحضور الجمع يزيل كل اضطراب لفترة معيّنة حيث الجمع والاضطراب ظاهرتان نقيضتان مًا يؤديً إلى أختفاء الأخير مؤقّتًا (21)، ومن هنا تنشأ الحاجة إلى عقليّة الحصار والتركيز على الإثنيّة والإجماع القومي، يصبح (شعب الله المختار) مرادفًا للطبقة وبديلًا عنها، ويختلف عنها بأنّ منظومة المصالح ليست هي أساسُ الهُويّة بل (الغرابة) و (الانتماء بالدم) التي تقومُ عليها لاحقًا منظومات المصالح، مما يجعلُ هذا البديل (الشعب المختار – قبيلة يهوه) نظامًا مغلقًا على الخارج، فلا يسمح له بالحراك منه إلى الخارج أو من الخارج إليه (الزواج – التهود وبالمثل ترك اليهوديّة أو التراجع عن الصهيونيّة) وهنا تخلقُ الفاشية نظامًا عضويًّا غير تعاقدي، الأعضاء المرتبطون قرابيًّا بالنظام هم شركاء طبيعيون وكل من هو خارجه (غوييم).

وهكذا فمواطنو الدولة الفاشية يقذفون بالعراء (المنفى والتهديد والإبادة) ثم يؤخذون في مسار الطبيعة أو التاريخ كما تحلل أرندت (22) يعني تسريع الحركة فيهما، فلا قبل لهم سوى أن يكونوا منفذي القانون الذي يلازمها (الحركة) أو يكونوا ضحاياه، وما يحتاج إليه الحكم في سبيل إرشاد ضحاياه هو الهيمنة التي تجعل كلا منهم جديرًا بأنْ يؤدي دور الجلاد بمثل تأديته دور الضحية على أتم وجه.

من جهة أخرى تعلن الفاشية عن نفسها كارهةً للمجتمع ورافضةً لكل ما هو قائم، فالفاشيون يكرهون الديمقراطيّة ويكرهون التعدّديّة والليبراليّة، وعدم التدخّل في الاقتصاد، ويمقتون بشدة الاشتراكيّة ويشجبون السلوك المتساهل والانحطاط والتفسخ والحياة السهلة والتعاون الدولي وغيرها. ولكن اتهامات الفاشيين للمجتمع لا تقوم على نظريّة متماسكة ولا يهتمون بالكمال أو الانسجام، وفي الحقيقة إنّ ذلك هو مصدر قوتهم: التركيز على الاتهامات دون الاضطرار لتوضيح لماذا... وهذا ما يساعدهم في الحصول على الدعم أو التضامن من عدد من المجموعات، بمعنى أنّ أي شخص كان يكره بعض مظاهر المجتمع كان مشروع (مخدوع) للفاشية يصح ذلك خصوصًا على المجموعات المحافظة، الكارهة للديمقراطيّة الليبراليّة (ندع الاشتراكية جانبًا) والمجموعة المتدينة (الكاثوليك المحافظون مثلًا) الذين يكرهون الحرية والسلوك المتساهل ويحاربون (التحرر النسوي والشذوذ الجنسي وثقافة المخدرات ويكرهون الأجانب..الخ) ويجدر النظر إلى أن هذه الجماعات دعمت هتلر وعقدت اتفاقات مع موسوليني رغم اختلاف الشخصين من ناحية التدين، وأثناء انهماك الفاشية في صرف الوقت على واجهة المجتمع فإنّها نادرًا ما تذكر كيف ستتغير الأشياء فهذا يلحظ بغموض مما سمح للمجموعات المختلفة لملء الفراغ بما يريدون.

كيف ترى الفاشيةُ المجتمع البديل، هذا لا يلحظ في برامجهم، فالفاشيون لا يعرفون إن كان مجتمع بديل ما ممكنًا. ولكن في النهاية فإنّ الفاشية تبني نظامها، ولعل أهم عناصره تسلسل هرمي صارم، ولكن ليس المقصود هنا الطبقات الاجتماعية التقليدية ولكن بنية الحركة ذاتها، قيادة قويّة من الأعلى إلى الأسفل، قائمة على فكرة أن الحشود تحتاج لمن يقودها بحزم وقوّة متضمنة مطلب الطاعة التامة، في ذات الوقت من جانبٍ آخر، هناك نزوع نحو اللا نظام، فالفاشية مخالفة للقانون وتمقت النظام وتفقده، ترغب بتدمير أي اتساق، وآخر ما

ترغب فيه هو الثبات والانسجام، فالثباتُ يعيقُ إسقاط النظام الوطني الذي تريده، وفي نموذجين كلاسيكيين (ألمانيا وإيطاليا) كان هناك نزوع إلى الأيام الماضية، نوستالجيا من نوع ما حنين تاريخي (23).

تبادرُ الفاشيةُ إلى الجمع بين (النظام دون قوانين) و(النظام الخاضع للقوانين) وبين (السلطة الشرعيّة) و(السلطة الاعتباطيّة)، وهكذا تنتج النظام الأكثر غرابةً على الإطلاق، التي تتعايشُ فيه جوانبُ هذا الواقع المتناقض، أليس أحد تعريفات «التوتاليتارية» أنّها شكلٌ معاصرٌ من أحد أشكال الاستبداد ما يعني نظامًا دون قوانين ؟ أليست الدولة البوليسيّة دولةَ استبداد ؟ رغم وجود قانون بها، فإنّ السيادة ليست لدولة القانون بـ لإرادة العصابة الحاكمة المحضة، وهكذا فـ (القانون) السائد في العديد من شرائع المجتمع الإسرائيلي، كما هي حال السياسيين ومتخذي القرار في الدولة الإسرائيلية يتسم بالأداتية، ما يجعل القانون أداةً لتنفيذ أهداف معينة وليس معيارًا أخلاقيًّا يعكسُ قيمًا ومعاييرَ اجتماعيّة، ولكونه مجرّد أداة فإنّه يتمُّ تغييره حتى يلائم الأهداف الحالية (24).

وإذا كان هذا النوع من الأنظمة يقوم على تناقض فاضح بين سلطتين؛ شرعيّة واعتباطيّة تلجأ دولة إسرائيلُ بتحليلٍ ميخائيل وارشوفسكي (25) إلى آليتين من أجل تخفيف التناقضات الأولى الإنكار على طول الخط ما يؤدي إلى شيزوفرينيا محقّقة أثبتت وجودها في الواقع الفعلي والنموذج الأكبر إنكار وجود الترسانة النووية، ما منع وجود أشكال حماية منها طبقًا للخبراء الدوليين نتج عن هذا العديد من الحوادث العنيفة وجعل مفاعلات إسرائيل الأكثر خطورة في العالم.

والآلية الثانية استخدام تشريعات يتم تفصيلها على مقاس الأشخاص وهو ما يحدث إذا كان القانون مثلًا، يشترطُ أن يكون رئيس الوزراء عضو كنيست يتم تغييره من أجل نتنياهو، أيضًا إذا كان القانون يحكم على وزير سابق بالسجن بسبب الفساد يتم إطلاق حملة لإطلاق سراحه، ويتم إقرار قانون يسمح لأشخاص بعينهم إطلاق سراحهم بعد قضائهم نصف المدة.

وإذا كان هناك قانون أساس يقيد حجم الحكومة بـ17 وزيرًا، يتم تغييره من أجل باراك ليحصل على ائتلاف واسع يشمل 30 وزيرًا، وموفاز في حينه أعلن ترشيحه للكنيست، رغم أن فترة السكون لم تنته، ونتنياهو يغير القوانين اليوم للسماح لدرعي بتولي وزارة ويغير قانون أساس ليمنح سموتريتش وبن غفير الصلاحيات المطلوبة، ويتلاعب برئاسة الكنيست ليأتي بمن يساعده مؤقّتًا على تمرير القوانين وسرعان ما سيتخلص منه لاحقًا.

سلوكُ ازدواجيّة القوانين مألوفٌ في النظم الفاشية، فقد دأب النازيون بدقّة متناهية على جعل السلطة ضائعة بين ظاهريّة وفعليّة، بل هي متنكرةٌ لبرامجها بالذات، لقد سجل أن الفاشي نفسه لا يأخذ خطط حزبه على محمل الجد، فالكثير من الأشياء توضع فقط لاجتذاب الشعب، وبرنامج الفاشي لا يكون بالضرورة متطابقًا مع الاعتقاد بحقيقة الإيمان. وقد يعدُّ الفاشي على سبيل المثال في برامجه بالقضاء على البطالة وغيرها، ولكنّه لا يحفظُ عهوده أبدًا، وقد احتوى البرنامج الفاشي المبكر على معاداة الرأسماليّة واستغلال العمال، وهذا ما لم يأخذه أحدٌ على محمل الجدّ، بعد ذلك دمّر الفاشيّون اتّحاد التجارة وكلّ منظّمة عمّاليّة مستقلّة، ألم يكن هذا بالضبط مصير الهستدروت في إسرائيل ؟

وكما زعمت الفاشيةُ الإيطاليّةُ أنّها ضدّ الدين الرجعيّ، وهدّدت بإغلاق الكنائس بعد ذلك إلا أنّها عام 1929 ولتجذب جموع المتدينين عقد موسوليني اتفاقيّة لاتيران مع الفاتيكان، ليس فقط متعهّدًا بعدم المس بأراضي الكنيسة، بل أيضًا منح الفاتيكان المزيد من القوّة لم يحلم بها منذ تأسيس إيطاليا عام 1870، كذلك فعلت الصهيونيّة بتحالفها مع قطاعات اليهوديّة الرجعيّة، واتفاقيّة بن غوريون مع زعماء المتدينين السابق ذكرها.

وعلى عكس الجمل المنمقة في إعلان استقلال إسرائيل حول المساواة بين مختلف المجموعات القوميّة، إلا أنّ الممارسة كانت دائمًا على العكس من ذلك، وبينما ادّعت الحكومات المختلفة أنّ إقامة سلطات محليّة عربيّة في القرى كان لتمكينها من إدارة شؤون نفسها، جاءَ في أحد المستندات (26) الرسميّة من سبتمبر أيلول 1959 تحت تصنيف أمنيّ «سري جدًّا للمرسل إليه فقط» يحمل عنوان (توصيات لمعالجة شؤون الأقليّة العربيّة) «إنّ هدف السلطات الإسرائيليّة من إنشاء هذه السلطات كان أوّلًا تحويل الصراع من صراعٍ قوميٍّ بين العرب واليهود في الدولة إلى صراعٍ بين العائلات في قراهم ومدنهم وبهذا فإنّها تقوّض أيضًا أيّ قوّة سياسيّة عربيّة تتناقض وأهداف الدولة وأيدلوجيتها».

كما أن النشاط الاستيطاني الصهيوني الحكومي لدولة إسرائيل ودوائر الاستيطان وبالضدّ من منع البناء العربيّ، يعكس الخطاب الاقتصادي الإثني القائم في صلب الأيدلوجيا الصهيونيّة وعلى مختلف تأويلاتها المختلفة، بحيث تحوّلت الصهيونيّة إلى معيار أوليٍّ بديهيٍّ يتمُّ النظرُ إلى العالم وإلى الديناميكيات التي تحصل من خلاله لعل تدمير القوانين باعتباره سمة أساسية للفاشية مرتبط بشكل ما بشهية الفاشية اللانهائية للتوسع. فعندما يخلق بلدٌ ما حُدودًا يوسّعها باستمرار منتهكًا أحكام القانون الدولي، وعندما تكون الغاية هي دولة إسرائيل، تبررُ دائمًا الوسائل، إذا يجب ألا نندهش عندما يكون احترام إسرائيل لقوانينها الخاصة ينتهي دائمًا؛ لأنّ يكون أمرًا صعب المنال بشكل مرعب (27).

الفاشية تبيعُ للشعب ما يريد شراءه، حتى لو كان سلعًا بالية، فيصير الشعار (ما هو حسن، هو ما يحسن للشعب الألماني-الإسرائيلي-الإيطالي- الأمريكي) وتقول البروتوكولات «كل ما هو مبارك للشعب اليهودي يكون عدلًا ومقدّسًا وفقَ الأخلاق» (28). وهكذا تلحظ في دعاية زعماء الصهيونيّة عزمًا مفرطا في التبسيط المانع الذي به يختارون عناصر من أيدلوجيّات موجودة تكون خير العناصر التي يجدرُ بها أن تكون أسسَ عالم آخرَ ومتخيل برمته، ولكنّه اختيار ملفّق، مضلّل إلى درجة الفجيعة الفكريّة المحضة!!

فالفكرُ الفاشيُّ في تلفيقه هذا يرفضُ العقل ولا يتعامل مع الواقع التاريخي إلا من خلالَ ما يمكن تسميته بالمطلق الذاتي، فالمطلقُ بطبيعته شاملٌ وعالميٌّ يتخطى الزمان والمكان ولكن مطلقات اليهود مقصورة عليهم وحدهم فالله خاص بهم وحدهم (29).

هذا الانشغال بالمطلق الذاتي وبالماضي واستخدام الأيدلوجيا الملفقة لتبرير الذات وتعريفها يكشفُ عن زيف السياسة وادّعاء العلم بالموضوعيّة وعن النزعة الرجعيّة في التفسير الديني، ولكن الفكر الفاشي عندما يقدّم نفسه أيدلوجيا منفلتًا من الزمان والمكان، محاولًا في ذات الوقت إظهار نفسه واقعيًّا فإنّه يكشف عن سمة أساسيّة من سماته وهي الخلط: التوفيق التلفيقي، المادية بالروحانيّة بالدين، والعقلانية بالرومانسية والعاطفة والتحليل الاقتصادي بالمادي وبالرؤى الهائمة إلى حدّ الغيبيّة. ولأنّ هذا النوع من الأيدلوجيا يستحيل فيه الوصول إلى تحليل نهائيّ للمسائل التي تواجهها المجتمعات تلجأ الفاشيّة إلى تبسيط المشاكل وتسطيحها دومًا، عبر طرح

شعارات تستهوي الجماهير الأكثر تخلّفًا وتثير الغرائز فهي انفعاليّةٌ وديماغوجيّة (30) من نوع إعلان نتنياهو «خصخصة الموانئ ستخفض أسعار الشاي».

إنّ إطلاقيّة الفاشية الصهيونيّة مثلها مثل كل فاشية تمثل حصارًا في الزمن، وهي بذلك تنطوي على مواقفَ عقائديّة ويمكن ترجمتها على النحو التالي «ما كان صالحًا في الماضي هو صالحٌ إلزاميًّا في أيامنا» أو «ما تقوله التوراة هو الحق» ومن هنا، فإنّ كلّ تغيير وكلّ مطلوب وكلّ انفتاح هي أهداف ممنوعةٌ ومحرّفة، وفي استعارة من أرندت (31) التي تشبه الأصوليّة بأنّها نظامٌ يريدُ نفسه غريبًا «إنه الأسلوب الذي يتوسله الطفل الحرون المنعزل في زاويته المتوحد المنطوي على فكرته الثابتة والعازم على أن يكون الوحيد في العالم الذي يحلّل الحقيقة التي لا تنازع والأشد عزمًا على أن يشاركه العالم كلّه تلك الحقيقة».

والفاشيّة الصهيونيّة في اغتصابها للمنطق والتفكير المنهجي، تضيق بأي نقد أو فحص أو نقض؛ لأنّها في ارتكانها للمطلق تفيد بأنّها كلّيّة، عصيّة على الاختراق، حين كتبت أرندت مقالها الشهير «إعادة فحص الصهيونيّة» عام 1946، أثارت حنق صديقها كورت بلومنفلد الرئيس الأسبق للمنظّمة الصهيونيّة الألمانيّة فقال عنها «لا تعرف شيئًا عن الصهيونيّة» وإنّها تقارب هذه المسائل بلا مبالاة ووقاحة وما ذلك سوى تعبير جليٍّ عن «كره يهودي للذات» وعن «رغبة جارفة في الاندماج»، ولكن لا أحد من منظري الصهيونية يقول عنها غير ما يتم نقدها من أجله، ويتم إعادة تقديمها بزيف وتضليل من جديد، وهذا الموقف يتناسب تماما مع نظرة الفاشية إلى وظيفة الصحافة وتجريدها من موقعها الضميري الناقد، في إحدى مقالاته (32) المعنونة (الصحافة تخنق الديمقراطية) كان الادعاء الأساسي الذي أدلى به أهرون باراك (ليس أحد أهم منظري الأيدلوجيا الصهيونية فحسب، وإنّما الذي لديه أيضًا بحكم منصبه رئيسًا للمحكمة العليّا قوّة هائلة للتأثير على السياسة والرأي العام): إنّ الصحافة الخاصّة هي أيضًا ملك عام ولها وظيفة معينةٌ في المجتمع وعلى موظّفيها «أن يعملوا بموضوعيّة ويقدّموا الحقائق للجمهور» وكل صحيفة تتعدّى الموضوعيّة «ستقدّم للمحاكمة» ومن الواضح أنّ موضوعيّة التقارير والكتابة الصحفية، سيكون بالاعتماد على الخطاب الصهيوني المقبول، هذا ما يتلاءم مع المقولات حول جهاز إعلام رسميٍّ مسؤول تخدم تقاريره مصلحة الدولة، كما يراها النظام الحاكم بالطبع، وهذا يدل على رغبة المفكرين الصهاينة بتنظيم شرطي لـ «حرية التعبير المحافظة» دون الاكتفاء بالقيود القانونية المفروضة على الصحافة والرقابة العسكرية وقوانين الطوارئ، مما هو غريب ومنبوذ في أي ديمقراطية حقا (33).

وهكذا فكما تتبين الفشستة بالانزياح إلى اليمين في إسرائيل، تتبين أيضا بتضييق الخناق على الصحافة حول حرية التعبير والتفكير لصالح «صوت الإجماع» في التحكم بالإعلام وتوجيه مساراته لخدمة أغراضها الخالصة، وزج الجماهير في إطار معرفي قاصر لا منهجي وعديم النفع■

المراجع:

1- أدولف هتلر. كفاحي. بيسان ط2 1995. ترجمة لويس الحاج. ص8

2- أديب ديمتري. نفي العقل. ط1(دمشق: كنعان للدراسات والنشر، 1993)

3- أنطوان شلحت. اسرائيل ديمقراطية شكلية. المشهد الاسرائيلي 2003/9/28

4- المرجع نفسه

5- هآرتس 9-5-2003

6- المرجع نفسه.

7- شلحت. مرجع سابق

8- ديمتري، مرجع سابق ص409

9- د. إبراهيم دسوقي أباظة+ عبد الغني الغنام. تاريخ الفكر السياسي. دار النجاح. بيروت 1973 ص 383

10- المرجع نفسه

11- حنة آرندت. (الشكل الروائي) في: ثلاث مقالات في التوتاليتارية اريك فروم وريتشارد لونثال وحنة آرندت. ترجمة صخر يوسف الحاج حسين ط1 (حلب: دار عبد المنعم ناشرون. حلب 2000) ص40

12- اريك فروم. الجحيم. في: ثلاث مقالات في التوتاليتارية. ص24

13- حنة آرندت. الشكل الروائي. مرجع سابق. ص44

14- ستشينا مازر سومدار. المرأة والتعبئة اليمينية في الهند. الثقافة العالمية72 (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، سبتمبر 1995) ص 42

15- ديمتري. مرجع سابق. ص408

16- سلسلة شخصيات صهيونية. ثيودور هرتزل عراب الحركة الصهيونية. إعداد قسم الدراسات في دار الجليل للنشر. ط1 1986 عمان. ص71

17- ديمتري. مرجع سابق. ص 340

18- ألبير كامو. الإنسان المتمرد. ترجمة نهاد رضا. ط1(بيروت- باريس: منشورات عويدات .1983) ص 160

19- اريك فروم. الجحيم. مرجع سابق. ص14

20- شارون. ملف الوقائع السوداء المفتوح www.arabs48.com في 2002/9/8 .

21- ديمتري. مرجع سابق. ص118

22- حنة آرندت .أسس التوتاليتارية. دار الساقي. ص258

23- Wallace G.Mills Hist 20316. fascism part 1, fascism in: http://husky1.stmarys-ca.edu/~wmills/course203-16/fascism-1.html.

24- نبيه بشير. وجود السكان العرب يجرد المكان من يهوديته. المشهد الإسرائيلي 2004/9/8

2- ميخائيل وارشوفسكي. ديمقراطية إسرائيل. في: رؤية أخرى العدد 36/37 ربيع وصيف 2005 (بيت لحم- القدس: مركز المعلومات البديلة)

26-نبيه بشير. مرجع سابق.

27-وارشوفسكي. مرجع سابق.

28- حنة آرندت. أسس التوتاليتارية. مرجع سابق. ص90

29- المرجع نفسه.

30- د. جورجي كنعان. العنصرية اليهودية. ط1 (بيروت: دار النهار 1983) ص85

31- أرندت. أسس التوتاليتارية. مرجع سابق. ص268

32- هآرتس 1996/5/14

33- ايلي مينوف. الخطاب الصهيوني الراهن: في الأيديولوجيا والاقتصاد في إسرائيل: الصهيونية: الخصخصة والليبرالية الجديدة. تحرير إلياس جرايسة وهداية أمين (القدس بيت لحم: مركز المعلومات البديلة 1998) ص 20

نقضُ الوعد المزعوم في الميثيولوجيا اليهوديّة (هل الإسرائيليّون شعبُ الله الموعود؟!)

الدكتور سامي الشّيخ محمّد. أكاديميٌ جامعيٌ وباحث/ سورية

لنقضّ فرضيّة الوعد الإلهي المزعوم لبني إسرائيل بميراث الأرض العربيّة الممتدّة من الفرات إلى النّيل، سنكتفي بتناول أهمّ الشخصيّات التّوراتيّة الّتي لها صلةٌ مباشرةٌ وغير مباشرة بذلك الوعد وفقاً للنصوص الكتابيّة للعهد القديم، وهي: إبراهيم، إسحق، يعقوب، يشوع بن نون خادم موسى، وداود.

*** النّموذج الأوّل (إبراهيم وإسحق)**

إبراهيم هو نفسه (أبرام) كما تذكُرهُ التّوراة: «وقال الرّبُّ لأبرام انطلق من أرضكَ وعشيرتكَ وبيت أبيكَ إلى الأرض الّتي أُريكَ.. وأنَا أجعلكَ أمّة وأباركَكَ وأعظمُ اسمكَ وتكونُ بركة - فاجتازَ أبرام في الأرض إلى موضع شكيم، وإلى بلّوطة مورة - والكنعانيّون حينئذٍ في الأرض، فتجلّى الرّبُّ لأبرام قال لنَسلكَ أعطي هذه الأرض فبنى مذبحاً للرَّبِّ الّذي تجلّى له» [تكوين : 12: 1 ، 2 ، 6، 7]. هذا هو الوعد الإلهي الأوّل لـ (إبراهيم). أمّا الوعد الثّاني: «وقال الرّبُّ لأبرام بعدما فارقَهُ لوط ارفع طرْفكَ وانظر من الموضع الّذي أنتَ فيهِ، شمالاً وجنوباً وشرقاً وغرباً... إنَّ جميع الأرض الّتي تراها لكَ أُعطيها ولنَسلكَ إلى الأبد، قُم فامشِ في الأرض طولَهَا وعَرضها فإنّي لكَ أعطيها ولنَسلكَ إلى الأبد» [تكوين 13: 14 ، 15 ، 17].

يُشير هذا النّصّ إلى حجم المساحة المكانيّة الّتي عيّنها الله لإبراهيم ولذرّيّته من بعده حسب رواية الكُتبة، وهي مساحة صغيرة محدودة الطّول والعرض، وليسَ صحيحاً أنَّ الأرض الّتي وَفد إبراهيم إليها كانت خالية من السّكان بل كانت مأهولةً بالكنعانيّين وفيها: «.. ملوك وممالك الآسار، وكدلاعومر ملك عيلام، وتدعال ملك الأمم، وبارع ملك سدوم، وبرشاع ملك عمّورة، وشنآب ملك آدمَة، وشمئيبز ملك شاليم.. ومن الأقوام الكنعانيّة القاطنة تلك الأرض أيضاً: الرّفائيّون في عشتاروت قرنيم، والزّوزيّون في هام، والإيميّون في شوى قريتائيم، والحوريّون في جبلهم سعيَر إلى سهل فاران الذي عندَ البريّة، والعمالقة، وأيضاً الأموريّون المُقيمونَ في حصاصون تامار.. « [تكوين 14: 1، 2 ، 4 ، 5 ، 6 ، 7].

وهذا يُثبتُ بأنَّ الأرض الّتي مرَّ إبراهيم عليها ثمَّ استقرَّ فيها هيَ أرض مأهولة بالسّكان لها أصحابُها قبل قدومه إليها بزمَنٍ سحيق ولَم يَعدَم هؤلاء السُّكان قيَم التّديُّن والتّعرُّف على الله العليّ، فمَلك (شليم) (القدس اليوم) هو (ملكيصادق) كاهنُ الله العليّ، وهو يبوسيٌّ كنعانيٌّ بارك إبراهيم: «وأخرجَ ملكيصادق ملك شليم خبزاً وخمراً لأنّه كاهناً لله العليّ - وباركَهُ وقال مُباركٌ إبرام من الله العليّ مَلك السّموات والأرض» [تكوين14: 18، 19].

ولَمْ يُخفِ إبراهيم حقيقةَ أنَّ الأرض الّتي يُقيمُ بها هي أرضُ غربة له و لبنيه، وبأنّه يتمسّك بعشيرته وبأرضه في أور الكلدانيّين، فكانت وصيّتُهُ لعبده: «... لا تأخُذ لابني امرأةً من بنات الكنعانيّين الّذين أنا مقيمٌ بأرضهم، بل إلى بيت أبي وإلى عشيرَتي تَذهَبُ وتأخُذ امرأةً لابني» [تكوين 24: 37، 38]، ويُضيفُ الكَتبةُ على لسان الرّبِّ: «فقال الرّبُّ لأبرام اعلم يقيناً أنَّ نَسلكَ سيكونونَ غُرَباءَ في أرض ليست لَهُم ويُستعبَدونَ لَهُم ويُعذّبونهُم أربع مئة سَنَة.. وفي الجّيل الرّابع يَرجعونَ إلى هُنا إذ لم يكمَل إثم الأموريّين إلى الآن.. في ذلك اليوم بتّ الرّبُّ مَع أبرام عهداً قائلاً لنَسلكَ أعطي هذه الأرض من نهر مصرَ، إلى النّهر الكبير نهر الفرات» [تكوين 15: 13، 16، 18].

ويَكفي لنقض هذا الوعد وإثبات عَدَم صدقيّة النّصّ أنَّ المُدّة الّتي قضاها نسلُ إبراهيم في مصر هي أربعُ مئة وثلاثونَ سنة وليسَ أربعُ مئة: «وكانَ مَقامُ بني إسرائيل الّذي أقاموه بمصرَ

أربعَ مئَة وثلاثينَ سنةً» [خروج 12:40].
ثُمَّ يتجدّد الوعد لإبراهيم وهو في سنّ التّاسعة والتّسعين إذ تَغيَّرَ اسمهُ مِن أبرام إلى إبراهيم: «وأعطيكَ أرضَ غُربَتِكَ لكَ ولنسلكَ من بَعدكَ، جميع أرضِ كنعان مُلكاً مؤبَّداً وأكونُ لَهُم إلهاً» [تكوين 17: 8]. وهذا الوَعدُ بالطّبع مقرونٌ بحفظ إبراهيم وذُرّيّته من بعده، لعَهدَ اللّه: «وأنتَ فاحفظ عَهدي أنتَ وَنَسلُكَ من بَعدِكَ مدى أجيالهم» [تكوين 17: 9].
بعدئذٍ ينتقل العهد من إبراهيم وذُرِّيَّتِه بعامة إلى إسحق وَلد إبراهيم وذرِّيَّتِهَ مَن وَلده يعقوب (إسرائيل) بخاصّة، إذ استثنى يعقوبُ ابنه عيسو وذُرّيَّته من ذلك العهد بقول الرّبّ الإله: «غيرَ أنَّ عهدي أقيمُهُ مع إسحق الّذي تَلدهُ لكَ سارةَ في مثل هذا الوَقت من قابل» [تكوين 17: 21]، وتذكر التّوراة فلسطينَ وسُكّانَها الكنعانيّين قبل هجرة إبراهيم إليها بنحو يتجاوز أكثر من ألف عام: «ونَزَل إبراهيم أرضَ فلسطينَ أيّاماً كثيرة» [تكوين 21: 34].
فالفاصل الزّمني بينَ قدوم كنعان حفيد نوح وقدوم إبراهيم إلى الأرض العربيّة ثمانية أجيال، والأقوام الكنعانيّة هي أوّل من وطأت أقدامها أرض فلسطين وما حولها في التّاريخ الإنساني إذ لم يكُن قبل الطّوفان ذِكرٌ لأيّ أقوام قطَنَت الأرض الكنعانيّة. وذُرّيّة كنعان كما تَرِدُ في التّوراة هي: «صيدون بكرَهُ وحثّاً، واليبوسيّين، والأموريّين، والجرجاشيّين، والحويّين، والعرقيّين، والسّينيّين، والأروادِيّين، والصّماريّين والحمّاتيّين» [أُنظر، أخبار الأيّام الأوّل 1: 13، 14، 25 ، 26 ، 27]. فالوعود والعهود، الّتي قَطعها اللّه على نَفسه لإبراهيم وذُرّيّته من بَعده هي وعودٌ وَعهودٌ لم تتحقّق طيلة حَياة إبراهيم سواءٌ في تَملّكه أرض كنعان، أو أيّ فترٍ من الأرضَ الممتَدّة من الفرات إلى النّيل ، على النّحو الّذي سنُبيّنهُ في هذه الدّراسة، فوَعدُ الرّبّ الإله لذُرّيّة إبراهيم بتمَلّك الأرض الكنعانيّةَ كانَ قد تَحَدَّدَ في الفترة الممتدّة من إبراهيم إلى الجيل الرّابع من بعده، وهي ذاتُ الفترة الّتي يَقصّونها في العبوديّة والعَذاب وفاقاً للوعد المذكور في [تكوين15: 13 ،16 ، 18] لم يتَحَقّق لإبراهيم طيلةَ حَياته، وفي هذا تناقُضٌ صريحٌ بين الوعدَ من ناحية وتحَقّقه من ناحية أخرى. والدّليلُ على ذلك أنَّ موتَ سارة أخت إبراهيم وزوجته عن عمر مئة وسبعاً وعشرينَ سنة في قرية أربع وهي في حبرون إحدى المُدُن الكنعانيّة لبني حث من ذرّيّة كنعان (الخليل اليوم) جَعَلهُ يتلطّف في حديثه لبني حث أصحاب تلك الأرض بسؤاله لَهُم شراء ملك قبر في أرضِهم كيّ يُواري جَسَدَهَا الميتَ فيه.
على أيّة حال تشير التّوراة في أكثر من موضع إلى أنَّ الأقوام الكنعانيّة الّتي يَستَهدفها الرّبُّ الإله في وجودها، وحياتها، وأرضها، وأملاكها، لمصلحة الذّريّة الفاسدة من بني إسرائيل، هي أقوامٌ مُتَمَدّنةٌ ذات نخوة ومروءَة وإيمانٍ وتقوى، منها: قوم كاهن اللّهَ العليّ النّبيّ الملك ملكيصادق في يبوس (القدس)، وقومُ أبيملك ملك فلسطين في جرارَ، وقوم الحثّيّين بنو حث في حبرون (الخليل)، وغيرهم، حتّى استحقّ بَعضها سجود إبراهيم لها، لكَرَمها الأخلاقيّ الرّفيع حياله، مع أنَّ السّجود لا يكون إلاّ للّه وَحدَهُ، خلافاً لقوم لوط وابنتيه، ولبني إسرائيل وعلى رأسهم ولديه رأوبين ويهوذا، ولقوم موسى، ولقوم داود وفي مُقَدّمتهم داود وأولاده أمنون وأبشالوم وابنته تامار وسُرّياته جميعاً، بسبب سوء ممارستهم وفسادهم الدّيني والأخلاقيّ. تروي التّوراة على لسان إبراهيم بعدما كان قد تَلقّى وعدّ اللّه وعَهده وقَسَمه له بميراث الأرض الكنعانيّة له ولذُرّيّته من بَعده، ليَنكشفَ حجم التّناقض والتّزوير ما بين نصوص الوعد الإلهي الخاصّ بميراث إبراهيم وذرّيته للأرض الكنعانيّة في فلسطين والأرض العربيّة الممتدّة من النّيل إلى الفرات وأقوال إبراهيم ، وأفعاله حيال سَعيه لامتلاك قطعة صغيرة من الأرض (حقل عفرون الحثّيّ والمغارة الّتي فيه): «أنا غريبٌ ونزيل عندكم أعطوني ملكَ قبر عندكم فأدفنُ ميّتي من أمامي، فأجاب بنو حث إبراهيمَ قائلين لهُ اسمَع يا سيّدي، إنّما أنت زعيمُ اللّه فيما بيننا، في خيار قبورنا ادفن ميّتك فليس أحدٌ منّا يمنعَ منك قبرهُ لتدفن فيه ميّتك ، فقام إبراهيمُ وسجدَ لشعب الأرض لبني حث وكلّمَهُم قائلاً إن طابت نفوسكم أن أدفن ميّتي من أمامي فاسمعوا لي ، اسألوا لي عفرون ابن صوحر، أن يُعطيني مغارةَ المكفيلة الّتي في طرف حقله بثمن كامل يُعطينيها فيما بينكم ملكُ قبرٍ، وكان عفرون جالساً فيما بين بني حثٍّ فأجاب عفرون الحثّي إبراهيم على مسامع بني حث أمام كلّ من دخل باب مدينته قائلاً لا يا سيّدي اسمع لي: الحقل قد وهبتهُ لكَ والمغارة الّتي فيه أيضاً هبةً لكَ منّي على مشهد بني قومي وهبتها لك أدفن ميّتكَ، فسجد إبراهيمُ أمامَ شعب الأرض وكلّم عفرون على مسامعهم قائلاً أسألكَ أن تسمعَ لي أعطيكَ ثمن الحقل فخذهُ منّي وأدفنُ ميّتي هناك، فأجاب عفرون إبراهيم وقال له، يا سيّدي اسمع لي أرضٌ تساوي أربعمئة مثقال فضّة ما عسى أن تكون بيني وبينك، ادفن ميّتكَ فيها، فلمّا سَمعَ إبراهيمُ ذلك منهُ وزَن له الفضّة الّتي ذكرها على مسامع بني حث أربعمئة مثقال فضّة ممّا هو رائجٌ بين التّجّار ، فوجَبَ حقلُ عفرون الّذي في المكفيلة الّتي تجاه مَمَرِّ الحقل والمغارة الّتي فيه وجميع ما فيه من الشّجر بجميع حدوده المحيطة به، ملكاً لإبراهيم بمَشهَد بني حث وجميع من دَخل باب مدينته، وبعد ذلكَ دفنَ إبراهيمُ سارةَ امرأتهَ في مغارة حقل المكفيلة تجاهَ ممْرا وهي حبرون في أرض كنعان ووجبَ الحقلُ والمغارة الّتي فيه لإبراهيمَ ملك قبر من عند بني حث» [تكوين 23: من 4 إلى 20].
إزاءَ هذه الواقعة التّاريخيّة الحاسمة في التّعامُل مَع مسألة الأرض، تظهرُ مجموعةٌ من التساؤلات أبرزُها: ما جدوى الوعد والعهد الإلهيّين القاضيين بتمليك إبراهيم أرض كنعان؟
إذا ما قورنَ بالتصرّفات الفعليّة لإبراهيم في شرائه الحقل والمغارة الّتي فيه من صاحبه عَفرون الحثّي، بعد إصراره على دَفع ثمنه له، فرغمَ أنَّ إبراهيمَ لم يكُن يحتاج لأكثر من المغارة كي يَدفنَ زوجَتهُ فيها، إلا أنَّ شهامَة بنو حث الكنعانيّين جعَلت عَفرونَ يَهبُ المغارةَ والحقل الّذي تَقَعُ فيه لإبراهيمَ دون مقابل، لولا أنَّ مروءَةَ إبراهيمَ وكرامتهُ جعلتهُ يَعفّ عن قبول تلك الهبَة، مع تقديره الكبير لمروءَة وشهامة وتقوى أولئك القوم، وقد عبّر عن ذلك بالسّجود لَهُم، والإصرار على دفع ثمن الحقل بالمغارة الّتي فيه.
فالتّملّك الحقيقيّ هو التملُّك الّذي يكونُ مدفوع الثّمن بشكل فعليٍّ وملموس وفي حضرة شهود إثبات إنْ أمكنَ ذلك، ففي المشهَد الآنف يُثبتُ إبراهيم بأنَّ ملكيّة أصحابَ الأرض لأرضهم هو وحدَهُ المُعترَفُ بهِ وليسَ الوعدَ المنسوب إلى

الله زوراً، والّذي يقضي بانتزاع ملكيّة الأرض الكنعانيّة في فلسطين والأرض العربيّة الممتدّة من النّيل إلى الفرات، وتمليكها لإبراهيم وذرّيّته من بني إسرائيل حسب الزّعم الميثيولوجي الصهيوني لاحقاً. حقّاً لم يكن إبراهيم مضطرّاً لكي يدفعَ ثمن الحقل الّذي يُشير إليه النّص لاعتبارين اثنين، الأوّل: ضرورة امتثاله لوعد اللّه امتثالاً أميناً ودقيقاً. والثّاني: عدم اضطراره لشرائه من قوم أطياب (عفرون وقومه).

في ضوء ذلك: نستنتجُ أنّ لا قيمةَ حقيقيّةَ للوعد المذكور من النّاحية التّنفيذيّة، على الإطلاق، والدّليل على ذلك عدم توافقه مع ممارسات إبراهيم منذُ دخوله أرضَ كنعان حتّى مماته، الأمر الّذي يُفضي للتّشكّك بوجود وعد وعهد إلهيّين لإبراهيم بميراث أرضِ الكنعانيّين وما حولها أصلاً. وما يؤكد صدقيّة هذا الاستنتاج: النّصوص الواردةُ في نبوءة إرميا من أنّ الإسرائيليّين زيّفوا التّوراة وكلام الله في كثير من المسائل: [أنظر، نبوءة إرميا7: 8، 9، 10].

أمّا وعد الرّبّ الإله لإسحق فقد انحصرَ في تعيين إقامته في الأرض الّتي يُعيّنها الله له: «وكان في الأرض جوعٌ غيرَ الجوع الأوّل الّذي كان في أيّام إبراهيم فمضى إسحق إلى أبيمَلكَ مَلك فلسطينَ في جَرارَ. فتجلّى له الرّبّ وقال لا تنزل إلى مصرَ بل أقم بالأرض الّتي أُعيّنها لك. أنزل هذه الأرض وأنا أكونُ معَكَ وأُبارِكُكَ لأنّني لكَ ولنَسلكَ سأعطي جميع هذه البلاد وأفي بالقَسَم الّذي أقسَمتُهُ لإبراهيمَ أبيكَ» [تكوين، 26: 1، 2، 3، 4]. ولا يوجَد في النّصوص التّوراتيّة ما يُشير إلى تملّك إسحق أي قطعة من الأرض في فلسطين أو خارجها إطلاقاً.

* النّموذج الثّاني
يعقوب (إسرائيل)

ينتقل الوعد بميراث الأرض الكنعانيّة من إسحق ليعقوب بطريقة مماثلة لانتقاله من إبراهيم إلى إسحق. فقد سبقَ لإسحق أن قدّمَ بركاته ووعد الله له ليعقوب ابنه قبل أن يتلقّى الأخير وعد الرّبّ الإله له: «واللّه القدير يُبارِكُكَ ويُنمّيكَ ويُكَثّرُكَ وتكون جمهور شعوب. ويُعطيكَ بركةَ إبراهيم لكَ ولنسلكَ من بعدكَ لترثَ أرضَ غُربَتِكَ الّتي وَهَبَها اللّه لإبراهيمَ» [تكوين28: 3، 4]. أمّا أوّلُ وعدٍ يتلقّاهُ من الرّبّ إلهه كان وهو في طريقِه من بئر السّبع إلى حاران، وهيَ مدينةٌ بينَ النّهرين، على نهر بليخ، وهو فرعٌ للفرات وتقعُ على مسافة 280 ميلاً إلى الشمال الشرقي من دمَشق، [قاموس الكتاب المقدّس، ص1 2]. مع الإشارة إلى أنّ ذلكَ الوعد جاءَهُ في الحلم وهو نائم وليس وهو يَقظٌ في الواقع: «بينما كان يَحلم فرأى حلماً كأنّ سُلّماً مُنتصبةً على الأرض ورأسها إلى السّماء وملائكة اللّه تَصعَدُ وتنزلُ عَليها، وإذا الرّبُّ واقفٌ على السُّلّم فقالَ أنا الرّبُّ إله إبراهيم أبيكَ وإلهُ إسحق، الأرضُ الّتي أنتَ نائمٌ عَليها لكَ أعطيتُها ولنَسلك» [تكوين28: 12، 13]. يَظهَرُ من هذا الحُلم أنّ الرّبَّ الّذي رآهُ يعقوب في نومه كانَ قد حَدّدَ لهُ قطعةَ الأرض الّتي أعطاها له بأنّها المكان الّذي هو نائمٌ فيه فحسب. لكنّ يعقوب لم يجد في الواقع مكاناً يأويهِ وأفراد أسرته، لذا كانَ جُلّ همّه لدى عودته من حاران إلى أرض كنعانَ شراء قطعةَ أرض يأوي إليها، دون أن يأبهَ لأحلامه الّتي يتجلّى فيها الله له ويجود عليه بالوعود السّخيّة بتمليكه أرض كنعانَ وسواها من الأراضي المُجاورة لها، هذا إن كان ما يرويه كاتبُ التّوراة صحيحاً أصلاً. وعليه فإنّ أوّل عمَل يقوم به هو ابتياعهُ قطعة الحقل الّذي سيُخيّمُ فيه من بني حمور أبي شكيم الحوي الكنعاني بمئة نعجة: «ثمّ أتى يعقوبُ إلى شليم مدينة أهل شكيم الّتي بأرض كنعان حيثُ جاءَ من فدّان آرام، فنزلَ قُبالةَ المدينة وابتاعَ قطعةَ الحقل الّتي ضربَ فيها خباءَهُ من بني حمور أبي شكيم بمئة نعجة» [تكوين33 : 18، 19]. ثمّ بعدَ ذلكَ يَظهَرُ الله ليعقوب ويُبدّل اسمهُ إلى إسرائيل: «والأرض الّتي جَعلتُها لإبراهيم وإسحقَ لكَ أجعلُها ولنَسلكَ من بَعدكَ أجعلُ الأرض» [تكوين 3: 12].

ثمّ تذكر التّوراة بأنّ عظام يوسف بن إسرائيل الّتي أصعَدَها بنو إسرائيل من مصرَ، دفنوها في شكيم في قطعة الحقل الّذي اشتراهُ يعقوب من بني حمور أبي شكيم بمئة نعجة وصار لبني يوسف ملكاً « [يَشوع 24: 32]. على اعتبار عَدم وجود أيّ ملكيّة فعليّة لإسرائيل في أرض فلسطين أو غيرها ما خلا الحقل آنف الذّكر. ناهيكَ عن عدم تَحقّق الوعدَ الإلهي المذكور طيلةَ حياة إسرائيل، مثلما لم يَتحقّق طيلةَ حياتَيْ إسحق وإبراهيم من قبله، ممّا يتناقض مع وعد الله له: «... لكَ أجعلُها..» [تكوين 35: 12].

* النّموذج الثّالث
يشوع بن نون (خادم موسى)

ربَّ قائلٍ بأنّ الوعد الإلهي المُعطى لإبراهيم وإسحق ويعقوب الّذي لم يتحقّق في حياتهم وبَعدَ مماتهم بما يزيد عن الأربعةَ قَرون، سيعود للظّهور من جديد على يشوع بن نون خادم موسى، بَعدَ انقضاء فترة الأربعمئة والثّلاثين سنة من العبوديّة الّتي أمضاها بنو إسرائيل في مصر، انطلاقاً من العَهد الّذي أبرَمَهُ اللّهَ مَع إبراهيم [أنظر، خروج12: 40، 41]. ولكن هذه المَرّة سيكون دخول بني إسرائيلَ أرض كنعان بحَدّ السّيف وإراقة دماء الفلسطينيّين الكنعانيّين، وتدمير بلداتهم ومُدُنهم، ناهيكَ عن تدمير الكثيرَ من المُدنَ العربيّة القديمة وإبسال جميع سُكانها، بزَعم تنفيذ أوامر الرّبّ يهوهَ رب الجنود، خلافاً للدخول السّلمي لإبراهيم وإسحق ويعقوب أصحاب الوعد الأصليّين، طبقاً للرّواية التّوراتيّة ذاتها. تروي التّوراة بأنّ الرّبَّ كلّمَ يشوع بنَ نون خادم موسى: «إنّ موسى عَبدي قد مات والآنَ قُم فاعبُر هذا الأردنّ أنتَ وجميع هؤلاء الشّعب إلى الأرض الّتي أنا مُعطيها لبني إسرائيل، كلّ مكان تطأهُ أخامصُ أرجُلكُم لكُم أعطيتهُ كما قُلتُ لموسى من البريّة ولبنانَ هذا إلى النّهر الكبير نهر الفرات، جميعُ أرض الحثّيينَ وإلى البحر الكبير الّذي في جهة مغارب الشّمس تكونُ تُخومكم،... تَشدّد وتَشجّع فإنّكَ أنتَ تورثُ هؤلاء الشّعب الأرض الّتي أقسَمتُ لآبائهم أنَ أعطيها» [يشوع1: 2، 3، 4، 6].

إنّ آليّة دخول يشوع الأرض الكنعانيّة، هي ذات الآليّة الّتي سيَدخل بها المُدن العربيّة الواقعة بين النّيل والفرات بالغزو الهَمَجيّ، وفاقاً للرّواية التّوراتيّة القائلة بأنّ يشوع أمرَ الشعب دخول مدينة أريحا وطلب إليهم قتل سكان المدينة وحرقها بالنّار: «وأبسلوا جميعَ ما في المدينة من رَجُل وامرأة وطفل وشيخ حتّى البقر والغنم والحمير بحدّ السّيف.. وأحرقوا المدينة وجميع ما فيها بالنّار إلاّ الذّهب والفضّة وآنية النّحاس والحديد فاجعلوها في خزانة الرّبّ. وراحاب البغي وبيت أبيها وجميع ما هو لها استبقاهُم يشوعُ وأقامت

بينَ بني إسرائيل إلى هذا اليوم لأنّها أخفت الرّسولين اللّذين أرسلهُما يشوع لجسّ أريحا» [يشوع 6: 21، 24، 25]. من ناحية أخرى يُعلنُ كَتَبة التّوراة بأنّ الأرضَ والمُدُن الّتي أعطاها الرّبُّ لبني إسرائيل هي ليست أرضُهُم أو مُدُنُهُم: «أعطيتكم أرضاً لم تتعبوا فيها ومدناً لم تبنوها فأقمتم بها وكروماً وزيتوناً لم تغرسوها وأنتم تأكلونها» [يشوع 24: 13]. رغمَ ذلك لم يُفلِح يشوع بن نون في تحقيق أوامر رَبِّه في ميراث الأرض الكنعانيّة، على اعتبار أنّ غزوَهُ تلكَ الأرض كان غزواً عدوانيّاً احتلاليّاً فبقي (الأموريّون، والفرزّيون، والكنعانيّون، والجرجاشيّون، والحويّون، واليبوسيّون وغيرهم من الأقوام الكنعانيّة) يحتفظونَ بملكيّة أراضيهم رغم تقسيم يشوع تلك الأرض على أسباط إسرائيل، بمعنى لم يَقدر يشوعُ بن نون ورّبِّ جنوده على القضاء على سُكان الأرض الكنعانيّة، رغمَ المَجازر والدّمار الّذي ألحقهُ يشوعُ بها وبمُدُنها وبسكّانها، والزّنابير الّتي أرسَلها الرّبّ قُدّام الجنود لطرد ملكي الأموريّين من قُدّامهم: «وأرسلتُ قُدّامَكُم الزّنابيرَ فطرَدَت مَلكي الأموريّينَ من وجهكم..» [يشوع 24: 12]. نَعم لم يُفلحا: يشوعُ وربُّهُ في إزالة الكنعانيّين من مُدنهم وامتلاكِ أرضهم: «ولكن إن ارتدَدتُّم واختلَطتم ببَقيّة هؤلاء الأمم الّذين بقوا مَعَكُم وصاهَرتموهُم ودَخلتُم بينهُم ودخلوا بينَكُم. فاعلموا أنّ الرّبّ إلهكُم لا يعودُ يطرد أولئكَ الأمم من وَجهَكُم بل يصيرونَ لكُم وَهَقاً ومعثَرة وسوطاً على جنوبكُم وشوكاً في عيونكُم حتّى تضمَحلّوا عن هذه الأرض..» [يشوع23: 12 ، 13]. «فأقامَ الأشيريّون فيما بين الكنعانيّين أهل الأرض.. ونفتالي.. أقاموا بين الكنعانيّينَ أهل الأرض..» [قضاة 1: 22 ، 23]. « وعاد بَنو إسرائيل فصنعوا الشّرَّ في عيني الرّبّ بعدَ موت أهود. فباعَهُم الرّبّ إلى يد يابينَ مَلكَ كنعان الّذي كانَ مَلكاً بحاصور..» [قضاة 4: 1 ، 2]. وهناكَ الكثيرُ من النّصوص التّوراتيّة تؤكدُ عَدم تحقّق الوعد الإلهي المزعوم لبني إسرائيل بميراث الأرض الكنعانيّة والأرض الممتدّة من النّيل إلى الفرات، طيلة تاريخ بني إسرائيل.

*** النموذج الرّابع**
(داوُد)

كيف سيتعامل الملك داوُد مع مسألة الوعد الإلهي لبني إسرائيل بميراثِ أرض الكنعانيّين والأرض الممتدّة من النّيل إلى الفرات؟ هل يكون تعامُلُهُ على النّحو الّذي تعامل بِهِ يشوع بن نون خادم موسى؟ تروي التّوراة أنّ داود لم يبتَغِ طيلة حياته أيّ قطعة أرض ما خلا البيدر الّذي ابتاعَهُ من صاحبه أرونا اليبوسي الكنعاني في شليم (القدس اليوم) بثمن قدرهُ خمسون مثقال من الفضّة، بعدَ إصرار داود على دفع ثمنه لأرونا، مُعلناً رفضهُ عرض أرونا بتقديمه البيدر وما فيه له بالمَجّان، دون أن يُعيرَ أدنى اهتمامٍ للوعد الإلهيّ بميراث الأرض الكنعانيّة الّتي يعتَبَرُ بيدر أرونا اليبوسيّ جزءاً لا يتجزّأ منها: «فوفدَ جادٌ في ذلك اليوم على داودَ وقالَ لهُ اصعد فأقم مذبحاً للرّبّ في بيدر أرونا اليبوسي فصعدَ داود كما قال جادٌ بحسب أمر الرّبّ، ونظرَ أرونا فرأى الملك وعبيده عابرين عليه فخرجَ أرونا وسجَدَ للملك بوجهه إلى الأرض وقال أرونا لماذا جاءَ سيّدي الملك عبدهُ، فقال داود لأبتاعَ منكَ البيدر لكي أبني فيه مذبحاً للرّبّ فتكفّ الضّربةُ عن الشّعب، فقال أرونا لداود ليأخذ سيّدي الملك ويُصعدُ ما يحسنُ في عينيه. هو ذا البقر للمحرقة والنّوارج وأدوات البقر تكونُ حطباً، هذا كلّه دفعهُ أرونا للمَلك، الرّبُّ إلهكَ يرضى عنكَ، فقال الملكُ لأرونا كلاّ بل أشتري منكَ بثمن فلستُ أصعد للرّبّ إلهي محرقات مجّانيّة، فاشترى داوُدُ البيدر والبقر بخمسين مثقالاً من الفضّة» [ملوك ثاني 24: 18 ، 19 ، 20 ، 21 ، 22 ، 23 ، 24]. وفي روايةٍ أخرى: «فقال الملكُ داوُدُ لإرنانَ كلاّ بلْ أشتري منكَ بفضّة كاملة لأنّي لا أخذُ مالكَ للرّبّ فأصعدَ مُحرَقَةً مَجّانيّةً. وأدّى داوُدُ إلى أرنانَ عن المكان ستّ مئة مثقال من الذهب» [أخبار الأيّام الأوّل 21: 24، 25]. فالمشتَرَكُ في هاتين الرّوايتين هو رفضُ داوُد الاستيلاء على ملكيّة صاحب البيدر دون أن يدفع ثمنه، رغمَ أنّ صاحبَهُ اليبوسيّ الكنعاني تَقَدّم به للملك هبةً دونَ مقابل، واعترافه بأنّ لا حَقَّ لهِ في ذلك البيدر ما لم يدفعَ ثمنه، ضارباً بعرض الحائط المزاعم الإسرائيليّة بميراث الأرض الكنعانيّة وما حولها. إنّ رفضَ كُلّ من إبراهيمَ ويعقوبَ وداودَ تملُّك العقارات الثّلاثة (حقل عفرون بن صوحر الحثّي، وقطعة أرض بني حمور أبي شكيم الحوي، وبيدر أرنان اليبوسي) دون ثمنٍ حقيقيٍّ يُدفعُ لأهلها، وعدم قيام أيٍّ منهُم بمَن فيهِم إسحق بالاستيلاء على الأرض الكنعانيّة وما حولها من الأراضي الممتدة من النّيل إلى الفرات المنصوص عليها بالوعد الإلهي لإبراهيم وذرّيّته من بني إسرائيل، دليلٌ قاطعٌ على أنَّ ذلك الوعد هو في حقيقة الأمر وهمٌ محضٌ من نَسج خيال كتبة العهدَ القديم، لعلّة عَدمَ عمل أصحاب الوعد المُفترضين به (إبراهيم وإسحق ويعقوب وداود وسُليمان) وعدَم تحَقُّق ذلك الوعد منذ صدوره حتّى يومنا هذا، وهذا إن دَلّ على شيء إنّما يَدُلّ على أنَّ لا علاقة لله به، ناهيكَ عن كون السّمة الغالبة للعلاقة الّتي تربطُ بين إله إسرائيل والإسرائيليّين هي الغضبُ واللّعنة والهلاك، بدليل فسادهم الأخلاقيّ والمسلكيّ حيال الله وأنفُسهم، وتسليمهم للأقوام الكنعانيّة وسواها أكثرَ من مَرّة تعبيراً عن غضب الله عليهم: «واصطَفَّ الفلسطينيّونَ بإزاء إسرائيلَ والتحمَت الحربُ فانهزمَ إسرائيلُ من وجه الفلسطينيّين فقتلوا من الصّف وفي الصّحراء نحو أربعة آلاف رجل.. وحاربَ الفلسطينيّونَ فانهزمَ إسرائيلُ وهربوا.. فسقط من إسرائيل ثلاثونَ ألفاً منَ الرّجّالة» [ملوك أوّل 4: 2 ، 10]، «فنسوُا الرّبَّ إلههم فباعَهُم إلى يد سيسرا رئيس جُند حاصور وإلى أيدي الفلسطينيّين وإلى أيدي ملك مؤاب فحاربوهُم [ملوك أوّل 12: 9]، «وكانَ الفلسطينيُّونَ يُقاتلون إسرائيلَ فانهَزَمَ رجالُ إسرائيل من وجه الفلسطينيّينَ وسَقَطوا قتلى في جَبَلَ الجلبوع» [ملوك أوّل31: 1]. ولا يزال الفلسطينيّون وأشقاؤهُم من الشّعوب العربيّة يقطنونَ الأرض العربيّة منذ أن وُجدَت الحياة على الأرض، في فلسطين أرض كنعان، والأردنّ ولبنان ومصر وسوريا والعراق إلى هذا اليوم، يتجاوزون المئة وأربعون مليون نسمة، في حين أنَّ مَنْ تبَقّى منْ بني إسرائيل لا يتجاوز بضع ملايين نسمة في شتّى أنحاء العالم، وهذا دليلٌ آخَرَ على زيف الوعد الإلهي لبني إسرائيل الّذي يقضي بتفوّق عدد نسل إسرائيل على أعداد أمم الأرض الّتي خصَّها الربُّ الإله لهُم من الفرات إلى النّيل: «وأصَيّرُ نَسلكَ كتراب الأرض، حتّى إن أمكنَ أن يُحصى إنسانٌ تراب الأرض فنسلُكَ أيضاً يُحصى» [تكوين 13: 16]، «ويكون نسلكَ كتراب الأرض وتنمو غرباً وشرقاً وشمالاً وجَنوباً ويتبارَكُ بكَ جميعُ قبائل الأرض وبنسلكَ» [تكوين 28: 14]■

القوميُّ اليساريُّ العربيُّ
جورج حبش

«أنا ماركسيٌّ، يساريُّ الثقافة، والتراث الإسلامي جزءٌ أصيلٌ في بنيتي الفكرية والنفسية. أنا معنيٌّ بالإسلام بقدر اعتناء أي حركة سياسيّة إسلاميّة. كما أنّ القومية العربية مكوّنٌ أصيلٌ منْ مكوناتيَ... إنّني في حالة انسجام مع قوميّتي ومسيحيّتي وثقافتي الإسلاميّة وماركسيّتي التّقدّميّة».

هكذا عرّف «الحكيم» جورج حبش نفسه، لهذا ومنذ البدايات ربط المصير الفلسطيني بالمصير العربي؛ النضال الوطني بالنضال القومي. فقضية فلسطين هي قضيةٌ عربيةٌ وجوهرٌ الصراع العربي، ولا حلَّ للقضية الفلسطينية إلا في إطار حلٍّ عربيٍّ ولا انتصار للقضية إلا بانتصار عربي، وكان خلافه أو تقاطعه مع الأحزاب القومية والشيوعية ينطلق من هذه الزاوية.

في رسالته «للداخل»، في أواسط الثمانينات، استعار «الحكيم» رموزًا عربيّة: «علينا أن نكون أصحاب رسالة كمحمد وعيسى وأن نتحلى بشجاعة خالد وعدالة عمر»، أما بعد انهيار النظام السوفييتي في أواخر الثمانينات وتفكّك سبيكة الدولة، فقد كتب: «إنّ تأثري بالانهيار أقل من سواي، فأنا أعرف أن الرأسمالية ليست خالدة، وأن البشرية تحلم وتسعى للعدالة».

وفي المرحلة العولمية، حيث تفاقم التقاطب الطبقي، واستشرى احتكار الأقلية فيما ازدادت الأغلبية فقرًا وقهرًا، فلا حل للتناقض في الرأسمالية بين تطور قوى الإنتاج وجمود علاقات الإنتاج، إلا بتجاوز التشكيلة الاقتصادية -الاجتماعية؛ فالتاريخ لا يتوقف ولا نهاية له.

وعليه؛ فالركن القومي والركن الأيديولوجي ركنان أصيلان وأداتا تحليل في البنية الفكرية - السياسية «للحكيم» وهو يسترشد بهما ولا ينفصل عنهما أبدًا، وكثّف ذلك بمقولة شهيرة: «لا ينبغي أن ينتهك التكتيك الاستراتيجية ولا أن تنتهك السياسة الأيديولوجيا».

قد يبدو سؤال القومية وسؤال الماركسية مركبًا ومتناقضًا، ولكن من يتتبع «الحكيم» وممارسته السياسية يكتشف حلًا وعلاجًا.

بداهة، إن سؤال القومية والماركسية كبير وغامض، والغوص في إرث «الحكيم» وبراكسيسه، مسألة متشعبة أيضًا؛ «فالحكيم» أورثنا مسيرة لم تحظَ بالتّعمُل البحثي بعد، رغم ما كتبه عشرات المثقفين العرب عنه؛ فشرط التّعمل البحثي أن يتم تصنيف ونشر إرثه المكون من آلاف الصفحات «لقد جمعت 95% منه» حسب تعبيره.

كانت النكبة - التطهير العرقي عام 1948، كتراجيديا تاريخية لم تنفك فصولها مستمرة لهذا اليوم، بمثابة المنعطف الذي قرر شخصية الحكيم وهو الذي أفنى عمره لدحر هذه النكبة ودحر آثارها. ومنذئذ استخلص أن: «التخلف العربي والتجربة العربية هما السبب - وبالتالي: «سقطت النظم التقليدية والاقطاعية»؛ دون أن يسقط حلمه الذي تشبث به ولم يتزحزح عنه «تحرير فلسطين، كل شبر» كموقف وطني وقومي ثابت.. وهنا يجب أن نبقى على عهد الحكيم الذي أكد على: «ترابط البعد الوطني للقضية الفلسطينية ببعدها القومي كعامل أساسي في مجرى الصراع العربي الصهيوني».

*** مقتطف (مستل) من مقالة لأحمد قطامش، بعنوان: إضافات الحكيم جورج حبش على الفكر القومي والماركسي.**

الثقافةُ النصّيّة

علاء صمد. شاعرٌ وكاتب/ العراق

تعدُّ الثقافةُ النصّيّةُ ملحقةً بثقافة الشاعر؛ شاعر دون ثقافة شعرية لا يستطيع أن يكون ضمن قافلة النصّ الشعري الحديث، ومن خلال منظور الثقافة النصّية، يقودنا التداول النصّي إلى عدة مهام، ومنها الذاتية اللغوية، التي تعدُّ المحفز الرئيسي في تجنيد اللغة وتوظيفها في النصّ عبر آليات رمزيّة أو آليّات تقنيّة تستدعي التحوّلات بين عناصر النصّ، ومنها أيضًا الفعل الكلّامي، وخير الذيّ هو J.Austin وأوستن H. P. Grice من كتب في هذا الجانب هو جرايس أوّل من قال: (إنّ اللغة نشاط وعمل ينجز؛ أيّ أنه عندما يتلفظ المتكلم في مقام تواصلي معيّن لا يخبر ويبلغ عن أمر ما فحسب بل يفعل؛ أي ينجز نمطًا معيّنًا من عمل اجتماعيّ «1»، فيقوم بعمل ونشاط مدعم بنيّة وقصد يريد المتكلم تحقيقه من خلال تلفظه بقول من الأقوال، فاللغة ليست بنى دلالية وتركيبية فقط، بل هي عمل كلامي ينجزه المتكلم ليؤدي به غرضاً. «2»). ولكن الذي نجري وراءه هو التركيب اللغوي والتحليل الدلالي وكذلك لا نتخلى عن حالات الاستدلال، وجميع هذه العناصر .تعتبر من العناصر المهمّة في التفاعل النصّي

لا نستطيع أن نضع تعريفا للثقافة النصّية، وذلك لتعدّدية الاتجاهات التي تنسجها في المنظور النصّي، وهناك من وضع تعريفاً للنصّ في الثقافة الغربية (إنّ دلالة نصّ Text في الثقافة الغربية تحيل على النسيج « 3 » وتحمل الدلالة نفسها في الأصل اللاتيني Textus وكلمة النسيج تعود في منشئها إلى الحقل الصناعي المادي، وما عبارات مثل النسيج الاقتصادي ونسيج الخلايا إلا استعارات من هذا الحقل. « 4 »). وتبقى هناك مهمة شاقة لتحريك النصّ، فالنسيج غير كافٍ لتحريك حفريات النصّ وإقامة العلاقات التفاعلية بين العناصر النصّية.

لا يمكن أن تكون العلاقات النصّية ذات مفعول مؤثّر ودون علاقات فيما بينها، كأن تكون المحايثة النصّية على علاقة مع التحوّلات، وكأن تكون بنية المعنى معتمدة على الاختلاف، ومن خلال هذه العلاقات التي لا يعي بأهمّيتها المتلقي أو الناسج النصّي، والتي تشكل المنظور النصّي وكيفية الاعتماد على البنى النصّية ومنها البنية الدلالية أو البنية الاستدلالية أو بنية الاختلاف، كلّ هذه تشكّل مفاهيم بوجود النصّ الفيزيائي؛ والذي يتمتّع بمكوّنات زمكانية في الأبعاد النصّية، وهي الركيزة الجمالية المبنية من خلال ظهور علاقات النصّ الشعري الحديث؛ وجمالية جرس الكلمة الذي يؤدي إلى الإيقاع؛ ومنها جمالية نسيج الجملة الشعرية، وكذلك جمالية المعنى ومدى ظهور فعل الإثارة. إنّ هذه البنى تضمن استمرارية النصّ وما يحمله من تأويلات أيضاً.

نلاحظ أنّ الاعتناء بالنصّ من أهم لوازم الكتابة المنظورة في عدّة حالات ومنها:

النصّ المقروء

كلّ نصّ هو ديمومة من الاختلافات لا يمكنها أن تنتهي، وهي عناصر النصّ في نفس الوقت قبل تشخيصها كتابياً، ولا يمكننا أن نشخّص هذه العناصر دون تواجدها النصّي، لذلك فالنصّ المقروء، هو الغائب منه؛ والفاصل الذي يواجه المتلقي، حضور النصّ من عدمه، والحضور النصّي من خلال المكتوب يشكل بنية نصّية حاضرة أي أنّ الفعل الآني هو المتعدّد في توجّهات النصّ، لذلك تكون الأفعال وتراكمها من خلال أفعال انتقالية أو حركية أو تموضعية، وكلّ فعل له روافده المتشعّبة بين الأعلى والأسفل أو اليمين واليسار.. إلخ.

المبينات النصّية

وهي تعتمد على بنية النصّ واتجاهاتها التعدّدية، وكلّما تعدّدت اتجاهات النصّ، تعدّدت القراءات، وكذلك تعدّدت طبقات المعاني والدلالات؛ إذن المبيّن النصّي يشغل الأثر الفعّال في فعل الإثارة والذي يجذب المتلقي بداية من العنونة. ومن المبيّنات النصّية المهمّة؛ القصدية، أي أنّ الشاعر يحصل على موضوع ذي قيمة كتابية؛ لذلك ينتزع محيطه من المعاني، وتتدخّل الذات في فضاء من الزمان والمكان؛ حيث أنّ القاعدة الأرضية من المعاني متواجدة في محيط الشاعر.

ومن المبيّنات النصّية أيضاً، فعل الإثارة الذي لا يختفي في الجمل الشعرية أو الصور الشعرية المقصودة، لأنّه المحرّك الأساسي لهذه الميزة في النصّ الشعري؛ لذلك وجلّ ما نلاحظه بأنّ هناك من الأشياء المدركة في حركة

النصّ، وكذلك التمثيل الحسّي للمعنى من خلال الصورة الشعرية، ويكون لفعل الإثارة القدرة على تحريك تلك الصور وظهور دلالاتها التي تمثل الذهنية إن كانت حسّية أو تجريدية.

البنية الدلالية

وهي الأنسب في التوظيف النصّي؛ وقد تكون نتيجة بنى مجتمعة يستخلص الشاعر منها بنية دلالية مركزية وذلك لتحريك معاني النصّ الشعري؛ لا ينفي الشاعر ولا يقلّل من جميع البنى الدلالية التي يعتمدها، فهي تجري في ذات النسق الذي استخلص منه بنيته الدلالية المركزية.

إنّ المحور الدلالي يساعد على التماسك النصّي، لذلك تنتج وتتجلّى محاور دلالية في نصوص عديدة، وهي اللازمة الأمثل في التقصّي النصّي وتوزيعها بعمق بين نصّ وآخر بالرغم من اختلاف طرق وتأسيس البناء النصّي.

الإحالة والتماسك النصّي

تكمن أهمية الإحالة بأنّها ظاهرة لغوية نصّية؛ وهي تساعد على التماسك النصّي وآلياته؛ فالاختلاف اللغوي يحتاج إلى التماسك النصّي ومنه نستنتج أيضاً التماسك الدلالي، حيث أنّ الدلالات التي تتراكم في النصّ الشعري، نتيجتها الأبعاد الرمزية واختلاف المعاني وكذلك المختلف في اللغة التي يوظفها الشاعر، وجميع هذه الآليات تقودنا إلى وحدات تماسكية في النصّ الشعري الحديث. ومن الممكن ايضاً توظيف الإشارة التي تساعدنا على بعض الأبعاد الدلالية؛ عندما نكون مع الزمان (الآن وغداً) وهنا، أقصد أنّ الفعل الآني يمتلك حركة فعلية وإشارة إلى بعض الأفعال التي يتم تصنيفها حسب زمنيتها. وعندما نكون مع المكان (هنا وهناك)؛ فمن الممكن جدّاً أن يكون للفعل المكاني علاقة مع الفعل الزماني، فالشاعر يضع المكان على المكان، وليس المكان على الزمان، لذلك فهو ينطلق من مكان ما، والتي نطلق عليه بيئة الشاعر.

استمرار اللحظة

إنّ اللحظة الواحدة تولد لحظات، وهي مشبوبة بالمعنى الجمالي «الاستطيقا» لذلك وجلّ ما نلاحظه فيها أنّها تتّجه إلى الشعرية الخالصة وتحمل معها المعاني والتعاليل التي تكوّن طبقات من المواضيع الجمالية؛ وتعدّ اللحظة ذاتها ضمن علم الجمال، فظهورها يدفع الشاعر إلى إيجاد فنّ غير طبيعي، وتلتقي مع التلقائية في الخلق الشعري.

تنتمي اللحظة إلى صاحبها وتتّجه بتواصلها نحو التغيّرات الجمالية، فهي لا تكتفي بمعنى واحد « في حالة ديمومتها « وإنما تتنوّع المعاني والتأويلات من خلال الانتقالات من المباشرة إلى المنظور الدلالي؛ ومن المؤثرات التي تدخل الأذن إلى الملائمة البصرية.

إنّ ما يثير ظهور اللحظة؛ هو مشهد التغيّر، حيث وراء كلّ لحظة ذات حقيقية، تعمل في نسيج متواصل مع اللحظات التوليدية، وهي لا تكفّ عن المضي في نسيج النصّ الشعري. وحتى اللحظة على تغيّر دائم ولا تأخذ نمطاً معيّناً عندما تمتلك الخلق النصّي.

التأويل والاستدلال

يتخذ التأويل مساحته النصّية، وهو على علاقة مع الاستدلال، حيث ينصهر بأوضاع حجاجية متفاوتة؛ ويخضع التأويل إلى رغبتين، الرغبة التأثيرية وإيجاد المعاني التعجبية والغرائبية وتكون ضمن فعل الإثارة الذي يحفز المتلقي على التواصل والديمومة، ورغبة القوّة المقنعة للمرسَل إليه، حيث أنّ المعاني تظهر ماسّة الطرف الآخر لشموله الاستدلال والمبيّنات التي تدفع العمل النصّي نحو المفاهيم الضرورية.

دلالة النصّ

عندما يكون الشاعر مع الأشياء المرئية وغير المرئية فإنّه يقودنا إلى شبكة من الدلالات التي تعتني بالنصّ الشعري، ولكن ننحاز إلى العلاقة بين البنية النصّية والدلالة، حيث أنّ المكوّنات النصّية تتجلّى من خلال عناصر النصّ؛ هي الأثر والفعّالية في الخلق النصّي، ويصبح النصّ بحد ذاته دالاً من الدلالات المفعّمة بالمعاني والتأويلات.

نرى العالم الذي يحيط بالشاعر من خلال النصّ، حيث أنّ القيمة الدلالية التي يعتمدها النصّ، هي القيمة الرئيسية التي اتكأ عليها، ولا نستثني البنى الأخرى وخصوصاً المصغّرة منها والتي تحمل نفس القيمة. ويعدّ النصّ كمفهوم أوّلي حسب المدرسة التي ينتمي إليها؛ ولكن الناقل النصّي هو الدلالة المعرفية (cognitive semantics) وهي مبنية حسب الذهنية في تنظيم معرفي تصوّري، وفي نقل المعاني أوّلا، وظهور البنية التصوّرية ثانياً.

التأصيل النصّي

يقودنا النصّ بصيغته العلائقية إلى قوّة قولية وقوّة لا قولية، طالما أنّ النصّ الشعري هو الجامع للقول والقول الشعري المتقدّم، لذلك عندما يعتمد البنى القولية كصيغة معرفية دلالية تنعكس المعاني ضمن القول الآني، لكي يرتوي النصّ الشعري بوضعية جديدة تؤدي إلى فعل القول وتكتّلاته المتجانسة وكذلك علاقاته مع بقية عناصر النصّ؛ وهناك الصيغة اللاقولية والتي تخرج من المنبّهات وأحكام النصّ، وتكون فيها العناصر غير متبلورة بعلاقاتها النصّية، لذلك يحكم النصّ؛ التعبير اللغوي العاطفي والذي يعتمد على الصيغة المحصورة في تفكير الشاعر. ويعتبر النسيج النصّي أحد اللوازم المتلاحمة في حوض المعاني (والملاحظ في المعنى اللغوي لمادة « Texte » أنّها تدلّ دلالة صريحة على التماسك والترابط والتلاحم بين أجزاء النصّ وذلك من خلال كلمة « النسيج « التي تؤشّر إلى الانسجام والتماسك بين مكوّنات النصّ المنسوج « »). ومن خلال التأصيل النصّي تظهر بعض المناطق النشطة والتي بواسطتها يتمّ تقويم النصّ، فكلّ منطقة نشطة، تؤدّي إلى نهوض منطقة غير نشطة، حيث أنّ الدلالات الغامضة تعتبر كحافز في البحث بين البنى النصّية، حيث أنّها تشغل المتلقي بالتنقيب والوصول إلى معاني النصّ ■

المصادر

1- مارتان روبر- مدخل لفهم اللسانيات- إيبستيولوجيا أوّلية لمجال علمي- ترجمة: عبد القادر المهيلي « 2007 «- ص 139

2- التماسك النصّي (الاتساق شكليا والانسجام تداوليا) -د. علي الطاهر –ص 88

3- مجدي وهبة – معجم مصطلحات الأدب – مادة Text ص 566 – مكتبة لبنان بيروت 1974

4- التفاعل النصّي، التناصية، النظرية والمنهج – نهلة فيصل الأحمد – ص 29

5- ص 55 – الانسجام النصّي في التعبير الكتابي – بهية بالعربي.

المقاومةُ بالسينما: كوابيسُ الاحتلالِ وأحلامُ العودة

رياض صَمّادي. ناقدٌ ومترجم يمني/ مصر

من فيلم الهدية

من خلال سينما «الهولوكوست» بتنا نعرفُ قدرةَ السينما على تغيير الوعيّ الجمعيّ العالميّ. لكن هذه الوسيلةُ بحاجة إلى تخطيط وقبلها إلى صناعة سينما، وهي جديرةٌ بالتطبيق على محرقةٍ يتعرّضُ لها الشعبُ الفلسطينيُّ ولا تجدُ ما يصوّرُها للرأي العالميّ بالكم والكيف نفسه اللذين تصوّر بهما آثارُ المحرقة النازية. مع ذلك، لدينا أفلامٌ فلسطينيّة، شديدة الجمال والنضج الفني، ويمكن وضعها ضمن فئة المقاومة بالسينما، من خلال تصوير الواقع الفلسطينيّ تحت الاحتلال، واقتراح الحلول بآليّة فنيّة تبلغ رسائلها للمتلقي دون الوقوع في الميلودراما، أو استجداء التعاطف بطريقةٍ مباشرة. وستقتصر الإشارةُ هنا إلى الأفلام التي شاهدتها وترتبط بالموضوع الذي حددته في العنوان وتلك التي قدمت اقتراحات للخروج من المأزق.

الشاهدُ الأحدثُ على أهميّة السينما في هذا السياق هو فيلم «فرحة» (2022)، للكاتبة والمخرجة دارين سلام. أثار الفيلم موجة استياء وهجوم من قبل جهات إسرائيليّة. وهو مستوحى من قصة حقيقيّة، حدثت أثناء نكبة 1948، ويمكن أن نَرى في حلم فرحة بالسفر إلى المدينة لتلقي التعليم والعودة إلى القرية لفتح مدرسة خاصة بالبنات نموذجًا للأحلام التي قتلتها النكبة، وفي قرية فرحة، أو رضية بحسبِ اسمها الحقيقي، نموذجًا أقل دمويّة وعنفًا مما حدث في الواقع التاريخي الذي بتنا نعرفه من خلال الوثائق. تلك الوثائق والمذكرات وغيرها مما لم يسجل بعد ولا يزال طي ذاكرة من عايشوا تلك الأحداث بحاجة إلى أن تتحوّل إلى وثيقة سينمائيّة؛ فليس أفضل من هذه الأداة سلاحًا في المعركة مع المحتل الذي يدرك خطورة وصول هذه الصورة إلى العالم فعمد إلى محاربة الفيلم وهو في المهد ليحول دون وصوله إلى الأوسكار.

من مخبأها في غرفة المؤونة تصور الصبية رضية بعينيها بعضًا مما جرى من جرائم أثناء النكبة ومداهمة القرى وقتل سكانها. تحتفظ الصبية بما حدث في ذاكرتها، ومن مخزن الصبا ذاك تستعيد ما حدث لتصنع منه دارين سلام فيلمًا بمعاييرَ بصريّة وإخراجيّة عالميّة، وفي أوّل ظهورٍ لها جسّدت كرم طاهر شخصيّةَ فرحة بإتقان المحترفين.

كوابيس الحواجز والجدار الفاصل

في فيلم «الهدية» (2020)، تصور المخرجة فرح نابلسي يومًا في حياة الفلسطيني حيث الحاجز الأمني هو الذي يصنع يومه. بلغة بصرية تخبرنا نابلسي أن هذا اليوم ليس استثنائيًا، بل يتكرر كل يوم، وذلك بمشهد الافتتاحية ويوسف (صالح بكري) مستلق على الأرض إلى جوار جدار الفصل، ما يعني أنه قد بات ليلته هناك، وستخبرنا المشاهد التالية بالسبب.

مدة الفيلم 24 دقيقة، ويتحدث عن معنى عبور حاجز إسرائيلي، وهل من السهل على الفلسطيني أن يتسوق كأي إنسان على كوكب الأرض؟ أما قصة الفيلم فبسيطة: شراء يوسف ثلاجة هدية لزوجته في عيد ميلادها. يخرج يوسف من البيت صباحًا لكنه يعود في المساء، ليستوقفه الحاجز نفسه بالاستجواب رغم معرفة الجنود له. كاد الاستجواب أن ينتهي به كالليلة السابقة لولا أن طفلته تصرفت بشجاعة في مشهد ختامي يشير إلى نفاد الصبر وضرورة مواجهة التحدي والاستفزاز بلغة أخرى غير التذلل.

المسافة الفاصلة بين البيت ومركز التسوق ليست بعيدة، ما يجعلها كذلك هو الحاجز والوقت الذي يقضيه الفلسطيني في الاستجواب والإهانات. بهذا تتحول وظيفة الحاجز الأمنية إلى هواية لممارسة الإهانة والتعذيب النفسي والفصل العنصري، وذلك بتخصيص ممر للفلسطينيين، حيث يتكدسون بسبب الزحام والاستجواب، وآخر سهل وسريع لغير الفلسطينيين. الحاجز نفسه سبق وأن وظفه المخرج أمين نايفة في فيلم قصير (11 دقيقة) بعنوان «العبور» (2017) ويدور حول محاولة ثلاثة أشقاء عبور الحاجز من أجل زيارة جدهم المريض على الجانب الآخر من الجدار العازل. يتحدث الفيلم عن صعوبة الحصول على تصريح قد لا يكفي للمرور؛ فثمة حاجز آخر هو إقناع الجندي المسؤول والذي يُخضع مرور الناس لمزاجه الشخصي. في ظل

من فيلم 200 متر

هذا الوضع المؤلم لا ينسى نايفة تذكير العالم بأن الفلسطيني إنسان كغيره يحزن ويفرح ويلقي النكات.

سيطور نايفة فيلمه القصير إلى فيلم روائي طويل بعنوان «200 متر»، (2020). عن محاولة أب فلسطيني للوصول إلى المستشفى حيث يرقد ابنه الذي يخضع لعملية جراحية طارئة، لكن المسافة القصيرة، (200 متر)، التي تستغرق قطعها دقائق قليلة، تطول إلى 200 كيلومتر، وتستغرق اليوم بطوله. بسبب افتقار مصطفى (علي سليمان) لتصريح دخول أو إقامة في الجهة التي تقيم فيها زوجته وأطفاله الثلاثة، يضطر لدخول الأراضي المحتلة بالتهريب عبر ميكروباص يسترزق بهذه الوسيلة ويتقاضى مبالغ باهظة قياسا إلى دخل الفرد، إضافة إلى العواقب التي ستطالهم إن تم القبض عليهم.

ليست هذه المرة الأولى التي يعاني منها مصطفى بسبب الحاجز والجدار الفاصل بين البيتين: بيت أمه والبيت في الجانب الآخر من الجدار الذي تعيش فيه زوجته وأطفاله. يمكن له حل المشكلة بتصريح وبطاقة إقامة، لكن كرامته لا تسمح له بالحصول على بطاقة من عدوه.

من خلال شخصية «آن»- التي تدَّعي بأنها مخرجة ألمانية تصور فيلمًا عن معاناة الفلسطيني في العبور بين الضفتين- يوظف نايفة فكرة «ماذا لو كنت مكاني؟» فتكون «آن» هنا هي شاهد عيان أجنبي على ما يحدث من معاناة يومية. نكتشف لاحقًا أن «آن» من أصول يهودية، وستعطي هذه الحقيقة وظيفة رمزية ثانية لـ «آن»، وظيفة موضوعية إنسانية يعادل بها المخرج شخصية الاحتلال غير الإنسانية. نجح الفيلم في كسب تعاطف المشاهد دون الوقوع في المباشرة والميلودراما. السينما هنا إنسانية وعابرة للجغرافيا، رغم تصويرها لحالة شديدة الخصوصية. يستعير المخرج شخصية «آن» الألمانية ليذكر العالم بجدار برلين، وسيتذكر اليمني الحواجز العديدة التي خلقتها الحرب الأخيرة وبترت أوصال الطريق الواحد وحولت مسافة المئتين متر إلى مئات الكيلومترات. واقعية قصة الفيلم وحدها تكفي ليتعاطف مع معاناة الفلسطيني اليومية. يختبر المُشاهد هذا العالم إما كمشاهد لحالة إنسانية وبوصفه إنسانًا ذو مشاعر، وإما مُعايشًا ومُختبرًا للوضعية الإنسانية نفسها، في لحظة المشاهدة أو في تجربة سابقة عاشها. وحين يختبر هذا الشعور تزول الجغرافيا والحدود واللغات ويبقى الإنسان الخالص. وهذا ما نجح الفيلم في تصويره.

على ضوء المعايشة الافتراضية، التي تتحقق بالمشاهدة، يشعر المشاهد بالاختناق وهو يرى ازدحام الناس في المعبر، كما يشعر بالذل والغضب. وفي مشهد صندوق السيارة الذي يضم مصطفى وإلى جانبه شاب وفتى وهم مكدسين فوق بعضهم، يشعر المشاهد بالاختناق. الصندوق هنا هو تمثيل رمزي للوضعية الفلسطينية، حيث يتكدس السكان في مناطق ضيقة بينما ينعم المحتل بالأرض البراح التي استقطعها من حصة الفلسطيني.

في إشارة سريعة يشير الفيلم إلى حلول أخرى يبتكرها الفلسطيني لتجاوز المعابر وحواجز التفتيش ومشاكل استخراج التصاريح.. إلخ. واحدة من تلك الحلول هي تسلق الجدار مع ما تنطوي عليه هذه المجازفة من مخاطر القنص. لكن حتى هذا الحل يجد ما يعترضه، وهذه المرة من قبل الفلسطيني نفسه الذي تملّك بعض أجزاء الجدار ليتقاضى إتاوات من أجل السماح لأخيه الفلسطيني بالمرور في إشارة إلى المشكلة الداخلية الفلسطينية!

يُظهر الفيلم الإنسان الفلسطيني الذي يعيش حياته بشكل طبيعي، حياة لا تخلو من المنغصات، لكن المنغص الأكبر هو الجدار الذي شتت شمل الأسرة الفلسطينية الواحدة. مع ذلك يجد الفلسطيني مكانا للنكتة والضحك والفرح، ولذلك يختتم بمشهد لمصطفى وهو يبتسم ابتسامة عريضة تفتح بابا للأمل. ليست ابتسامة انتصار بقدر ما هي ابتسامة مقاومة تقول إن الحياة ستستمر.

في فيلم «ملح هذا البحر» (2008) للمخرجة الفلسطينية آن ماري جاسر، نرى صورا للحياة القاسية وحواجز الاحتلال وممارساته المهينة للكرامة، في الضفة الغربية، والتعامل مع الناس بحسب هوياتهم. تعود ثريا من أمريكا للحصول على ميراث جدها في البنك البريطاني الذي أودعه قبل نكبة 48م. في المطار لا تشفع لها جنسيتها الأمريكية من المهانة التي يتعرض لها الفلسطيني. وبعد رفض البنك تسليمها المال تخطط مع عماد لاسترداد المال بالطريقة التي سُرق بها المال والأرض وبيت عائلتها في يافا. تقتحم البنك رفقة عماد لاسترداد مالها، وبعد سلسلة من الأحداث تعود ثريا إلى أمريكا بينما تقبض السلطات على عماد في إشارة إلى بقاء الحال على ما هو عليه، لكن بعد أن يكون الفيلم قد أشار إلى نوع من الحل كامن في استرداد الحقوق بالطريقة نفسها التي أُخذت بها.

وفي فيلم «يد إلهية» (2002) يصور إيليا سليمان، بمشاهد رمزية متنوعة، نماذج من المعاناة والإذلال على حواجز الاحتلال الإسرائيلية، وسكان الناصر الذين قتلهم الانتظار والاحتقان. في أحد المشاهد يبكي الشاب إيليا وهو يقشر البصل فتختلط دموعه على حبيبته ووطنه الممزق. وفي مشهد آخر تتحول الحبيبة إلى فدائية خارقة فتقتل العديد من المحتلين وتدمر طائرة عمودية. يتلو هذا المشهد، الذي

يشير إلى عجز الواقع وخوارق الخيال، مشهد آخر يُطيّر فيه الشاب العاشق من سيارته بالونا عليه صورة ياسر عرفات. بهذه الطريقة أمكن لعرفات الإفلات من الحاجز وطلقات الجنود، ليزور القدس بكنائسها ويستقر على أحد مساجدها.

أحلام العودة والبحث عن الحرية

الهروب من كوابيس الاحتلال وحواجزه فكرة تراود البعض. هذا ما تفعله منى في فيلم «أمريكا» (2009) كتابة وإخراج الأمريكية من أصل فلسطيني شيرين دعيبس. وسط المعاناة النفسية والأمنية اليومية العامة في رام الله ونقاط التفتيش وإخفاق الحياة الخاصة، تقرر منى تغيير حياتها بالهجرة. بعد حصولها على البطاقة الخضراء لدخول أمريكا، تتخلى عن وظيفتها في البنك وترحل برفقة ابنها لتعيش مؤقتًا مع شقيقتها رغدة وزوجها نبيل في أمريكا. كانت منى تظن أنها ستفر من جحيم الاحتلال إلى جنة الحرية، لكن حلمها بحياة أفضل تواجهه الصعوبات والتنازلات والتمييز والعنصرية.

في فيلم «إن شئت كما في السماء» (2019) يصور إيليا سليمان حياة رجل يهرب من فلسطين ساعيًا إلى بداية جديدة، ليواجه المشاكل نفسها التي واجهها في وطنه، في دلالة على أن العالم كله محتل. وينتهي الفيلم بعودته إلى وطنه ولا تخلو العودة من إشارة إلى أن الحل لا يكمن بتغيير العالم ولكن بالبدء بالتغيير والنضال من الداخل. إضافة إلى صورة الرفض التي تمثلها وقفة إيليا سليمان في بوستر الفيلم. هكذا أدار حنظلة ظهره للعالم وعقد يديه خلف ظهره كرمز لرفض المصافحة أو رفض الحلول الخارجية فأصبح بهذه الهيئة توقيع ناجي العلي ورمزًا للهوية الفلسطينية. الوقفة نفسها شاهدناها من قبل في بوستر فيلم «لما شفتك» (2012) لـ (آن ماري جاسر). يحكي الفيلم قصة الفدائيين الفلسطينيين وحياة اللاجئين في المخيمات في الأردن، أواخر ستينيات القرن العشرين، وحالة الانتظار التي كانوا يعتقدونها مؤقتة وإذ بها تطول لعقود.

بطل الفيلم طفل صغير يدعى طارق. تخبره امرأة أنها مقيمة في المخيم منذ عشرين سنة. يلتفت إلى أمه ويقول لها مستغربا: «صار لها عشرين سنة. يعني 7300 يوم. تعرفي بالعشرين سنة في 175320 ساعة!» هو الذي يعتقد أن المخيم مكان مؤقت، إذا به يصير وطنًا بديلًا. المخيم مكان ضيق لمثل طارق الذي يسبح عقله في الكون الفسيح بمجراته، ومدرسة المخيم أضيق من ذكائه.

يحلم طارق بالعودة إلى بيته الرحب في فلسطين، فيفر من ضيق المخيم، ويفضل البقاء في معسكر الفدائيين. لكن يخيب أمل طارق في معسكر يمارس فيه الفدائيون كل شيء: يتدربون ويغنون ويرقصون ويأكلون ويشربون ويلعبون ويرسمون، ثم يتدربون أكثر، وينتظرون.. سيتحول المعسكر إلى لعبة في مخيلة الطفل طارق، سيصبح هو القائد الذي يوجه مجموعة من قطع الشطرنج فيمدح هذا ويوبخ ذاك. لعبة مملة لأن المعسكر كما يظن مكان مؤقت للاستعداد للعودة. بالتركيز والصبر سينتصرون، كما حدثه القائد أبو طارق. لكن طارق لا يملك هذا الصبر.

وطارق لا يجيد القراءة، لكنه يجيد الحساب، ولأن حياته تتوقف على الأعداد سيعد الأيام والأسابيع والشهور والسنوات. ولأنه لا يحتمل الانتظار الطويل، يحمل عصاه ليقيس بالظل اتجاه الشمس، كما علمه أبوه. قال له، على لسان أمه: «حيث اتجاه الشمس هناك دارنا. محل ما الشمس بتروح كل يوم، هيك رح تظلك تعرف وينها.»

يصور الفيلم قصة كل فلسطيني حمل معه مفتاح بيته ظنا منه أنه سيعود قريبًا وإذا برحلته تطول إلى أجل غير مسمى. والعودة كما تقترحها قصة الفيلم تحتاج إلى قلب طارق، وأمه التي تشاركه في الأخير حلمه الطفولي، ويحتاج إلى خاتمة لا تنتهي بإطلاق الدوريات الرصاص عند الحواجز.

ثمة أفلام أخرى تبشر بالعودة مثل «باب الشمس-الرحيل والعودة» الذي يحكي تاريخ فلسطين من خلال قصة حب بين يونس الشاب الفلسطيني الذي يذهب للمقاومة بينما تتمسك زوجته بالبقاء في قريتها في الجليل. وأفلام أخرى تعرض يوميات الفلسطيني من خلال حياته الشخصية كما في فيلم «بين الجنة والأرض» (2019) لنجوى نجار، الذي يتخذ من إجراءات سلمى وتامر للطلاق عتبة للبحث عن الهوية، ومن خلال العودة إلى ماضي والد تامر سنكتشف جانبًا من قصة النضال الفلسطيني وكيف أن الأسرة تأتي قبل الوطن أحيانًا.

وثمة شكل آخر للمقاومة بالسينما وذلك من خلال قصص تصور حياة الفلسطيني العادي وهو يكافح في حياته اليومية في رسالة تفيد بأنه كغيره يستحق الحياة. باختيار الأخوين أحمد ومحمد أبو ناصر «غزة مونامور» (2020)، ليكون عنونًا لفيلمهما يكونان قد اختصرا نصف ما يريدان قوله؛ فهذا العنوان يحيل إلى فيلم آلان رينيه الشهير «هيروشيما مونامور» الذي يصور قصة حب على أنقاض القنبلة النووية وما خلفته من آثار كارثية. في حين تصور قصة «غزة مونامور» الحب من منظور جيلين. والمواءمة بين غزة وهيروشيما لا تنطوي على مبالغة، فالمشابهة لا تهدف إلى تصوير حجم الدمار وإنما إلى تصوير أثر الحرب على الناس. في غزة سيعزف الشباب عن الحب والزواج، بسبب تجارب خائبة سابقة، ومنهم من سيسعى للهجرة، لكن ليست هذه هي كل الحكاية. هناك عيسى ومريم اللذين سيمنحان المدينة ما تستحقه من حب ■

قِراءَةٌ في قَصيْدَة شَخْصيَّة شِعْريَّة مُرَمَّزة "فَعَلَهُ صَغِيْرُهُمْ هَذَا عَنَانْ" (2/3)

الهَلاكُ وثُنَائِيَّة الـ"هُنَا" والـ"هُنَاكْ"

عبد الرحمن بسيسو. شاعرٌ وكاتبٌ فلسطينيٌّ/ سلوفاكيا

لوحة للفنان محمد نصر الله

مَا إنْ نَشْرعَ في قِراءة المتتالية الشّعريّة التّالية، وهي في ذاتها توصيةٌ أخرى تُوْدِعُها الذّاتُ الشّاعرةُ في وِجْدانِ «عَنَان»، حَتّى نَعْثُرَ على ما يُومئُ إلى إمكان بَلْوَرة جواب عن تساؤلنا المُلِح عنْ سرّ العلاقة الصّميميّة، الأزليّة الأبديّة، بين «عنَانَ» وأمّه التي هي قريتُه؛ مَسْقَطُ رأسه؛ ورَحِمُ ميلادِه التي «أنْجَبَتْ أنبياءَ بغير أبٍ أو نَسَبٍ»*، فهي متتاليّة شعريّة تتضمّنُ صُوراً وأفعالاً وتوصيات وطقوساً تشيرُ إلى أنّ «عَنَانَ» هذا قد صَارَ شَاباً، وإلى أنّ حركته في صيرورة الحياة والفعل الخلّاق، إنما تتجه من «هُنا» مُفترضة، ومُغمَضة الدّلالة الإشاريّةِ على حيّز مكانيّ مُحدّد، إلى الـ«هُنَاكْ»؛ أي إلى الحَيّز المكانيّ المُحدّد بدقّة لا يَشوبُها لَبْسٌ لأنّه هو حيزُ الأمّ، أوهُوَ الحَيّزُ الأمّ، إذ هُوَ نفسُهُ إيّاها، وهي إيّاهُ، وهُو الحيّزُ الحَيويّ الوحيدُ الذي فيه يُوجَدُ الـ«وَاحِدَان» مَعاً؛ أي الأرضُ/الأمّ، والابنُ/عَنَانْ؛ فيْمَا لوُجود عَنَان، كذات جَمْعيّة فاعلة في هذا الحَيّز، ولأجْله، أنْ يُوجد «واحِدَان» آخران يُناظِران حَالَيّ الأرض/الأمّ بينَ كَوْنَهَا حُرّةً سَيّدة، أو أسيرة مُحْتلّة. وهُمَا حالانِ يُناظِران أو يُرادِفان، في تَناقضهما الجَدَرِيّ، تَناقُضَ الوجود الحيويّ والعَدم المُراوِغ، وما هذان الواحِدَان المُناظِران حَالَيّ الأمّ ما بينَ حُرّة وأسيرة إلّا «الجَنّة واللّهَب»، اللّذان يُجسّدان حُضُورَ زمكانَين نقيضين يَسمَان الحَيّزَ المكانيّ الذي صَوبَهُ تَسيرُ، وستتابعُ السّيرَ جيلاً في إثر جيل، خُطى عَنَانَ المَسكون وجدانُه بـ«زمكان الجَنّة» الذي يُريدُ لخطوه التّحريريّ اللاهب أنْ يجعَلَه، بقوّة اللهب المُغيّر الذي يملكُه، زمكاناً دائماً، لأرضه/أمّه، الذاهبُ، بقوّة إرادته وعزمه، إلى تخليصها من «زمكان الجَحيم» الذي ألقى الاحتلالُ بها في أغوار سَعائره.

ولأنّ عَنَانَ «وحيْدُ المَكان»، ولأنّ أُمّهُ/أرضَهُ، وحيْدَةُ الابْن، ولأنّهُ هُوَ الابنُ الوَفيّ، والمُخَلّصُ الحقيقيّ لأمّه من جحيم أسرِهَا، فَهُوَ، إذن، المَاءُ والنّارُ في آنٍ معاً. ولأنّ كينُونَتَهُ مَسْكُونَةٌ، في الأَصْل وطوال الوَقْت، بجَوهَر هُويّة أُمّه/أرضهَ الذي يُلازمُ تجلياتها الحَيَاتيّة الوجوديّةَ المُتواليّةَ عبر الأزمنة، والتي هي تَجَلّياتٌ جاءَ الاحتلالُ الصّهيُونيّ ليقْطَعَ، واهِمَاً، إمكانَ تواليهَا في مُقبَل الأزمنة؛ فَإنَّ عَنَانَ، إذْنْ، هُوَ جَوهَرُ القَريةِ التي أنْجَبَتْهُ، والتي أسَماهَا باسْمِه فَأَسْمَتْهُ باسْمِهَا، والتي منحتهُ، مُذْ مَيلاده، مرتبةَ النّبوّة، وخَصّائصَ إله خِصْبٍ قَويّ وقادرٍ:

«**واحِدَان هُنَاكَ**
فَمَرّغْ شَبَابَكَ في حُضْن أُمّكَ
وانْزِفْ على صَدْرِهَا مَا اسْتَطَعتَ
تَعُدْ لِلْحَيَاة نَقِيّاً كَمَا وَلَدَتْكْ»

«عَنَانُ» وحِيْدُ الأمِّ والكيْنُونَةِ والمكَانْ

ما من خِيَار حياتيّ وجوديّ تراهُ الذّات الشّاعرة لقَرينها «عَنَانْ» الذي تَتَمْرأى فيه سوى ترسيخ انتمائه إلى أمّه، وذلك بمواصلة نضاله من أجل تحريرها من أسر الاحتلال، ففي صيرورة هذا النّضال الشّامل والمُتَصَاعِد الوتائر، يتحَقّقُ الالتحَامُ الحياتيّ الوجوديّ بين «عَنَانَ» المُقاوم البَاسِل، وأمّه الحُرّة المَأسُورة. ولهذا الالتحَام أنْ يَرسَخَ، ويتأبّدَ، بالتصاقه بترابها عبرَ تمريغ شبابه في حُضْنِهَا، ونزف دَمه على صَدْرِهَا، ووهب حياتَه لحياتِهَا الحُرّة، فلا يَكُونُ فعْلُهُ المُتراكِبُ، والمُتَصَاعِدُ بلا تَوَقّف، إلّا رحْماً لميلاد حُرّيّتِهَا، ولتجلية وجُودِهَا الحيويّ في الوجُود، لتُجَدّدَ، بدورِهَا، ولاداتِه من رحمِها، ليَكُونَ: نقياً، قوياً، قادراً، نبيّاً إنْسَاناً، وإنساناً نبيّاً، وإله خِصْبٍ إنْسَانٍ، وقَمراً، وسَيْفَاً، تَماماً كما وَلدتْهُ مُذْ لَحْظَةِ ميلادِهَا، ليَسْتَمِرَّ في

لوحة للفنان نبيل عناني

أنْ يكونَ هُوَ لَهَا ثَانِيَ واحِدَيْنِ مُلْتَحِمَيْنِ في كينونَةٍ واحِدَة:

«فَلْتَكُنْ مِثْلَمَا أَرْضَعَتْكَ
قَمَراً تَشْتَهِيهِ البِلَادْ
وَسَيْفاً بِخَاصِرَةِ الطُّلَقَاتِ إِذا حَاصَرَتْكْ»

وإِذْ نُلاحِظُ، هُنَا، انبثاقَ رمزين جديدين: «القَمَرُ والسَّيْفُ»، لينضَمّا إلى جَوقَةِ الرّموز المتفاعلة في صَوغ «هُويّة عَنَانَ»، وبَثّ مدلولات مُكوّناتها الجوهريّة، فإنّ صُورةً شعْريّةً ستَنبثِقُ، في مطلع المقطع الثالث، لتَبُثّ دلالةَ أنّ «الحبّ» مُكوّنٌ جوهريٌّ مِن مُكوّنات هذه الهُويّة، إذْ عَنانُ، ودائماً في رؤية الذات الشاعرة التي تُخاطِبُهُ، البَابُ الوحيدُ لِلْحُبّ، أو هُوَ رمزٌ عليه، واسْمٌ لاسْمِهِ:

«يَا عَنَانْ
لَيْسَ لِلْحُبِّ بَابٌ سِواكْ
والهَلاكُ ولِيْدُ الهَلاكْ
مَا هُنَاكَ هُنَا
وهُنَا مَا هُنَاكْ»

ولتركيب هذه المتتالية الشّعريَّة أنْ يُفصِحَ عَمّا يُوكِدُ كونَ «الهَلاكِ» مصيراً نقيضاً للمصير الوجوديّ النّاجم، بالضّرورة، عن «الحُبّ»، وعَنْ أنّ الهَلاكَ المُستهدفَ به «عَنَانُ» الذي هُوَ، الآنَ، «هُنَا»، هو نفسه الهَلاكُ المُستَهدفُ به «عَنَانُ» الذي هُوَ، الآنَ، «هُنَاكَ»، فالأمّ واحدةٌ تَكْثُرُ تجلياتُها، وابنها «عنانُ» واحِدٌ تَكْثُرُ تَجَلّياته. وسيكونُ لهذه الثّنائيّة المُتَجاوِبَة أنْ تزيل غُموضَ إحالةِ اسم الإشارة «هُنَا» التي افترضنا وجودها الضّمْني في متتالية سابقة؛ إذْ لإحالته أنْ تَعُودَ إلى الحَيّزِ المكاني الذي فيه وُجِدَتْ «الأنا ناطقةُ القَصيدة»، وهُوَ هُنا «المَنْفَى» أو «الشّتات» الذي في أحَدِ أحيازِه الضّيّقات وُجِدَتْ «الذّاتُ الشّاعِرةُ» لحْظةَ كتابَتِها.

وقد يكونُ هذا الحيّزُ المكانيّ المُشارُ إليْه بـ«هُنَا» قريباً منْ، أو بعيداً عنْ، الحَيّز المكانيّ البعيد المُشارِ إليه بـ«هُنَاكَ» أو حتّى قائِماً، جُغرافيّاً وطوبوغرافيّاً فيه، ولكن في حالِ استلابيٍّ يُزيِّفُ هُويَّتَهُ فيُغَرِّبُ إنْسانَهُ عنْهُ؛ وما هذا الحَيّزُ المكانيّ البعيدُ إلّا القريةُ التي أنجبَت عَنَانْ، فكلُّ «هُنا» في هذه القَصيْدَةِ «مَنْفَىً قَسْريّ»، وكلُّ «هُنَاكَ» فيها «وطَنٌ مُحْتَلٌّ»؛ وما هذا الوطَنُ المُحْتَلُّ إلّا قريةُ الميلاد، وبُؤرةُ الانتماء الثّقافيّ الجُذوريّ، والمجالُ الحَيَويُّ الوحيْدُ لابتكار الحياة وتَجْلية الوجُود، بالنّسبة إلى عَنَانَ، وإلى الذّاتَ الشاعرةِ التي تُخاطِبُهُ، مُتَمَرْئِيَةً فيهِ ومُرَمّزةً إيّاهُ؛ وما هذه القريةُ السّاكنَةُ وجْدانَ كلّ فلسْطينيّ، سواءٌ أكانَ مُقْتَلَعاً بالإرهاب منْها مَنْفيّاً بعيداً عَنْها، أمْ كانَ مُتَشبّثاً بالبَقاء فيها يُغَرّبُهُ الاحتلالُ الصّهيونيّ الاسْتحْواذيّ عنْها إذْ يُغَرّبُها عن حقيقتها، إلا «فَلَسْطينَ» التي صَيّرها الاحتلالُ التّهويْديّ، في كُلّ حال، «هُنَاكَ»، والتي تَتركّزُ غايَةُ النّضال الوطنيّ الفلسْطينيّ الجَوهريَّةُ في تَجلية وجودِهَا الحقيقيّ الحيويّ، والكُلّيّ، في الـ«هُنَا» المكانيّ الواقع ما بين نَهر وبَحر، والذي هو إيّاهَا، وهي إيّاهُ، فلا يُفارقُهَا ولا تُفارقُهُ.

مَوْتٌ في الحَياةِ وَوُجُودٌ مُؤَجَّل

في ضَوء المَدْلولات السّابق تَبَيّنها وبيانُهَا، لا يَكُونُ اسْمُ الإشارَة: «هُنَا»؛ كرديف للمنفى، أو كبدل منهُ مُطابِق لَهُ، كمَا لا يكونُ اسْمُ الإشارة: «هُنَاكَ»؛ كرديف لفلسْطينَ المُحْتلّة المَأسُورة، أو كبدَل مِنْهَا مُطابِق لهَا، إلّا وجْهَانِ لحَالٍ حَيَاتيٍّ وُجُوديٍّ مأساويّ واحد هو حَالُ «مَوت في الحَيَاة» و«تأجيلُ وُجُود»، فَهُمَا وجْهَان يَمْضيَانِ، مَعَاً، على طريقِ «الهَلاك» المُسْتهدَفِ به كُلُّ الذينَ هُمْ «هُنَا»، وكُلُّ الذينَ هُمْ «هُنَاكَ» من أبناء فلسطينَ وبناتها؛ فلا فَرْقَ ذي مَغزىً، بالنّسبة للفلسطينيّ، المُسْتَهْدَف بالإفْناء عبر سرقة أرْضه/أُمّه: «فلَسْطيْنَ» وأسْرِهَا، واستلابَ مَاضيهَا وحاضرها وتاريخِهَا وحَضارتِهَا، وإغلاق كُلّ أفق مُمْكنٍ لمستقبل تلتحمُ فيهِ مع ابنِهَا وَحيدِ الأمّ والمَكَان «عَنَانُ» لَحْظَةَ تَمَكّنه من اسْتعادتهَا منَ السّرقة وتحريرِهَا مِنَ الأسْر؛ لا فرقَ بالنّسبَةِ لأيّ فلسْطيْنيّ وفلسْطيْنيّة، صَادقيّ الانْتمَاءَ، بينَ «هُنَا المَنْفَى» و«هُنَاكَ الوطنَ المُحْتلّ»، إلا واحداً ألا وهُوَ أنّ الـ«هُنَاكَ» هَوَ «الوطَنُ» الذي هو مكانُهُمَا الأوْحَدُ، ومجالُ وجودهما الحياتيّ الحيوي الوَحيْد.

تُوْدِعُ الذّاتُ الشّاعِرةُ خُلاصَةَ قراءَتِهَا المُتبَصّرة في الفَرق الجَوهريّ الحَاسم بينَ كُلّ «هُنَا» وكُلّ «هُنَاكَ»، في وجْدَانَ «عَنانِهَا» وفي أصلاب عقله الوَاعي، وتُوْصيْه أنْ يتشبّثَ بـ«وَطَنِه» الذي هُو مَكَانُهُ الحياتيُّ الوجوديُّ الوحيْدُ،

وأنْ يَغْرسَ في أرض فلَسْطيْنه قَدَمَيْه، وأنْ يَنْصَهرَ، بكامِلِ كَينونَتهَ الحياتيَّة والوجوديَّة، في كُلِّ صُلْبِ مِنْ أصْلابِهَا؛ وكأنّي بالذّاتِ الشّاعرة لا تُوصي نَفْسَهَا، ولا تُوصي كُلَّ فلَسْطينيٍّ وفلَسْطيْنيَّة، بغير ما قَدْ أوصَتْ به عَنانَها؛ فَما «عَنانٌ» هذا إلّا قَريْنُهَا؛ وَمَا «عَنانُ» هَذَا إلّا الفلسطينيُّ المُقيْمُ في الوطن المُحْتَلّ مُغَرّباً، بضراوة تَوحّشيّة عُنْصُريّة، عنْهُ وهو مُقيْمٌ فيْه؛ ومَا «عَنانُ» هَذا إلّا الفلَسْطيْنيُّ المُقْتَلَعُ من وطَنه، والمَنْفيّ نَفْيَاً قَسريّاً بعيداً عَنْهُ، والمقذوفُ به في أصْقاعِ أرُوض الشّتات التي أُريدَ لصَقيْعِهَا الجَليْديّ أنْ يُجَمّدَهُ، ولأتن هجيرها السّعيريّ أنْ تَذوّبَ هُويَّتَهَ لتُحيْلَهُ إلى مَحْضِ كائنٍ مِنْ رَمادٍ عَقيْم:

«إنّهُمْ يَسْرقُونَ الوراءَ
فَحَاذرْ أمَامَكَ
هُمْ يَسْرقُونَ الأمَامَ
فَحَاذرْ وراءَكْ
هُمْ يَقْتُلُونَ المَكَانَ
فَثبّتْ خُطاكْ.
لا مَكَانَ لنَا
والمَنَافي ثُقُوبٌ
تلقّفَنَا واحِداً واحِداً بِئْرَهَا
فَآنصَهرْ يَا وَحيْدَ المَكَانْ»

وإذْ يذهبُ المَقْطَعُ الرّابعُ، إلى مخاطبة «عَنانَ» بشأن استغاثة فلَسْطيْنه به، عبر صُورة شعريّة تُشبّهُهَا، تشبيهاً بليغاً، بامرأةً حُرّة تَنْخُرُ دَمْعتُهَا الحَرّةُ الأرضَ، وكأنّما هيَ تَنْخُرُ نَفْسَهَا بدمْعَتهَا الحَرّة إذْ هيَ نَفْسُهَا الأرضُ؛ فإنّ لهذا التّشْبيه ألا يُفصحَ عن حقيقة حالها المأساويّ النّاجمِ عَن كونها تقبعُ، من زمن بعيد، سَليبَةً أسيرةً في ديناميس احتلالٍ صُهَيُونيٍّ وحْشيّ، فَحَسْبُ، وإنّما لهُ أنْ يُعزّز حقيقة كَوْنها «فلَسْطينَ الجَميْلةَ»، حبيبةَ كُلّ أبنائها وبناتها، التي زوّر الوحْشُ الاسْتعْمَاريُّ الصّهْيُونيّ الغربيُّ تَاريخَها وحضارتها، ليزعُمَ لنفسه صلةً من أيّ لَونٍ بها، وليُسَوّغَ لنفسه، وَللمُتَوحّشينَ مثْلَهُ مِنَ البَشَرِ، ولمُؤَجّلي إعْمَال عُقُولهم وبائعي ضَمَائرهم من بَشَرِ العَالمِ غَيْرِ المُؤَنْسنينَ أنْفُسَهُمْ بَعْدُ، سَرقَتَهُ لَهَا، وأسْرَهُ إيّاهَا في ديَاميس أزمنته السّوداء.

كَما أنّ لهَذَا المَقْطَع أنْ يفْتَحَ الرّمزَ الشّعريّ «عَنانَ» علَى شبكة مدلولات تَقُولُ إنّهُ هُوَ الرّمْزُ الدّالُ على كُلِّ منَ يُحبُّ فلسْطينَ من أبنائها وبناتها؛ فيُخْلصُ لها، ويَجْترحُ كل فعل يُفْضي إلى تَخليصها من كَربِهَا المأساويّ حتّى لو اقتضى هذا الفعْلُ بَذْلَ دَمهَ وَرُوحه من أجل خلاصَهاَ مِنْ ضَراوةَ التّزويرَ، وجسامَة السّرقَة، وَعُبُوديّة الاسْتلابَ والأسْر، وفَظَاعَة القَهْر وفحْشه.

وفي سياق كشفها حقيقةَ أنّ الاستجابَةَ الحقيقةَ لنداءات فلَسْطينَ المُستغيثة إنّما تَتَجَسّدُ في المُقاومَة البَاسلَة المَخْصبَة الخَلاّقة التي يَجْترحُ أفْعَالهَا، ويَنْهَضُ بهَا، شعبُهَا بأسْره، تَتوجّهُ «الذّاتُ الشّاعرةُ» إلى «عَنانَ»؛ بوَصْفه ابن فلَسْطينَ، وحَبيْبَهَا وعَاشقَهَا الأزليَّ الأبَديَّ، وإله خُصُوبتها المُمَسك بصولجانيّ المَاء والنّار، داعيَةً إيّاهُ أنْ يَرفعَ سَمَاءَهُ إلى أعْلَى عُلوٍّ، وأنْ يُهْطل على فلَسْطيْنَهُ ماءَهُ، وأنْ يَحُثّ شتاءَهُ المُخْصبَ المَصْحُوبَ بلهيب ناره، ألا يُفَارقَهَا حَتّى تَسْتَعيْدَ حُرّيّتَها وهُويّتَهَا، لتَنْهَضَ، من جَديْد، بكامل حيويّتها، وعنفوانها، وألقٍ وُجُودهَا الْجَليّ. وما ذلكَ إلا لأنّ مَاءَ غيرَ مَاء رؤيَته الإنْسانيَّة الصّافي، لَيْسَ، في حقيقَته، إلا مَاءً زَائفاً، مُهْلكاً، لا خيرَ من أيّ لون لَهَا فيه، فَهُوَ مَاءٌ عَطِنٌ ينْسَربُ من مُسْتَنقع إذعان آسن ومذلّة وَهَوان، ليَصُبّ في سَيْل هَوَانٍ وَمَذلّة وإذْعان، إذْ هُو ماءٌ مُساوَمَات سياسيَّة لا تستهدفُ شيئاً سوى تزييف الحقَائق، ومُجافَاة الحقّ، وتكريس وُجود ما لا يَقْبَلُ الوجودَ الحَق أنْ يُوْجَدَ!

«إنّ مَاءَ
وإنْ ظنّ خَيْراً بِهِ الزّرعْ
يَجْري بسَيْلِ الهَوانْ
لَيْسَ مَاءَكْ»

وسيأتي المَقْطَعُ الخَامسُ، الذي تُتَابعُ فيه الذّاتُ الشاعرة مُخَاطَبَةَ «عَنانَ»، وصَوْغَ هُويّته وإيداع وجدانه الكُلّيّ المزيدَ منْ وصَاياها، ليبدأ بفتحَ دلالةَ المرأة الحُرّة الأسيرة ذات الدّمْعات الحَرّى التي تَنْخُرُ الأرضَ التي هي إيّاهَا، عَلَى «كُلّ البلَادْ»، وليسَ ذلكَ باستدعاء حلقاتَ سلْسلَة مُخْتَارة، ودالّة بثراء ترميزيّ لافتٍ، من الكَينوناتَ والكائنَات المُنْتَميَة إلَى طبيعة البلادَ المقصودةَ، بكُلّيّتهَا؛ أي «فلَسْطينَ» بكامل كينونَتهَا المُتَجَسّدة بيْنَ نَهر وبَحْر لاَ تُخْطئُ أيّاً منْهُمَا، ولاَ أيّاً ممَّا يَتجلّى وُجُودُهُ بينَهُمَا، أو يَكمُنُ فيْهِ، عيْنٌ أو بصيرة، وإنّما أيضاً بالإشارة الضّمْنيّة إلى المُنْجَزات الإنسانيَّة النّابعة منَ تَاريخ فلَسْطيْنَ وحَضارتها، والمُجَلّيَة جَوْهرَ رؤَيتهَا الشّعريَّة الحَضَاريَّةَ المتجدّدة لذاتها، وللعَالم، لتُشَكّلَ هذه الكائناتَ والكينوناتُ والإشَاراتُ، عبر تفاعُلها الشّعريّ الخَلاّق، بُؤْرَةَ ترميز تبثّ إشعاعَات رُؤْيَويّةً تَسْهمُ في بَلورةً مَدْلُول «فلَسْطينَ» كرمز كُلّي لا يَتوقّفُ أيّ مَكُونٍ منْ مُكوّنَاته الجُزئيّة عن إثراء مَعْنَاهُ الكُلّيّ، وعن بَثّ جَوْهَر جوهرهِ ومَغْزَاهُ: «كُلّ زيتونة»؛ «كُلّ نَهْر»؛ «كُلّ طيرٍ»؛ «كُلّ أغنية»؛ «كُلّ نَجْم».

وسيكون لأخبار هذه المُبْتَدآت الخَمْسة المُتَعَيّنَة في الكلمَة: «كُلّ»، الدّالة على الاستغراق وتَمَامَ الشّمُول، والمُلْتَحمَة، عبر الإضَافَة، بكُلّ مُضَاف إليها عُرّفَت به فَشَمَلَتْهُ؛ سَيَكُونُ لأخبار هَذه المُبتَدآت الخمسَة أنْ تتضمّنَ صوراً شعْريّةً، ومفرداتٍ رمزيّة، ومَقُولاتٍ مُؤَصّلةً، ستُشَكّلُ، بدورها، شَبَكَةً دلاليةً ذاتَ خُيُوط مُفْعَمَة بالمدلولات والمعاني: المُتشاكلَة، أو المُتبَاينَة، أو المُتَضَادّة، لتُشَكّلَ مع مبتدآتها خَمْسَ متتالياتَ شَعْريّةً تَتَكونُ، أسْلُوبيّاً، من خَمْس جُمَلَ اسْميَّة مُتراكبَة، مُكْتَملَة الأركَان، ومُتشعبَة العبَاراتَ، وهي، في الوقتَ نفسه، خَمْسُ قَضَايَا منطقيّة، أو خَمْسُ أمْثُولات استعاريّة، تضعها الذّاتُ الشّاعرةُ أمامَ بَصَر «عَنانَ» وبصيرته، لتُؤسّسَ انبثاقَ ما سَيُؤَهّلُ هذه الذات الرّائيَة، تأهيلاً منطقياً، عَقلياً وشاعرياً في آنٍ مَعاً، لإطلاق وصيّة جوهريّة أخرى، هي بمثابةَ خُلاصَةً منطقيةً عقليّة، ووجوديّة شاعريّة، إلى «عَنانْ» الذي يبدو أنْ تكوينهُ كرَمز كُلّي يَدُلّ على أفراد الشّعْب الفلسطينيّ بأسْره، وعلى كينونته الجَمْعيّة، قد شَارف على الاكتمال:

«لا تُبَدّلْ هَوَاكَ
وكُنْ جَسَداً واحِداً في الرّهَانْ»

(يُتْبَعُ في العَدد القَادم من «الهَدَف»)

*** جميعُ المُقتبسات الواردة في هذه المُقاربَة النّقديّة مأخوذةٌ عن نصّ القصيدة المُضَمّنَة في الكتاب الشّعْري الذي يَحملُ عنوانَها: صلاح أبولاوي: فَعَلَهُ صَغيرُهُم هذا عَنانْ، دار الفينيق للنّشر والتّوزيع، عَمّان، الطّبْعَة الأولى، 2022، الصّفحات من 52 إلى 56.**

ملحمةُ «جلجامش»

ما بين الحقائق التاريخيّة والخرافة والأسطورة، والصّراع من أجل البقاء!

تـغـريـد بـو مـرعـي. شاعرةٌ وأديبة/ لبنان

ما بين الأسطورة والخرافة فوارقُ مهمّة، فالأسطورةُ تلتزم بمكان وزمان وبقوانين المرحلة الزمنيّة التي تتحدّث عنها، لذلك تعدّ الأسطورة وثيقة تاريخيّة وعادةً ما تكون الشخصيات فيها حقيقيّة تقوم على حقيقة ما، وهذه الحقيقة قد تكون تاريخيّة أو علميّة أو اجتماعيّة أو دينيّة أو غيرها: فهي التّاريخ؛ لأنّها تحكي قصةَ كائنات علويّة مقدسّة وأحداث تاريخيّة وقعت بالفعل، كما أنّها المعرفة؛ لأنّها تخبر بأصل الموجودات بدءاً من الكوّن إلى التأمل والتفكير، وهي الأخلاق؛ إذ هي تقدّم من خلال التاريخ والدين والمعرفة مُثلا أعلى للتصرّف والسلوك يتم إحياؤه وإخراجه إلى حيّز الوجود من خلال حفظ الأسطورة قولا وفعلا.

فالأسطورةُ إذًا قصّةٌ حقيقيّةٌ عند بداية ظهورها ثم تضاف إليها بعض التفاصيل فتبدو بعد ذلك خياليةً في نظر الأجيال التالية لذلك كانت الخرافة قصة افتراضية لا نجد سوى اختلاف واحد بينها وبين الأسطورة ألا وهو (الحقائق التاريخية)، يُعرّف فيكتور هوجو الملحمة بقوله: (هي التاريخ ينشد على باب الأسطورة).

فمصطلح «ملحمة» يعبّر عن أعمال عسكرية كبرى ويُعبر أيضًا عن الأدب الذي يضم هذا النوع الأدبي، حيث تحتفي الملحمة وتخلّد أعمال البطل وتجعل منه أسطورة، قد تحتوي الملحمة على أساطير، وقد تدخل الأسطورة في نسيج الملحمة ولكن لا تتداخل الملحمة مع الأسطورة فالفرق الجوهري بينهما هو أن أبطال الأسطورة من الآلهة أما أبطال الملحمة فهم من البشر.

إذن الملحمة هي قصة شعرية طويلة أو حكاية بطولية مليئة بالأحداث غالبًا ما تقص حكايات شعب من الشعوب في بداية تاريخه تصل أحيانًا لدرجة أن تكون نموذج يُحتذى به، وكذلك جعل البطل نفسه النموذج الفرد الذى يمكن لأيّةٍ شخصية في الجماعة أن تتشكل وفقه وتسير على منواله، ليغدو المجتمع فريقًا من الأحرار، والبطل بتطوره الشخصي من الفردية الفوضوية إلى الجماعية المنظمة، إنّما يحدد المسار الذى يجب اتباعه من أجل حرية الفرد في مسيرته الإنسانية والاجتماعية والعقائدية، ومن أجل الوصول إلى المعرفة (معرفة الذات ومعرفة الكون ومعرفة الإله).

بالرغم من اتخاذ مواضيع الملحمة من التاريخ، إلا أنّ العلاقة بين الحقائق التاريخية والملحمة تبقى متغيرة بشكل كبير لدرجة أنّ القصيدة الملحمية، تتضمن أحيانًا بعدًا ساخرًا، فينتقل من التاريخ إلى الأسطورة ومن الأسطورة إلى التاريخ بطريقة يظهر فيها البطل بصورة مثالية مبالغ فيها.

قال هيغل الذي تكلم عن «إنجيل الشعب» أنّ الملحمة تملك بعدًا تأسيسيًا قويًا وتحكي «حلقة متصلة بالعالم الكامل لبلد أو لفترة من الزمن «فتكون» الأسس الحقيقية للوعي».

ملحمة جلجامش والتي صنفت على أنها ملحمة سومرية مكتوبة باللغة الأكادية ويحمل في نهايتها توقيعًا لشخص اسمه شين ئيقي ئونيني، تُعد ثاني أقدم النصوص المتبقية من تلك الفترة بعد نصوص الأهرام الدينية، فوفقًا لعالم الكتاب المقدّس وعالم الآشوريات ألكسندر هايدل، إن تأثير الملحمة في الكتاب المقدّس معترف به ومقبول أكاديميًا، والعديد من المواضيع وعناصر الحبكة والشخصيات في الملحمة لها نظائر في الكتاب المقدس العبري– ولا سيما مواضيع جنّات عدن، النصيحة في سفر الجامعة، الطوفان في سفر التكوين.

إن هذا التصنيف لهذا النوع الأدبي

(ملحمة) لم يكن إلا بسبب الأبعاد التأسيسية وأهميتها الكبرى في ثقافة شعب أوروك وارتباط الأحداث بالحقائق التاريخية.

فبطل هذه الملحمة، يختلف عن أبطال الملاحم الإغريقية، فهو ليس شخص خيالي بل كان وجوده حقيقي في التاريخ، إذ تشير سجلات السلالات الحاكمة لممالك ما بين النهرين، إلى أن جلجامش حكم أوروك حوالي عام 2700 قبل الميلاد، فهو من سلالة الوركاء الأولى، وهي السلالة الثانية التي حكمت من بعد الطوفان، وكانت سلالة "كيش" أول سلالة حكمت بعد حادثة الطوفان مباشرة، ويأتي ترتيب حكمه في سلالة الوركاء الأولى خامس ملك وقد حكم 126 عامًا، وفقًا لـ «إثبات الملوك»، وبقي صيته ذائعًا حتى بعد وفاته كبطل شجاع لا يهاب، وكذلك كمشيّد للأعمال الهندسية، أما أوروك فقد كانت من أشهر مدن ما بين النهرين، وقد عثر على بعض آثارها بالقرب من بلدة الوركاء جنوب العراق بين البصرة وبغداد.

وتأتي أهميتها التاريخية، احتواء الملحمة على قصة الطوفان وتأكيد هذا الحدث وحجم السفينة وأقسامها وعدد الأيام التي استمر فيها الطوفان ورسوخها على الجبل وإطلاق الحمامة والغراب في التوراة القديمة والقرآن الكريم حيث نجد التشابه الكبير بين هذه الأحداث برغم أن الأسطورة الملحمية هي السابقة بأكثر من ألف وخمس مئة عام.

الملحمة بالرغم من أنها مؤلفة من عدة أجزاء مختلفة المواضيع، لكنها تعتبر وحدة متكاملة من حيث السرد القصصي خاصة النسخة الآشورية وهي من خزانة الملك آشور بانيبال، وتعتبر الأجزاء المهمة القصص الدائرة حول بطولات جلجامش ومغامراته مع صديقه أنكيدو، وقصة الطوفان وأيضًا قصة وصف العالم السفلي أو عالم الأرواح كما شاهده أنكيدو.

«جلجامش» ملك أوروك كان ملكًا جائرًا، متباهيًا بقوته وجبروته، مارس لهوه وعبثه فاتكًا برجالها وشبابها، مغتصبًا فتياتها، فهو الملك المفوّض من الإله «أنليل» بالحكم، فاستنجد أهل أوروك بالآلهة من أجل قمعه، فخلقت الآلهة ندًا له وهو أنكيدو فتصارعا وكانت الغلبة لجلجامش الذي تركه يمضي في سبيله، غير أنّ «أنكيدو» ناداه بكلمات وقعت في نفسه حسنًا، وكانت بداية صداقة دائمة بين الطرفين، أدرك خلالها جلجامش أنّ الحرية الفردية لا معنى لها إن لم تتعاون مع حريات أولئك الآخرين وتتحدّد من خلالها، ومع تلاشي أحلام الحرية المطلقة أتى التفكير في مسألة الحياة والموت والخلود.

إن صراع «جلجامش» مع الآلهة «عشتار»، هو صراع بين الديانة الأمومية الأنثوية القديمة وبين الجندرية الذكرية أو السلطة الشمسية الذكرية، وهو الصراع القائم منذ أول الخلق وحتى يومنا هذا، فثورته على الطقوس وما فعله بالثور المقدس السحري، تُمثّل انهيارًا للثقافات الأنثوية وصعود الثقافات الذكرية، فغلبت الشمس القمر، فهو الذي يبني ويأمر ويشيّد وهو الذي يتغلّب على الطبيعة ولا يستسلم للآلهة، فينتصر على «عشتار» و«ثور السماء» بمساعدة صديقه «أنكيدو» الذي كان خلق شخصيته واتصاله الشهوي المعرفي قد حدث من خلال سلطة الألوهية الأنثوية، تلك السلطة التي استطاعت أن تجد لها نصيرًا في صراعها مع السلطة الشمسية الذكرية الممثل لها بالملك "جلجامش" ليتغير مسار الصراع بين «أنكيدو» و «جلجامش» بعد ذلك ويتحوّل إلى علاقة شمسية بعد نمو الصداقة بينهما، ليفجع بعد ذلك بنهاية مأساوية لصديقه «انكيدو» الذي تقرّر باجتماع الآلهة هيمن عليه الإله «أنليل» بإنزال العقوبة عليه واغتياله، فتنهار عوالم «جلجامش» ليبدأ رحلته في البحث عن معنى الحياة والخلود، وفي كل مرحلة من مراحل رحلته كان يكتسب معرفة وحكمة، فهل موت صديقه هو السبب الرئيسي لقيامه بمغامرات البحث عن سر الخلود ومحاولة هزيمة الموت، أم أن هذه الرغبة كانت كامنة في نفس البطل الأسطوري الذي كان ثلثاه من الآلهة وثلثه الآخر من البشر ؟! وهل خلقه على هذه الصورة القوية المقدامة وتوسده سدّة الحكم جعله يرفض الموت الذي يدفنه في الأرض ؟!

وفي الواقع أنّ الجشع الذي جُبل عليه الإنسان هو الذي يدفعه إلى التشبث بالحياة ومحاولة إبعاد شبح الموت عن مصيره، الذي لن يفلت منه لا محالة، من هنا نجد جلجامش يسعى لامتلاك سر الخلود ولعل الدافع الأقوى كان رؤيته صديقه أنكيدو وهو ينازع ويلفظ أنفاسه الأخيرة دون أن يستطيع دفع المرض والألم عنه، فكانت صدمة له وما أتبعه من ألم الفراق فقرر البحث عن عشبة الحياة وهو يقول:

إذا ما مت ألا يكون مصيري مثل أنكيدو؟
ملك الحزن والأسى روحي
وهل أنا أهيم في القفار والبراري
خائفا من الموت

إن فكرة الخوف من الموت ورفض الموت قد لازمت الإنسان منذ بدء الخليقة، وما بناء الهياكل الضخمة والأهرامات الشاهقة والتماثيل العملاقة سوى محاولة لإبقاء الإنسان حيًا او مستعدًا لقيامه مرة أخرى في هذه الحياة، لكن «جلجامش» بعدما سُرقت منه عشبة الحياة تيقّن أنّ الأمل في الخلود قد تبدّد، وأنّ الموت قدر مقدور على بني الإنسان، وعليه ألا يتطلع إلى محاكاة خلود الآلهة الذين لا يموتون أبدًا، ليعود بعدها إلى مدينته كبشر يخضع لقانون الحياة والموت.

الملحمة تؤكد المسار الرافض الذي لا يمكن أن يسلم للأفكار التقليدية السائدة، وتطرح فكرة التمرد، وتطالبنا برفض اعتناق واحترام المقدسات إذا خالفت وتعارضت مع فكر الإنسان، فهي تسعى إلى كشف الغموض وجعل الإنسان بمستوى القدسية يحارب الظلام، من هنا تخبرنا الملحمة بأنه لا يوجد من هو أعظم من الإنسان الذي يبحث عن التغير بكل عزيمة وإصرار للحصول على الحرية والانطلاق نحو الفضاء الرحب، متخطيًا الصعاب والمعيقات ومتجاوزًا التحديات. فالفكر الإنساني يكمّل بعضه بعضًا، والأفكار النيرة تُطرح في كافة العصور والأزمنة، والاستمرارية التاريخية التي فرضتها الملحمة على مرّ العصور كانت نتيجة تناولها للهموم والأفكار التي تؤرق الإنسان ولاحتوائها على المغامرة والكائنات الأسطورية، ومن هنا مرة أخرى تقربنا الملحمة من الأزمنة الغابرة وتجعلها معاصرة وقريبة زمنيًا وفكريًا منا ■

المصادر

الجنس في العالم القديم، بول فريشاور، دار الكندي، دمشق، 1988.

هو الذي رأى، عبد الحق فاضل، دار الرشيد، بغداد، 1981.

جلجامش، الحاشية، فراس السواح، سومر للدراسات والنشر، نيقوسيا، قبرص، 1987.

ملاحم وأساطير، أنيس فريحة، دار النهار، بيروت، 1979.

محمد العيد آل خليفة
شاعرٌ ملحميّ

جمال بعلي. كاتبٌ أدبيٌّ/ الجزائر

محمد العيد آل خليفة شاعرٌ ملحميٌّ من روّاد الوطنيّة، ومن أكابر مدارس الشّعر الجزائريّ والعربيّ، يحسبُ على تيّار المدرسة الإصلاحيّة المحافظة التي كانَ من باعثيها الشيخ الرئيس عبد الحميد ابن باديس وثلّة من علماء الجزائر، عبّرَ عن موقف الشاعر من الوجود ككل، وعن وعيٍ صادقٍ بالهُويّة والعروبة والانتماء الأفريقيّ الأمازيغيّ.

قال عنه الشيخ العلامة البشر الإبراهيمي (من يعرف محمد العيد ويعرف إيمانه وتقواه، وتديّنه... يعرف أن روح الصدق المتفشّية في شعره، إنّما هي من آثار صدق الإيمان، وصحّة الخلق، ويعلمك أنّه من هذه الناحية بدع في الشعراء). أحيا اللغةَ العربيّة وأسهم مع العلماء والخطباء والأدباء في محاربة الكولونياليّة بالوعي الثقافي واستنهاض المهمّ بالدعوة إلى التمسّك بالهُويّة تاريخًا ولغةً... فما قامت به فرنسا من طمس لمعالم الهُويّة واللغة التي حوربت بعلق المدارس والتضييق على المعلمين قال الشاعر محمد العيد آل خليفة:

حثّوا العزائم وأصدقوا الآمال
إن الزمان يسجل الأعمال

بالكلمة الصادقة مربيًّا وشاعرًا وهو القائل:

يا شعب قم على الهموم والشؤوم
ثائر يا شعب جد الجد فانهض واكسب المفاخرا

تلمحُ في شعره بداوةَ ابن الصحراء، وصلابة شهمة وجلدًا... ولد بعين البيضاء موطن قبائل العواسي المقاتلة والشرسة، 28 أوت1904 لأسرة محافظة ومتديّنة، تنتمي لجذور طريقة صوفيّة ممتدّة في واي سوف.. ثم انتقلَ سنة 1918 والعائلة إلى بسكرة، مَدينة عريقة ومَن طولقة مولد كثير من العلماء كما يحكي أبو القاسم سعد الله.

حفظ القرآن ختمًا وهو ابن الرابعة عشرة وبعضًا من علوم اللغة والدين على يد ابراهيم العقبي، وأحمد بن ناجي والشيخ محمد الكامل بن الشيخ المكي. درس بالزيتونة كما جلس في الخلدونية بصفة حرة، أخذ كثيرًا من علوم عصره ونال شهادة التطويع من الزيتونة ولظروف اضطرّ للعودة وإكمال تعليمه على أيدي علماء أجلاء مثل اليعلاوي، الذي أخذ عنه الفلك والحساب والفقه. ينتسب لجمعية الشبيبة الإسلامية مدرسًا ومديرًا لها.. وينتقل إلى باتنة مدرسًا ثمّ إلى عين مليلة. شارك في الإحياء الحضاري والثقافي وإصلاح المفاهيم، التي تبنته جمعيّة العلماء المسلمين وكان من مؤسّسيها... تعدُّ من أكبر الجمعيات التنويريّة في التاريخ الحديث للجزائر. كتب في الصحف الجزائريّة والعربيّة (الصراط، السنة، البصاير...)

يعدُّ من الشّعراء القلائل الذين أدركوا مخاطر الغزو الثقافي الفرنسي. ناضل من أجل إحياء العربيّة والقيم الأخلاقيّة والمثل العربيّة الإسلاميّة. درس ببسكرة وباتنة وهناك يتولى الإشراف على مدرستها وفي عين مليلة مدرسًا ومديرًا لدار العرفان.

خطبه ودروسه كانت مفعمةً بوعي وطنيّ وانتماء أصيل لجذوره الدينيّة، لهذا اعتقل بدعوة (التحريض) على الثورة.

مناضلٌ بالكلمة، شهد له علماءُ الجزائر بالبروز في الشعر، بل لقّبه الشيخ الرئيس ابن باديس /أمير شعراء الجزائر/... ويعدُّهُ الإبراهيمي أحد أعمدة النهضة في الشعر والخطاب الإبداعي، دافع عن قضايا الجزائر.. شاعر النجم، والحركة الوطنيّة المتحرّرة من الأفكار التغريبيّة... قال عنه شكيب أرسلان: كلما قرأت محمد العيد آل خليفة، تأخذني هزة طرب تملك عليا جميع مشاعري، وشبهه محمد بن سمينة بشخصية الشاعر المخضرم حسان بن ثابت.

في عزّ الثورة والكفاح يطلبُ منه أن يصادق على مناشير تدين الثورة والحرب المشروعة ضدّ فرنسا، يرفضُ ويوقفُ من العمل وتغلق بل تحوّل المدرسة إلى ثكنة... ويسجن بالمدية ثمّ بسجن الكدية بقسنطينة. وله قصيدةٌ قويّةٌ من بين القصائد التي ردَّ بها على آشيل في التعدي على القرآن وقوله إنّه همجيٌّ، يدعو للقتل في مقالاته بلاديبيش التي تصدرُ آنذاك في قسنطينة منها:

هيهات لا يعتري القرآنَ تبديلُ ... وإنْ تبدَّلَ توراةٌ وإنجيلُ

وقال:

من يعيش عن نفع قومه
أقيّض له جيشًا من الكلمات

له ديوانٌ ضخمٌ ومسرحيّةٌ شعريّةٌ /بلال بن رباح/ وساجلات ورسائل أدبية بين الشعراء يقول /في بسكرة تعرفت إلى بعض الأدباء وكان لي معهم سجالاتٌ أدبيّةٌ ورسائلُ شعريّة /كتب في أغراض الشعر العربي كله.. وكان لا يخرج عن فكرة /الإسلام والعربيّة والوطنيّة والإنسانيّة / رثى حافظ إبراهيم

يا رحمة الله هبي نفحة وهمي ... غيثًا على حافظ في القبر مدرارا■

مقتطفاتٌ من قضايا ماركسية معاصرة

خاص (الهدف)

(1)
المنهج الماركسي أو الجدل المادي

المنهج الماركسي أو الجدل المادي شأنه شأن منهج العلم، يهدف لتطوير النظرية لكي توجه الممارسة الحياتية التي بدورها تطور وتغني النظرية، وهذا بالضبط ما قصده «كارل ماركس» بقوله «إنني لم أضع إلا حجر الزاوية في هذا العلم»، ما يؤكد على أن نظرية المعرفة الماركسية هي جزء من صيرورة حركة الحياة ومتغيراتها التي لا تعرف الجمود أو التوقف، ولا تعرف الحقيقة النهائية، ما يعني بوضوح شديد رفضنا التعاطي مع الماركسية في إطار منهج أو بنية فكرية مغلقة أو نهائية التكوين والمحتوى، بل يتوجب علينا ان نتعاطى معها كمنهج او بنية فكرية تتطور دوماً مع تطور المجتمعات والانجازات والاكتشافات العلمية في جميع مجالات الحياة وحقائقها الجديدة، إذ أن الماركسية تكف عن أن تكون نظرية جدلية، إذا ما تم حصرها في إطار منهجي منغلق أو في ظروف تاريخية محددة، وبالتالي علينا أن ندرك أن الانغلاق أو الجمود هو نقيض لجدل الماركسية التطوري كما هو نقيض لمنهجها وثقافتها ومشروعها الإنساني الهادف إلى بلوغ الحرية الحقيقية التي تتجسد في العدالة الاجتماعية والاشتراكية والتحرر الشامل للإنسان، من كل مظاهر القهر والاستغلال والاضطهاد والتبعية.

(2)
ماذا يعني الموقف المادي الفلسفي للماركسية؟

يعني أن المادية الماركسية تعني أن العالم المادي موجود بشكل مستقل عن الوعي الإنساني أو غيره؛ وأن معرفة العالم الواقعي ممكنة وإن لم تكن مطلقة؛ وأن الفكر البشري هو الذي ينشأ من العالم المادي، وليس العكس.

ووفقا لفريدريك انغلز في كتابه "لودفيغ فيورباخ ونهاية الفلسفة الكلاسيكية الألمانية":

"إن المسألة الكبرى الأساسية لكل فلسفة، وخاصة الفلسفة الحديثة، هي العلاقة بين الفكر والوجود، وقد انقسم الفلاسفة حسب تبنيهم لهذه الإجابة أو تلك إلى معسكرين كبيرين. أولئك الذين يؤكدون أولوية الفكر على الطبيعة، ويعترفون بالتالي في نهاية المطاف، بحدوث العالم- وهؤلاء يشكلون معسكر المثالية، والآخرين الذين يعتبرون الطبيعة القوة الأصلية، وهم ينتمون إلى مختلف مدارس المادية".

فالمادية الماركسية، مختزلة في عناصرها الأساسية، تعني قبول القضايا التالية:

1.العالم المادي موجود بشكل مستقل عن الوعي الإنساني.

2. معرفة العالم الواقعي، حتى لو لم تكن كاملة أو مطلقة، ممكنة، وبالتالي فإن كل شيء يمكن معرفته

3. البشر جزء من الطبيعة، لكنهم يشكلون جزءًا متميزًا.

4. العالم المادي لا ينشأ، في المقام الأول، من الفكر البشري؛ بل إن الفكر البشري هو الذي ينشأ من العالم المادي.

وفي هذا الجانب يقول ماركس وأنغلز في كتاب "الفلسفة الألمانية" إن "الناس هم منتجو تصوراتهم وأفكارهم وهم أناس حقيقيون فاعلون ومشروطون بحد تطور قواهم الإنتاجية، ولا يمكن للوعي أن يكون أي شيء أبدًا، سوى الوجود الواعي، وخلافًا للفلسفة المثالية الألمانية التي تنزل من السماء إلى الأرض، فإننا نصعد هنا من الأرض إلى السماء".

(3)
عن ماركس والماركسية

يقول الفيلسوف البريطاني جون لويس في حديثه عن ظاهرة تشويه فكر ماركس: إن ماركس هو المفكر الأشد صعوبة من بين مفكري القرن التاسع عشر الذي يمكننا التوصل إلى ما كان يرمي إليه حقًا، لأن غالبية الصيغ المتداولة والواسعة الانتشار لأفكاره يجري التعامل معها على انها مبادئ مقبولة ومقرة وقطعية، بدلًا من كونها فلسفة قابلة للنقاش والتعديل، وليس هناك ما يدعو إلى الاعتقاد بأن ماركس كان سيوافق على مثل هذا الموقف القطعي ويشجعه.

ويضيف جون لويس: إذا كانت الماركسية قد تطورت وأصبحت نظرية، يعتقد بأنها متكاملة، خلال مسيرة التاريخ، فإن ذلك يشكل انحرافًا وخروجًا كبيرًا عما أراده ماركس، الذي لم يكن يؤمن بإمكانية خلق نظام مفاهيم قابل للتطبيق في كل زمان، وفي كل حال، أو كما قال ماركس نفسه: «مفتاحًا لكل الأقفال».

يجب أن ينطلق أي تعامل مع فكر ماركس من إدراك حقيقة، أنه من غير الممكن أن يستخرج المرء من كتابات ماركس معادلة جاهزة «للعمل الصحيح»؛ فالتعامل مع فكر ماركس بغير هذه الطريقة يجعل منه شيئًا فاقد القيمة، كما أن تعاملنا معه على أنه مصدر «الحقيقة النهائية»، أو مصدر المبادئ هي «الكمال» بعينه، يبعدنا كثيرًا عن ماركس الحقيقي، ويحولنا إلى أناس متحجرين، لا يقيمون وزنًا للواقع الملموس والمعطيات الملموسة، وللتاريخية والنسبية.

وقد أشار ماركس وإنغلز إلى ذلك في «بيان الحزب الشيوعي»؛ عندما تحدثا عن انتقال الأدبيات الاشتراكية والشيوعية والفرنسية إلى ألمانيا، واختلاف تأثيرها هناك عن تأثيرها في الوطن الأم. ولا بد لنا من إدراك أن فكر ماركس هو فلسفة برغماتية غير جامدة: تعرف من أجل أن تفعل، وتقوم بتوسيع الفهم وإصلاحه بلا انقطاع بالعمل والفعل؛ ذلك الفهم الذي تفعل على أساسه، ومن ثم تتقدم مجددًا■

اللغةُ العربيُّة
فكرُ الأمةُ وهُويّتها الحضاريّة

محمد جبر الريفي. روائيٌّ وكاتبٌ سياسيٌّ/ فلسطين

اللغةُ وعاءُ العلم والأدب والمعرفة بشتى فروعها، وهي على المستوى القومي؛ فكرُ الأمّة وروحها وهُويّتها السياسيّة، تحمل تراثها الفكري والحضاري، وبها تعبر الأمة عن نفسها ومكنون أفكارها ومشاعرها؛ واللغةُ العربيّة تواجه اليوم تحدّيًا حضاريًا خطيرًا ولم تكن على موضع أزمة حقيقية كما هي الآن؛ بسبب وجود اللهجات المحلية وتفشي الأمية الثقافية ووجود لغة أخرى أو أكثر كالإنجليزية والفرنسية، ينقاد لها بعض المثقفين والكتّاب العرب؛ يصوغون بها أفكارهم وتجربتهم الأدبيّة من واقع الانبهار الحضاري. كلّ ذلك يؤكّدُ على وجود مشكلة لغويّة خطيرة في نطاق التعبير الأدبي والتعبير القولي، في وقت تكثر فيه الدعوات عن إحلال اللهجات العربية المحلية أو اللغات الأجنبية محل الفصحى أو كتابة اللغة العربية بالحروف اللاتينية، كما حصل في تركيا، في عهد كمال أتاتورك عند قيام النظام الجمهوري على أنقاض دولة الخلافة العثمانية.

كل ذلك يجري الحديث فيه ومنذ فترة طويلة، بدعوى اتهام اللغة العربية بالعجز والتقصير وعدم القدرة على استيعاب مضامين العصر الحديث العلمية والفكرية. وهكذا؛ فالدفاع عن اللغة العربية هو الآن ضرورة قوميّة نضالية وهو دفاع عن هوية الأمة العربية الحضارية وعن الإرث التاريخي الثقافي الذي أنتجته الحضارة العربية الإسلامية في فترة نهضتها، والتي تزامنت مع عصر التخلف في الغرب؛ بسبب نظام العبودية والإقطاع وهيمنة سلطة الكنيسة على حرية الرأي وحركة الإبداع...

على المؤسسات التعليمية والثقافية أن تقوم برسالتها، في الدفاع عن اللغة العربية وحمايتها، من هذه الدعوات المشبوهة التي تنطلق من أعداء وحدة الأمة، ممن أفرزتهم حالة التجزئة السياسية العربية الممنهجة، وممن تأثروا بمدارس فكر الاستشراق والاغتراب الحضاري، وذلك بالعمل على تشجيع الكتابة باللغة العربية الفصحى في كل نواحي الحياة؛ خاصة في مراحل التعليم المختلفة، وفي المواقع الإلكترونية، وعلى صفحات التواصل الاجتماعي (الفيسبوك تحديدًا)، حيث تكثر كتابة أسماء الاشخاص باللغة الإنجليزية، وهو مظهر لا يدل على درجة ثقافة أو المرتبة العلمية لأصحابها؛ بقدر ما يدل في الواقع على تفشي ظاهرة الانبهار الحضاري والاستلاب الثقافي لحضارة الغرب البرجوازية والاستعمارية الوافدة.

السؤال: متى يرتقي شبابنا ومثقفونا ونخبنا السياسيّة وكافة مؤسسات مجتمعنا المدني العربي، إلى مستوى التحديات التي تواجه لغتنا العربية الجميلة؛ فنجعل منها لغة الحياة ولغة العلم والثقافة معًا؟

الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين
Popular Front for the Liberation of Palestine
دائرة الإعلام المركزي

انطلاقتنا مقاومة

الذكرى 55 لإنطلاقة

الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين

ميلاد مجيد
كل عام وأنتم بخير
AL-HADAF
الهدف